كتاب
الإيضاح العضدى

تأليف

أبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى رحمه الله

رواية الشيخ الأجل الإمام العالم الأوحد صاحب عصره فى علمه وفريد وقته فى فضله أبى منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقى (١)

---

(١) ولد أبو منصور الجواليقى سنة ٤٦٦ هـ وتوفى سنة ٥٣٩ هـ . ترجمته فى :
نزهة الألبا فى طبقات الأدبا لابن الأنبارى مصر ١٢٩٤ ص ٤٧٣ .
إرشاد الأديب لياقوت تحقيق د . س مرجيليوث مصر ١٩٢٥ جـ٧ ص١٩٧
الكامل لابن الأثير ليدن — أوبساله — ١٨٥١ جـ ١١ ص ٧٠ .
اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير القاهرة ١٣٥٧ جـ ١ ص ٢٤٤ .
وفيات الأعيان لابن خلكان مصر ١٢٩٩ جـ ٣ ص ٣٥ .
تذكرة الحفاظ للذهبى حيدر أباد الدكن ١٣٣٤ جـ ٤ ص ٧٨ .
المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء استانبول ١٢٨٦ جـ ٣ ص ١٨ .
البداية والنهاية فى التاريخ لابن كثير مصر ١٩٣٢ جـ ١٢ ص ٢٢٠ .
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى مصر ١٩٣٥ جـ ٥ ص ٢٧٧ .
بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى مصر ١٣٢٦ ص ٤٠١ .
شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى القاهرة ١٣٥٠ جـ ٤ ص ١٢٧ .

Brockelmann, GAL Suppl. vol. I, P. 492.
E.I. vol. I (Part 2) Leiden 1913, P. 1026.

عن الشـيخ الإمام أبي زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزى [١] وأخبره أنه قرأ منه إلى آخر أبواب المدد على الشيخ أبي القاسم الفضل بن محمد القصبانى [٢] بالبصرة سنة أربع وخمسين وأربعمائة وأخبره أنه قرأ من باب المقصور والممدود إلى آخره على الشيخ أبي القاسم بن برهان [٣] .

---

(١) ولد أبو زكريا التبريزى سنة ٤٣١ هـ وتوفى ٥٠٢ هـ . ترجمته فى :
نزهة الألبا . لابن الأنبارى ص٤٤٣ .
إرشاد الأديب لياقوت ج ٧ ص ٢٨٦ .
وفيات الأعيان لابن خلـكان ج ٣ ص ٢٠٤ .
بغية الوعاة للسيوطى ص ٤١٣ .
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ج ٤ ص ٥
البداية والنهاية فى التاريخ لابن كثير ج ١٢ ص ١٧١ .
Brocklmann., GAL Suppl. vol. I, P. 492.
E. I. vol. IV (Part 2) Leiden 1937, P. 743.

(٢) ترجمته فى نزهة الألبا لابن الأنبارى ص ٤٢٤ وبغية الوعاة للسيوطى ص ٣٧٣ .
وفيهما وردت وفاته سنة ٤٤٤ هـ وكانت القراءة بعد هذا التاريخ .

(٣) هو عبد الواحد بن على بن برهان أبو القاسم العكبرى توفى ببغداد سنة ٤٥٦ هـ . ترجمته فى :
نزهة الألبا لابن الأنبارى ص ٤٢٨ .
بغية الوعاة للسيوطى ص ٣١٧ .
شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ج ٣ ص ٢٩٧ .
تاريخ بغداد للخطيب البغدادى مصر ١٩٣١ ج ١١ ص ١٧ .
إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى القاهرة ١٩٥٢ ج ٢ ص ٢١٣ .
فوات الوفيات للـكتبى تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مصر ١٩٥١ ج ٢ ص ٤١ .

وهـذه النسخة منقولة من نسخة شيخنـا أدام سعادته المقروءة على أبى زكريا المقابلة بأصل القصبانى التى عليهـا خط أبى زكريا بقراءة هذا الـكتاب لشيخنا فى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة .

قرأ (١) على الحاجب الفاضل أبو شجاع سعيد بن الحاجب صافى بن عبد الله الحمالى(٢) نفعه الله هذا الـكتاب من أوله إلى آخره قراءة صحيحة ونقل من أصـلى وعارض به . وكنت قرأته على الشيخ أبى زكريا يحيى بن على رحمه الله وقرأه على ابن برهان وعلى القصبانى كملت قراءته عليهما . وكتب موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر سـنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة .

---

(١) من هنا إلى آخر الفقرة بخط الجواليقي .
(٢) لم نعثر له علي ترجمة .



بسم الله الرحمن الرحيم [وبه نستعين[1]]

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على (سيدنا[2]) محمد و (على[3]) آله الطيبين[4] .

أما على إثر ذلك أطال الله بقاء الأمير[5] (الجليل[6]) عضد الدولة (مولانا[7]) وأدام عزَّه ، وتأييدَه ، ونصرَه ، وتمكينَه . وأسبغ عليه طوله ، وفضله . فإنى جمعت فى هذا الكتاب أبواباً من العربية متحريا [فى[8]] جمعها على ماورد به أمره أعلاه الله[9] . فإن وافق اجتهادى مارسم ، فذلك بيمن نقيبته ، وحسن تنبيهه ، وهدايته وإن قصر إدراك عبده عما حده (مولانا أدام الله ارشاده ورشده[10]) رجوت أن يسعنى صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحرى موضوع عن المخطىء .

---

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقطة من أ ، حـ ، د .

(٣) ساقطة من حـ .

(٤) فى حـ : الطاهرين .

(٥) فى أ ، د : الملك :

(٦) ساقطة من د .

(٧) ساقطة من د .

(٨) زيادة من أ .

(٩) فى د : على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة .

(١٠) ساقطة من د .

الكلام (١) يأتلف من ثلاثة أشياء اسم ، وفعل ، وحرف (٢) .
فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم (٣) . ومثال الإخبار عنه ، كقولنا : عبدُ الله مقبلٌ ، وقامَ بكرٌ . فمقبل خبر عن عبد الله ، وقام خبر عن بكر . والاسم الدال على معنى غير عين نحو : العلم ، والجهل فى هذا الاعتبار كالاسم الدال على عين تقول : العلمُ حسنٌ ، والجهلُ قبيحٌ .
فيكون حسن خبراً عن العلم ، كما كان مقبل خبراً عن عبد الله فى قولك : عبدُ اللهِ مقبلٌ .

ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين له كقولنا : الغلام والفرس ، وفرس ، وغلام .

---

(١) فى حاشية الأصل : الكلام ما أفاد من الأصوات المنتظمة من الحروف المسموعة المتمايزة فائدة تامة وهى التى يحسن السكوت عليها . وهو الذى يسميه النحويون جملة .

(٢) قال أبو البركات بن الأنبارى (أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار دمشق ١٩٥٧ ص ٣) : فإن قيل فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم فى الخيال . ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى فى النفس شىء لا يمكن التعبير عنه . ألا ترى أنه لو سقط أحد هذه الأقسام الثلاثة لبقى فى النفس شىء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط . فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة .

(٣) فى حاشية الأصل : ما لم يحسن الإخبار عنه يجوز أن يكون اسما وأن لا يكون اسما نحو الظرف غير المتمكن مثل عند ، وما أشبهه .

وأما الفعلُ (١) فما كان مسنداً إلى شىء ، ولم يسند إليه شىء مثال ذلك : خرج عبدُ اللهِ ، وينطلقُ بكرٌ ، واذهبْ ولاتضربْ فقولنا : خرج ، وينطلقُ كل واحد منهما مسند إلى الاسم الذى بعده وكذلك قولنا : اذهَبْ ولاتضرِبْ الفعل فيه مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهى ، وهو مضمر فيه . ولو أسند إلى الفعل شىء فقيل ضحك خرج ، أو كتب ينطلق ، وما أشبه ذلك لم يكن كلاما .

فالاسم فى باب الإسناد (إليه (٢)) والحديث (عنه (٣)) أعم من الفعل لأن الاسم كما يجوز أن يكون مخبراً عنه فقد (يجوز أن (٤)) يكون خبراً فى قولك : زيدٌ منطلقٌ ، واللهُ إلهُنا . والفعل فى باب الأخبار أخص من الاسم لأنه إنما يكون [أبدا (٥)] مسنداً إلى غيره ، ولا يسند غيره إليه .

والفعل ينقسم بانقسام(٦) الزمان : ماض ، وحاضر ، ومستقبل فالماضى نحو : ذَهَبَ ، وسَمِعَ ، ومَكَثَ ، واستخرج ، ودحرج والحاضر نحو : يكتبُ ، ويقومُ ويقرأُ ، وجميع مالحقت أوله زيادة [من الزيادات الهمزة ، والنون ، والتاء والياء (٧)] وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل . فإذا

---

(١) فى حاشية أ : حد الفعل : الفعل كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل . وقيل ما أسند إلى غيره ، ولم يسند إليه غيره . وإنما سمى الفعل فعلا لأنه يدل على الفعل الحقيقى . ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب دل على نفس الضرب الذى هو الفعل فى الحقيقة .

(٢) ساقطة من أ .
(٣) ساقطة من أ .
(٤) ساقطة من أ .
(٥) زيادة من أ .
(٦) فى ب ، حـ ، د : باقسام .
(٧) زيادة من أ .

دخلت عليه السين ، أو سوف إختص به المستقبل ، وخلص له [١] وذلك نحو : سوف يكتبُ ، وسيقرأُ .

والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم[٢] ولا فعل ، نحو لام الجر وبائه ، وهل ، وقد ، وثم ، وسوف ، وحتى ، وأما .

---

(١) فى حاشية الأصل : يخلص الفعل المستقبل من فعل الحال بالسين ، وسوف ، وبفعل الأمر للمواجهة ، وللغائب باللام ، وبأن المفتوحة لأنها لاتدخل إلا على الفعل المستقبل ، وبنون التأكيد الثقيلة ، والخفيفة ، والشرط والجزاء .

(٢) فى حاشية الأصل : والحرف ما جاء لمعنى ليس غير قال على بن عيسى (المعروف بالرمانى . ولد سنة ٢٩٦ ، وتوفى سنة ٣٨٤ عن نزهة الألبا فى طبقات الأدبا لابن الأنبارى ص ٣٨٩) : « إنما قال ليس غير لأن من الأسماء ما يدل على الزمان معنى والفعل مأخوذ من المصدر ودل على زمان فقد صلح الشبه ووجه آخر فى قوله ليس غير أنه لا يزول عن ذلك المعنى ولا ينتقل كما تنتقل الأسماء فيكون تارة فاعلا وتارة مفعولا وتارة مضافا إليه » .

قال أبو القاسم الزجاجى : الحرف ما دل على معنى فى غيره (الإيضاح فى علل النحو تحقيق مازن المبارك مصر ١٩٥٩ ص ٥٤) . قال ابن يعيش عن الحرف : قولهم مادل على معنى فى غيره أمثل من قول من يقول : ما جاء لمعنى فى غيره لأن قولهم ما جاء لمعنى فى غيره إشارة إلى العلة ، والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التى وضع لأجلها إذ علة الشىء غيره . شرح المفصل لابن يعيش المطبعة المنيرية . مصر . بدون تاريخ ج ٨ ص ٢ .

فى حاشية أ : إنما سمى الحرف حرفا لأن الحرف فى اللغة هو الطرف . ومنه يقال : حرف الجبل أى طرفه . فسمى حرفاً لأنه يأتى فى طرف الكلام . وحده ما جاء لمعنى فى غيره .

باب

ما إذا إيتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا

فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً كقولنا : عمرٌو أخوك ، وبشرٌ صاحبُك . ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا : كتب عبدُ اللهِ ، ومُرَّ بكرٌ . ومن ذلك : زيدٌ فى الدارِ

ويدخل الحرف على كل واحد[1] من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا : إن عمراً أخوك ، وما بشرٌ صاحبَك ، وهل كتب عبدُ اللهِ ، وما مُرَّ بكرٌ ، ولعلَّ زيداً فى الدارِ . وماعدا ما ذكر[2] مما يمكن إيتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم فى النداء نحو: يازيدُ ، وياعبدَ اللهِ. فإن الحرف والاسم قد إيتلف منهما كلام مفيد فى النداء .

---

(١) فى ب ، ج ، د : واحدة .

(٢) فى أ : ما ذكرنا .

باب (حدّ[1]) الإعراب

الإعراب[2] أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل[3] مثال ذلك : هذا رجلٌ ، ورأيتُ رجلاً ، ومررْتُ برجلٍ فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات (على آخره[4]) واعتقاب هذه الحركات (المختلفة[5]) على الآخر إنما هو لاختلاف العوامل التى هى : هذا ، ورأيتُ ، والباء فى : مررتُ برجلٍ . فهذه عوامل كل واحد منها غير الآخر . وهذا الاختلاف الذى يكون فى الأواخر على ضربين أحدهما اختلاف فى اللفظ . والآخر اختلاف فى الموضع فالاختلاف فى اللفظ على ضربين أحدهما بتعاقب الحركات والآخر[6] بالحروف .

وحركات الإعراب ثلاث رفع ، ونصب ، وجر وقد تقدم ذكر مايختلف آخره بها قبل .

---

(١) ساقطة من أ

(٢) فى حاشية الأصل : الإعراب الإبانة عن المعانى تترجم عنها اختلاف أواخر الكلم .

(٣) فى أ ، د : العوامل .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) فى أ : والثاني .

والاختلاف الآخر بالحروف [مثاله [١]] فى الأسماء كقولهم : أخوك ، وأبوك ، وفوه ، وذو مال (ونحوها [٢]) وتثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية وهو جمع السلامة نحو : مسلمان ، ومسلمون وكِلاَ إذا أضيف إلى المضمر نحو قولهم : جاءنى الرجلان كلاهما ورأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما .

وفى الأفعال نحو : يضربان ، ويضربون ، وتضربين يا امرأة .

والاختلاف الكائن فى الموضع دون اللفظ مثاله فى الأسماء نحو : عصا ، ورحى ، ومثنى ، ومعطى[٣] . وفى الأفعال نحو : يخشى ويغشى [ويسعى[٤]] :

والمعرب من الكلم صنفان ، الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة . والحروف كلها مبنية .

فالأسماء المتمكنة مالم تشابه الحروف ، ولم تتضمن معناها وهى فى الأمر العام لاتخلو من أن تكون اسم جنس كأسد وثور وفهم وفضل وضرب وأكل وبياض وسواد أو مشتقه من ذلك كفاهم وفاضل وآكل وضارب وأسود وأبيض أو منقولة [من ذلك[٥]] كرجل يسمى بأسد ،

---

(١) زيادة من أ .
(٢) ساقطة من أ .
(٣) فى أ ، ب ، جـ ، د : معلى .
(٤) زيادة من أ ، د .
(٥) زيادة من أ ، جـ ، د .

أو ثور ، أو فضل وهذه الأسماء المعربة تكون على ضربين منصرف وغير منصرف . فالمنصرف مادخله الجر والتنوين نحو : مررتُ برجل وذهبت إلى عمرو . وغير المنصرف ما كان ثانياً من جهتين [١] من الجهات التسع التى تمنع الصرف ، فلم يدخله الجر مع التنوين وكان فى موضع الجر مفتوحا نحو : رأيتُ إبراهيمَ ، ومررتُ بإبراهيمَ ، (ياهذا[٢]) وقوله عز وجل : « فَحَيُّوا بِأحسنَ مِنها [٣] » . وإذا دخلت الألف واللام على مالا ينصرف ، أو أضيف إنجر ، كقولك : مررتُ بالأحمرِ ، وبأحمرِ القومِ ، وبإبراهيمِهم ، لأن هذا موضع قد أمن فيه التنوين .

والأفعال المضارعة مالحقت أوائلها زيادة من هذه الزيادات الأربع التى هى الهمزة فى أفعل أنا ، و [النون فى[٤]] نفعل نحن و [التاء فى[٥]] تفعل أنت ، أو هى ، و [الياء فى[٦]] يفعل هو . فهذه الأفعال أعربت لمضارعتها الاسم ، ومشابهتها له [وذلك[٧]] أنه إذا قيل : هو يفعل ، صلح أن يكون للحال والاستقبال . فإذا ألحقت السين ، أو سوف ، فقيل :

---

(١) فى حاشية أ : قوله : ما كان ثانياً من جهتين يريد به ما اجتمع فيه علتان فرعيتان .

(٢) ساقطه من د .

(٣) سورة النساء ٤ : ٨٦ .

(٤) زيادة من أ ، ب ، د .

(٥) زيادة من أ ، ب ، د .

(٦) زيادة من أ ، ب ، د .

(٧) زيادة من أ ، ب ، د .

سيفعلُ ، أو سوف يفعلُ ، خلصت (١) للاستقبال ، وزال بدخول الحرف عليه الشّياعُ الذى كان فيه قبل فصار كالاسم إذا دخل عليه لام التعريف نحو : الرجلُ [والغلام(٢)] فقصرته على مخصوص بعد أن كان شائعاً فضارعتها الاسم أوجبت لها جملة إعرابها الذى هو الرفع ، والنصب ، والجزم . فأما الرفع فيها خاصة فلوقوعها موقع الاسم خاصة كقولنا : مررتُ برجلٍ يكتبُ . فيكتبُ ارتفع لوقوعه موقع كاتب . فالمعنى الذى رُفِعَت به غير المعنى الذى أُعرِبَتْ به .

---

(١) فى د : خلص .
(٢) زيادة من أ .

باب البناء

البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لايختلف الآخر باختلاف العامل[1]. ولا يخلو البناء من أن يكون على سكون ، أو على حركة فالبناء على السكون يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف .

فالبناء على السكون فى الاسم نحو : كَمْ ، ومَنْ ، وإِذْ . تقول : بكم رجلاً مررتَ ، وكم رجلا[2] جاءك ، وكم رجلاً ضربْتَ ، فتختلف العوامل ، ولا يختلف الآخر كما اختلف آخر المعرب حيث اختلف العامل[3].

والبناء على السكون فى الفعل جميع أمثلة الأمر للمخاطب إذا لم يلحق أوله حرف المضارعة نحو : إقرأ ، واجلس واكتب ، وقل وبع .

وفى الحرف نحو : قد وهل ، وبل .

والمبنى على الحركة [من الكلم[4]] ينقسم بانقسام[5] الحركات التى هى الضمة ، والفتحة ، والكسرة . فالبناء على الفتحة يكون فى الكلم الثلاث ، كما كان البناء على السكون كذلك . فالمبنى على الفتح من الأسماء نحو : أينَ ، وكيفَ ، وحيث . وفى الأفعال جميع أمثلة الماضى نحو :

---

(١) أ ، د : العوامل .

(٢) فى أ : رجل .

(٣) فى أ ، د : العوامل .

(٤) زيادة من أ ، ب ، ج ، د .

(٥) فى أ ، ب ، ج ، د : بأقسام .

ذهب ، وعلم ، وظرف [وشرف [1]] واستخرج ، ودحرج ، واحر نجم وفى الحروف نحو : إنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، (وثُم [2]) ، وسوفَ ، والبناء على الكسر يكون فى الاسم ، والحرف [دون الفعل [3]] فالاسم نحو : هؤلاء ، وأمسِ ، وحذارِ ، وبدادِ . والحرف نحو باء الجر ولامه فى لِزيد ، وبزيد . وكذلك البناء على الضم يكون فيهما دون الفعل . فمثال الاسم المبنى على الضم أولُ ، وقبلُ ، وبعدُ وعلُ ، وياحكمُ فى النداء . ومثاله فى الحروف منذ فيمن جر بها .

---

(١) زيادة من ب .
(٢) ساقطة من ب .
(٣) زيادة من أ .

باب من أحكام أواخر الأسماء المعربه

الأسماء المعربة على ضربين صحيح ، ومعتل . فالصحيح فى هذا الباب مالم يكن آخره ألفا ، ولا ياء ولا واوا وذلك نحو : رجل ، وفرس ، ووعد ، وثوب ، وعِلْم ، وذِكْر . فهذا الضرب تتعاقب عليه حركات الإعراب .

والمعتل ما كان آخره ياء ، أو ألفا ، أو واوا ولا يخلو ما قبل هذه الحروف المعتلة من أن يكون ساكنا ، أو متحركا فإذا سكن ما قبل الواو والياء جريا [1] مجرى الصحيح فى تعاقب الحركات عليهما اعتقابها على الصحيح [2] وذلك [قولك [3]] : ظَبى و نِحْى ، وغَزو ، وحَقْو . والمدغم فيهما كذلك نحو : كرسىّ ولىّ [ومرضى [4]] ، (ومرمى [5]) . وعتو ، وعدو ومغزو . لأن المدغم يكون ساكنا فسكون الياء الأولى فى كرسى ومرمى والواو الأولى فى عتو ومغزو كسكون الباء فى ظبى

---

(١) فى أ : جرى

(٢) ولهذا يسمى فى اصطلاح النحويين شبيهاً بالصحيح .

(٣) زيادة من أ

(٤) زيادة من د

(٥) ساقطة من أ ، ب ، د .

والزاى فى غَزْو . ويجرى هذا المجرى (كساء ورداء [١]) وآى ورأىٌ .
وإذا تحرك ما قبل هذه الحروف [٢] التى تقع فى أواخر الأسماء المعتلة فلا تخلو
الحركة من أن تـكون فتحـة أو كسرة أو ضَمة . فإذا كانت الحـركة
فتحة كان الآخر ألفا وإذا كان ألفا كان [٣] فى الأحوال الثـلاث [٤]
على صورة واحدة [٥] تقول : هذه رحى . ورأيت رحى ، ومررت برحى .
وهذه الأسماء التى [يكون [٦]] [فى [٧]] أواخرها [٨] الألف على ضربين
منصرف وغـير منصرف . فالمنصرف يلحقـه التنوين فيلتقى مع الألف
فتحذف الألف لالتقاء الساكنين فى الدرج تقول : هذه رحى [يا غلام [٩]]
فاعلم وهـذه نوى يا فتى . فإذا وقفت وقفت على الألف .

وغير المنصرف لا يلحقه التنوين فتثبت الألف فى الوقف والوصل
تقول هذه حُبْلَى ، وهذه بُشْرَى يافتى ، وذكرته ذِكْرَى . وإن كانت

---

(١) ساقطة من د
(٢) أى حروف العلة .
(٣) فى د : صار
(٤) فى د الثلاثة
(٥) لأن الألف لا تقبل الحركة
(٦) زيادة من أ
(٧) زيادة من د
(٨) فى أ : آخرها
(٩) زيادة من د

الحركة التى قبل الآخر كسرة كان الآخر ياء فإذا صار آخر الاسم ياء قبلها كسرة كان فى الرفع والجر على صورة واحدة تقول : هذا قاضٍ ، وذاك غازٍ ، ومررت بقاضٍ وغازٍ فيكون لفظ الجر والرفع واحداً [(١)] وكذلك : هذا قاضِيك ، وذاك غازِيك ، ومررت بقاضِيك وغازِيك .

وكذلك إذا لحق الألف واللام نحو : (هذا [(٢)]) القاضى ، وهذا الداعى ، ومررت بالقاضى والداعى .

فأما فى النصب فإن الياء تتحرك فى هذه المواضع بالفتح وليس فى الأسماء [(٣)] اسم فى آخره حرف علة وقبلها [(٤)] ضمة فإذا أدّى قياس إلى ذلك رفض ، فأبدلت من الضمة كسرة فصار الآخر ياء مكسورا ما قبلها فإذا صار كذلك كان بمنزلة القاضى والغازى وذلك قولهم : حَقْو وأحْقٍ ، وجِرْوٌ وأجْرٍ وقَلَنْسُوَة وقَلَنْسٍ وعَرْقُوَة قال الشاعر :

---

(١) فى د : فيكون لفظ الرفع كلفظ الجر

(٢) ساقطة من أ

(٣) فى أ : الاسم

(٤) فى أ : قبله

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خَيْسَتِهِ   بالرَّقْمَتَيْنِ له أَجْرٍ وأَعْراسُ (١)

---

(١) البيت من قصـــيدة لمالك بن خالد الخناعى الهذلى (ديوان الهذليين دار الـكتب القاهرة ١٩٥٠ القسم الثالث ص ١) مطلعها :

يامى إن تفقدى قوما ولدتهم   أو تخلسيهم فإن الدهر خلاس

عمرو وعبد مناف والذى علمت   ببطن مكة آبى الضيم عبـــاس

وهذان البيتان من شواهد سيبويه (الـكتاب بولاق مصر ١٣١٦ ج ١ ص ٢٢٥) .

نسب القيسى البيت إلى أبى ذؤيب الهذلى (إيضاح شواهد الإيضاح مخطوط الأسكوريال ٤٥ ق ٢) وقال : الشاهد فيه قوله : أجر وذلك تقديره : أجرو كأكلب فلما كان اسما آخره حرف عله وقبله ضمة كسر ما قبل الواو فانقلبت ياء فصار تقديره : أجرى الآخر ياء مكسور ماقبلها فصار بمنزلة قاض وغاز . وهذا الباب استمر فيه القلب واطود نحو : حقو وأحق ودلو وأدل وعرقوة وعرق وقلنسوة وقلنس .

باب التثنية والجمع

لا يخلو الاسم المثنى من أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجروراً فإن كان مرفوعا لحقته ألف ونون نحو : رجلان ، وفرسان ، وشجرتان وحجران (وضربتان [١]) وإن كان مجروراً ، أو منصوبا لحقته بدل الألف ياء نحو : مررت برجلين ، ورأيت رجلين فالنون مكسورة وما قبل الألف والياء مفتوح .

فأما الاسم المجموع فلا يخلو من أن يجمع جمع التكسير أو (جمع [٢]) السلامة . فجمع التكسير يشمل أولى العلم وغيرهم تقول : رجل ورجال كما تقول : سبع وسباع مَلَكٌ وملائكة ودرهم ودراهم وإنسان وأناسى . فأما جمع السلامة فهو الجمع الذى على حدّ التثنية . وسمى جمعا على حد التثنية لأنه يَسْلَم فيه بناء الواحد كما يسلم [٣] فى التثنية ولا يغير نظمه عما كان عليه فى الإفراد فإنه يكون فى الأمر العام لأولى العلم . وتلحقه فى الرفع واو مضموم ما قبلها . وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها . وتلحق بعد الواو والياء نون مفتوحة ، وذلك قولك : هؤلاء المسلمون ، وجاءنى الصالحون ، والزيدون ، والعمرون ومررت بالصالحين ، والزيدين (والعمرين [٤])

---

(١) ساقطة من أ ، ب
(٢) ساقطة من ب
(٣) فى ب : سلم
(٤) ساقطة من ب

والنصب كالجر فى (هذا [١]) الجمع ، وهو جمع السلامة كما كان [مثله [٢]] فى التثنية . وهذه النون التى تقع فى أواخر هـذه الأسماء المثناة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا فى المفرد . فإن كان المجموع مؤنثا ألحق ألفا وتاء ، وكانت التـاء مضمومة فى موضع الرفع ، ومكسورة فى موضع الجر . والنصب كالجر . فى هذا الجمع ، كما كان مثله فى جمع المذكر . وتلحق التـاء نون ساكنة بمنزلة النـون [التى [٤]] فى « مسلمون » ، وذلك قولك : هؤلاء مسلمات ، وصالحات ، ومررت بمسلمات [وصالحات [٥]] ورأيت [مسلمات [٦]] وصالحات .

(١) ساقطة من أ
(٢) زيادة من أ
(٣) نون ساكنة المراد بها تنوين المقابلة أى المقابلة للنون فى جمع المذكر السالم.
(٤) زيادة من أ
(٥) زيادة من أ
(٦) زيادة من أ

باب إعراب الأفعال (١)

الأفعال على ضربين معرب ومبنى :

فالمعرب ما كان مضارعا للاسم ، والمضارع ما كان فى أوله همزة ، أو نون ، أو تاء ، أو ياء وذلك [نحو] (٢) : أفعل أنا ، ونفعل نحن ، وتفعل أنت أو هى ، ويفعل هو . وإعرابه على ثلاثة أضربٍ رفع ، ونصب ، وجزم .

فالرفع خاصة يكون فيها لما تقدم ذكره من وقوعها موقع الأسماء وأما النصب فيها فبالحروف الناصبة لها وهى : أنْ ، ولَنْ (وكى (٣)) وإذن ، ذلك نحو : لن يقومَ زيدٌ ، وآمُرُك أن تذهبَ ، وجئتُ كى تعطينى ، ويقول القائل : أنا أرْعَى حقَّك ، فأقول له : إذن أكرِمَك .
وينتصب أيضا بعد حتى ، واللام فى (نحو (٤)) قولك : سرت حتى أدخُلها ، وما كنتُ لاضربك . وبعد الفاء فى جواب النفى [والاستفهام (٥)] وما أشبهه مما كان غير واجب فى نحو : ما جئتنى فأكرمَك . وبعد الواو فى نحو : لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ .

(١) فى د : الفعل
(٢) زيادة من أ ، ب ، د
(٣) ساقطة من أ مع أنه قد مثل لها
(٤) ساقطة من د
(٥) زيادة من أ

والجزم فيها بالحروف الجازمة وهى : لم ، ولما ، ولا فى النهى واللام فى الأمر وذلك نحو : لم يذهبْ عبدُ الله ، ولمّا يقمْ زيدٌ ، ولا تضرب أحداً ، وليذهبْ عبد الله وليمتثل ذلك الامر . . وحرف [١] الجزاء وهو (نحو [٢]) . إن تكرمنى أكرمك وإن تعطنى أُعطك . فإن ثنيت الفاعل فى الفعل المضارع المرفوع ألحقت لعلامة التثنية ألفاً (ولعلامة [٣]) الرفع نوناً مكسورة وذلك نحو . هما يضربان ويذهبان . وإن جمعته فى الفعل المضارع المرفوع ألحقت للجمع واواً . ولعلامة الرفع نوناً مفتوحة وذلك نحو . هم يضربون ويذهبون . فإن كان هذا الفعل لمخاطب مؤنث ألحقته [٤] لعلامة التأنيث ياء مكسوراً ما قبلها ، وللرفع نوناً مفتوحة فقلت . أنتِ تذهبين يا هذه . فإن أُلحق الفعل حرفاً ناصباً أو جازماً حذفت هذه النونات فقلت . لم تفعلا ، ولن تفعلا ولم يفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولن تفعلى ، ولم تفعلى يا امرأةُ .

فإن كان الفعل لجماعة مؤنث قلت . أنتن تفعلن ، ولم تفعلْن ، ولن تفعلن ، وهن يفعلْن (ولم يفعلن ، ولن يفعلن [٥]) فتثبت هذه النون فى [حالة [٦]] الرفع والجزم والنصب ولم تحذف لأنها علامة جمع وليست بدلالة الرفع كالنون التى تقدم ذكرها .

---

(١) فى ب : وحروف .
(٢) ساقطة من أ
(٣) ساقطة من ب
(٤) فى أ : ألحقت
(٥) ساقطة من ب .
(٦) زيادة من أ

وإذا كان آخر الفعل واواً ، أو ياء ، أو ألفا نحو : يغزو ويرمى ، ويخشَى فإن هذه الحروف كلها تثبت ساكنة فى الرفع وتحذف كلها فى الجزم نحو : لم يخشَ ، ولم يغزُ ولم يرمِ وتتحرك الواو والياء فى النصب بالفتح[1] نحو : لن يدعوَ زيدٌ ، ولن يرمىَ عمرو . والألف تبقى فى النصب على سكونها نحو : لن يخشى فيكون لفظ النصب كلفظ الرفع .

والمبنى من الأفعال على ضربين عبنى على الفتح[2] وهو جميع أمثلة الماضى نحو : ذَهَبَ ، وسمِعَ (مَكُثَ[3]) ومبنى على السكون وهو جميع أمثلة الأمر المخاطب نحو : اذهبْ ، واضربْ .

(١) فى أ ، ب ، جـ ، د : بالفتحة .

(٢) وقد يكون هذا الفتح مقدراً كذهبوا وذهبت ، وبعضهم لا يقدر الفتح ويجعله مبنياً على الفتح أو على الضم أو على السكون .

(٣) ساقطة من أ ، ب ، د .



باب إعراب الأسماء(١)

إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب رفع، ونصب، وجر، فالرفع فى الرتبة قبل النصب والجر. وذلك أن الرفع يستغنى عن النصب والجر نحو: قام زيدٌ، وعمرٌو منطلقٌ. والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع نحو: قام زيدٌ قياماً، ومر زيد بعمرو راكباً وعمرٌو منطلق اليومَ.

فأما قولهم: إن زيداً ذاهبٌ، فشبه بالمفعول به المقدم نحو: ضرب زيداً عمرٌو. وكذلك قولهم: ما بكرٌ خارجاً مشبه بالفعل والفاعل(٢). وإذا كان الرفع فى الرتبة قبلهما وجب أن يقدم عليهما فى الذكر.

---

(١) هذا الباب ساقط من د.

(٢) فى ب: شبه بالفاعل والمفعول.



باب الابتـــداء

الابتداء وصف فى الاسم المبتدإ يرتفع به . وصفـة الاسم المبتدإ أن يـكون معرى من العوامل الظاهرة ، ومسنـداً إليه شىء ومثاله : زيدٌ منطلق ، وعمرٌو ذاهبٌ ، والعلمُ حسنٌ والجهلُ قبيـحٌ ، فزَيْدٌ ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة [من[١] نحو : إنَّ ، وكان ، وظننت ، وإسناد الانطلاق ، والذهاب ونحو ذلك إليه .

ومن الأسماء المرتفعة بالابتداء الاسمُ الوقعُ بعد لولا فى نحو قولك : لولا زيدٌ لَذَهبَ عمرٌو . فزَيْدٌ رفع بالابتداء ، وخبره محذوف ، كأنه قال : لولا زيدٌ حاضرٌ أو مقـيمٌ ، ولولا هذه هى التى معناها امتناع الشىء لوجود غيره ، وذلك أن ذهاب عمرو امتنع لوجود غيره . وليست لولا هذه التى معناها التحضيض (نحو قولك : لولا أعطيت زيداً ، ولولا أخذت عمراً[٢]) .

كقوله :

تَعُدون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكمُ ‏ ‏ ‏ ‏ بنى ضَوْطَرَى لولا الـكَمِىَّ المُقَنَّعا[٣]

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقط من أ . وفى د . أجرت مكان أخذت .

(٣) البيت لجرير بن عطية الخطفى (ديوانه المطبعة العلمية مصر ١٣١٣ ج ١ ص ١٥٨

لأن الاسم بعد لولا هذه لا يرتفع بالابتداء من حيث كان معناها التحضيض . والتحضيضُ يقع على الفعل ، والابتداءُ يختص به الاسم . فإذن لا يقع الاسم (المبتدأ[1]) بعد لولا هذه التى للتحضيض كما لا يقع بعد أنْ التى للشرط والجزاء نحو : إن اللهُ أمكننى من فلان [قتلته[2]] ولا بعد إذا فى نحو : إذا السّماءُ انشقت[3] » . فإنما هذه الأسماء بعد هذه الحروف محمولة على الفعل دون الابتداء [كأنه إذا قال : إن أمكننى الله ، فتقديره : إن أمكننى الله أمكننى ، فأخر الفعل لأن ما ظهر يدل عليه ويغنى عنه[4]] .

ومما يرتفع من الأسماء بالابتداء زيد فى قولهم : أينَ زيدٌ وكيفَ عمرٌو فعمرو وزيد يرتفعان بالابتداء وكيف وأين خبران لمبتدإ قدما عليهما لما فيهما

= أورده عبد القادر البغدادى فى خزانة الأدب (سلفية ، القاهرة ١٣٤٩ ج ٣ ص ٤٩) شاهداً على أن الفعل قد حذف بعد لولا بدون مفسر : أى لولا تعدون . قال البغدادى : وكذلك قدره أبو على فى إيضاح الشعر فى باب الحروف التى يحذف بعدها الفعل وغيره وقال : فالناصب للكمى هو الفعل المراد بعد لولا ، وتقديره . لولا تلقون الكمى ، أو تبارزون ، أو نحو ذلك ، إلا أن الفعل حذف بعدها لدلالتها عليه . وقدره ابن الشجرى فى أماليه (طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ١٣٤٩ ج ١ ص ٢٧٩) فقال : أراد لولا تعدون الكمي أى ليس فيكم كمى فتعدوه . والبيت من شواهد اللسان فى (ضطر) .

(١) ساقطة من أ .

(٢) زيادة من د .

(٣) سورة الانشقاق ٨٤ : ١ .

(٤) زيادة من أ .

من معنى الاستفهام . والاستفهام لايتقـدم عليه ما كان فى حيّزه .
وتقول : متى الخروجُ ، ومتى الصيامُ ولا يجوز : متى زيدٌ [١] ، كما لايجوز :
زيدٌ يومَ الجمعةِ ، لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث [٢] ، وظروف
الأمـكنة تتضمن الأحداث والجثث [٣] .

ومما يرتفع بالابتداء قولهم عبـد الله فى نحو : عبدُ للهِ ضربتُـه
وبكرٌ مررتُ به . والاختيار (الجيد [٤]) فى عبد الله الرفع ، وضربته
فى موضع خبره . ويجوز أن تنصب عبد الله بفعل مضمر يكون [جوابه [٥]]
الذى ظهر تفسيره كأنه قال : ضربتُ عبدَ الله ضربتُـه ، أو أهنت عبدَ الله
ضربتُـه . فاستغنى عن إظهار هذا الفعل لدلالة الثانى عليه . فما جاء على
ذلك قوله تعالى : « والقمرَ قدَّرناه منَـازلَ [٦] » فإن عطف هذا الاسم
الذى يختار فيه الرفع بالابتداءِ على فعل وفاعل اختير فيه النصب وذلك
قولك : قامَ عبدُ اللهِ وزيداً ضربته ، وسرتُ اليومَ وبكراً لقيتهُ . ومثل
ذلك قوله عز وجل : « وجَعَلْنَا فِى قلوبِ الذين اتبعُوهُ رَأفَةً ورَحْمَةً
ورَهْبَانِيَّةً ابـتَدَعُـوها [٧] » فقوله : « ورهبانية » محمول على فعل كأنه

(١) لأن متى دالة على الزمان ولا يخبر بالزمان عن الذات ويخبر به عن المعنى فتقول : متى الخروج ، ومتى الصيام لأن الخروج والصيام من المعانى لا من الذوات

(٢) فلا يصح الأخبار بالزمان عنها (أى الجثث) فلا تقل : زيد اليوم .

(٣) فيصح الأخبار بظرف المـكان عنهما (الجثث والأحداث) فتقول : أين زيد وأين الامتحان .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) زيادة من ب .

(٦) سورة يس ٣٦ : ٣٩ .

(٧) سورة الحديد ٥٧ : ٢٧ .

قال : وابتدعوا رهبانية ابتـدعوها . ألا ترى أن الرهبانيـة لا يستقيم حملها على جعلنا مع وصفها بقوله : ابتـدعوها لأن ما يجعـله هو تعالى لا يبتدعونه هم [١] . وجعل هذه هي التي تتعدى إلى مفعول واحد لأنه بمنزلة عَمِل ، كقوله عز وجل : « وَجَعَلَ الظلماتِ والنـورَ [٢] » « وجعل لـكم من الجبالِ أكنانا وجعل لـكم سَرابيلَ تقيـكم الحرَّ وسَرابِيلَ تقيـكُم بأسَـكم [٣] » . وجَعَلَ فعل استُعْمِلَ على ثلاثةِ أضربٍ :

أحدها يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ وهو ما تقدم ذكره .

والثاني أن يـكون بمعنى التسميَةِ فيتعـدى إلى مفعولين كقوله عَزَّ وجل : « وجَعَلُوا الملائـكةَ الذينَ هم عِبادُ الرحمنِ إناثاً [٤] » وكقولِ القائل : جعلتُ البصرةَ بغدادَ ، وجعلتَ حسنِي قبيحاً . فهذا في الإعمال كحسبتُ وظننْت في أن المفعول الثاني هو المفعول الأول .

والثـالث أن يـكون بمعنى ألقيتُ كقولهم : جعلت متـاعَك [٥]

---

(١) في البحر المحيط لأبي حيان النحوى الأندلسى (مصر ١٣٢٨ — ١٣٢٩ ج ٨ ص ٢٢٨) : وجعل أبو علي الفارسى « ورهبانية » مقتطعة من العطف على ما قبلها من رأفة ورحمة فانتصب عنده « ورهبانية » على إضمار فعل يفسره ما بعده فهو من باب الاشتغال أي وابتدعوا رهبانية ابتدعوها . وتبعه الزمخشرى (الـكشاف مصر ١٣٤٥ ج ٢ ص ٤٣٧) فقـال : وانتصابها بفعل مضمر يفسره الظاهر تقديره : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها يعني وأحدثوها من عند أنفسهم ونذروها » .

(٢) سورة الأنعام ٦ : ١ . (٣) سورة النحل ١٦ : ٨١ .

(٤) سورة الزخرف ٤٣ : ١٩ . (٥) في أ : متاعي .

بَعْضَهُ على بَعْضٍ . أى ألقيت (١) . قال الله عز وجل : « ويجعلَ الخبيثَ بعْضَهُ على بَعْضٍ (٢) » فهذا الضرب تتعدى فيه جَعَلَ إلى مفعولين وليس الثانى فيه هو الأول كما كان فى الباب الذى قبله ولكن كقولهم : أمرتُك بالخيرِ واستغفرُ اللهَ من ذنبٍ (٣) ، فى أن الفعل يتعدى إلى المفعول الثانى بحرف جر .

والجعل قسم آخر وهو أن تستعمل استعمال الأفعال التى لمقاربة الفعل ، والأخذ فيه (٤) كقولهم (٥) : جعل يقولُ ، وطَفِقَ يفعَلُ ، وأخذ يقولُ ، وكرِبَتْ تغيبُ . وقال الشاعر :

وقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قمتُ يُثْقِلُنى
ثوبى فأَنهضُ نَهضَ الشّاربِ الثَّمِلِ (٦)

---

(١) فى أ : ألقيته .
(٢) سورة الأنفال ٨ : ٣٧ .
(٣) فى أ : ذنوبى .
(٤) فى أ : والأخبار فيه .
(٥) فى أ : كقوله .
(٦) نسب الجاحظ هذا البيت إلى أبى حية النميرى (كتاب الحيوان ، تحقيق عبد السلام هارون ؛ مصر ١٩٤٤ ج ٦ ص ٤٨٣) وأنشده :
وقد جعلت إذا ما قمت يوجعنى ظهرى فقمت قيام الشارب السكر
وكنت أمشى على رجلين معتدلا فصرت أمشى على أخرى من الشجر
قال العينى : هو لأبى حية النميرى ، وقد نسب للحكم بن عبدل الأعرج ؛ =

وأنشدَ سيبويه :

وقد جَعَلتْ نَفسِى تطيبُ لضَغْمَة
لِضَغْمِهِماها يَقْرعُ العظمَ نابُها (١)

ومما يرتفع فيه الاسم بالابتداء قولهم : ضَرْبِى زيداً قائِماً ، وأكْثَرُ شُرْبِى السويقَ مَلْتُوتاً ، وأخطبُ مايكونُ الأميرُ قائماً . فضربى ، وأكثرُ ، وأخطبُ يرتفع بالابتداءِ وقائماً سدَّ مَسَدَّ خبرِ المبتدإ والتقديرُ : ضَربى زيداً إذْ كان قائماً أو إذا كان قَائماً . ومن ذلك قولهم :

= وليس بصحيح (فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد للعينى مصر ١٢٩٧ ص ١٠٨) .

ونسبه القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح مخطوط الأسكوريال ٤٥ ق ٨) إلى الحكم بن عبدل .

الشاهد فيه استعمال جعل كاستعمال الأفعال التى لمقاربة الفعل والأخذ فيه .

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٣٨٤) . قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : الشاهد فى قوله : لضغمهماها وكان وجه الكلام لضغمهما إياها لأن المصدر لم يستحكم فى العمل والإضمار استحكام الفعل ونسب البيت إلى مغلس بن لقيط الأسدى وأنشده صاحب اللسان فى (ضغم) ولم ينسبه إلى قائله .

والشاهد فيه عند أبى على إن جعل من أفعال الشروع (شرح شواهد الإيضاح لابن برى مخطوط بدار الكتب المصرية ٣٠ نحو ق ٣) .

أقائمٌ أخواكَ (١) ، وأذاهِبٌ الزيدانِ . فقائمٌ ، وذاهب يرتفعان بالابتداء ، وأخواكَ ، والزيدانِ (يرتفعان (٢)) بفعلهما . وقد سَدَّ الفاعلان في كلٍّ واحدٍ (٣) من المسألتين مَسَدَّ خبرِ المبتدإ وحَسُنَ ذلك وجازَ من حيثُ كانَ المعنى : أيقومُ أخواكَ ، وأيذهبُ الزيدانِ .

ومما يرتفع بالابتداء قولهم : كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ (٤) [أى

---

(١) فى حاشية الأصل : المبتدأ يحتاج إلى الخبر ، والخبر يحتاج إلى المبتدإ وقد جاء فى العربية مبتدآت يسيرة لا أخبار لها لأن معها ما يسد مسد خبر المبتدإ فمن ذلك : أقائم أخواك ، وأقل رجل يقول ذاك .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) فى أ ، د : واحدة .

(٤) فى حاشية الأصل : فأما كل رجل وضيعته ، فلأبى على فيه قولان : أحدهما أن الخبر محذوف مقدر تقديره مقرونان .
والقول الآخر أن الواو إن كانت عاطفة ففيها معنى « مع » فصار التقدير : كل رجل مع ضيعته . وأجاز فى قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات » (سورة الحديد ٥٧ : ١٨) مثل هذا . وقالوا : الرجال وأعضادها والنساء وأعجازها . يجرى هذا مجرى كل رجل وضيعته . وفى قوله : حسبك أيضاً قولان : أحدهما أن له خبراً مقدراً محذوفاً . والقول الآخر أنه لا خبر له لأنه فى معنى اكتف .
ومن الأخبار المحذوفة التى لم يستعمل إظهارها قولهم . حلمك مسمطا أى مرسلا فالمعنى على . ومن ذلك : ايمن الله لأفعلن ولعمرك لأفعلن ، وايمن الله لأقومن تريد فى ذلك كله : قسمى وقد حذف الخبر ولا يستعمل إظهاره ومن ذلك : ويل زيد . الويل مرفوع بالابتداء والخبر محذوف لا يظهر . وكذلك أيضا من المبتدآت ما حذف ولم يستعمل إظهاره كقولك : نعم الرجل زيد ، تقديره فى أحد الوجهين : نعم الرجل هو زيد ولا يستعمل إظهاره . ومن ذلك ما يجوز =

مع ضيعته (١)]

فكلٌ رفعٌ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ ، وأَنْتَ أَعْلَمُ وَرَبُّك وحَسُنَ حَذْفُ الخبرِ حيثُ طالَ الكلامِ ، وكان معنى الواو كمعنى « مع »

وتقول : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فَتَعْطِفُ العدمَ على المضمرِ فى سواءٍ والأحسنُ أن تُؤَكِّدَ . وإن شئتَ رفعْتَ سواءً فقلت : سواءٌ هو والعدمُ ، فيرتفع هو بالابتداءِ والعدمُ معطوفٌ عليه . وسواءٌ خبرٌ مقدمٌ .

ومما يرتفعُ بالابتداءِ قولهم : زيدٌ أضرِبْه ، وعمرٌو لا تكرِمْه فزيدٌ يرتفع [ها (٢)] هنا بالابتداءِ والأحسنُ فيه النصبُ . فأمَّا زيدٌ ضربتُه وزيدٌ لم أَضرِبْه ، فالاختيار فيه الرفعُ ويجوز فيه النصبُ على إضمار فعلٍ يفسره هذا الظاهر .

= نصبه على المدح والتعظيم ، أو الشتم والتحقير ويجوز فيه بعينه الرفع على هذه المعانى أيضاً فإذا انتصب بفعل لا يستعمل إظهاره .

(١) زيادة من ب .

(٢) زيادة من أ ، ب ، د .

باب خبر المبتـــدإ

خبر المبتدإ يكونُ على ضربين مفردٌ ، وجملةٌ . فالمفردُ على ضربين : أحدها اسم لا ضميرَ فيه يرجع إلى المبتدإ . والآخر ما احتمل ضميراً راجعاً إلى المبتدإ . وإعرابه إذا كان مفرداً رفعٌ (١) .

فالأول كقولنا(٢) : بكرٌ غُلامُك ، وعبدُ اللهِ أخوك ، وهِندٌ أمُّ عمرٍو .

والثانى ما كان فيه ضمير يرجع إلى المبتدإ ، وذلك نحو(٣) : عبدُ اللهِ ذاهبٌ ، وبكرٌ ضاربٌ ، وعمرٌو كريمٌ ، وهندٌ حسنةٌ . ففى هذه الأسماءِ الجارية على الفعل نحو :ضارب وذاهب ، والصفات المشبهة بها ضمير يعود إلى المبتدإ ، وذلك الضمير مرتفع بأنه فاعل .

ويدلُّ على تضمن هذه الأسماء لهذا الضمير الذى وصَفْتُ قولهم : مررتُ بقومٍ ضاربٍ أبوهم ، ومررتُ بقومٍ عربٍ أجمعُون(٤) فلولا

---

(١) فى ب : الرفع .

(٢) فى أ : كقولك .

(٣) فى ب : وذلك قولك .

(٤) فى حاشية الأصل : اختلف سيبويه وأبو الحسن [هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ت سنة ٢١٥ عن بغيـة الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ص ٢٥٨] فى اسم الفاعل هل يعمل عمل الفعل إذا كان معتمداً على شىء وإذا لم يكن معتمداً على شىء . فذهب سيبويه إلى أنه لا يعمل إلا أن =

أن فى عرب ضميراً مرفوعاً يعـود إلى الموصوف ما جاز[1] أن يرتفـع أجمعون لأنه ليس فى هـذا الـكلام شىء يصح أن يحمل عليه أجمعون غير هـذا الضمير . وقالوا : مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّه . كأنهم قالوا : مررتُ بقاعٍ خشنٍ كُلُّه أو صُلْبٍ كُلُّه[2]. ولما كان اسم الفاعل يتضمن هـذا الضمير الذى ذكرت ولم يكن كالضمير الذى فى الفعل فى البيان والظهور [الذى[3]] فى اللفظ بالعلامات الموضوعة للمضمرين أبرزوه إذا جرى على غير من هوله[4] وذلك نحو قولهم : هِنْدٌ زيدٌ ضاربتُه هى .

= يكون معتمداً على شىء مثل أن يعتمـد على مبتدأ أو على موصوف أو على ذى حال أو على همزة استفهام . فإذا لم يكن معتمدا على شىء لايجوز أن يعمل فاعتماده على المبتدإ قولك : زيد قائم أبوه . واعتماده على الموصوف أن تقول : مررت برجل قائم أبوه . واعتماده على ذى الحال قولك : جاءنى زيد جالساً أبوه.

(١) فى ب : لما .

(٢) فى حاشية الأصل : ذهب الكسائى إلى أن خبر المبتدإ إذا كان مفردا فلا بد فيه من ضمير يعود إلى المبتدإ فى جميع أحواله سواء كان فيـه معنى الفعل أو لم يكن فيه معنى الفعل . وقال الزجاج مثله . قالا : فإذا قلت : بابك ساج وفصك عقيق ، وزيد هذا . فى ساج وعقيق وهذا ضمير يعود إلى المبتدإ واستدلوا على ذلك بقول العرب : مررت بقاع عرفج كله ، ومررت بقوم عرب أجمعون فكله وأجمعون تأكيد للضمير فى عرفج ، وعرب إذ لم يجز أن يكون تأكيداً لعرفج ولا عرب لأنهما نكرتان . وكله وأجمعون معرفتان . قالوا : فإذا احتمل عرفج وعرب ضميرا كذلك يحتمل ما ذكرناه . وأكثر النحويين على خلاف هذا .

(٣) زيادة من ب ، د .

(٤) فى حاشية الأصل : الفعل يقع خبرا لمن هو له ولغير من هو له فوقوعه =

. . . .

خبرا لمن هو له كقولك : زيد قام فزيد مبتدأ وقام خبر وفيه ضمير يعود إليه وقد وقع خبرا عمن هو له . ووقوعه خبرا لغير من هو له كقولك : زيد ثوبك يلبسه زيد مبتدأ أول ، وثوبك مبتدأ ثان ويليه فعل وهو خبر عن ثوبك وضمير الفاعل فى يلبسه يعود إلى ثوبك فقد وقع يلبسه خبرا عن غير من هو له. وسواء وقع الفعل خبرا لمن هو له أو لغير من هو له فإنه يحتمل ضمير الفاعل ويستتر فيه .

واسم الفاعل قد يقع خبرا عمن هو له كقولك : زيد قائم . زيد مبتدأ وقائم خبره وفيه ضمير يعود إليه فقد وقع خبرا عن هو له . وإذا وقع خبرا عمن هو له فإنه يحتمل ضمير الفاعل ويستتر فيه . وإذا وقع اسم الفاعل قد يقع خبرا عن غير من هو له فلا يحتمل ضميرا بل يفصل عنه ويبرز منه نحو قولك : زيد الدار ساكنها هو . زيد مبتدأ والدار مبتدأ ثان وساكنها خبر عن الدار والضمير فى ساكنها يعود إلى زيد فقد جرى على غير من هو له . فلا بد من إبراز الضمير فهو اسم مضمر فاعل لساكن وقد خلا من ضمير . وما ذكرناه فى الخبر فمثله تقول فى الوصف ، والصلة ، والحال . ويلزم فيه من إبراز الضمير عند جرى اسم الفاعل صفة ، أو صلة ، أو حالا على غير من هو له ما يلزم فى الخبر . ولا يلزم فى الفعل إبراز الضمير سواء وقع لمن هو له ، أو لغير من هو له خبرا ، أو صفة ، أو حالا .

والعلة فى استتار الضمير فى الفعل الواقع لغير من هو له ، وفى إبرازه من إسم الفاعل إذا وقع خبرا لمن هو له ، لأن الفعل هو الأصل فى العمل . فهو يعمل فى الظاهر ، والمضمر ، والضمير المتصل والمنفصل ، والمستتر فيه . ويتصرف ، ويحتمل هذا الضمير سواء جرى على من هو له ، أم على غير من هو له . واسم الفاعل فرع على الفعل فإذا جرى على من هو له صفة ، أو صلة ،

فهند يرتفع بالإبتداء وزيد ابتداء ثان . وضاربته لهند وقد جرى على زيد فقد جرى على غير من هو له إذ هو لهند وقد جرى على زيد فلذلك أظهرت الضمير الذى كان فى ضاربَتُه وهو هى فى قولك : ضاربته هى

= أو حالا، أو خبرا احتمل الضمير . وإذا جرى على غير من هو له ضعف عن حمل الضمير ولم يستتر فيه .

واعتل بعض أصحابنا فى ذلك بأن قال : الفعل فيه علامات تدل على الفاعلين ، كحروف المضارعة . وليس فى اسم الفاعل ما يدل على ذلك وإذا قلت : أنت زيد تضربه ، علم أن الضارب هو المخاطب . واذا قلت : أنت زيد ضاربه ، لم يعلم أن المخاطب هو الضارب حتى تقول : أنت زيد ضاربه أنت . وليست هذه العلة بشىء لأن الأفعال الماضية لايوجد فيها هذه الدلالة ، والعلة ماذكرت لك قبل اسم الفاعل وإن كان فيه ضمير فإنه مفرد لايسد مسد الجملة ولذلك لم تستقل الصلة به مثل قولهم : زيد قائم ، زيد مبتدأ وقائم خبره وفيه ضمير يعود إلى زيد ومع هذا فالخبر هنا مفرد ليس بجملة .

وقوله لا تستقل الصلة به يعنى أن الأسماء الموصولة لا تكون صلاتها إلا جملا وكلا ما تاما . ولا تكون صلاتها الأسماء المفردة تقول . الذى أبوه منطلق زيد ، والذى قام غلامه عمرو ، والذى خلفك خالد . لأن التقدير : الذى يستقر خلفك . فاستقر جملة .

ولا يجوز : الذى قائم زيد ، لأن الذى لا يكون صلته إلا جملة . فلو كان اسم الفاعل إذا احتمل الضمير يسد مسد الجملة لجاز هذا الكلام . فلما لم يجز دل على أنه فى حكم المفرد وإن احتمل الضمير . ويجوز هذا على وجه آخر وهو أنك تريد : الذى هو قائم زيد ، ثم حذفت هو كما حذفت من قوله تعالى فى قراءة بعضهم « تماما على الذى أحسن » (سورة الأنعام ٦ : ١٥٤) .

فهى ترفع بأنها فاعلة ولو ثنيت لقلت : الهندان الزيدان ضاربتهما ولم تثن ضاربة فتقول : ضاربتاها لأنه يجرى مجرى الفعل المقدم[1] كقولك : مررت بامرأة ضربت بنتاها ، وتضرب بنتاها ولا تقول : ضربتا بنتاها ولا تضربان بنتاها [ولو قلت : ضاربتاهما ثنيته لم يجز إلا على قول من يقول : أكلونى البراغيث[2]] لأن الأول أكثر فى استعمالهم ومن قال : ضربتا بنتاها قال فى هذه المسألة إذا ثنى : الهندان الزيدان ضاربتاهما فجعل هما إظهارا لذلك الضمير وارتفاعهما بأنهما فاعلان لضاربة .

وتقول : زيدٌ الخبز آكلهُ هو ، فتظهر الضمير الذى فى آكل لأنه جرى على الخبز وهو لزيد فإن نصبت على [قول[3]] من قال : زيداً ضربتُه قلت : زيدٌ الخبزَ آكلهُ[4] ولم يلزم إظهار الضمير

---

(١) فى ب : المتقدم .

(٢) زيادة من ب . فى شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد مصر ١٩٥٥ ج ١ ص ١٧٠ : وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة . والفعل على هذه اللغة — لغة أكلونى البراغيث — ليس مسندا لهذه الأحرف بل هو (للظاهر بعد مسند) . وهذه الأحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء فى : قامت هند على تأنيث الفاعل .

(٣) زيادة من أ .

(٤) فى حاشية الأصل . قوله وتقول : زيد الخبز آكله ، زيد مبتدأ أول والخبز مبتدأ ثان وآكله خبر عن الخبز والضمير الفاعل فى آكله يعود إلى زيد =

. . . .

= لأنه الآكل والخبز مأكول فقد وقع اسم الفاعل خبراً عن غير من هو له فلا تصح هذه المسألة إلا بإبراز الضمير فتقول : زيد الخبز آكله هو فهو اسم مضمر مرفوع بقولك آكله على حد ارتفاع الفاعل بفعله وقد خلا آكله في هذه المسألة من الضمير وتتجه فيه أن تجعل زيداً مبتدأ أولا ، والخبز مبتدأ ثانيا وهو مبتدأ ثالثا وآكله خبرا لهو وقد تقدم عليه وهو مع خبره خبر للخبز والخبز مع خبره خبر لزيد وفي آكله ضمير يعود إلى هو .

وتقول في التثنية : الزيدان الخبز آكله هما . والزيدون الخبز آكله هم ، والهندان الخبز آكله هما ، الهندات الخبز آكله هن ، هذا إذا جعلت هو وأخواته ابرازاً للضمير .

فأما إذا جعلته مبتدأ ثالثا قدم خبره عليه . فإنك تقول الزيدان الخبز آكلاه هما ، والزيدون الخبز آكلوه هم ، والهندات الخبز آكلاته هن . ومن قال : أكلوني البراغيث ، ثنى آكلا مع ابراز الضمير وجمعه وتقول : زيد الخبز آكله ، رفعت زيدا بالابتداء ، ونصبت الخبز بفعل مضمر ، وجعلت آكلا تفسيراً للناصب المضمر ، ورفعت آكله لأنه تفسير لخبر المبتداء ، فأعرب بإعرابه . ولا يلزم في هذا ابراز الضمير لأن آكلا غير جار على الخبر ، وإنما هو في حكم الجاري على زيد من حيث كان تفسيراً لما هو خبر عن زيد .

واعلم أن اسم المفعول يجري في هذا مجرى اسم الفاعل كما كان يجري فعل ، ويفعل مجرى فعل ، ويفعل . فتقول : زيد الجبة مكسوها هو . أبرزت الضمير لوقوع مكسو خبرا عن الجبة . والضمير الذي للمفعول القائم مقام من مكسوها يعود إلى زيد ، فقد وقع مكسو خبرا عن غير من هو له فلزم ابراز الضمير منه .

وذهب الكوفيون إلى أن اسم الفاعل والمفعول إذا جرى خبرا على غير من هو له فلزم ابراز الضمير منه . وذهب الكوفيون إلى أن اسم الفاعل =

[ها هنا[١]] .

وأما الجملة التى تكون خبرَ المبتدإ فعلى أربعة أضرب :

الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .

والثانى أن تكون مركبة من ابتداء وخبر .

والثالث أن تكون شرطاً وجزاء .

والرابع أن تكون ظرفاً .

فالأول كقولنا : زيدٌ قامَ ، وزيد قامَ أبوه . فزيد مرتفع بالإبتداء وقام فى موضع خبره وفيه ذكر مرتفع بأنه فاعل . وهذا الذكر يعود إلى المبتدإ الذى هو زيد ولولا هذا الذكر لم يصح أن تكون الجملة خبراً عن هذا المبتدإ (الذى هو زيد[٢]) ألا ترى أنه لو قال : زيدٌ قامَ عمرٌو لم يجز فإنما كان (قام[٣]) خبراً عنه من أجل الذكر العائد منها إلى المبتدإ . وموضع قام مع الذكر الذى فيه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدإ[٤] .

= والمفعول إذا جرى خبراً على غير من هو له كنت مخيرا إن شئت أبرزت وإن شئت لم تبرز .

أما البصريون فلا يجيزون الا الابراز . وقد يجوز ترك الابراز فى ضرورة الشعر .

(١) زيادة من أ .

(٢) ساقطة من أ ، ب ، د .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) فى حاشية الأصل : كل جملة وقعت موقع اسم فلها موضع من الإعراب والإعراب المقدر لها هو إعراب ذلك الاسم الذى وقعت موقعه وهذا يكون =

والثانى أن يكونَ خبرُ المبتدإ جملةً مركبةً من ابتداءٍ وخبرٍ وذلك نحوُ : زيدٌ أبوهُ مُنطلقٌ ، وعمرٌو غُلامُهُ خارجٌ . فزيدٌ ابتداء أول وأبوه ابتداء ثان ، ومنطلق خبر المبتدإ الثانى ، والمبتدإ الثانى وخبره جميعاً فى موضع رفع لوقوعهما موقع خبر المبتدإ الأول كما كان قولك : [زيد[1]] قام ، وقام أبوه كذلك فى المسألة الأولى . ولا بد من ذكر يعود من الجملة إلى المبتدإ . لو قلتَ : زيدٌ عمرٌو منطلقٌ لم يجز كما أنه لو قيل : زيدٌ قامَ عمرٌو لم يجز . وقد تحذف الرواجع من هذه الجمل إلى المبتدإ الأول كقولهم : السمنُ منوانِ بدرهمٍ[2] والتقدير : منوانِ منه بدرهمٍ . لا بد من تقدير هذا فى النفس ليعود الضمير الذى

═ فى خمسة مواضع : فى خبر المبتدإ ، وإن وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وما النافية ولا ولات وفى الصفة لأن الجملة تكون صفة للنكرة ، وفى الحال لأن الجملة قد تقع موقع الحال كقولك : خرج زيد يده على رأسه وكذلك الجملة إذا وقعت مفعولا ثالثاً لأعلمت وأريت وكذلك الفعل فى قولك : كاد زيد يفعل . يفعل فعل وفاعل وهما بمجموعهما فى موضع نصب لوقوعهما موقع الاسم لأن الأصل : كاد زيد فاعلا ، إلا أنه أصل مرفوض .

وكاد وعسى يجريان مجرى كان . وإذا وقعت الجملة مستأنفة أو فى الصلة فلا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد . وكذلك الجملة المعترضة لا موضع لها من الإعراب .

(١) زيادة من أ ، د .

(٢) فى حاشية الأصل : قال ابن كيسان [هو أبو الحسن محمد بن أحمد ت سنة ٢٩٩ . عن نزهة الألبا لابن الأنبارى ص ٣٠١] تقول : السمن منوان بدرهم ترفع السمن بالابتدإ ، ومنوان خبره ، وفى الكلام حذف تريد : سعر ═

فى « منه » إلى المبتدإ الذى هو السمن . ومثل ذلك قوله تعالى[1] :
« ولَمنْ صَبرَ وغَفرَ إنّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ[2] » .

التقدير : إن ذلك الصبر منه أى من الصابر لأن « ذلك » ابتداء .
وقوله [عز وجل[3]] : « لمن عزم الأمور » فى موضع الخبر ولم يرجع
إلى المبتدإ لذى هو : « ولمن صبر وغفر » ذكر من اللفظ وهذا النحو
كثير . وقد جاءت هذه الجملة بأسرها محذوفة إذا كانت خبرا فإذا جاز
حذف الجملة كلها كان حذف شىء منها أسهل وذلك قوله عز وجل[4] :
« واللَّائى يَئِسْن مِن المَحيضِ من نسَائِكم إن ارْتَبْتُم فَعِدَّتُهنّ ثَلاثَةُ
أشْهُرٍ اللاَّئِى لم يَحِضْنَ[5] » والتقدير : واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة
أشهر فَحُذِفَت الجملة التى هى خبر المبتدإ الثانى لدلالة ما تقدم عليه كما
يحذف المفرد لذلك فى نحو : زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو .

= السمن منوان ، بدرهم من صلة المنوين . وإن شئت رفعت السمن بالابتداء
ورفعت المنوين بابتداء ثان ، وجعلت بدرهم خبر المنوين ، والجملة خبر السمن
وفى الكلام حذف تريد : منوان منه بدرهم . وكذلك : الحملان حمل بدرهم، الورق
عشرون درهما بدينار ، وربما وضعوا الواو مكان الباء فقالوا : الحملان حمل
ودرهم ، والبر قفيزان ودرهم ، والسمن منوان ودرهم . والجواب فيه كالجواب
فى الباء إلا أن ما بعد الواو نسق على ما قبلها ، وهى بمعنى الباء فى حكمها .

(١) فى أ : قوله عز وجل.
(٢) سورة الشورى ٤٢ : ٤٣ .
(٣) زيادة من أ .
(٤) فى ب ، د . قوله تعالى .
(٥) سورة الطلاق ٦٥ : ٤ .

ومما حُذِفَ خبره من المبتدإ والخبر جملة قولهم : زيدٌ ضَربْتُ أباه وعَمرٌو ، وتقول : أنتم كُلُكم بينَكم درهمٌ (١) ، فيكون كُلٌّ بمنزلة أجمعين كأنك قلت : أنتم أجمعون بينكم درهم . فان جعلت كُلاًّ ابتداء ثانياً على قياس من قرأ [قيله (٢)] « قُلْ إنَّ الأمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ » (٣)

(١) فى حاشية الأصل : أنتم مبتدأ وكلكم يجوز أن يكون تأكيداً لأنتم ويجوز أن يكون مبتدأ ثانياً لأنه يجوز أن يلى العوامل وأجمعون لا يجوز أن يلى العوامل ولا يكون إلا تأكيداً . وإذا جعلت كلكم تأكيداً لأنتم فأنتم مبتدأ وكلكم تأكيد له ودرهم مبتدأ ثان وبينكم ظرف خبر لقولك درهم على مذهب سيبويه مقدم عليه . ودرهم وبينكم جملة مركبة من مبتدإ وخبر لقولك أنتم والراجع « كم » من قولك : بينكم وبينكم متعلق بمحذوف تقديره : كائن بينكم درهم ، وما أشبهه . وعلى قول الأخفش درهم يرتفع ببينكم رفع الفاعل بفعله وهذا الظرف خال من ضمير لأنه قد ارتفع به الدرهم . وهذا الظرف مع ما ارتفع به خبر لأنتم وإذا جعلت كلكم مبتدأ ثانيا ، فأنتم مبتدأ ، وكلكم مبتدأ ثان ، وهو اسم للغيبة ، وليس للخطاب . ألا ترى أنك تقول : كلكم قام . فلذا كان هكذا وجب أن تقول : أنتم كلكم بينهم درهم . فأنتم مبتدأ ، وكلكم مبتدأ ثان ، وبينهم ظرف خبر عن درهم مقدم عليه ، ودرهم مع بينهم خبر عن قولك : كلكم ، والراجع إليه « هم » من قولك : بينهم ولا يحتاج إلى عائد إلى أنتم لأنه ليس بخبر عنه بل هو خبر عن كلكم . وكلكم مع الجملة التى هى خبر عنه خبر لأنتم والراجع إلى أنتم فيها « كم » من قولك : كلكم .

يجوز أن تقول : أنتم كلكم بينكم درهم ، إذا جعلت كلكم مبتدأ ثانياً ترد الضمير الراجع إلى كل على لفظ الخطاب فى الجمع لأن قولك : كلكم هو فى المعنى أنتم ، والجيد بينهم لأن لفظه لفظ الغيبة .

(٢) زيادة من أ .

(٣) سورة آل عمران ٣ : ١٥٤ .

قلت : أنتم كُلُّكم بينَهم درهمٌ ، كأنك قلتَ : أنتم غلمانُكم بينَهم درهمٌ لأن كُلاًّ إسم موضوع للغيبة كالغلمان . وإن شئتَ قلتَ في هذا الوجه : أنتم كُلُّكم بينكم درهمٌ ، فحملتَ على المعنى لأن كُلاًّ هو أنتم في المعنى ولا يجوز ذلك في الغلمان لأنهم ليسوا الأوّلَ .

والثالثُ أنَ يكونَ خبر المبتدإ شرطاً وجزاءً . وذلك نحو : زيدٌ إنْ تُكرِمْه يُكرِمْكَ ، وبشرٌ إنْ تُعْطِه يَشْكُرْ عمروٌ . فزيد ابتداء ، وقولك : إن تكرمه يكرمك جملة في موضع خبره ، وقد عاد الذكر منها إلى المبتدإ . والجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر .

والرابع الظرفُ (١) . والظرفُ على ضربين ظرفٌ من المكانِ

(١) في حاشية الأصل : اعلم أن الظرف قد يقع خبرا للمبتدإ فإذا وقع خبرا عنه انتصب نصب الظرف . تقول :زيد أمامك ومقدم الحاج غدا . نصبت أمامك نصب الظرف ، وناصبه محذوف تقديره : مستقر أمامك ، أو استقر أمامك . وهذا الناصب للظرف المحذوف كان الخبر في الأصل ، لكنه حذف ، فصار الظرف هو الخبر ، وناب مناب المحذوف وانتقل الضمير الذي كان في مستقر إليه، فاحتمله وتضمنه وصار يرتفع به ، كما كان يرتفع باسم الفاعل ، أو الفعل . هذا على مذهب سيبويه وأصحابه . وذهب غيره إلى أنه حذف الناصب له ، ولم ينقل الضمير إليه واختلف أصحابه في الظرف إذا وقع خبرا للمبتدإ وما شبهه ، هل هو من أقسام الجملة ، أو من أقسام المفرد . فزعم أبو علي أنه من أقسام الجملة . وزعم أبو الفتح [هو عثمان بن جني توفي سنة ٣٩٢ عن نزهة الألباء لابن الأنباري ص ٤٠٦] والعبدي [هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدي عن نزهة الألبا لابن الأنباري ص ٤١٠] وغيرهما أنه بمنزلة المفرد لا الجملة . والاختلاف في ذلك مبني على المحذوف . فمن زعم أن المحذوف في الأصل مستقر ، أو كائن ، =

وظرفٌ من الزمانِ . وظروف المكانِ تكون أخباراً عن الأحداث والأشخاص .

مثالُ كونها اخباراً عن الأحداث قولنا : البَيْعُ في السوقِ ، والصلاةُ في المسجدِ ، والركضُ في الميدانِ .

ومثال كونها اخباراً عن الأشخاص : زيدٌ في البيتِ ، وعمروٌ في الدارِ ، واللصُّ في الحبس .

فأما ظروف الزمان فتكون اخباراً عن الأحداثِ دونَ الأشخاص

= لحذف مستقر وجعل أمامك في موضعه . فأمامك بمنزلة المفرد لمنابه عنه ومن زعم أن الأصل . استقر أمامك ، فحذف استقر وجعل الظرف مكانه ، فالظرف إذن بمنزلة الجملة لمنابه عنها . فحجة من زعم أن المحذوف مفرد ، وهو مستقر ، هو أن الأصل في خبر المبتدإ أن يكون مفردا . فإذا لم نجده واحتجنا إلى تقديره قدرناه مفردا . وحجة من زعم أن الأصل : زيد استقر أمامك ، أن الظرف منصوب باستقر أو بمستقر ، والأصل في العمل للفعل ، فلما لم نجد العامل منصوبا به قدرناه فعلا لأن الأصل في العمل الأفعال واحتجنا إلى تقديره .

واعلم أنك إذا قلت : زيد أمامك ، لا نقدر له ناصبا بمعنى ضحك ، أو أكل وما أشبه ذلك بل تقدر له معنى الاستقرار والحلول .

فإذا قدمت الظرف على المبتدإ ، فقلت : أمامك زيد . فسيبويه يجعله خبرا عن المبتدإ مقدما عليه ، وحكمه فيما ذكرنا ذلك الحكم . وزعم الأخفش أنك إذا قدمت فإنك ترفع زيدا ، وما أشبهه بالظرف رفع الفاعل بفعله ويخلو الظرف حينئذ من ضمير ارتفاع الظاهر به . وحكم الجار والمجرور في هذا حكم الظرف . والخلاف فيه إذا تقدم مع الأخفش كالخلاف في الظرف .

وذلك نحو : الخروجُ غداً ، ومَقْدَمُ الحاج المُحرَّمُ ولو قيل : زيدٌ غداً ، وعمرو أمسِ لم يستقم لأن ظروفَ الزمان تكونُ اخبارا عن الجثث[1] .

فأما قولهم الليلةَ الهلالُ[2] ، فعلى معنى : الليلةَ حدوثُ الهلالِ فحذَفَ الحدوثَ ، وأقام الهلالَ مقامه ويجوز أن ترفع الليلة فتقول : الليلة الهلالُ على تقدير : الليلةُ ليلةُ الهلالِ فتحذف المضاف الذى هو الليلة كما حذفتَ الحدوثَ .

وخبرُ المبتدإ لا يخلو من أن يكون مفردا ، أو جملة . فإذا كان مفرداً كان هو هو (أو[3]) منزلا هذا التنزيل ، كقوله عز وجل: « وأَزوَاجُهُ أُمَّهَاتُهم »[4] وكقوله : أبو يوسفَ أبو حنيفةَ أى يَسُدُّ مسدَّه وكقول النابغة يصف دروعا :

عُلين بِكَدْيَوْنٍ وأُشعِرْنَ كُرَّةً فَهُنَّ إضاءُ صافياتُ الغلائلِ[5]

(١) المراد بالجثث : الذوات

(٢) فى حاشية الأصل : قال ابن درستويه [هو عبد الله بن جعفر بن محمد ابن درستويه المرزبانى ولد سنة ٢٥٨ ومات سنة ٣٤٧ . عن بغية الوعاة للسيوطى ص ٢٧٩] : يقال : هل الهلال يهل هلولا ، وهله وهلالا فيكون الهلال مرة اسماً ، ومرة مصدراً فعلى هذا قولك : الليلة الهلال ،الزمان ظرف لحدث لا لجثة . ومثلها : اليوم خمر وغداً أمر أى اليوم شرب خمر وغداً حدوث أمر . وكذلك الجباب شهرين أى لبسها شهرين .

(٣) ساقطة من أ

(٤) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦

(٥) البيت فى ديوان النابغة الدبيانى تحقيق كرم البستانى بيروت ١٩٦٠ ص ٩٥ .

وإذا [١] كان جملة فلابدّ من ذكرٍ يعودُ منه إلى المبتدإ فان قلتَ فقولهم : سواءٌ عليَّ أقمت أمْ قعـدْتَ ، وقد خلا (من [٢]) أن يكون من هذين الضربين قيل هذا كلام محمول على المعنى والتقدير فيه : سواءٌ عليَّ القيامُ والقعودُ (فيكون [٣]) سواء على هذا التقدير خبر مبتـدإ . ولما كان خبر المبتدإ إذا كان مفرداً هو المبتدأ فى المعنى أو منزلا منزلته لم يجز : عِلْمِى بزيدٍ كانَ ذا مالٍ [٤] لأن علمى يرتفع بالابتداء وبزيد فى موضع نصب بالمصدر . ولما كان فى موضع خبر المبتدإ فيجب من أجل

= الشاهد فيه قوله : فهن إضاء . فإضاء خبر المبتدإ منزل منزلة الأول وتقديره : فهن مثل إضاء (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ١٠) .

(١) فى ب : فإذا .

(٢) ساقطة من أ

(٣) ساقطة من ب .

(٤) فى حاشية الأصل : علمى بزيد كان ذا مال تصحيحها أن تجعل علمى مبتدأ وبزيد خبره أى علمى كائن بزيد وكان ذا مال حال لزيد وفى كان ضمير يعود إلى زيد ، وقد أضمرت قد وحذفها أى علمى بزيد كان ذا مال وهـذا على مذهب أبى الحسن فإنه يجيز أن يكون الفعل الماضى فى موضع الحال وقد حذف « قد » وتأول على ذلك قوله تعالى « أو جاءوكم حصرت صدورهم » (سورة النساء ٤ : ٩٠)

ووجه آخر هو أن تجعل علمى مبتـدأ وبزيد خبره وكان زائدة وذا مال ينتصب على الحال . أى : علمى بزيد فى وقت كونه ذا مال .

ابن برهان يجوز أن نزيد فيها اسماً يكون خبراً لعلمى فتقول : علمى بزيد كان ذا مال حق أو صحيح ، وتحذف الخبر وأنت تريده . ويجوز أن تضمر اسماً ويكون علمى خبره فتقول : الصحيح علمى بزيد كان ذا مال فيكون الصحيح مبتدأ ، وعلمى بزيد كان ذا مال خبره . وإذا أردت أن الضمير يعود إلى علمى لم تجز المسألة . وإن أردت أن الضمير يعود إلى زيد صحت .

ذلك أن يكون فى كان ضمير يعود إلى المبتدأ وذلك الضمير هو على فى المعنى وذا مالٍ خبر كان واستحالت المسألة من حيث لم يكن (قولك [١]) ذا مالٍ هو على . ولو قلت : على بزيدٍ كان يومَ الجمعةِ ، كان مستقيما لأن يوم الجمعة يكون خبراً عن على لأنى أقول : كانَ على بزيدٍ يومَ الجمعةِ فيكون ظرفُ الزمانِ خبراً من الحدثِ الذى هو على ولا أقول : كان على ذا مالٍ .

واعلم أن خبر المبتدأ قد يحذف فما حذف من ذلك خبر المبتدأ بعد لولا فى قولك : لولا زيدٌ لكانَ خرُوجنَا اليومَ . فزيدٌ بعد لولا يرتفع بالابتداء والخبر محذوف . وليس قولك لكان خُروجنا اليوم من المبتدإ فى شيء إنما هو حديث متعلق بلولا [٢] ، ولو كان خبر المبتدإ [الذى بعد لولا [٣]] لوجب أن يكون إياه فى المعنى أو يكون له (فيه [٤]) ذكر مظهر أو مقدر ففى تعريته من ذلك كله دلالة على أنه ليس بخبر له وكما حذف خبر المبتدإ فى هذا النحو كذلك حذف فى (نحو [٥]) قوله عز وجل : « لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الذينَ كَفَرُوا فِى البِلادِ . متاعٌ قَليل » [٦] أى تقلبهم متاع قليل . وقوله عز وجل : « بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ » [٧] أى هى النار . ومن ذلك قوله عز وجل : « فَصَبْرٌ جَمِيلٌ [٨] » أى أمرى أو شأنى صبر جيل . أو يكون [قد [٩]] حذف الخبر فأراد : صبر

(١) ساقطة من أ ، د
(٢) أى جواب لولا
(٣) زيادة من ب .
(٤) ساقطة من أ
(٥) ساقطة من أ ، ب .
(٦) سورة آل عمران ٣ : ١٩٦ ، ١٩٧ .
(٧) سورة الحج ٢٢ : ٧٣ .
(٨) سورة يوسف ١٢ : ٨٣ .
(٩) زيادة من أ ، د .

جميل أمثل أو أجمل ، أو ما أشبه ذلك .

وقد يجوز أن تقدم خبر المبتدأ [1] فتقول : منطلقٌ زيد ، وضربتُه عمروٌ تريد : عمروٌ ضربتُه . ويدل على جواز تقديمه [2] قول الشماخ :

كِلاَ يومَىْ طُوالةَ وَصْلُ أرْوَى   ظَنُونٌ آنَ مُطَّرحِ الظَّنُونِ [3]

---

(١) فى حاشية الأصل : « خبر المبتدإ يجوز تقديمه على المبتدإ تقول : زيد ضربته ، وضربته زيد إلا أنه قد يمتنع فى مواضع تقديمه عليه . فمنها أن يكون المبتدأ اسما من أسماء الاستفهام كقولك : من فى الدار وما هذا . ومنها أن يكون المبتدأ والخبر جميعا معرفتين فلا يجوز تقديم الخبر عليه إذا لم يكن هناك دليل لئلا يلتبس الخبر بالمبتدإ فتقول : زيد أخوك ولا يجوز : أخوك زيد على أن يكون أخوك خبرا مقدما . ومنها أن يكون الخبر فعلا فلا يجوز أن تقدمه على المبتدأ . ومنها أن يكون المبتدأ اسما من أسماء الشرط كقولك : من يزرنى فعبده حر ، لا يجوز : يزرنى فعبده حر من » .

فى الأنصاف لابن الأنبارى تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مصر ١٩٤٥ ج ١ ص ٤٨ : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة .

(٢) فى أ : تقدمه .

(٣) البيت للشماخ (ديوانه .شرح أحمد بن الأمين الشنقيطى مصر ١٣٢٧ ص ٩٠) أورده صاحب اللسان فى « طول » وقال : وطوالة موضع وقيل بئر :

وجاء فى حاشية الأصل : وجه الشاهد من هذا البيت أن قولك : وصل أروى مبتدأ ، وظنون خبره . وقوله : كلا يومى طوالة ظرف منصوب العامل فيه ظنون فهو متعلق به وقد قدمه على المبتدأ وهو معمول للخبر . فإذا جاز تقديم المعمول كان تقديم العامل أولى . ولما رأينا معمول خبر المبتدأ مقدما على المبتدأ علمنا أن خبر المبتدأ يجوز تقديمه عليه .

باب من الابتداءِ بالأسماءِ الموصولةِ

الأسماءُ [المبتدأة (١)] على ضربين ضربٌ عارٍ من معنى الشرطِ والجزاء وضرب يتضمنُ معنى الشرط والجزاء .

فالأول نحو : زيد، وعمرو، وعبد الله فما كان من هذا النحو لم تدخل الفاء فى خبره [لأن الفاء إنما تدخل لتعطف أو لتكون جوابا (٢)] تقول : زيدٌ منطلقٌ ولا يجوز : زيدٌ فمنطلقٌ فإن جعلتَ زيداً خبر مبتدإٍ محذوفٍ كأنك قلتَ : هـذا زيدٌ فمنطلقٌ أى فهو منطلقٌ لم يمتنع وعلى هذا قولُ الشاعرِ :

وَقائلةٍ خَولانُ فانكحْ فتاتَهُمْ وأ كرُومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَاهِيَا(٣)

أى هؤلاء خولانُ فانكح فتاتهم .

وما كان متضمنا لمعنى (٤) الشرط والجزاء فالأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة .

---

(١) زيادة من أ ، د .

(٢) زيادة من أ .

(٣) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٧٠) ولم ينسبه إلى قائله .

واستشهد به أبو على ، على أنه يجوز دخول الفاء فى مثل هذا الأسلوب على أن تجعل ما قبل الفاء خبراً . والمبتدأ محذوف ولا يصح جعل ما قبل الفاء مبتدأ ومدخولها خبراً .(شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ٥) .

(٤) فى أ : معنى .

فالأسماء الموصولة نحو قولهم : الذى والتى والألف واللام فى نحو : القائم ، والضارب ، والمعطى ، وما كان فى حكمها[1] ومَنْ وما وأىّ . ومعنى الموصولة أنهـا تتم بصلات [وعوائد [2]] تضم إليها وصلاتها لاتـكون إلا جملا محتملة للصدق والـكذب[3] ولابد أن يرجع منها إلى الموصولات ذكر . فإذا استوفت الموصولات صلاتها على هذه الشرائط [4] كانت بمنزلة اسم مفرد نحو : زيد وعمرو [وعبد الله [5]] وتحتـاج الأسماء الموصولة إلى ما يحتاج إليه زيد وعمرو حتى يستقل كلاما .

والجمل [6] التى يوصـل بها هى التى ذكرت قبلُ أنها تـكون أخباراً لمبتدإ فمثال وصل الذى بالفعل والفاعل : الذى قام ، والذى قام غلامُه ، والذى ضربتُه . فالذى اسم موصول وقام صـلته وفى قام ذكر [7] مرفوع بأنه فاعـل وهو يعود إلى الذى . وإذا قلت : الذى قام غلامُه ، والذى ضربتُـه فالعائد إلى الاسم الموصول الهاء فى غلامه ، وضربته . والذى قام ، والذى ضربته بمنزله زيد يحتاج إلى جزء آخر يسند [8] إليه حتى يكون كلاماً مستقلا تقول : الذى قام صاحبُك

(١) فى ب : حكمهما .
(٢) زيادة من د .
(٣) أى جملة خبرية .
(٤) فى أ ، ب : الشريطة .
(٥) زيادة من أ ، ب ، ود .
(٦) فى أ : والجملة .
(٧) فى أ . ضمير .
(٨) فى ب ، ذ : ينضم .

والذى ضربته منطلقٌ فيكون بمنزلة : زيدٌ منطلق

ويجوز دخول الفاء على الخبر [١] إذا كان المبتدأ موصولا بالفعل أو الظرف كقوله عز وجل : « الذين يُنفِقُونَ أمْوَالَهُم بِالليلِ والنَّهارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فلهم أجْرُهُم عِنْدَ رَبِّهِم » (الخبر : فلهم أجرهم عند ربهم [٢]) ومثال الموصول بالظرف قوله : الذى فى الدارِ فله درهم كقوله تعالى : « وما بكم من نعمةٍ فمن الله [٣] » ولا يجوز : الذى إن يكرِمْنى يكرمك فمُحسنٌ ، لأن الشرط قد استوفى جزاءه فى الصلة فلا يكون له جزاءان . ولا يجوز : ليت الذى يأتينى فله درهمٌ ،

---

(١) فى حاشية الأصل : وقوله : يجوز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولا بالفعل أو الظرف يريد أن الشرط إنما جاز دخول الفاء فى جوابه لما كان الثانى مسبباً عن الأول فإذا كان هذا المعنى موجوداً فى الصلة حسن دخول الفاء كقولك : الذى يأتينى فله درهم ، ألا ترى أن الدرهم إنما وجب له من قبل الإتيان فقوله تعالى : « الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم » (سورة البقرة ٢ : ٢٧٤) يدل على صحة قياس من شبه الشرط بالصلة فالفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ إذا كانت صلته مشابهة للشرط . فأما إذا كان معنا صريح الشرط فلا حاجة بنا إلى دخول الفاء إذ لا صريح شرط ولا شبهه فدخول الفاء فى الامتناع هنا كدخولها فى خبر المبتدأ الذى ليس موصولا موصوفاً .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سورة النحل ١٦ : ٥٣ .

ولا لعل الذى فى الدارِ فمكرَمٌ (١)

وأمّا النكراتُ الموصوفة فكقولنا : كل رجلٍ يأتينى فله درهمٌ وكل رجلٍ فى الدارِ فمكرَمٌ محمولٌ : فإذا أدخلت الفاء فى خبر المبتدأ الموصول والنكرات الموصوفة آذنت (٢) بأن ما بعد الفاء مستحق بالفعل المقدم أو معناه . وإذا لم تكن الفاء فى خبرها احتمل أن يكون مستحقا بفعله المتقدم أو بغيره .

(١) فى حاشية الأصل : إذا دخلت كان ، وغيرها من العوامل على الذى وأخواتها لم تدخل الفاء فى خبره تقول : كان الذى يزورنى له درهم ولا يجوز : فله درهم ، لأن الذى يزورنى مشبه بالشرط . فإذا دخلت عليه كان ، أو غيرها من العوامل بطل شبهه بالشرط فلم يسغ دخول الفاء فى خبره .

فأما إن المكسورة فى قولك : إن الذى يزورنى فله درهم ، فمنهم من يجيز دخول الفاء ، ومنهم من لا يجيز . فمن أجاز قال لأنه لا يغير معنى . فأما أخوات إن نحو . ليت ولعل فإنها تغير معنى . فأما قوله تعالى : « قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم (سورة الجمعة ٨٢ : ٨) فإن لم تدخل على الذى ، وإنما دخلت على الموت ، والذى صفة له سوى أنه إنما جاز دخول الفاء فى هذا على الخبر من حيث كان الموت شائعاً فلم يبطل معنى الشرط معه . ولو قلت : إن زيداً الذى يزورنى فله درهم ، لم يجز . وقد حكى عن أبى على إن الفاء فى قوله تعالى : « فإنه ملاقيكم » زائدة ، وليست الداخلة على خبر المبتدإ للمعنى الذى شرحته لأن تلك تؤذن أن ما بعدها يجب بما قبلها . والموت ملاقيهم فروا « أو لم يفروا . وهذا وجه لا يمنع أن تكون الفاء فى هذه الآية هى الداخلة فى خبر المبتدإ وإن كان الموت يلقاهم فروا أو لم يفروا . ألا ترى أنه يجوز أن يقال : إن فررت من الموت فإنه يدركك ، وهو يدركه فر ، أو لم يفر . وجه هذا أن المعنى : إن ظننت بفرارك أنك تنجو من الموت كذب الله ظنك بإدراك الموت لك عند الفرار .

(٢) آذنت : أعلمت .

باب الاخبار بالذى وبالألف واللام

اعلم أن قول النحويين فى نحو : قام زيد ، وعمرو منطلق اخبر عن زيد من قولك : قامَ زيدٌ واخبر عن عمرو من قولهم : عمرو منطلقٌ واخبر عن منطلق إنما يريدون الحِقْ الـكلامَ [١] الذى أو الألف واللام وصُغْ من قامَ زيدٌ كلاما يكون زيد فيه خبر مبتدإ وكذلك فى قولهم : زيدٌ منطلقٌ .

والاخبار [٢] بالذى أعم من الاخبار بالألف واللام لأنك تخبر بالذى عما كان أوله فعلا منصرفا أو اسما محدثا عنه ، ولا تخبر بالألف واللام إلا عما كان أوله فعلا [متصرفا [٣]] فإن كان مبتدأ لم تخبر عنه بالألف واللام وإنما تخبر بالذى تقول إذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك : قامَ زيدٌ : الذى قام زيدٌ وبالألف واللام : القائمُ زيدٌ فالذى اسم موصول وقام صلته وفيه ذكر مرفوع يعود إلى الذى وقد تم الذى بصلته ، وزيد خبر المبتدإ الذى هو الذى وكان قبل الاخبار فاعلا [٤] .

---

(١) الحق الـكلام : أى : اجعل الـكلام محمولا على الذى أو الألف واللام .

(٢) فى ب : فالأخبار .

(٣) زيادة من أ ، ب .

(٤) فى حاشية الأصل . لا يجوز الإخبار عن الاسم المنادى ولا عن اسم هو جزء من جملة ولا عن الضمير الذى هو فصل نحو : كان زيد هو القائم . هو فصل لا موضع له من الإعراب .

وتقول : ضربت زيداً ، فإن أخبرت عن اسمك بالألف واللام قلت : الضارب زيداً أنا ، وبالذى : الذى ضَرَبَ زيداً أنا ففى كل واحد من ضرب ، والضارب ذكر مرفوع يعود إلى الذى [1] .

= وكل اسم يلزمه التنكير فلا يجوز الإخبار عنه نحو الحال والتمييز لأنك تحتاج أن تجعل مكانه ضميراً والضمير لا يكون إلا معرفة .

وكل راجع إلى مبتدإ أو إلى موصوف أو إلى ذى حال أو إلى موصول فلا يجوز الإخبار عنه . ولا يجوز الإخبار عن الأفعال ولا عن حروف المعانى ، ولا الجمل . وإنما يخبر عن الأسماء المعربة والمبهمة ، والمضمرة والموصولة نحو : الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما وما ، ومن ، وأى . ولا يجوز الإخبار عما عدا ذلك من الأسماء الموغلة فى شبه الحروف نحو : أين وكيف وصه ومه . ولا يجوز الإخبار عن الظروف غير المتمكنة والمصادر غير المتصرفة نحو : سبحان ولا عن الموصوف ولا صفته ولا عن المضاف . فأما المضاف إليه فيجوز الإخبار عنه .

فإذا قيل لك أخبر عن زيد بالذى فالمراد أن تجعل الذى فى أول كلامك مبتدأ وتجعل زيداً فى آخر الكلام خبراً عن الذى .

وتركيب هذه المسألة ونظائرها فى الكلام أن تلحق أول الكلام الذى ، وتجعله مبتدأ ، وتنزع الاسم الذى قيل لك أخبر عنه من مكانه ، وضع مكانه اسما مضمراً بمنزلته ، ويكون له من الإعراب مثل ما للاسم الذى انتزعته ، وتجعل هذا الضمير عائداً إلى الذى ، وضع زيداً فى آخر الكلام ، وتجعله خبراً عن الذى وتدع بقية المسألة لحالها . فإذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك : زيد منطلق ، قلت : الذى هو منطلق زيد .

(١) فى حاشية الأصل : والإخبار بالألف واللام لا يكون إلا عن اسم قد عمل فيه فعل متصرف ، فإذا أخبرت عنه بالألف واللام صغت من الفعل اسماً للفاعل ، أو المفعول بحسب المعنى ، وزدت فى أوله ألفاً ولاماً على معنى الذى وجعلت =

فإن أخبرت عن زيد بالألف واللام قلت : الضاربةُ أنا زيدٌ فالهاء في الضاربة ترجع إلى ما دل عليه الألف واللام من [معنى [1]] الذى وأنا يرتفع بضارب وأظهرت الضمير الذى هو أنا لأن ضاربًا لك وقد جرى على الألف واللام الذى هو زيد فى المعنى .

فقد جرى اسم الفاعل على غير من هوله فلذلك أبرزت الفاعل [2] ولو أخبرت بالذى لقلت : الذى ضربتُهُ زيد فلم تذكر أنا لظهور الضمير فى الفعل . وإن شئت حذفت الهاء فقلت : الذى ضربتُ زيد تريد : ضربتُهُ فتحذف العائد الذى هو الهاء الراجع إلى الذى وتقول :

= الألف واللام مبتدأ واسم الفاعل بمعنى الفعل تجعله صلة الألف واللام ، وتنتزع الاسم الذى قيل لك أخبر عنه من مكانه ، وتجعل مكانه ضميراً يعود إلى الألف واللام ، وتدع الاسم الذى انتزعته فى آخر الكلام خبراً عن الألف واللام .

فإذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك : قام زيد قلت : القائم زيد ، فالألف واللام فى موضع مبتدإ وقائم صلة لهما وفى قائم اسم مضمر فاعل يعود إلى الألف واللام وزيد خبر عن المبتدإ الذى هو الألف واللام .

فإن قيل لك أخبر عن : عسى زيد ان يقوم ، بالألف واللام لم يجز لأن عسى لا يصاغ منه اسم فاعل

فإن قيل لك أخبر عن : زيد من قولك : عسى زيد أن يقوم ، بالذى لم يجز أيضاً لأن عسى لا يصلح أن يكون صلة كما أن لعل لا يصلح أن يكون صلة .

الألف واللام من حروف المعانى . فإذا جعلت بمعنى الذى اختلفوا فيها هل هى حرف أم صار اسما . فأبوعلى والمازنى يقولان إنهما حرف كما كانت . وغيرهما من النحويين يقول لما صارت بمنزلة الذى صارت اسما وتنزلت منزلة الأسماء .

(١) زيادة من ب .

(٢) فى ب ، د : الضمير .

يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ فإن أخبرت عن الذباب بالذى قلت : الذى يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ (فإن أخبرت عن زيد قلت : الذى يطيرُ الذبابُ فيغضب زيدٌ[(١)]) ففى يغضب[(٢)] ذكر مرفوع يعود إلى الذى ، وزيد خبر المبتدإ الذى هو الذى . فإن أخبرت عن الذباب بالألف واللام قلت : الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ . ففى الطائر ذكر يعود على الألف واللام والذباب خبر المبتدإ . فإن أخبرت عن زيد بالألف واللام قلت : الطائرُ الذبابُ فيغضب زيدٌ . فالراجع إلى الألف واللام الذكر الذى فى : فيغضب وعطفت يفعل الذى هو يغضب على فاعل[(٣)] حملا على المعنى لأن معنى الطائر [الذباب[(٤)]] الذى يطير الذباب فيغضب [زيد[(٥)]] ولو قلت : يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيد ، فأخبرت عن الذباب لم يجز : الذى يطيرُ ويغضبُ زيدٌ الذباب ، ولا : الذى يطير الذباب ويغضب زيدٌ ، إذا أردت الإخبار عن زيد كما جاز مع الفاء[(٦)] لأن إحدى الجملتين حينئذ أجنبية من الصلة .

ولو قلت : كان زيدٌ منطلقٌ . فأضمرت القصة والحديث لم يجز[(٧)] :

---

(١) ساقط من أ .

(٢) فى أ . ففى يطير .

(٣) فى أ ، ب : الفاعل .

(٤) زيادة من ب .

(٥) زيادة من ب .

(٦) لأن الفاء تختص بعطف مالا يصلح أن يكون صلة على ما يصلح وبالعكس يراجع شرح قول ابن مالك (شرح ابن عقيل ٢ : ١٨٠) :
واخصص بفاء عطف ما ليس صلة على الذى استقر أنه الصلة .

(٧) فى حاشية الأصل : لم يجز الإخبار عن قولهم : كان زيد منطلق لأنا =

الـكائن زيد منطلق هو ولا : الذى كانَ زيدٌ منطلقٌ هو فهذا ونحوه فيما يجوز فيه الاخبار بالذى وبالألف واللام .

فأما ما يجوز فيه الاخبار بالذى ، ولا يجوز [فيه (١)] بالألف واللام فالمبتدأ أو خبره نحو ، زيدٌ منطلق . تقول إذا أخبرت عن زيد . الذى هو منطلقٌ (زيدٌ (٢)) وإن أخبرت عن منطلق [قلت (٣)] . الذى زيدٌ هو منطلق . وإن أخبرت عن الذكر الذى فى منطلق لم يجز [فاعلم (٤)] .

وتقـول : السمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ فإن أخبرت عن السمن قلت : الذى هو مَنَوانِ بدرهمٍ السمنُ . وإن أخبرت عن المنـوين قلت :

= قد أضمرنا الشأن والقصة فيه . ولا يجوز الإخبار عن ضمير الأمر والقصة لأنه ضعيف ولم يتمكن فى باب الضمير . ألا ترى أنه لا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يؤكد . فلما ضعف لم يجز الإخبار عنه . كما لا يجوز الإخبار عن الظروف غير المتمكنة . وأيضاً فإنا لو أخبرنا عنه لاحتجنا أن ننتزعه من مكانه ونجعل مكانه ضميراً ويحتاج أن يكون الضمير عائداً إلى الذى وضمير الأمر والشأن مضمر لم يتقدم له ذكر وإنما يفسر بما بعده فلم يصح هذا لأن الضمير الذى نتركه فى موضعه هو هو .

(١) زيادة من أ

(٢) ساقطة من أ

(٣) زيادة من أ ، ب

(٤) زيادة من ب

اللذان السمنُ هُمَا بدرهمٍ منوان . فإن أخبرت عن الدرهم قلت : الذى السمنُ منوانِ به درهمٌ . وإن رددت [١] « منه » المحذوفة من أصل المسألة قبل الاخبار قلت : الذى السمنُ منوانِ منه به درهمٌ . والحذف فى الحسن فى الإخبار مثله قبل الإخبار . وإن أخبرت عن الضمير الذى فى « منه » لم يجز كما لم يجز الإخبار عن الضمير الذى فى منطلق من قولك : زيدٌ منطلقٌ .

وتقول : زيد ضربتُه فإن أخبرت عن زيد قلت : الذى هو ضربتُه زيد فغيرت ما فى ضربتـــه من الضمير . وإن أخبرت عن التاء قلت : الذى زيد ضربته أنا [فغيرت ما فى ضربته من الضمير [٢]] وإن أخبرت عن الهاء من قولك : زيد ضربتُهُ لم يجز . وتقول : ضربى زيداً قائماً فإن أخبرت عن زيد قلت . الذى ضربته قائماً زيد . وإن شئت . الذى ضربى إياه (قائماً [٣]) فتفصل الضمير العائد إلى الذى . وإن أخـبرت عن ضربى لم يجز وكذلك إن أخـبرت عن قائم (لأن الحال لا ترتفع [٤]) .

---

(١) فى أ : أردت
(٢) زيادة من أ ، ب ، د
(٣) ساقطة من أ
(٤) زيادة من أ ، د

باب الفاعل (١)

إعراب الفاعل رفع . وصفته أن يسند الفعل إليه مقدماً عليه ومثاله :

---

(١) فى حاشية الأصل : إعلم أن الفاعلى فى اللغة هو الموجد فأما عند أهل العربية فهو اسم صناعى نقله النحويون عن معناه فى اللغة إلى معنى وضعوه له . وحقيقته فى صناعة النحو أنه كل اسم تقدمه فعل مقر على صيغته مسند إليه فإسناد الفعل إلى الاسم تركب الجملة العامة منهما. وهذا الحد يشتمل على خمس شرائط : أحدها أن يكون معك اسم . والثانى أن يكون معك فعل . والثالث أن يكون الفعل قبل الاسم . والرابع أن يكون الفعل مقراً على صيغته لم يغير كما غير ضرب ويضرب . والخامس أن يكون الفعل مسنداً إلى الاسم الذى بعده . وهذه الشرائط الخمس مجتمعة فى قولك : ذهب زيد وقام عمرو .

وأما الفاعل فى عبارة المتكلمين فاسم لمن وجد مقدوره وكل من وجد مقدوره فهو فاعل .

والفلاسفة يعبرون بالفاعل عن المؤثر . والفعل لابد له من الفاعل أو ما يقوم مقامه . ولا يكون للفعل الواحد فى الوقت الواحد إلا فاعل واحد لا يرتفع به إلا فاعل واحد . فإن قلت فقد تقول : ذهب زيد الظريف ، وانطلق زيد وعمرو قيل هذه توابع فلا عبرة بها .

وفى إعراب الفاعل والمفعول به قولان : منهم من يقول إنهم قصدوا الفرق بين معنى الفاعل ومعنى المفعول به . ومنهم من يقول إن الإعراب قد وقع فى الكلام لا للفرق بل كما اتفق . والصحيح الأول .

فإن قيل فلم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب وهلا كان بالعكس من ذلك ففيه وجوه :

منها أن الفاعل أشبه المبتدأ لأن كل واحد منهما محدث عنه فرفع كما يرفع المبتدأ

جَـــرَى الفرسُ ، وغنم الجيشُ ، ويَطِـيبُ الخـبر ، ويخرُجُ عبدُ اللهِ . وبهذا المعنى الذى ذكرت يرتفع الفاعل لا بأنه أحدث شيئاً على الحقيقة فلهذا يرتفع فى النفى إذا قيل (١) : لم يخرجْ عبدُ اللهِ كما يرتفـع فى الإيجاب وكذلك : أيقومُ زيدٌ . وضروب الأفعال الثلاثة الماضية والحاضرة ، والمستقبلة فى ارتفاع الفاعل بها سواء .

ومرتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول نحو : ضَرَبَ عبد اللهِ زيداً ويجوز أن تُقدِّمَ (٢) المفعولَ على الفاعل كقولنا . ضَرَبَ زيداً عبدُ اللهِ وفى التنزيل : « إنما يخشَى اللهَ من عبادِهِ العُلماءُ (٣) » وكـذلك : جاز : ضربَ غلامَـه زيدٌ ، (٤) ولم يمتنع كما يمتنـع الإضمار قبل الذكر لان

= وقيل خصـوا الفاعل بالضمة من حيث كان الفاعل أقوى من المفعول ألا ترى أنه مؤثر فيه . والضمة أقوى من الفتحة لأنه يعتمد فيها على عضوين والفتحة يعتمد فيها على عضو واحد فأعطوا الأقوى للأقوى والأضعف للأضعف اعتماداً للمشاكلة .

وقيل الفاعل فى الرتبة قبل المفعول به بدلالة تقدمه عليه فى مثل قولك : ضربته . والضمة فى الرتبة قبـل الفتحة والـكسرة فأعطوا الأول للأول اعتماداً اضرب من المشاكلة . وقيل إن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فأعطوا الضمة الثقيلة الفـاعل والفتحة الخفيفة المفعولات ليعتدل الـكلام

(١) فى أ قلت

(٢) فى د : يتقدم

(٣) سورة فاطر ٣٥ :٢٨

(٤) أى لـكون رتبته التقديم جاز : ضرب غلامه زيد .

التقدير به (١) التأخير . فكما أنك لو قلت ضَرَبَ زيدٌ غلامَه لكان إضمار زيد بعد جرى ذكره ، فكذلك إذا قدم والنية به التأخير . ولو جعلت الغلام الفاعل فى هذه المسألة فقلت : ضَرَبَ غلامُه زيداً لم يجز كما جاز ذلك فى المفعول به [فإذا قال : ضرب زيداً غلامُه جاز لتقديم ذكره . وفى التنزيل : « واذا ابتلى ابراهيمَ ربُّه بكلمات(٢) » و « لا يَنْفَعُ نفساً إيمانُها (٣) » (٤)] .

وتقول : ما أردت ، فتكون ما فى موضع نصب بأنه مفعول به (وبما مررت فى الجر (٥) وما جاء بك فتكون ما فى موضع رفع بالابتداء وفى جاء ضمير يعود إلى ما وذلك الضمير فاعل جاء ، وبك فى [موضع] نصب(٦) بأنه مفعول به . وكذلك : ما أسخطكَ ، وما أرضاكَ ، وتقول : أكرَمَنى وأكرمتُ عبدَ اللهِ ، وأكرمتُ وأكرمنى عبد اللهِ فتحمل الاسم المذكور بعد الفعلين على الفعل الآخر ولا تحمله على الأول لأن الثانى من الفعلين أقرب إليه فقولك : أكرمنى فى المسألة الأولى فعل فاعله مضمر فيه على شريطة التفسير : المعنى : أكرمنى عبدُ اللهِ وأكرمتُ

---

(١) فى د ، التقدير فيه
(٢) سورة البقرة ٢ : ١٢٤
(٣) سورة الأنعام ٦ : ١٥٦
(٤) زيادة من أ ، د
(٥) ساقطة من أ
(٦) هذا الجزء ساقط من الأصل حتى نهاية هذا الباب والتكملة من حـ .

عبدَ اللهِ ، إلا أن الفاعل أضمر قبل الذكر لأن المفعول يفسره ويدل عليه . فإن أعمل الفعل الأول قال : أكرَمَني وأكرمتُه عبدُ اللهِ تقديره : أكرمني عبدُ اللهِ وأكرمته .

وجاء القرآن بإعمال الثانى من الفعل(١) فى قوله عز وجل : « قال آتونى أفرغ عليه قطراً(٢) » ولو أعمل الأول لكان : آتونى أفرغه عليه قطراً أي آتونى قطراً أفرغه عليه . وكذلك قوله [تعالى(٣)] : « هاؤم اقرأوا كتابيه(٤) » على إعمال الثانى .

ومن إعمال الثانى قوله :

قَضَى كلُّ ذِى دَينٍ فوَفَّى غَرِيمَه　　وَعَزَّةُ مَمْطولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها(٥)

(١) فى ب : من الفعلين

(٢) سورة الكهف ١٨ : ٩٦

(٣) زيادة من ب

(٤) سورة الحاقة ٦٩ . ١٩

(٥) البيت لكثير عزة (شرح ديوانه الجزائر ١٩٢٨ ج ١ ص ١٧٧)
فى حاشية الأصل : فجملة « مطول معنى غريمها » خبر عن الأول وجاز ذلك لأن فيها عائداً إلى عزة وهى الهاء . والألف من غريمها . وقد يتجه فيه وجه آخر يدخله فى باب إعمال الفعلين وهو أن تكون عزة مبتدأ ومطول معنى خبران لعزة وغريمها مرتفع بممطول أو بمعنى على حد ارتفاع ما لم يسم فاعله بالفعل المصوغ للمفعول نحو : ضرب العبد لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله واسم المفعول أيضاً يعمل عمل فعله فضارب يعمل عمل ضرب ويضرب . ومضروب يعمل عمل ضرب ويضرب . فمطول ومعنى يعملان عمل يمطل ويعنى فقوله : وعزة مطول معنى غريمها بمنزلة عزة يمطل ويعنى غريمها . فغريمها مرفوع إما بممطول أو بمعنى فهو من إعمال الفعلين لأن الغريم فى المعنى قد مطل وعنى .

＝

(ومن إعمال الأول قوله :

فلو أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى معيشةٍ كفانِى ولم أطلُبْ قليلٌ من المالِ (١))

[ومما أعمل فيه الفعل الثانى قوله :

= فقد اشترك الفعلان فى العمل فى معناه وإنما يرتفع بأحدهما لا بهما فإن رفعته بمعنى وهو الثانى جعلت فى مطول اسماً مضمراً قبل الذكر يعود إلى غريمها ويلزمك عند ذلك إبراز هذا الضمير فتقول : وعزة ممطول هو معنى غريمها . ألا ترى أن ممطولا قد جرى على عزة خبراً وهو لغيرها لأن فاعله فى المعنى هو غريمها فإذا جرى اسم الفاعل أو المفعول على غير من هو له لم يستتر فيه ضمير الفاعل ولا ضمير المفعول القائم مقام الفاعل بل يلزم إبرازه منه . هذا إذا رفعت غريمها بمعنى . فإن رفعته بممطول صار التقدير : وعزة ممطول غريمها معنى . فيكون فى معنى اسم مضمر مرفوع يقوم مقام الفاعل وليس بإضمار قبل الذكر لأن مرتبة غريمها أن يكون مقدماً على هذا التأويل لكنه يلزمك إبراز هذا الضمير لأن معنى قد جرى خبراً على عزة وهو لغيرها فيحتاج أن تقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ، فإبراز الضمير لازم لك فى كلا الوجهين . والخلاص من هذا أن ترفع غريمها بممطول ولا تجعل معنى خبراً عن عزة بل تجعله حالا لغريمها فيكون فى موضع نصب تقديره : وعزة ممطول غريمها فى حال عنائه بها . فلا يلزمك إبراز الضمير لأنه قد جرى على من هو له حالا .

(١) البيت لامرىء القيس بن حجر (ديوانه تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط . دار المعارف مصر ١٩٥٨ ص ٣٩) وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤١)

قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : أراد : كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك وعليه معنى الشعر . ولو أعمل الثانى ونصب به القليل فسد المعنى .

وهذا الجزء ساقط من ب .

وكُمْتاً مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ (١)

فأعمل فيه استشعرت ولم يعمل فيه جرى لأنه أنشده بنصب لون ومثله قول الفرزدق :

[ولكن نصفاً لوسَبَبْتُ وسَبَّنِي بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشمِ (٢)]

وعلى هذا قول عمر بن أبى ربيعة فى إعمال الأول :

إذا هِيَ لم تَسْتَكْ بعُود أراكةٍ تُنُخِّل فاستاكت به عودُ إسْحِلِ (٣)

---

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٣٩) ونسبه إلى طفيل الغنوى .

قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : استشهد به سيبويه على إعمال الفعل الثانى وهواستشعرت . ولو أعمل الأول وهو جرى لرفع اللون وأضمر فى استشعرت فقال : واستشعرته لون مذهب .

(٢) ورد هذا البيت فى اللسان وفى أساس البلاغة للزمخشرى فى (نصف) منسوباً إلى الفرزدق ولم أعثر عليه فى ديوانه ولا فى النقائض . كذلك نسبه الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب إليه (الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٣٩) وقال : استشهد به سيبويه على إعمال الفعل الثانى وهو سبنى لقربه من الاسم وحذف المفعول من الفعل الأول للاستغناء عنه لدلالة ما بعده عليه .

ما بين الزاويتين زيادة من أ ، ب

(٣) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٠) ونسبه إلى عمر بن أبى ربيعة .

قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٣) : البيت لطفيل الغنوى ، وقيل هو لعمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى .

الشاهد فيه إعمال الفعل الأول وهو قوله . تنخل عود اسحل فاستاكت به ولو أعمل الثانى لقال : تنخل فاستاكت بعود إسحل . ولا سبيل إلى إعمال الثانى فى هذا البيت لضرورة انكسار البيت . المرجع السابق

باب الفعل المبنى للمفعول به

الأفعال على ضربين فعل غير متعد وفعل متعد (١)

فالأفعال التى لا تتعدى لا تبنى للمفعول به [وذلك (٢)] نحو : ذهب ، وجلس ، وقام ، ونام .

والمتعدى ما نصب مفعولا به وذلك نحو : عَرَفْتُ زيداً ، وأكرمتُ بكراً

---

(١) فى حاشية الأصل : والفعل ضربان لازم ومتعد . وقد يعن للمتكلم ألا يسمى الفاعل إما جهالة به أو خشية أو أنفة أو لغير ذلك . فلذا لم يسم احتاج الفعل إلى ما ينوب مناب الفاعل وإلا بقى حديثا عن غير محدث عنه ومسندا إلى غير مسند إليه . والذى يجوز أن يقام مقام الفاعل لا يكون إلا واحداً كما أنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد ولا يكون إلا أحد معمولات الفعل ويحتاج أن يعرب بإعراب الفاعل لنيابته منابه . ويجرى على أحكامه اللفظية كلها ويعامل معاملة الفاعل ويعامل الفعل معه معاملة فعل الفاعل إلا أن الفعل تغير صيغته حينئذ لأنك لو لم تغيرها ورفعت المفعول به لم يقع فرق بين الفاعل والمفعول البتة .

والذى يجوز أن يقام مقام الفاعل من معمولات الفعل المفعول به ، والظرفان المتصرفان والمصدر المتصرف ، والجار والمجرور إذا تنزل منزلة المفعول به أو أحد الظرفين أو المصدر .

فأما الذى لا يجوز أن يقام مقام الفاعل من معمولات الفعل فالحال والتمييز والمفعول له ، والمفعول معه والجار والمجرور إذا تنزل منزلة الحال أو التمييز أو المفعول له ، ولا يقوم الظرفان ولا المصدر مقام الفاعل حتى يجعل مفعولا على السعة ويخرج عن حكم الظرف والمصدر .

(٢) زيادة من أ ، ب ، د

وَضَرَبْتُ خالداً . فعرفت وأكرمت [وضربت [1]] مبنى للفـاعل ، فإن بنيتـه للمفعول به قلت : أُكرِمَ زيـدٌ ، وعُرِفَ خالدٌ ، واستُخرِجتِ الدراهمُ [2] وهذا المفعول (به [3]) فى المعنى يرتفع بإسناد الفعل إليـه كما يرتفع الفاعل بذلك .

وقد ينقـل الفعل الذى لا يتعدى إذا أريد تعديته بالهمزة فيقال : أذهبتُ زيداً . ويوصل أيضـاً إلى المفعول به بحرف الجر فيقـال : ذهبتُ به . وتضعف العـين من الفعـل الذى لا يتعدى فيتعدى بذلك (نحو [4]) : فَرِحَ زيدٌ وفرّحتُه ، وخَـرجَ المتـاعُ وخرّجتُه . فإذا تعدى بأحد هذه الأشيـاء جاز أن يبنى للمفعول به [5] فتقول فى أذهبتُ

---

(١) زيادة من أ

(٢) فى حاشية الأصل : إذا أردت ألا تسمى الفاعل عملت ثلاثة أشياء :

أحدها أن تضم أول الفعل ليكون دالا على المحذوف الذى هو الفاعل والثانى أن تحذف الفاعل لأن الفعل بنى للمفعول لأنه جائز أن تجعل النيابة تارة بالفاعل وتارة بالمفعول كقتل الخارجى .

والثالث أن يكسر ثانى الفعل ليكون مخالفا لغيره من الأفعال .

(٣) ساقطة من ب

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى حاشية الأصل : والفعل اللازم نحو . قام زيد لايجوز ألا يسمى فاعله لأنك لو فعلت ذلك لبقى « قيم » حديثا عن غير محدث عنه فإن اتصل به ظرف أو مصدر أو جار ومجرور جاز ألا يسمى فاعله فتقول : قيم خلفك ، وجلس=

زيداً : أُذْهِبَ زيدٌ وفى ذهبت بزيد : ذُهِبَ بزيدٍ (١) وفى فَرَّحتُ زيدا : فُرِّحَ زيدٌ .

والأفعال التى لا تتعدى إذا نقلت بهمزة تعدت إلى مفعول واحد . فإن (٢) الفعل يتعدى إلى مفعول فنقل بالهمزة [أو بحرف الجر أو بالتضعيف لعين الفعل (٣)] تعدى إلى مفعولين وذلك نحو : أضربتُ زيداً عمراً . فإن كان يتعدى إلى مفعولين فنقل بالهمزة تعدى إلى ثلاثة مفعولين وذلك نحو : أريتُ زيداً عمراً خيرَ الناسِ فتعدى إلى ثلاثة مفعولين لأنه كان قبل النقل يتعدى إلى مفعولين فى قولك : رأى زيدٌ عمراً خيرَ الناسِ .

فالنقل بالهمزة عكس بناء الفعل للمفعول به لأن بناء الفعل للمفعول به ينقص معه مفعول ألا ترى أن قولنا : ضربتُ زيداً إذا بنيته

= مكانك : وضربت ضربة وما أشبه ذلك . وإذا كان معك مفعول به عار من حرف جر أقمته مقام الفاعل ولم تقم الظرف ولا المصدر ولا الجار والمجرور مقامه . وأجاز الكوفيون أن تقيم الظرف أو المصدر مقام الفاعل وإن كان معك مفعول به عار من حرف جر .

(١) فى أ : ذهب به

(٢) فى أ : فإذا

(٣) زيادة من أ

للمفعول به قلت : ضُرِبَ زيد ، فلم يتعدَّ (١) إلى مفعول به . وأعطيتُ زيداً درهماً فإذا بنيته للمفعول به قلت : أُعطِى زيدٌ درهماً (٢) فنقصت أحد المفعولين .

والنقل بالهمزة فى التعدى يزيد معه مفعول كما تقدم . وتقول : أعطيتُ زيداً درهماً ، فإن بنيت الفعل للمفعول به قلت : أُعطِى زيد درهماً ، فترفع زيداً بالفعل . فإن قدمت زيداً قلت : زيد أُعطِى درهماً ، فارتفع زيد بالابتداء ، وفى أعطى ضمير يعود عليه . فإن قدمت الدرهم مع تقديمك زيداً قلت : زيدٌ الدرهمُ أُعطِيَهُ وإن ثنيت قلت : الزيدان الدرهمان أعطياهما ، وفى الجميع : الزيدون الدراهم أُعطوها . وتقول . أُعطِى زيدٌ الدرهمَ ، فتقيم زيداً مقام الفاعل وهو أحسن . ويجوز :

---

(١) فى ب : لم يتعدى

(٢) فى حاشية الأصل : وإذا تعدى الفعل إلى مفعول به واحد ثم لم يسم فاعله أقمت ذلك المفعول مقام الفاعل نحو: ضرب زيد ، وأهين عمرو ، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين ، وكان من باب ظننت أقمت الأول مقام الفاعل لاغير . وإن كان من باب أعطيت فالأجود إقامة الأول من المفعولين مقام الفاعل . ويجوز إقامة الثانى منهما مقام الفاعل إذا لم يوقع ذلك لبسا ، فإن أوقع لبسا لم يقم الأول منهما مقام الفاعل .

فأما الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين نحو : أعلمت ، ورأيت فيقام المفعول الأول مقام الفاعل إجماعا ، ولا يجوز إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل إجماعا . واختلفوا فى إقامة المفعول الثانى مقام الفاعل فى هذا على قولين .

أُعطِي الدرهمُ زيداً (١) ، لأنهما جميعاً مفعول بهما ، فجاز لذلك أن تقيم كل واحد منهما مقام الفاعل . ولو قلت : ضُرِبَ (٢) زيدٌ الضربَ ، لم يستقم أن ترفع الضرب ، وتنصب زيداً لأن الضرب مصدر ، وليس بمفعول كالدرهم . وتقول : ذُهِب بزيد وجُلِس إلى عمرٍو ، فيكون الجار والمجرور فى موضع رفع لإسناد الفعل إليهما كما تقول : ما جاءنى من رجلٍ ، فيكون قولك من رجلٍ فى موضع رفع . ومن قرأ : « يُسَبَّحُ لَهُ فِيهـا بالغُدُوِّ والآصَالِ رجالٌ (٣) » فارتفاع رجال

---

(١) فى أ : زيد

(٢) فى حاشية الأصل : اختلفوا فى ضرب . فمنهم من قال أنه موضوع من ضرب ، والأصل فيه ضرب ، فغيرت صيغته عندما لم يسم فاعله ، فصار ضرب . وذهب قوم إلى أن ضرب وضرب أصلان يقوم كل واحد منهما بنفسه ، وليس ضرب مصوغا من ضرب ، ولا مغيرا منه ، ولا ناشئا عنه ، ولا فرعا عليه بل كلاهما مشتق من المصدر الذى هو الضرب . وقد أجمعوا على حاجة الفعل إلى الفاعل ، فإذا رأيت الفعل فالتمس الفاعل ، فإن وجدته مظهرا ، وإلا فاحكم بأنه مضمر فيه . فإذا كان مضمراً فإما أن يكون ضميراً منفصلا كقوله :

ما قطر الفارس إلا أنا

[صدره : قد علمت سلمى وجاراتها

ورد البيت فى كتاب سيبويه (ج ١ ص ٢٧٩) منسوبا إلى عمرو بن معدى كرب . وعلق عليه الأعلم الشنتمرى بقوله : الشاهد فى إظهار أنا وانفصاله بعد إلا حيث لم يقدر على الضمير المتصل بالفعل]

(٣) سورة النور ٢٤ : ٣٦

بشىء [1] مضمر دل عليه يسبح ، كأنه قال : يسبحه فيها رجال ، كما قال [الحارث بن نهيك [2]] :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُختبِطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ [3]

---

(١) فى أ ، ب ، د : بفعل

(٢) زيادة من د

(٣) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ا ص ١٤٥) ونسبه إلى الحارث بن نهيك . ونسبه الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب إلى لبيد ، وعلق عليه بقوله : الشاهد فيه رفع الضارع بإضمار فعل دل عليه ما قبله كأنه لما قال : ليبك يزيد ، علم أن ثم باكيا يبكيه يجب بكاؤه عليه ، فكأنه قال : ليبكه ضارع لخصومة ومختبط محتاج .

قال القيسى فى إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٦ هذا البيت للحارث بن نهيك النهشلى ، وينسب لمزرد أخى الشماخ ، ويروى لنهشل بن حرى .

باب الأفعال التى لا تنصرف

وهى : ونعم وبئس وفعل للتعجب .

فأما : عسى فإن فاعله على ضربين :

أحدها أن يكون اسماً كزيد وعمرو . فإذا أسندت إلى أحد هذه الأسماء لزم خبرها أن . وذلك قولك : عسى زيد أنْ يخرجَ ، وعسى عبدُ اللهِ أنْ يفهمَ [١] وقال الله عز وجل [٢] : فعسى اللهُ أنْ يأتىَ بالفتحِ [٣] فموضع أن مع صلتها نصب [٤] . والدليل على ذلك قولهم

(١) فى أ : أن يقيم . وفى د : أن يقوم

(٢) فى أ ، ب ، د : وقال الله تعالى

(٣) سورة المائدة ٥ : ٥٢

(٤) فى حاشية الأصل : قال سيبويه : عسى ولعل طمع وإشفاق ، عسى فعل ماض وفى قوله تعالى : « فهل عسيتم » (سورة محمد ٤٧ : ٢٢) دلالة على الأمرين . ألا ترى أن « تم » هذا الضمير لا يصل على هذه الصورة إلا بالأفعال الماضية خاصة . وحكى : أعس به وفى ذلك أيضاً دلالة على الأمرين إلا أن هذا قليل فى كلامهم . وعسيت وعسيتم كثير فى كلامهم فالاستدلال به أوفق وأولى .

وعسى فعل فلابد له من فاعل. وفاعله قد يكون اسماً مضمراً أو مظهراً بمنزلة زيد ، وعمرو ، وأخيك ، وغلامك ، فيتعدى حينئذ عسى إلى مفعول هو خبره ، ولا يكون له بد من التعدى إليه . ويكون عسى من أخوات كان المحتاجة إلى الاسم والخبر وذلك المفعول هو : أن يفعل ، كقولك : عسى زيد أن يذهب فعسى فعل ماض ، وزيد فاعله ، وهو اسمه ، وأن يذهب مفعوله وخبره ، وأن يذهب فى موضع نصب بعسى ، وتقديره عسى زيد الذهاب ، لأن أن مع الفعل الذى =

[فى المثل (١)] :

عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسا (٢)

= ينصبه فى تقدير مصدر. ولو قلت : عسى زيد الذهاب، لم يجز وإن كان هو الأصل لأنه مرفوض . وإنما رفض لأن عسى لما كانت للطمع والإشفاق اقتضت الاستقبال لأن ما يطمع فيه ، أو يشفق منه لا يكون إلا مستقبلا لم يقع بعد . فأما ما وقع أو ما هو واقع فى الحال فلا يتعلق به طمع ولا إشفاق .

والمصدر مجهول للزمان لا يدل لفظه على زمان ماض أو حاضر ، أو مستقبل، ولذلك قيل : وحده إنه اسم يدل على حدث ، وزمان مبهم فأرادوا أن يكون خبر عسى وهو الذى به يتعلق الطمع والإشفاق يصلح للاستقبال ، فعدلوا عن المصدر إلى الفعل المضارع خاصة لأنه يكون مستقبلا ثم زادوا أنه يصلح للزمان الحاضر، والمستقبل ، وهم يريدون المستقبل ، فألزموها أن لأنها تخلص الفعل المضارع إلى الاستقبال ، فقالوا : عسى زيد أن يذهب .

(١) زيادة من أ

(٢) ورد هذا المثل فى مجمع الأمثال للميدانى (مصر ١٣١٠ ج ١ ص ٣١٢) فى حاشية الأصل : عسى الغوير أبؤسا مثل قالته الزباء . والغوير تصغير غار وأبؤس جمع بأس . والمعنى أنه كان لها سرب تلجأ إليه إذا حزبها أمر فلما لجأت إليه فى قصة قصير ارتابت واستشعرت فقالت : عسى الغوير أبؤسا . وفيه من الشذوذ أنها أتت بخبر عسى اسما والمستعمل أن يقال : عسى الغوير أن يهلك ، أو ما أشبه ذلك فأخرجته على الأصل المرفوض لأنها أخرجته مخرج المثل والأمثال كثيراً ما تخرج على أصولها المرفوضة .

وفى هذا المثل دلالة على صحة ما ذهب أصحابنا إليه من أن قولك أن يذهب من قولك : عسى زيد أن يذهب فى موضع نصب ، ألا ترى أنه لما وضع مكانه يذهب اسم يظهر فيه الإعراب انتصب فدل ذلك على أن قولك : أن يذهب لو كان مما يعرب لانتصب . ورأيت أبا محمد الصولى النحوى وهو من أصحاب أبى على =

[ولا ينتصب في خبر عسى غير أنْ مع صلتها وغير أبؤس بالنصب في هـذا المثل (١)].

والضرب الآخر من فاعل عسى أن تـكون أن مع صلتها في موضع اسم مرفوع (٢) وذلك قولك : عسى أنْ يذهبَ عمرٌو فأن يذهب

= صاحب مصنفات كثيرة في النحو عدل عن طريقة أصحابنا في هذا فزعم أن أبؤسا منتصب بيكون : عسى الغوير أن يكون أبؤسا ، وهو مناف لطريقة أصحابنا في الشذوذ أيضاً .

قم قائماً قم قائماً إنى عسيت صائماً

[يروى هذا البيت :

أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إنى عسيت صائماً

قال أبو حيان : هذا مجهول ولم ينسبه الشراح إلى أحد . وقال العيني : وقد حرف ابن الشجرى هذا الرجز فأنشده :

قم قائماً قم قائماً إنى عسيت صائماً

قال وإنما : قم قائماً ، صدر رجز آخر ولم يذكره . الشاهد فيه أن صائماً وقعت خبراً لعسى وهى مفرد وخبر عسى في الأصل لا يكون إلا جملة مضارعية (فرائد القلائد للعيني ص ١٠٧)]

وفي بيت تأبط شراً روايتان :

فأبت إلى فهم ولم أك آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

(ورد البيت في شرح ديوان حماسة أبي تمام لأبي على المرزوقي ج ١ ص ٨٣ القاهرة ١٩٥١)

ويروى : وما كدت آئبا . وهذا أيضاً شاذ في باب كاد لأنه يقال : كاد زيد يفعل ، ولا يقال : كاد زيد فاعلا ، وإن كان هو الأصل .

(١) زيادة من أ

(٢) في حاشية الأصل : وقد يكون فاعل عسى أن مع الفعل المنصوب بأن =

فى موضع رفع بأنها الفاعل (١) وقال تعالى (٢) : « عسى أن تكرَهُوا شيئاً وهُوَ خَيْرٌ لَكُم (٣) » وربما اضطر الشاعر (٤) لحذف أَنْ من خبر عسى تشبيهاً لها بكاد كما تشبه كاد بعسى (٥) .

= فتستغنى عسى بفاعلها حينئذ ولا يحتاج إلى مفعول أو خبر وتصير ككان المستغنية لا خبر لها تقول : عسى أن يذهب فعسى فعل ماض وأن يذهب فاعل لعسى وهو فى موضع رفع بعسى . وإذا قلت : عسى زيد أن يذهب فأن يذهب فى موضع نصب بعسى وهو مفعوله وخبره ولا بد منه .

(١) فى أ : بأنه فاعل عسى

(٢) فى ب : قال عز اسمه وفى د : وقال جل وعز

(٣) سورة البقرة ٢ : ٢١٦

(٤) فى أ : شاعر

(٥) فى حاشية الأصل : واعلم أنهم يشبهون عسى بكاد فى ضرورة الشعر فيحذفون أن منها لأن أن لا يكون مع كاد فيقولون : عسى زيد يذهب ، ولا يجوز حذف أن من عسى إذا كانت أن فاعلة فإذا قلت : عسى أن يذهب ، لم يجز أن تحذف أن فى الشعر فتقول : عسى يذهب : لأن الفعل لا يلى الفعل إلا وبينهما اسم ويحجز بينهما فاعرف ذلك .

وأما كاد فيقال : كاد يفعل . ولا يكون معها أن إلا فى ضرورة الشعر لأنها للمقاربة . وإذا تقربت الشىء الغائب وما لم يقع بعد جعلته فى لفظ الحاضر ، فلهذا جئت بالفعل المضارع مع كاد بغير أن لأن أن تخلصه للاستقبال ، وتبعده من الحضور إلا أنهم قد شبهوا أيضاً كاد بعسى ، فأدخلوا أن على الفعل بعدها ، قال :

قد كاد من طول البلى أن يمصحا

وإنما نشبه أحدهما بالآخر لأن الطمع فى الشىء يقربه واليأس يبعده ، فأشبه معنى عسى معنى كاد من هذا الوجه فيتداخل البابان عند الشعر فى الضرورة . فأما فى الكلام فلابد مع عسى من أن كقوله تعالى : « عسى الله أن يأتى » المائدة ٥ : ٥٢ ولا يجوز فى كاد دخول أن كقوله تعالى : « لم يكد يراها » النور ٢٤ : ٤ وكاد فعل متصرف ، وعسى جامد لم يصغ منه مضارع ، واسم فاعل فاعرف ذلك . =

. . . .

= خبر عسى لا يتقدم عليها . لا يجوز : أن يذهب عسى زيد وكذلك إذا قلت : عسى أن يذهب ، لم يجز تقديم أن يذهب على عسى لأن فاعل عسى والمرتفع بالفعل لا يتقدم عليه . فإذا قلت : زيد عسى أن يذهب ، فزيد مبتدأ ، وعسى أن يذهب جملة هي خبره ويتجه في هذه المسألة تقديران :

أحدهما أن تجعل في عسى ضمير الفاعل يعود إلى زيد وأن يذهب خبر لعسى، فيكون عسى ، واسمها ، وخبرها خبراً عن زيد ، وأن يذهب في موضع نصب على هذا التقدير . وعدد أسماء المسألة حينئذ أربعة . زيد ، والضمير في عسى ، وان يذهب ، والضمير في يذهب .

وأما التقدير الثاني فأن يكون زيد مبتدأ ، وعسى فارغ من الضمير ، وأن يذهب في موضع رفع بعسى على أنه فاعله وعدد الأسماء في هذا التقدير ثلاثة زيد ، وأن يذهب ، والمضمر في أن يذهب . وقولك : زيد عسى أن يذهب ، اللفظ واحد والتقدير مختلف فإن ثنيت ، أو جمعت اختلف اللفظان باختلاف التقديرين فتقول في التثنية على التقدير الأول : الزيدان عسيا أن يذهبا ، والزيدون عسوا أن يذهبوا، وهند عست أن تذهب ،والهندان عستا أن تذهبا ، والهندات عسين أن يذهبن . وتقول في التقدير الثاني الذي يكون عسى فيه فارغة من الضمير . الزيدان عسى أن يذهبا ، والزيدون عسى أن يذهبوا ، وهند عسى أن تذهب ، والهندان عسى أن تذهبا والهندات عسى أن يذهبن : وكذلك إن قلت : عسى أن يذهب زيد ، قد احتمل أيضاً تقديرين :

أحدهما أن يكون أن يذهب مرتفعاً بعسى، وزيد مرتفع بيذهب ، وعسى غير متعديه .

والتقدير الآخر أن يكون زيد مرتفعاً بعسى ، وأن يذهب في موضع نصب بعسى ، وعسى متعدية ناصبة للخبر .

فإن ثنيت ، أو جمعت في التقدير الأول قلت : عسى أن يذهب الزيدان ، وعسى أن يذهب الزيدون ، وعسى أن تذهب هند ، وعسى أن يذهب الهندان ، وعسى أن يذهب الهندات ولا يجوز في هذا الوجه والتقدير حذف أن في ضرورة الشعر لأنها فاعلة .

=

قال [الشاعر (١)] :

عسى الكربُ الذى أمسيتُ فيه يكونُ وراءه فرجٌ قريبُ (٢)

وكما قال : قَدْ كادَ من طولِ البِلى أن يَمْصَحا (٣) أى يذهب .

والاختيار فى كاد ألا تستعمل معها أنْ لمقاربة الحال ، وفى عسى أن تذكر معها أنْ [لتراخيها عن كاد (٤)] .

= وتقول فى التقدير الآخر الذى يكون فيه زيد مرفوعاً بعسى : عسى أن يذهبا الزيدان ، وعسوا أن يذهبوا الزيدون ، وعست أن تذهب هند ، وعست أن تذهبا الهندان وعست أن يذهبن الهندات ، وإن شئت : عسى أن يذهب الهندات . ولا يمتنع عندى فى هذا الوجه أن تحذف أن فى ضرورة الشعر لأنها مع الفعل الذى بعدها خبر لعسى وقد ذكرت ذلك فيما تقدم .

(١) زيادة من أ

(٢) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٧٨) ونسبه إلى هدبة ابن خشرم . قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : هو شاهد فى إسقاط أن ضرورة ورفع الفعل، والمستعمل فى الكلام : عسى أن يكون . ومثله استشهد أبو على.

(٣) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٧٨) ونسبه إلى رؤبة بن العجاج وقبله : ربع عفاء الدهر دأبا وامتحى

قال ابن السيد البطليوسى (الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب ، المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١ ص ٢٩٦) : انه لم يره فى ديوانه .

قال سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٧٨) قد جاء فى الشعر : كاد أن يفعل شبهوه بعسى ، قال رؤبة :

قد كاد من طول البلى أن يمصحا

نسب الأعلم الشنتمرى البيت فى هامش الكتاب إلى رؤبة ؛ وأورده شاهدا على دخول أن على كاد ضرورة ، والمستعمل فى الكلام إسقاطها ودخلت عليها تشبيها بعسى ، كما سقطت من عسى تشبيها بها لاشتراكها فى معنى المقاربة .

(٤) زيادة من أ ، د . وفى ب : لتراخيها عن الحال

باب نعم وبئس

نعم وبئس فعلان ماضيان[1] وفاعلاهما على ضربين :

---

(١) فى حاشية الأصل : نعم وبئس فعلان ماضيان بدلالة قولك : نعمت المرأة ، وبئست الجارية . ألا ترى أن تاء التأنيث هذه المفردة التى ليس أحد من العرب يبدل منها هاء فى الوقف لاتتصل إلا بأواخر الأفعال الماضية خاصة كقولك : قامت المرأة ، وقعدت الجارية إلا أنهما فعلان جامدان لم يصغ منهما مضارع ولا اشتق من لفظهما اسم فاعل . والعلة فى جمودها وامتناع تصرفها أن نعم موضوعة لغاية المدح وبئس موضوعة لغاية الذم فأشبهتا فعل المتعجب من حيث كان فعل التعجب أيضاً للمبالغة فى المدح والذم كقولك : ما أحسن زيداً ، وما أقبح عمرا . ويؤكد ذلك أيضاً أن قولك : نعم الرجل زيد يراد به الآن وذلك أن الممدوح لا يمدح بما كان فيه وزال عنه ولا بما سيكون فيه ولم يقع . فلما كان : نعم الرجل زيد معناه الآن لم يصغ منه مضارع ولا غيره وذلك أن المضارع يصاغ من الماضى ويتكلف فى زيادة حروف المضارعة للحاجة إلى ذلك. ووجه الحاجة أن يدل على الزمان الحاضر أو المستقبل .

فإذا كان نعم وهو على لفظ المضى قد أفاد حمل المعنى على الآن كما بيناه سقطت الحاجة إلى اشتقاق مضارع منه يراد به الآن ولم يجز أن يشتق منه مضارع أيضاً يراد به الاستقبال لأن المدح لا يكون بما سيكون فلم يقع بعد . ومن ثم لم تشتق منه مثال الأمر لأنه للاستقبال ، ولم يشتق منه اسم الفاعل أيضاً لأن اسم الفاعل يحمل أيضاً على الآن ، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم ، فظاهر أنه قائم فى حال أخبارك بقيامه . فلما كانت نعم وهى ماضية تكون للزمان الحاضر لم يحتج إلى اشتقاق فعل مضارع يراد به الحال ، ولا اسم فاعل أيضاً ولا فعل مضارع يراد به الاستقبال ، ولا مثال له . فهذه علة نعم ، وبئس فى امتناع تصرفهما . وهذه العلة بعينها منعت فعل التعجب وليس من التصرف . وإذا استقر هذا وثبت فالفعل لابد له من فاعل سواء تصرف ، أو لم يتصرف .

أحدها أن يكون الفاعل مضمراً قبل الذكر فيفسر بنكرة منصوبة والآخر أن يكون مظهراً(١)

= فاعلم أن جمود الفعل ، وامتناع تصرفه مما يوهن عمله ، ويضعف فعليته لأن من خصائص الفعل نقله من الأزمنة وتصرفه فى الصيغ والأبنية كقولك : ضرب يضرب ، وأضرب ، ونضرب ، وتضرب ، وأنا ضارب، وما أشبه ذلك . وبين لك أن التصرف من خصائص الأفعال أن عامة الأفعال متصرفة . وأن الجامد منها يسير ، كأفعال التعجب ، ونعم وبئس وأشباه قليلة . وإذا ضعف الفعل ، وضاق تصرفه فى نفسه ضعف عمله ، وضاق تصرفه فى معمولاته . فقد اعترض الآن نعم وبئس قياسان :

أحدهما أنهما من حيث هما فعلان يجب أن يرتفع بهما الفاعل . ومن حيث هما جامدان أن يضيق تصرفهما ويضعف عملهما . ولما انتهى القياس إلى هذا الموضع انقسمت الأسماء إلى قسمين. فمنها مايصلح أن يرتفع بنعم وبئس فيكونان عاملين فيه . ومنها مايمتنع ذلك فيه .

(١) فى حاشية الأصل : فأما مايجوز أن يرتفع بنعم وبئس فقديكون مضمرا ومظهراً . فاما المضمر فيكون مضمراً فى نعم وبئس قبل الذكر على شريطة التفسير ، ولا يعود إلى متكلم ، ولا مخاطب، ولا غائب قد تقدم ذكره بل يضمر قبل الذكر ويلزمه التفسير بماهو من جنسه وذلك قولك: نعم رجلا أى نعم الرجل رجلا. ففى نعم اسم مضمر فاعل يرتفع بنعم أضمر قبل ذكره وهو ضمير الرجل . وقولك : رجلا تفسير له ، ونصبت رجلا لأنه متعلق بنعم تعلق الفضلات أى تعلق بالفعل بعد انعقاده بفاعله وتركبه معه ، ونصبته نصب التمييز لأنه مفسر ، كما كان فى قولك : تصبب زيد عرقاً مفسراً مبيناً ، وكذلك درهما من قولك : عشرون درهماً وهو أيضاً مفسر ، وكذلك : «كبرت كلمة» (الكهف ١٨ : ٥) أى كبرت الكلمة كلمة .

وتقول : نعم رجلين ، ونعم رجالا . توحد الضمير، ولا تثنى ولا تجمع لأنه يشبه ضمير الأمر والشأن فاعرف ذلك .

فالمضمر نحو : نِعمَ رجلاً عبدُ اللهِ ، وبئس غلاماً عمرٌو ، ففى كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل الذكر ، فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير فى تبيينة المضمر بمنزلة تقدم الذكر له .

والضرب الآخر من فاعل نعم [وبئس[1]] أن يكون مظهراً فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام[2] وذلك

---

(١) زيادة من أ

(٢) فى حاشية الأصل : فأما فاعل نعم وبئس إذا كان اسما مظهرا فلا يكون إلا معرفا باللام على معنى الجنس لا على معنى العهد أو مضافاً إلى ماهذه سبيله تقول : نعم الرجل ، ونعم وافد العشيرة .

وقد يجوز أن تقول : نعم الرجل رجلا وإن شئت لم تقل رجلا إن أتيت به فهو تفسير مؤكد كما تقول : أخذت من الدراهم عشرين درهما ولو لم تقل درهما لفهم المعنى .

وأما الأسماء التى لايجوز ارتفاعها بنعم فنحو: زيد وعمرو وأختك وغلامك والعباس والحارث والأسماء النكرات نحو : رجل وغلام . ولا يجوز : نعم رجل ، وبئس غلام .

وقد حكى أن قوماً يقولون : نعم صاحب قوم وأنشدوا :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ... وصاحب الركب عثمان بن عفانا

وهو مدفوع عندنا غير ثابت .

ولما كان نعم موضوعة للمدح. لم يكن بد أن تأتى باسم يتصرف اليه المدح ، ويكون هو المقصود به وكذلك حكم بئس فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، ونعم رجلا زيد ، فزيد هو المقصود بالمدح وكذلك إذا قلت : بئس الغلام مفلح ، أو بئس غلاما مفلح ، فمفلح هو المقصود بالذم . فالإسم المقصود بالمدح أو الذم إعرابه الرفع وفى رفعه وجهان :

قولك(١) : نعم الرجلُ عبدُ اللهِ ، وبئستِ المرأةُ هندُ والمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو قولك : نعم غلامُ الرجلِ عمرٌو ، وبئس صاحبُ القومِ بكرٌ .

= أحدها أن يرتفع بالابتداء ، ويكون نعم الرجل خبراً له مقدماً عليه، والخبر جملة مركبة من فعل وفاعل فنعم هو الفعل والرجل هو الفاعل ، والجملة إذا كانت خبراً عن المبتدإ احتاجت إلى ضمير يرجع منها إلى المخبر عنه ، فيربطها به ونعم الرجل لا ضمير فيه يعود إلى زيد وجاز ذلك لأن الرجل جنس يستغرق زيداً وغيره فقام استغراقه لزيد مقام الذكر الراجع إليه ونظيره :

فأما الصدور لاصدور لجعفر
وأما القتال لا قتال لديكم

وقوله : لاصدور لجعفر ، ولا قتال لديكم جملة قد جعلت خبراً عن المبتدإ وهي خالية من الضمير الذي يعود إلى المبتدإ وجاز ذلك لأن قولك : لا صدور ، ولا قتال عام للجنس يستغرق القتال الأول ، والصدور المتقدمة فقام ذلك مقام رجوع الذكر من الجملة إلى المخبر عنه .

والوجه الآخر في ارتفاع المقصود بالمدح أن تجعل نعم الرجل جملة قائمة بنفسها ثم كأن سائلا سأل فقال : من المحمود من الرجال فقال المتكلم : زيد أي هو زيد ، فزيد على هذا خبر مبتدإ محذوف . فهذان وجهان ولا يجوز أن يكون زيد بدلا من الرجل لامتناع وقوع زيد موقع الرجل ، ألا ترى أنه لايرتفع بنعم وقد بيناه فيما تقدم .

وتقول : نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : نعم المرأة وفي ذلك علتان .

أحدها أن نعم لما جمد جرى مجرى غير الفعل ولم يلزم لحاق تاء التأنيث به مع المؤنث ، كما يلزم ذلك في : قامت المرأة .

والعلة الأخرى أن المرأة وما أشبهها لما كانت جنساً على ما بيناه صارت بمنزلة الجمع فجاز نعم المرأة ، كما يجوز نعم النساء .

(١) في أ ، د : قولهم

وقد حكى أنه (قد[1]) جاء فاعله مظهراً على غير هـذين الوجهين وليس ذلك بالشائع وأنشد فى ذلك :

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهُـم
وصاحبُ الرَّكبِ عثمانُ بنُ عَفّانا[2]

فأما عبـد الله فى قولك : نعم الرجلُ عبـدُ اللهِ فارتفاعه على أحـد وجهين :

أحدهما أن يكون أراد به الإبتداء فأخره كأنه كان قبل التأخير : عبدُ اللهِ نعم الرجلُ فأخر عبـد الله والنية فيه التقـديم كما تقول : مررتُ به المسكينُ تريد : المسكينَ مررتُ به

فأما الرواجع إلى المبتـدإ فإن الرجل لما كان شائعاً ينتظم الجنس [ويجمعه[3]] كان عبدُ الله داخلا تحته فصـار بمـنزلة الذكر الذى يعود

(١) ساقطة من أ

(٢) قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ١٨) : نسب هذا البيت لجماعة نسبه السيرافى فى أبيات الإصلاح لكثير بن عبد الله بن العزيزة ، وكذلك أبو الفرج الأصبهانى . ونسبه الفارسى فى كتابه البصريات لحسان بن ثابت من قصيدته التى فيها :

لتسمعن وشيكا فى ديارهم الله أكبر يا ثادات عثمانا

(شرح ديوان حسان بن ثابت عناية عبد الرحمن البرقوقى مصر ١٩٢٩ ص ٤١٠) ونسب إلى أوس بن مغراء . الشاهد فيه دخول نعم على إسم عار من الألف واللام مضاف إلى مالا ألف ولا لام فيه .

(٣) زيادة من أ .

عليه ولذلك شبهه (سيبويه[١]) بقولهم[٢] : زيدٌ ذَهَبَ أخوه . ومثل ذلك قول الشاعر :

فأمّا الصدورُ لاصدورَ لجعفرٍ ولكنّ أعجازاً شديداً ضريرُها[٣]

وقال آخر :

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكُمُ ولكنّ سيراً فى عِراضِ المواكبِ[٤]

---

(١) ساقطة من أ .

(٢) فى ب : بقوله .

(٣) قال القيسى فى ايضاح شواهد الإيضاح ق ١٩ هذا البيت ينسب لتوبة ابن الحمير . وقيل لرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب .

الشاهد فيه رفع الصدور بالابتداء ولم يعد عليها من اللفظ شىء لكنه عار من المعنى لكون الصدور الثانية غير الأولى إذ هى أعم منها فيكون الصدور الأولى داخلة تحت الثانية كما كان زيد فى قولك : زيد نعم الرجل داخلا تحت الألف واللام . وهذا ظاهر قول أبى على الإيضاح لاستشهاده به على قوله : زيد نعم الرجل . ويحتمل أن تكون الصدور الثانية هى الأولى إذ الأولى مستغرقة الجنس بالألف واللام ، والثانية منفية نفيا عاما فأوقع الظاهر موقع المضمر وكان الوجه أن يقول : فأما الصدور فليس لجعفر .

(٤) أورده البغدادى فى الخزانة (ج ١ ص ٤٠٨ ، ٤٠٩) وقال : وقبل هذا البيت بيت وهو :

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم قمدون سودان عظام المناكب

والبيتان للحارث بن خالد المخزومى .

ومحل الشاهد حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدإ الواقع بعد(أما) ضرورة .

قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح) ق ٢٠) : هذا البيت للوليدبن نهيك . وينسب إلى الكميت بن زيد بن معروف بن الكميت .

=

والوجه الآخر أن يكون عبد الله فى قولك : نعم الرجلُ عبدُ الله ، خبر مبتدإ محذوف كأنه لما قيل : نعم الرجلُ قيل من هـذا الذى أثنى عليه فقال : عبد الله أى هو عبد الله .

واعلم أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس المذكور بعد نعم وبئس[١] كعبـد الله وزيد ونحوهمـا من الرجال . وإذا كان كذلك كان المضاف إلى القوم فى قوله عز وجل[٢] : « ساءَ مثلاً القوم الذينَ كَـذّبُوا[٣] » محذوفاً وتقديره : سـاءَ مثلاً مثلُ القومِ الذين كـذّبوا ولا يـكون الـكلام على ظاهره .

فأما قوله تعالى : « بِئسَ مثلُ القَوْمِ الذين كَـذّبُوا بآيات اللهِ[٤] »

= الشاهد فيه كالشاهد فى البيت الذى قبله من كون القتال الأولى فى ضمن القتال الثانى . أو يكون القتال الأول هو الثانى على نحو ما تقدم .

(١) فى حاشية الأصل : واعلم أن المرتفع بنعم وبئس لا يكون إلا من جنس المقصود بالمدح والذم لو قلت : نعم الرجل زينب لم يجز وكذلك لو قلت : بئس البغل فرسك فإذا استقر ذلك حمل قوله تعالى : « ساء مثـلا القوم » على حذف المضاف تقديره : مثل القوم ألا ترى أن ساء بمنزلة بئس وتقـدير الآية : ساء المثل مثلا مثل القوم ، ليكون فاعل ساء من جنس المقصود بالذم وهذا لا بد منه.

(٢) فى أ : قوله تعالى .

(٣) سورة الأعراف ٧ : ١٧٧ .

(٤) فى حاشية الأصل : فأما قوله تعـالى : « بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله » (سورة الجمعة ٦٢ : ٥) فالذين يحتمل وجهين :

أحدهما أن يكون فى موضع رفع فيكون مقصوداً بالذم وليس من جنس=

فقد يكون مثل قوله : « ساءَ مثلاً القومُ الذين كَذَّبوا » فى حذف المضاف منه فيكون موضع الذين رفعا وقد يكون موضع الذين جراً والمقصود بالذم محذوفاً[1] كما كان (المقصود بالمدح[2]) محذوفاً فى قوله تعالى : « نِعمَ العبدُ إنَّه أوابٌ[3] » ولم يذكر أيوب[4] (لتقدم ذكره . وتقول : نعم الرجل رجلا زيد فإن لم تذكر رجلا[5]) جاز ، وإن ذكرته فتأكيد .

قال جرير :

تَزَوَّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا ‏ ‏ ‏ فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زَادَا[6]

= المثل فيحتاج فى هذا الوجه إلى مضاف محذوف نقدره وتقديره: بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا .

والوجه الثانى من الذين أن تكون فى موضع جر على أنه نعت للقوم فإذا كان كذلك لم يكن فى الآية ذكر المقصود بالذم كأنه ترك للعلم به تقديره : بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله مثل هؤلاء .

(١) فى أ : محذوف .

(٢) ساقطة من ب

(٣) سورة ص ٣٨ : ٤٤ .

(٤) فى ب : ولم يذكر رجلا .

(٥) ساقطة من ب

(٦) البيت من قصيدة له يمدح بها عمر بن عبد العزيز (ديوان جرير ج ١ ص ٥٣) مطلعها :

أبت عيناك بالحسن الرقادا ‏ ‏ ‏ وأنكرت الأصادق والبلادا

الشاهد فيه اجتماع التمييز والمميز على جهة التأكيد وأجاز ذلك أبو العباس المبرد والفارسى وجماعة من النحويين (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢١) .

باب التعجب

التعجب يكون بلفظين أحدها قولك : ما أحسنَ زيداً ، وما أعلَمَ عمراً .

والآخر ما كان على أفعل به نحو [قولك[1]] : أكرمْ بزيدٍ وأحسنْ بعمرٍو .

فأما قولهم : ما أحسنَ زيداً[2] فإن ما فى موضع رفع بالإبتداء ولا صلة لها فى هذا الموضع كما لم توصل فى قوله تعالى : « إنْ تُبْدُوا

(١) زيادة من ب .

(٢) فى حاشية الأصل : قولك : ما أحسن زيداً جملة واحدة خبرية مركبة من مبتدإ وخبر . فما مبتدأ مرفوع الموضع بالابتداء ولم يظهر فيه رفع لأنه مبنى. واحسن زيداً خبره وقولك : أحسن زيداً أيضاً جملة مركبة من فعل وفاعل وهى بأسرها فى موضع رفع لأنها خبر المبتدإ هذا مذهب سيبويه وأصحابنا فيه . فأحسن فعل ماض لزم آخره الفتح وفى أحسن اسم مضمر فاعل مستتر يعود إلى ما فانتصب زيد انتصاب المفعول به بأحسن لأن أحسن فعل قد تعدى إلى مفعول وهو زيد فنصبه وقولك : ما أحسن زيداً ، يتنزل عند سيبويه منزل قولك : شيء أحسن زيداً إلا أنه لا تعجب فى قولك : شيء أحسن زيداً ، فإنما التعجب فى قولك: ماأحسن زيداً ، وليس ذلك بمستنكر فقد يكون اللفظان بمعنى واحد فى أصل موضوعهما ، ثم يدخل على أحدهما معنى لايدخل على الآخر . ألا ترى أن العمر والعمر كلاهما البقاء فأنت تقول: لعمرك، فيكون قسما ، ولا تقول : لعمرك فتجعله قسما . دخل معنى القسم على العمر بفتح العين ، ولم يدخل على العمر بالضم وإن كانا بمعنى واحد فكذلك دخل معنى التعجب فى قولك : ما أحسن زيداً ، ولم يدخل على قولك: شيء حسن زيداً وإن كان فى معناه. ومثله: شهد وحضر بمعنى واحد تقول: أشهد لزيد منطلق، فيكون قسماً ،ولا يجوز : أحضر لزيد منطلق على أن (ما) =

الصّدقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ(١) » فكما أن ما فى هذه الآية لا صلة لها وهى وحدها اسم ، كذلك فى التعجب لا صلة لها .

= لحق التعجب لأنها أنكر من شىء وأبهم . والتعجب مبنى على الإبهام ، وما هذه خبره لا صلة لهـا . فإن قلت : فما إذا كانت خبراً لزمتها الصلة ، كقولك : رأيت ما عندك ، أى الذى عندك . والجواب أنها قد جاءت فى الخبر موصولة كما ذكرت وجاءت غير موصولة كقولهم : دققت دقا نعما أى نعم الدق .

وفى قوله : « فنعما هى » قولان قبل تقديره : فنعم الشىء هى . والآخر : فنعم شيئاً هى . وعلى كلا القولين فما ، ونعم فى الإبانة فى الخبر بغير صلة . ولذلك تكون ما فى التعجب أيضاً ولا صلة لها على هذا فى التعجب أولى . وذلك إنما يتعجب من حسن شىء ، أو قبحه ، أو غير ذلك من أحواله إذا جهلت سبب الحسن ، واستبهمت علته فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون لما فى التعجب صلة لأن الصلة موضحة للموصول وموضوع التعجب على الإبهام . وهذه الصلة لم تكن لما فى الاستفهام والجزاء صلة لأنهما مبهمان فلو جعل لهما صلة لأوضحتهما وأزالتهما عن أصلهما .

وزعم أبو الحسن أن ما فى التعجب خبرية بمعنى الذى وأن أحسن زيداً صلة لها ، وأنها هى مع صلتها فى موضع رفع بالإبتداء ، والخبر محذوف تقديره : الذى أحسن زيداً شىء ومذهب سيبويه فى هذا أقوى لأن سيبويه لم يحتج فى مذهبه إلى تقدير خبر محذوف لا يجوز إظهاره ، وأيضاً كان من شريطة خبر المبتدأ أن يستفاد منه مالا يستفاد من المبتدإ . فإذا كان تقدير التعجب : الذى أحسن زيداً شىء ، وليس فى قولك : شىء فائدة البتة لم تكن معلومة من قبل إلا أن الذى جعل زيداً حسنا شىء لامحالة . ولا يلزم مثل هذا سيبويه ألا ترى أن قوله : شىء أحسن زيداً ، قد أفاد الخبر مالم يفده المبتدأ .

يجوز أن تقول . شىء أحسن زيداً ، أو شىء قبح زيداً ففى الخبر على قول سيبويه فائدة لاتحصل إلا منه ، وليس كذلك الخبر فى قول الأخفش . فهذا يبين لك قوة مذهب سيبويه فى هذا وضعف مخالفه .

(١) سورة البقرة ٢ : ٢٧١

وقولك : أعلم فعل ماض ، وفيه ضمير يعود إلى المبتدإ الذى هو ما . وذلك الضمير رفع بأنه فاعل ، وزيد ، وما أشبهه نصب بأنه مفعول به وتقديره : شَيْءٌ أَحسنَ زيداً . وهذه الهمزة التى فى أحسن هى الهمزة التى تدخل فتنقل الفعل من غير التعدى إلى التعدى إلى المفعول به وقد تقدم ذكرها[1] .

والضرب الآخر من لفظى التعجب نحو : أَكرِمْ بزيدٍ وأَعْلِمْ به وأَطْيِبْ بهِ . فاللفظ فى هذا لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر

(١) فى حاشية الأصل : وأعلم أن الهمزة فى قولك : أحسن هى همزة النقل التى فى قولك : خرج زيد وأخرجته . فلهذا كان معنى قولك : ما أحسن زيداً شىء أحسن زيداً أى جعل زيداً حسنا . وأحسن فى التعجب زعم بعض النحويين أنه إسم ، واحتج بقولهم : ما أحيسنه . قال والتصغير من خواص الأسماء . ومذهبنا أنه فعل ماض بدلالة لزوم الفتح فى آخره ولو كان إسما لارتفع لأنه خبر المبتدإ .

فأما ما إحتجوا به من التصغير فالجواب عنه إن فعل التعجب لامتناع صرفه أشبه الأسماء حتى جرى عليه شىء من أحكامها . ألا ترى أنك تقول : ما أقومه وأبيعه ، تصحح العين كما تصححها فى الأسماء إذا قلت : هذا أقوم منك وأبيع منه ، ولم تعل العين فتقلبها ألفا ، كما تفعل فى الأفعال إذا قلت : قام ، وباع . فأفعل إذا كان فعلا اعتلت عينه فكانت واواً ، أو ياء انقلبتا ألفا كقولك : أقام، وأباع . وإذا كان أفعل اسما وكانت عينه معتلة صحت كقولهم : هو أقوم منك . وقد رأيناهم صححوا العين فى التعجب فقالوا : ما أقومه . فدل ذلك على أن فعل التعجب وإن كان فعلا على الحقيقة فقد جرى مجرى الأسماء من هذا الوجه ، فلذلك أيضاً دخل التصغير وإن كان التصغير من خواص الأسماء فقالوا : ما أميلحه .

والمعنى(١) : صار زيدٌ ذَا علمٍ وذَا كرمٍ ، والجار والمجرور فى موضع رفع بأنه فاعل كما أنهما فى قولهم : كَفَى باللهِ ، وما جاءنى من أحد(٢) كذلك .

ولا يدخل فى هذا الباب من الأفعال إلا ما كان على ثلاثة أحرف(٣) [فى اللفظ(٤)] فإن زاد الفعل على ثلاثة أحرف فى اللفظ أو ما كان فى حكم اللفظ فإنه لا يدخل فى هذا الباب(٥) . فما زاد على ثلاثة أحرف

---

(١) فى ب : وتقديره .

(٢) فى أ : وما جاءنى من رجل .

(٣) فى حاشية الأصل : واعلم أن فعل التعجب لا يصاغ إلا من فعل ثلاثى على فعل أو فعل أو فعل فتقول : ما أحسن زيداً ، وهو من حسن . وما أعلم بشراً ، وهو من علم . وما أضرب خالداً وهو من ضرب . على أنا نعتقد أن هذه الأفعال الثلاثية تجعل أولا على فعل بضم العين فى التقدير فيكون التقدير : ضرب ، وعلم ، وحسن ثم يبنى منها فعل التعجب فقال : ما أحسنه ، وما أعلمه .

(٤) زيادة من أ .

(٥) فى حاشية الأصل : ولا يجوز أن يصاغ فعل التعجب من فعل يجاوز الثلاثة نحو : دحرج ، وانطلق . وكذلك ما كان من الأفعال على ثلاثة أحرف ، وهو فى حكم المجاوز للثلاثة نحو : عور ، وصيد ، وحول . لو قلت ما أعوره ، وما أصيد بعيرك ، لم يجز ذلك ، وإن كانت هذه الأفعال كما تراها على ثلاثة أحرف لأنها فى حكم المجاوز للثلاثة . ألا ترى أن عور يراد به أعور ، وصيد يراد به أصيد . والدليل على ذلك تصحيح الواو ، والياء . ولو لم يريدوا معنى أعور ، وأصيد ، لقالوا : عار ، وصاد ، كما قالوا : هاب ، وخاف . وأصلهما هيب ، وخوف . فلهذا لا يجوز أن يصاغ منهما فعل التعجب فيقال : ما أعوره . وعكس هذا أنك تقول : ما أفقره وما أشده . والفعل المنطوق فى هذا افتقر ، =

فلم يدخل فى هذا الباب فنحو : انطلق واقتدر ، واستخرج (ودحرج[١]) .

وكذلك لم تدخل الألوان فى هـذا الباب نحو : احمارّ وإشهابّ لأنها زائدة على ثلاثة أحرف[٢] .

فأما عَوِرَ وحَوِل وصَيِدِ فهو فى الحكم زائد على ثلاثة أحرف يدل على ذلك أن الياء والواو صحتا فيه كما صحت فى أسود وأبيض ولولا ذلك لا عتلتا كما اعتلتا فى هاب وخاف . فإن أريد التعجب من شىء من هذا النحو قيل فيه : ما أشدّ استخراجَه ،وما أحسنَ احمرارَه ، وما أشدَّ دحرجتَه .

ومما يجرى مجرى التعجب قولهم : هـذا أفضلُ مِنْ هذا ، وزيدٌ أعلمُ من عمرٍو . ولا يستعمل قولهم أفْعَلُ من هذا فيما لم يستعمل منه ما أفعله ولا أفعل به فلا يقال : هذا أعْورُ مِن هذا ، كما لم يقل : ما أعورَه ولا أعورْ بهِ . ولكن : هذا أشدُّ مِنْ هذا حمرةً ، وأزيدُ

= واشتد ، وهو مجاوز للثلاثة . ولا يجوز أن يبنى من افتعل ما أفعله ، وإنما جاز هذا لأنهم قد قالوا : فقير ، وشديد . وفعيل فعله فعل ككرم ، فهو كريم . فشبهه فقير ، وشديد . فإن هناك فعلا هو فقر ، وشدد إلا أنه لم ينطق به ، فبنى من ذلك الفعل فعل التعجب فقالوا : ما أفقره ، وما أشده .

(١) ساقطة من ب

(٢) فى حاشية الأصل : واعلم أن الألوان وعيوب الجسد لا يبنى منها فعل التعجب لايجوز : ما أسوده ، ولا ما أبيضه ، ولا ما أعمشه ، وما أطرشه . =

منه صمماً[١] [وأكثرُ دحرجةً وما أشبه ذلك[٢]] .

=وفى ذلك علتان . أحدها أن هذه تجرى مجرى الخلق الثابتة كاليد والرجل فإنه لايتعجب من اليد والرجل لذلك لايتعجب من الألوان والعيوب والعلل الثانيـة أن أفعال الألوان تجىء على أفعل ، وافعال ، تقول : أسودو أبيض ، وأسواد، وأبياض ، فلهذا لم يصنع منها فعل التعجب وحكى أبو العباس فى الجامع الكبير أن قوما أجازوا بناء فعل التعجب من الألوان وأنشدوا :

جارية فى درعها الفضفاض   أبيض من أخت بنى أباض

[ينسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجـاج ، انظر الجمل للزجاجى تحقيق محمد ابن شنب باريس ١٩٢٧ ص ١١٥ . وهو فى اللسان ، وفى التاج فى (بيض) غير منسوب إلى قائله) ولم أعثر عليه فى ديوانه ط برلين] .

ورد هذا أبو العباس وأنكره ، وزعم أنه موضوع على فسـاد . والأمر على ماذهب إليـه . وأما قول المتنبى (ديوانه تحقيق عبد الوهاب عزام القاهرة ١٩٤٤ ، ص ٢٩) :   لأنت أسود فى عينى من الظلم .

[هذا عجز بيت وصدره : أبعد بعدت بياضا لا بياض له] .

فإنه نظير قوله :   وأبيض من ماء الحديد صقيل .

[ورد هذا البيت فى الإنصاف لابن الإنبارى ص ٩٨ غير منسوب إلى قائل . وروى هكذا: لما دعانى السمهرى أجبته   بأبيض من ماء الحديد صقيل].

وإنما ذكرنا هذا فى هذا الفصل لأن مالا يجوز فيه ما أفعله لايجوز فيه أفعل من . لذا فالتعجب من غير عيوب الجسـد جائز نحو كأن تقول : ما أجبنه ، وما أبخله وما أفصحه ، ولا يجوز ذلك فى عيوب الجسد فتقول : ما أفقمه ، وما أضره ، وما أشبه ذلك .

(١) فى حاشية الأصل : فإن احتجت إلى التعجب من لون ، أو عيب ، فصغ فعل التعجب من فعل ثلاثى من غير الألوان والعيوب ، وأوقعـه على الألوان والعيوب ، فتقول : ماأشد بياضه ، وما أشد عرجه . وكذلك إن احتجت إلى التعجب من دحرجت واستخرجت قلت : ما أشد دحرجته ، وما أعظم استخراجه .

(٢) زيادة من أ .

باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر[1]

وهى كان وأخواتها وإن وأخواتها وظننت وحسبت ونحوها[2] .

فأما كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات [وأضحى[3]] وما انفك وما زال وما دام وما برح وما فتىء وليس[4] فإنها تدخل على الابتداء والخبر فيصير ما كان مرتفعاً بالابتداء قبل دخول هذه الأشياء عليه مرتفعاً بكان وما كان مرتفعاً بأنه خبر مبتدإ منتصباً بأنه

---

(١) فى أ : وخبره .

(٢) فى حاشية الأصل : المبتدأ وإن كان معرى من العوامل اللفظية فإنه معرض لدخولها عليه . والعوامل اللفظية ثلاثة أجناس : كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها . فإذا دخل شىء من هذه العوامل على المبتدإ بطل الابتداء وزال ارتفاع الإسم بالابتداء وحدث فيه الإعراب إما رفع من طريق الابتداء وإما غير رفع .

(٣) زيادة من أ .

(٤) فى حاشية الأصل : أما كان وأخواتها فأفعال لفظية لأنها تتصرف فى لفظها تصرف الأفعال تقول : كان يكون كما تقول . قام يقوم ، وأصبح يصبح، وبات يبيت . إلا ليس فإنه فعل ماض جامد وأصلها ليس، فسكنت الياء كما يقال فى علم علم فقالوا ليس ، وألزموه السكون لجموده ، وشبهت بالحروف . ولا يجوز أن يكون أصله ليس لأن الفتحة لاتسكن . ولا يجوز أيضاً أن يكون أصله ليس لأن ذوات الياء لاتجىء على فعل ، وفعل لايكون متعديا أيضا . وليس تنصب الخبر، وينزل خبره منزلة مفعوله . وهذه الأفعال غير حقيقية لأنها تدل على الزمان حسب، ولا تدل على الحدث ومن شرط الفعل الحقيقى أن يدل على حدث، وزمان نحو : قام ، وقعد والدلالة على أنه ليس فى كان دلالة على الحدث أن قولك: كان زيد=

. . . .

= قائما . يفيد ما يفيده زيد قائم ، إلا أن تجعل ذلك فيما مضى من الزمان فحسب ، فلم يستفد بكان إلا الزمان .

واعلم أن أبا علي ، وأصحابه يذهبون إلى أن كان مجردة من الدلالة على الحدث كأن الأصل كان فيها أن يدل على حدث وزمان ، فجردت من دلالة الحدث ، وخلع ذلك عنها ، ولذلك لزمها الخبر ، كأن الخبر جعل عوضا فيما خلع عنها من دلالة الحدث ولذلك قال أبو علي إلى امتناع حذف أخبار كان وأخواتها من حيث كانت الأخبار فى هذا الباب عوضا من تجريد هذه الأفعال عن دلالة الحدث هذا مذهبه. وله قول آخر وهو أن خبر كان يجوز حذفه ، كما يجوز حذف خبر المبتدإ ، وهذا قول غيره أيضاً . إلا أنه على القول الأول يعتمد ، وهو أعجب إلينا من القول الثانى .

كان تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

زمانية محتاجة لابد لها من إسم وخبر ، وهى المقصود بالذكر فى هذا الباب ، والقسم الثانى كان المستغنية التى لها فاعل ، ولا خبر لها كقوله تعالى : « وإن كان ذا عسرة » (البقرة ٢ : ٢٨٠) .

والقسم الثالث كان الزائدة ، مالها فاعل ، ولا خبر . ولا ترفع ولا تنصب ، ودخولها كخروجها كقوله : على كان المسومة العراب .

[وصدره : سراة بنى بكر تسامى

ورد هذا البيت فى لسان العرب فى « كين » غير منسوب إلى قائل . قال العينى (فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد ص ٩٢) : لم يعرف إلا من قبل الفراء ، ولم ينسبه إلى قائل . وروى الشطر الأول منه :

جياد بنى بكر تسامى

واستشهد به على زيادة كان بين الجار والمجرور]

قال ومذهبي فى كان الزائدة إنه لايصاغ منها مضارع لأن حروف المضارعة =

خبر كان وذلك قولك : كان عبدُ الله ذاهباً ، وكان بكرٌ خارجاً[1] وما زال أخوك كريماً ، ولا أكلمك [اليوم[2]] ما دمت مقيماً ، وأمسى زيدٌ مسروراً .

وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة[3] [والخبر

= تدل على الفاعلين . ولا فاعل لها . ولا يصاغ منها مثال أمر ولا إسم فاعل لهذه العلة . وقد أنشد أبو علي بيتاً فيه « يكون » وذكر أنها زائدة .

[لعله يشير إلى بيت أم عقيل بن أبي طالب :

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بليل

شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك . عناية محي الدين عبد الحميد . القاهرة ١٩٦٢ ج ١ ص ٢٥٢] .

وأورد فيه حجة وهو شيء غريب خارج عن القياس .

(١) في حاشية الأصل : واعلم أن كان إذا دخل على المبتدإ وخبره بطل الابتداء . وارتفع الإسم الذي كان مرفوعاً بالابتداء بكان نفسها وصار اسمها وانتصب الخبر الذي كان خبراً للمبتدأ وصار خبراً لكان ومفعولا لها ، تقول : كان زيد صالحاً . ولا بد من الخبر ، كما لم يكن من المبتدأ بد .

(٢) زيادة من أ .

(٣) في حاشية الأصل : واعلم أن ماصلح أن يكون خبراً للمبتدأ فإنه يصلح أن يكون خبراً لكان . وخبر كان ينقسم انقسام خبر المبتدإ من المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور . وإذا وقعت الجملة خبراً لكان فلابد أن تتضمن ذكرا يرجع إلى اسم كان كما كانت تتضمن راجعاً إلى المبتدأ إلا أن الجملة إذا وقعت خبرا لكان كانت في موضع نصب . واذا كانت خبراً للمبتدإ فهي في موضع رفع . والظرف اذا كان خبراً لكان فهو على لفظه . وإذا كان خبراً للمبتدأ فهو =

النكرة(١)] وذلك قولك : كان زيدٌ منطلقاً فالذى شغلت به كان المعرفة [كما كان المبتدأ المعرفه (٢)] والنكرة الخبر [ولو قلت : كان زيداً منطلقٌ فصار الذى شغلت به كان النكرة والخبر معرفة(٣)] وقد يجىء فى الشعر للإضرار الإسم نكرة والخبر معرفة ولا يجوز هذا حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافيه(٤) .

قال الشاعر(٥) .

=منصوب اللفظ على الظرفيه بمحذوف على ما بيناه فى خبر المبتدإ الا أنه الآن فى موضع نصب بكان ، وهو فى باب المبتدأ فى موضع رفع ، وكذلك حكم الجار والمجرور .

وأما الاسم المفرد إذا وقع خبراً لكان ، فإنه ينتصب بكان ويلزم أن يكون هو المبتدأ فى المعنى ، أو منزلا منزلته على ما بيناه فى باب خبر المبتدأ . ويجوز أن يكون معرفة ونكرة ، فينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون الإسمان معرفتين أو نكرتين ، أو أحدها معرفة والآخر نكرة . فإن كان أحد الإسمين معرفة ، والآخر نكرة رفعت المعرفة وجعلته اسم كان ونصبت النكرة وجعلته خبر كان فتقول : كان زيد قائماً .

(١) زيادة من أ .

(٢) زيادة من أ .

(٣) زيادة من ب .

(٤) فى حاشية الأصل : ولا يجوز أن تجعل النكرة الإسم فترفعه والمعرفة الخبر فتنصبه فتقول : كان قائم زيداً ، وقد جاء ذلك فى ضرورة الشعر ، كما قال القطامى :

ولا يك موقف منك الوداعا

(٥) فى ب : كقول القطامي .

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا ولا يَكُ مَوْقِفٌ[1] مِنْكِ الوَدَاعَا[2]

فإذا[3] اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت الإسم تقول : كان أخوك زيداً ، وكان زيدٌ أخاك . وكذلك قرىء : « فما كان جوابَ قومهِ إلاّ أنْ قَالُوا[4] » وما كان جوابُ قومهِ إلا أنْ قَالُوا [بالرفع والنصب[5]] .

---

(١) فى أ : موقفاً بالنصب والصواب الرفع لأنه إسم كان .

(٢) البيت مطلع قصيدة للقطامى فى مدح زفر بن الحارث الكلابى (ديوانه تحقيق د.إبراهيم السامرائى ، وأحمد مطلوب ، بيروت ١٩٦٠ ص ٣١) وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٣٣١) . قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : الشاهد فيه ترخيم ضباعة والوقف على الألف بدلا من الهاء . واستشهد به الزمخشرى (المفصل الإسكندرية ١٢٩١ ص ١٤٠) على أن ما بعد كان من إسم وخبر الأصل فيهما أن يكون الإسم معرفة والخبر نكرة على حدهما فى المبتدإ والخبر . وقول القطامى : قفى ... الخ من المقلوب أى مما جعل الإسم فيه نكرة والخبر معرفة . وهذا نفس ماذهب إليه أبو على فى الاستشهاد بهذا البيت .

(٣) فى أ : وإذا .

(٤) فى حاشيه الأصل : وإذا كان الإسمان معرفتين كنت مخيراً أيهما شئت رفعته وجعلته اسم كان وجعلت الآخر خبرها فتقول : كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيداً ومن ذلك قوله تعالى : «وما كان جواب قومه إلا أن قالوا» (سورة النمل ٢٧:٥٦) جواب قومه معرفة ، وأن قالوا معناه : قولهم ، فهو أيضامعرفة . وأصحابنا يختارون نصب جواب قومه لأن أن قالوا أعرف عندهم من جواب قومه فأما إلا فى الآية فدخلت بين الإسم والخبرفى المعنى ولا تغير الإعراب فتقول: ما كان زيد إلا أخاك ، وما كان أخاك إلا زيد .

وإذا كان الإسمان نكرتين مع كان وهذا قليل فأنت أيضاً مخير أيهما شئت فاجعله اسمها والآخر خبرها .

(٥) زيادة من ب .

ويستقيم أن تقدم الخبر على الإسم[١] فتقول كان أخاك زيد ، وكان منطلقاً عمرو ، وقال [الله[٢]] تعالى : « وكانَ حَقّاً علينا نَصرُ

---

(١) فى حاشية الأصل : فصل : أخبار كان وأخواتها يجوز عندنا تقديمها على أسمائها فتقول كان قائما زيد ولا خلاف فى ذلك إلا فى الجمل فإن الخبر إذا كان جملة فالكوفيون يمنعون من تقديمه ،لايجيزون: كان أبوه منطلق زيد. وأجاده أصحابنا قياساً لاسماعاً .

فأما تقديم أخبار هذه الأفعال عليها أنفسها فيجوز جميعه إلا ما استثنيه لك فمن ذلك قولك : أنا عندك مادام زيد مقيما . لايجوز أن تقدم مقيما على مادام لأن ما هذه مصدرية والخبر من صلتها فلا يتقدم عليها لأن الصلة لا تتقدم على الموصول وتقدير مادام دوام أى أنا عندك دوام زيد مقيما فما هذه مصدرية ظرفية زمانية ولا يستعمل فى موضع دام يدوم وليس وذلك لجود هذا الفعل . ولكنهم لم يستعملوا فى هذا إلا الماضى دون المضارع ولا ينبغى فى امتناع تقديم خبر دام على ما خلاف .

وأما تقديم خبر ليس عليها ففيه خلاف . فأما سيبويه فلم ينص فيه على شىء سوى أن مافرعه من المسائل يدل على جواز ذلك فلك على قياس قوله أن تقول : قائماً ليس زيد ، وامتنع أبو العباس من ذلك ولم يمتنع من قولك : ليس قائما زيد بل هذا جائز إجماعا . ومما اختلفوا فيه قولك : ماكان زيد قائما إذا وقعت ما النافية فى أول الكلام فدخلت على كان أو أحد أخواتها فأكثر أصحابنا لا يجيز : قائما ماكان زيد وأجازه ابن كيسان .

فأما : ماكان قائما زيد ، فجمع على جوازه وكذلك سائر أخواتها . وإذا كان الخبر جملة فقد منع الكوفيون من تقديمها على كان وأخواتها فلم يجيزوا : أبوه منطلق كان زيد ، وأجازه أصحابنا قياسا لا سماعا .

(٢) زيادة من أ .

المؤمنين[١] » وقال تعالى : « أَكانَ للناسِ عَجَباً أنْ أوحَينا[٢] » ويجوز أيضاً : منطلقاً كان زيدٌ ، وشاخصاً صارَ بكرٌ[٣] لأن العامل متصرف وهكذا خبر ليس فى قول المتقدمين من البصريين وهو عندى القياس فتقول : منطلقاً ليسَ زيدٌ . وقد ذهب قوم إلى أن تقديم خبر ليس على ليس لا يجوز ، ولم يختلفوا فى جواز تقديم خبرها على اسمها نحو : ليس منطلقاً زيدٌ وتقول : زيدٌ كان أبوه منطلقاً ، فترفع زيداً بالابتداء ، وكان وما بعدها فى موضع رفع بأنه خبر المبتدإ وأبوه مرتفع بأنه اسم كان ، ومنطلقاً نصب بأنه خبرها . وإن شئت قلت : زيدٌ كان أبوه منطلقٌ[٤] ، فجعلت[٥] فى كان ذكراً عائداً إلى زيد وجعلت[٦] الجملة التى هى : أبوه منطلق ، فى موضع نصب بأنه خبر كان وكذلك الحديث المروى : « كلُّ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ حتى يكونَ أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصرانه » وهما اللذين .

وكذلك قول الشاعر :

---

(١) سورة الروم ٣٠:٤٧ .

(٢) سورة يونس ١٠:٢ .

(٣) فى أ : عمرو .

(٤) فى أ : زيد كان أبوه منطلقا . والصواب رواية رفع منطلق لأنه على هذا خبر أبوه .

(٥) فى أ . فتجعل .

(٦) فى أ : وتجعل .

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهمومِهِ رَوضُ الأَمانِى لم يَزَلْ مَهزُولا(١)

[وقوله :

إذا ما المرءُ كانَ أبوه عَبْسٌ فَحَسْبُكَ ما تريدُ من الكلامِ] (٢)

---

(١) البيت من قصيدة لأبى تمام فى مدح نوح بن عمر السكسكى (ديوانه بشرح الخطيب التبريزى تحقيق محمد عبده عزام مصر ١٩٥٧ ج ٣ ص ٦٧) ومطلعها :

يوم الفراق لقد خلقت طويلا لم تبق لى جلداً ولا معقولا

وقد أخذ على أبى على فى الاستشهاد بهذا البيت لأن أبا تمام لم يكن ممن يستشهد بشعره وهذه الملاحظة عدت عليه لكن قيل الحامل عليها إن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً فلهذا استشهد به فى كتابه (وفيات الأعيان لابن خلكان ج ١ ص ٢٣٣) .

وقيل إنما استشهد به لمكان حبيب من الأدب والعلم فأراد التنويه به والتعظيم لشأنه (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢١) .

واستشهد الزمخشرى فى تفسيره (الكشاف ج ١ ص ٣٥) ببيت لأبى تمام وقال : وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره فى اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه . الشاهد فى البيت رفع قوله : مرعى بالابتداء وروض الأمانى خبره والجملة خبر كان واسم كان مضمر فيها عائد إلى المبتدأ الذى هو من (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٢١) .

(٢) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٣٩٦) قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : وأنشد فى الباب لرجل من بنى عبس : إذا المرء . . . إلخ

والشاهد فيه عنده إضمار اسم كان قبلها والجملة خبرها . ولو ذلك لنصب أحد الاسمين بعدها . ما بين الزاويتين زيادة من أ .

وتقول : من كان أخاكَ ، ومن كان أخوكَ . فإذا رفعت قولك : أخوكَ كان مَنْ فى موضع نصب . وإذا نصبت أخاك كان مَنْ فى موضع رفع بالابتداء وفى كان ذكر يعود إلى من . وإذا وضعت موضع من أيًّا ظهر الإعراب فيه تقول : أيُّهم كان أخاكَ وأيُّهم كان أخُوكَ .

وقد أجازوا فى الابتداء : هو زيدٌ منطلقٌ على أن يكون هو ضمير القصة والحديث[1] والجملة فى موضع الخبر .

---

(١) فى حاشية الأصل . واعلم أن فى الأسماء المضمرة ضميراً يسميه البصريون ضمير الأمر والشأن والقصة والحديث ويسميه الكوفيون ضمير المجهول . وهذا الضمير يخالف غيره من الضمائر فى أحكام كثيرة . من ذلك أنه لا يكون لمتكلم ولا مخاطب ولا يكون لما فوق الواحد أو الواحدة فهو أبداً إما أن يكون لواحد غائب فيسمى ضمير الأمر والشأن . وإما أن يكون لواحدة غائبة فيسمى ضمير القصة والحديث . وهذا الضمير يضمر قبل ذكره على شريطة التفسير . فلا بد من التفسير . وتفسيره لا يكون إلا جملة خبرية مركبة من مبتدإ وخبر أو فعل وفاعل أو شرط وجوابه . ولا يكون هذا الضمير إلا مبتدأ أو بمنزلة المبتدإ وتفسيره خبره . ولا يعود عليه من تفسيره ذكر البتة كما يعود من الجمل إذا وقعت أخباراً رواجع إلى ما هى فيه خبر عنه ومثال ما ذكرنا قولك : هو زيد منطلق هو اسم مضمر مبتدإ وهو ضمير الغائب وليس بضمير متكلم ولا بمخاطب وهو الواحد ولم يعد إلى شىء قد تقدم ذكره ولكنه يتضمن قبل الذكر على شريطة التفسير .

وقولك : زيد منطلق جملة خبرية وهى بأسرها تفسير لقولك هو وخبر عنه فهى فى موضع رفع من حيث هى خبر للمبتدإ ولا ضمير فيها يعود إلى هو . فأما الضمير فى منطلق فيعود إلى زيد . والمعنى : الأمر زيد منطلق ، أو الشأن زيد =

فإذا دخل على هذا الكلام كان استتر الضمير فيها ، وارتفع زيد بالابتداء ، ومنطلق بأنه خبر ، والجملة فى موضع نصب لكونها خبراً لكان ، وذلك قولهم : كان زيدٌ منطلقٌ[١] ، ونظير هذا فى إن إنه زيدٌ منطلقٌ ، قال الله عز وجل : « إنه مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فإنَّ له جَهَنَّمَ[٢] » وقد جاء هذا الضمير مؤنثاً ، قال الله عز وجل : « فإنها = منطلق وإنما وجب خلو هذه الجملة من راجع إلى المبتدإ من حيث كانت هى المبتدأ فى المعنى . فإذا كان خبر المبتدإ هو المبتدأ فى المعنى لم يحتج إلى راجع كقولك : هو زيد ، وإنما يحتاج إلى راجع إذا كان خبر المبتدإ غير المبتدإ فى المعنى ، فيلزم أن يتضمن ذكراً منه يكون رباطاً بين المبتدإ وخبره ليصير لأحدهما تعلق بالآخر .

فأما إذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، فلا يحتاج إلى ضمير يعود منه إلى المبتدإ . فلهذا كانت الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن هى خبر عنه خالية من الضمير الذى يعود منها إليه . وقد قيل فى قوله سبحانه : « قل هو الله أحد » (سورة الإخلاص ١١٢ : ١) هو مبتدأ ، وهو ضمير الأمر والشأن . وقوله : الله أحد جملة مركبة من مبتدإ وخبر ، وهى بمجموعها خبر عن هو ، وهى خالية من ذكر يعود منها إلى هو . وقيل غير ذلك . وليس الغرض الكلام على هذه الآية فنستقصيه .

(١) فى حاشية الأصل : وتقول : هو قام زيد أى الأمر قام زيد ، وتقول : هى هند منطلقة ، وهى قامت هند ، قياس هذا كله واحد . فإن أدخلت على هذا الضمير كان ، أو إن ، أو ظننت ، أو أحد أخواتهن بطل الابتداء وعمل هذه العوامل فى الضمير فتقول : كان زيد منطلق ، لما دخل كان بطل الابتداء وارتفع ضمير الأمر والشأن بكان فاتصل بها واستتر فيها لأنه ضمير واحد غائب . وقولك : زيد منطلق جملة هى خبر كان فهى على لفظها إلا أن موضعها الآن نصب بكان ، وهى تفسير ضمير الأمر والشأن . فقولك : كان زيد منطلق ، معناه : كان الأمر زيد منطلق ، ومن ذلك قوله : وإن كان الحميم حميم .

(٢) سورة طه ٢٠ : ٧٤

لا تَعْمَى الأبصارُ(١) » وعلى هذا قول من قال(٢) : « أولم تكُنْ لهم آية أن يعلَمَه علماءُ بنى إسرائيلَ(٣) » ففى تكن ضمير القصة ، وآية خبر مبتدإ مقدم والجملة فى موضع نصب . ولا يكون التأنيث فى تكن لآية ، لما تقدم من أنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالإسم المعرفة .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَلَأُنَبِّئَنَّ أَنَّ وجْهَكَ شَانَهُ خُموشٌ وإنْ كان الحَميمُ حَمِيمُ(٤)

---

(١) فى حاشية الأصل : فإن أدخلت على هذا الضمير إن ، انتصب واتصل بإن ، تقول : إنه زيد قائم ، أى إن الأمر زيد قائم ، وتقول فى المؤنث : كانت هذه قائمة ، أى كانت القصة هذه قائمة ، وإنها قامت هند ، أى وإن القصة قامت هند . من ذلك قوله تعالى : « فإنها لاتعمى الأبصار » (سورة الحج ٢٢ : ٤٦) وتقول فى ظننت : ظننته زيد قائم ، أى ظننت الشأن زيد قائم ، وظننتها هند قائمة ، أى ظننت القصة هند قائمة .

(٢) فى أ ، ب ، د : وعلى هذا قرأ من قرأ .

(٣) فى حاشية الأصل : وأما قوله تعالى : « أولم تكن لهم آية أن يعلمه » [الشعراء ٢٦ : ١٩٧] فمن نصب آية جعلها خبر ليكون ، وجعل اسم يكون : أن يعلمه لأنه فى معنى علمه . فإن يعلمه فى موضع مصدر مرفوع بيكون لأنه اسمها ونصبت آية لأنه الخبر وقد تقدم . وأما من قرأ : « أولم تكن لهم آية » برفع الآية ، والعلم فلا يجوز أن يكون جعل الآية اسم يكون ، وجعل أن يعلمه الخبر لأن الآية نكرة ، وأن يعلمه معرفة . وهذا لايجوز مثله إلا فى ضرورة . ولكن جعل فى يكون ضمير القصة والحديث . وقوله : أن يعلمه مبتدأ ، وآية خبر عن المبتدإ مقدم عليه . والجملة المركبة من المبتدإ وخبره بمجموعهما تفسير للقصة ، وخبر ليكون تقديره : أولم تكن القصة علم بنى إسرائيل آية لهم وعلامة .

(٤) البيت لعبد قيس بن خباب البرجمى كما فى إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢٢

[وربما اضطر شاعر لحذف الضمير من إن وليت ، قال الشاعر وهو عدى بن زيد :

فليتَ رَفَعتَ الهمَّ عنّى ساعةً فَبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَىْ بَالِ(١)]

ولا يجوز : كانت زيداً الُحمَّى تأخذُ(٢) . إن رفعت الحمى بكانت

= الشاهد فيه أنه جعل اسم كان ضمير الشأن . والحميم مبتدأ ، وحميم خبره والجملة فى موضع نصب خبر كان .

(١) الشاهد فى البيت حذف اسم ليت للضرورة فالتقدير : ليتك ، وروى دفعت بدل رفعت . (شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى القاهرة ١٩٥٧ ص ١٤٨)

مابين الزاويتين زيادة من أ ، ب

(٢) فى حاشية الأصل . أعلم أنه لايجوز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى لوقلت : ضرب زيد راكباً فرسك . ضرب فعل ماض وزيد فاعل وراكبا مفعول به والفرس منصوب براكب . فإن أوقعت فرسك بين ضرب وزيد حتى تقول : ضرب فرسك زيد راكبا لم تجعل الفرس مضروبا ولكنه جعلته مركوبا لم يجز لوقوعه وهو أجنبى بين الفعل وفاعله . وإذا قلت : كانت الحمى آخذة زيداً فالحمى إسم كانت وهى فى موضع رفع بكانت ، ونصبت آخذة لأنها خبر كانت ونصبت زيداً بآخذة . فزيد أجنبى من كان . فلو أوقعت زيداً بين كانت والحمى حتى تقول : كانت زيداً الحمى آخذة ، لم يجز . وكذلك إن قلت . كانت الحمى تأخذ زيداً ، ثم قدمت فقلت : كانت زيداً الحمى تأخذه ، لم يجز لفصلك بين كان وإسمها بأجنبى ، وكذلك أخوات كان . ولو قلت : كانت زيداً الحمى تأخذ ، لجعلت فى كانت ضمير القصة ، كأنك أردت : كانت القصة الحمى تأخذ زيداً ، ثم حذفت زيداً ، فأوقعته بعد كانت جاز لأن كانت على هـذا التأويل فيها إسمها مضمر لم يفصل بالأجنبى الذى هو زيد بين كان وإسمها .

لفصلك بين كان واسمها بأجنبى منها وهو زيد الذى هو مفعول مفعولها .
فإن جعلت التأنيث فى كانت للقصة ورفعت الحى بالابتداء وجعلت تأخذ خبر المبتدإ جازت المسألة [لأن زيداً حينئذ أجنبى وهو مفعول مقدم ولم يفصل به بين الفاعل وفعله(١)] .

---

(١) زيادة من أ ، ب

باب ما (١)

---

(١) فى حاشية الأصل : ما فى الكلام على ضربين إسم وحرف .
فالإسم قد يكون إستفهاما وجزاء وخبرا بمعنى الذى موصولة وخبراً فى التعجب لاصلة لها كقولك : ماأحسن زيداً وقد وقعت خبراً فى قوله تعالى : « فنعماهى » (سورة البقرة ٢ : ٢٧١) ولاصلة لها فى هذا الموضع وما أشبهه .
وأما الحرفية فتكون زائدة دخولها كخروجها كقوله تعالى :
« فبما نقضهم ميثاقهم » (سورة النساء ٤ : ١٥٥) « فبما رحمة من الله » (سورة آل عمران ٣ : ١٥٩) وتكون كافة كقوله تعالى : « ربما يود الذين كفروا » (سورة الحجر ١٥ : ٢) وتكون عوضاً كقول الشاعر :
أبا خراشة أما أنت ذا نفر
[وعجزه : فإن قومى لم تأكلهم الضبع
البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ١٤٨) ونسبه إلى العباس ابن مرداس . قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : هو شاهد على حذف كان وعوض عنها بما] وهذا شرح فى موضعه . وتكون نافية . فأما المصدرية فبعضهم يجعلها إسماً وبعضهم يجعلها حرفا .
فأما النافيه فإنها حرف من حروف المعانى وفيها لغتان :
أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا بها الخبر فقالوا : مازيد قائما . كما قالوا : ليس زيد قائما وقالوا أيضاً : مازيد بقائم كما قالوا : ليس زيد بقائم . وهذا العمل حصل لما النافية بلغة أهل الحجاز بحق ما اشبه بليس لابحق الأصل .
فأما بنو تميم فلا يعملونها ، يقولون :مازيد قائم، زيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ، وما يستفاد منها معنى النفى ، ولا تعمل شيئاً البتة ، ولغتهم عند النحويين أقيس . فإذا أدخل بين الإسم والخبر إلا فقيل : مازيد إلا قائم ، بطل عملها فى اللغتين جميعا وارتفع زيد بالإبتداء ، وقائم خبره ، ولم يجر فى هذا مجرى ليس=

ومما يجرى مجرى ليس فى رفعها الاسم الذى يكون مبتدأ ونصبها الخبر ما فى لغة أهل الحجاز وذلك قولهم : ما زيدٌ ذاهباً ، وما عبدُ اللهِ خارجاً ، وجعلوها بمنزلة ليس لمشابهتها لها فى نفى ما فى الحال والدخول على الابتداء والخبر قال الله عز وجل : « مَاهذا بشراً [١] » و [قال] [٢] : « ما هُنَّ أمهاتهم [٣] » وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خبر ليس وذلك قولهم : ما زيد بذاهبٍ ، وما بكرٌ بخارجٍ كما قالوا : ليس زيدٌ بخارجٍ . فإن نقضت النفى فقلت : ما زيدٌ إلا منطلقٌ لم يكن إلا الرفع قال عز وجل [٤] : « وما أمرُنا إلا واحدٌ » [٥] .

ومما يجرى مجرى نقض النفى : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ وقياس لكنْ

= ألاترى أنك تقول : ليس زيد إلا قائماً ، فتنصب قائماً بليس هذا كما تنصبه فى قولك : ليس زيد قائماً . وذلك أن العمل لليس بحق الأصل ، والعمل لما الحجازية بحق الشبه . فهذا أضعف من ليس . فلما كان معناها النفى ، وبه شابهت ليس ثم دخل على الخبر ما انتقض به النفى بطل عملها . وكذلك يبطل عملها مع بل ولكن تقول : مازيد قائما بل قاعد ، وما عمرو مقيما لكن مسافر وكذلك إن قدمت الخبر على الإسم لم تعمل مافيه ، ولا فى الإسم الذى بعدها شيئا من الإعراب تقول : ماقائم زيد ، وما مسيء من أعتب . وكذلك إذا زدت على ما بطل عملها تقول : ما إن زيد منطلق .

(١) سورة يوسف ١٢ : ٣١

(٢) زيادة من ب

(٣) سورة المجادلة ٥٨ : ٢

(٤) فى أ ، ب : قال الله تعالى

(٥) سورة القمر ٥٤ : ٥٠

الخفيفة أن تـكون مثل بل تقول : ما زيدٌ قاعداً لـكنْ قائمٌ . وكذلك إن قدمت الخبر فقلت : ما منطلقٌ زيدٌ ، وما مسيءٌ من أَعْتبَ [لم يكن إلا الرفع لأنه إذا تقدم خبر ما على اسمها بطل عملها لضعفها (١)].

وقد زعموا أن قوماً ينصبون هذا والأكثر الأعرف غير ذلك وتقول : ما زيدٌ بآكلٍ طعامَك ، وما زيدٌ طعامَك بآكلٍ . فإن قلت : ما طعامَك زيدٌ بآكلٍ ، لم يجز . وكذلك إن قلت : ليس طعامَك (زيدٌ) (٢) بآكلٍ ، أو ليس طعامَك زيدٌ آكلا لم يجز لما تقدم من إنه لا يفصل بين الفعل وفاعله بالأجنبي . فإن أضمرت فى ليس جازت المسألة ولا يجوز مع ما لأنها ليست بفعل فيضمر فيها ألا ترى أنك تقول : زيدٌ ليس منطلقاً ولا تقول : عمرٌو ما منطلقاً .

وتقول : ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ أخوه (٣) فترفع قولك أخوه بذاهب .

---

(١) زيادة من أ ، ب

(٢) ساقطة من ب

(٣) فى حاشية الأصل : أعلم أن المعطوف ينزل منزلة المعطوف عليه ويتقدر تقديره . وإن كان الأول خبرا كان الذى يعطف عليه خبراً ولزم فيه مايلزم فى الخبر من الرواجع وغيره . فإذا قلت : ما زيد بقائم ولاخارج ، جاز فى خارج الجر على اللفظ والنصب على الموضع فإن قلت : مازيد بقائم ولاخارج أخوه جاز فى خارج الجر والنصب والرفع . فاما الجر فعلى أن تعطفه على قائم=

ولو وضعت مكان الأخ أجنبياً فقلت : ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهبٍ عمروٌ لم يجز لأنك قد عطفت بالواو على عاملين مختلفين (١) ولو نصبت فقلت : ليس زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهباً عمروٌ لجاز .

═ ويرفع الأخ بخارج ارتفاع الفاعل بفعله . وجاز أن تعطف خارج أخوه على قائم لأن فى أخيه ضميراً يعود إلى زيد .

وأما النصب فعلى أن تعطف خارجا على الجار والمجرور وهما فى موضع نصب فنصبه وارتفع أخوه بخارج على حد ارتفاع الفاعل بفعله واستقام أيضا هذا العطف على خبر مالأن فيه ضميراً يرجع إلى الأول وخارج فى هذين الوجهين أعنى الجر والنصب فارغ من الضمير لارتفاع الظاهر به . ولوثنيت على هذا فى هذين الوجهين قلت أما الزيدان بقائمين ولاخارج أخواهما ولاخارجا توحد خارجا لظهور ما ارتفع به . ولايجوز تثنيته إلا فى لغة من قال : أكلونى البراغيث . فتقول على هذا : ما الزيدان بقائمين ولاخارجين أخواهما . ولايكون فى خارجين أيضاً ضمير .

وأما من رفع فقال : مازيد بقائم ولاخارج أخوه ، فإنه لم يعطف خارجا على قائم ، ولاعلى الجار والجرور ، ولكنه جعل أخاه مبتدأ ، وخارجا خبراً عنه مقدما عليه ، وفى خارج ضمير فاعل يرجع إلى الأخ لأن خبر المبتدإ المفرد المشتق من الفعل لابد فيه من راجع إلى المبتدإ فتقول : مازيد بقائم ولاخارج أخوه . فإن ثنيت المسألة قلت : ما الزيدان قائمين ولا خارجان أخواهما ، لأن الأخوين فى هذا الوجه غير مرتفعين بخارج . فيلزم توحيده . وكذلك تقول : ليس زيد بقائم ولاخارج أخوه ، فيجوز فى خارج الجر والنصب والرفع على ماشرحناه فى باب ما .

(١) فى حاشية الأصل : فإن قلت : ليس زيد بقائم ولاخارج عمرو جاز فى خارج الرفع والنصب إجماعا وجاز فيه الجر على الخلاف وأما النصب فعلى أنك ═

ولو جعلت موضع ليس ما فقلت : ما زيدٌ بخارجٍ ولا ذاهباً عمرٌو لم يجز كما جاز ذلك فى ليس لأنك تجيز فى ليس تقدم الخبر على الاسم فتقول : ليس ذاهباً عمرٌو ولا تقول : ما ذاهباً عمرٌو . فإذا لم يجز تقديم الخبر فى ما فى هذا النحو فكذلك لا يجوز فيما عطف عليه (١) .

= عطفت عمراً على زيد وخارجا على قائم فنصبت الخبر وإن كان مقدما على إسمه لأن ليس تنصب الخبر وإن كان مقدما على إسمها تقول : ليس خارجا عمرو . فى خارج على هذا ضمير يعود إلى عمرو وليس عمرو مرتفعا بخارج البتة وليس هذا عطفا على عاملين لأن ليس هى الرافعة للاسم الناصبة للخبر وهى عامل واحد.

فأما من رفع فإنه يقول: ليس زيد بقائم ولاخارج عمرو، عمرو مبتدأ وخارج خبر عنه مقدم وفيه ضمير يعود إليه والجملة معطوفة على قولك : ليس زيد بقائم.

وأما من جر فقال : ليس زيد بقائم ولاخارج عمرو . فقد عطف على عاملين عطف عمراً على زيد وخارجا على قائم والعطف على عاملين مذهب أبى الحسن وأصحابه فأما سيبويه فلا يجيزه .

(١) فى حاشية الأصل : وتقول : مازيد بقائم ولاخارج عمرو فلا يجوز فى خارج إلا الرفع على أن يكون عمرو مبتدأ وخارج خبره عنه مقدم عليه وفيه منه ضمير يعود إليه والجملة معطوفة على قولك : مازيد بقائم .

فأما الجر والنصب فيمتنعان فى ما ألا ترى أنك إذا أردت أن ترفع عمراً وتعطفه على زيد فتنصب خارجا وتعطفه على موضع الجار والمجرور فقد قدرت « ما » بعد الواو وكأنك قلت : وما خارجا عمرو وهذا غير جائز . كما لايجوز : ماقائما زيد وقد تقدمت هذه المسألة . وكذلك إن جررت وعطفت على المجرور لم يستقم ذلك لأنك إن رفعت عمراً وعطفت على زيد كنت قد عطفته على عاملين كنت أيضاً بمنزلة من قال : مابقائم زيد وكلاهما فاسد . فالجر يمتنع فى هذه المسألة إجماعا أيضاً . وإن رفعت عمرا بخارج لم يستقم لأنه لاراجع فيه إلى زيد فلا يجوز إلا الرفع على ماشرحناه .

باب إن وأخواتها

وهى إن وأن ولكن وكأن وليت ولعل . وهذه الحروف تدخل على المبتدإ (والخبر[1]) فينتصب بها ما كان يرتفع بالإبتداء ويرتفع بها ما كان يرتفع بخبر الابتداء[2] وذلك قولك : إنّ عبدَ الله ذاهبٌ ، وكأن عمراً أخوك ، وليت بكراً صاحبُنا .

---

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى حاشية الأصل : إذا دخلت إن وواحدة من أخواتها على المبتدإ وخبره بطل الابتداء وزال الرفع وانتصب الاسم الذى كان مبتدأ من قبل بإن وصار اسما لإن وارتفع خبر المبتدإ بإن وصار خبرها فتقول : إن زيداً منطلق . واسمها مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل لأن إن مشبه بالفعل وكذلك أخواتها فقولك : إن زيداً منطلق يشبه فعلا قد تقدم مفعوله على فاعله كقولك : ضرب زيداً عمرو .

وحكى عن أهل الكوفة إنهم ينصبون اسم إن بإن ويدعون الخبر مرفوعاً على ما كان عليه مرفوعاً قبل دخول إن فيقولون : إن زيداً منطلق وهذا مخالف للقياس عندنا وذلك أن كل مادخل على المبتدإ من العوامل اللفظية فعمل فى أحدهما عمل فى الآخر كقولك : ظننت زيداً منطلقاً ، وكان زيد منطلقاً ولا خلاف بيننا وبينهم إن زيداً يرتفع بكان ولا يرتفع بالابتداء الذى كان يرتفع به قبل دخول كان عليه . وكل أداة دخلت على المبتدإ فلم تعمل فى أحدهما لم تعمل فى الآخر نحو : إنما وكأنما تقول : إنما زيد منطلق ، وكأنما عمرو خارج . ومن هذا ظننت إذا أعملتها فى المبتدإ وخبره جميعاً .وإذا ألغيتها ألغيتها عنهما جميعاً . فقد دل هذا كله على أن العامل اللفظى إذا عمل فى المبتدإ عمل أيضاً فى الخبر . وأنه لا يجوز أن يعمل فى أحدهما دون الآخر .

ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا الباب ، كما جاز فى [باب[١]] كان إلا أن يكون ظرفاً نحو : إن فى الدارِ عمراً ، وإن أمامَك بكراً ، لأن الظرف قد اتسع فيها فإن عطفت على إن ، وما عملت فيه اسماً نحو : إن زيداً منطلقٌ وعمرٌو جاز فى عمرو الرفع والنصب . فالرفع جوازه من وجهين :

أحدهما مستحسن . وهو أن تعطف على موضع إن ، وما عملت فيه لأن موضعهما[٢] رفع ، ولم يتغير معنى الابتداء عما كان عليه قبل .

والآخر أن تعطفه على الضمير المرفوع الذى فى إسم الفاعل . فإن حمل على هذا الوجه وجب أن تؤكد فيقال : إن زيداً منطلقٌ هو وعمرٌو كما جاء فى قوله تعالى : « أسكنْ أنتَ وزوجُك الجنةَ[٣] » و « إنه يراكم هو وقَبِيلُه[٤] » .

والنصب أن تحمله على لفظ ما عملت فيه إن دون موضعها . ولكنّ فى هذا الباب بمنزلة إن .

فأما سائر الحروف فلا يجوز أن يحمل العطف معها على موضع الابتداء لأن موضعه قد زال بدخولها من أجل ما تضمن من معنى

(١) زيادة من أ

(٢) فى أ ، د : موضعها .

(٣) سورة البقرة ٢ : ٣٥ .

(٤) سورة الأعراف .

الفعل ولكنه يرفع على الحمل على الضمير الذى فى الخبر وينصب فيتبع ما انتصب بهذه الحروف .

ويجوز دخول لام الابتداء على خبر إن وعلى اسمها إذا فصل بينهما ظرف ، فمثال دخولها على الخبر : إن زيداً لمنطلقٌ ، وإن بكراً لأخوك(١)

---

(١) فى حاشية الأصل : واعلم أن اللامات التى هى حروف معان ، لام الابتداء وهى أحد حروف المعانى وهى مفتوحة . وهى تدخل على المبتدإ تقول : لزيد منطلق وهى لا تغير الإعراب ولا معناه ولكنها تؤكده للمعنى . وقد يتلق بها القسم فيقال: والله لزيد منطلق . وليست هذه اللام هى التى فى قولك: والله لأقومن ، ووالله لقد قام زيد لأنها لام القسم وهى أيضاً للتوكيد وغير مغيرة للإعراب والمعنى إلا أنها تدخل على الفعل فإن كان ماضياً كان معها « قد » فتقول : والله لقد قام .

ويجوز حذف قد كما قال :

لناموا فما إن من حديث ولا صال

البيت لامرىء القيس (ديوانه ص ٣٢) وصدره :

حلفت لها بالله حلفة فاجر

وإن كان الفعل مضارعا لزم آخره النون الثقيلة ، أو الخفيفة نحو : والله لأقومن ولأقومن . وربما حذف القسم للعلم به . فتقول : لأقومن تريد والله لأقومن ، كما قال : « لنسفعا بالناصية » [سورة العلق ٩٦ : ١٥] ولام الابتـــداء تعلق الأفعال تقول : علمت لعمرو خارج ، فاللام علقت الفعل ، ومنعت علمت من نصب عمرو .

لام الابتداء يجوز دخولها على خبر إن المكسورة تقول : إن زيداً لمنطلق ، ويجوز دخولها وإن كان الخبر ظرفاً ، أو جاراً ، أو مجرورا تقول : إن زيداً لخلفك ، وإن عبد الله لمن الكرام ، وإن بشراً لوجهه حسن وكأن أصل هذه اللام =

و [من قوله تعالى(١)] : « إن ربَّهم بِهم يومئذٍ لَخبيرٌ(٢) » .

ومثال دخولها على الإسم : إن فى الدارِ لَزيداً ، وإن عنـدَك لَبـكراً(٣) . فإذا دخلت هذه اللام على إن أو على خبرها علقت الفعل

= أن تدخل أول الـكلام كما قالوا : لزيد منطلق فاقتضى ذلك دخولها على إن ، فتقول : لإن زيداً منطلق ، ثم امتنع ذلك لأن اللام للتوكيد ، وإن للتوكيد ، ولا يجوز دخول حرف موضوع لمعنى على حرف موضوع لذلك المعنى . كما لم يدخل حرف استفهام على حرف استفهام ، ولم يمكن دخولها على الاسم لأنهم لو قالوا : إن لزيداً منطلق لـكانوا قد جمعوا بينهما أيضاً فزحلقوها فأدخلوها على الخبر فقالوا : إن زيداً لمنطلق ، والأصل : لإن زيداً منطلق ، ولهذه العلة تقول : علمت إن زيداً منطلق ، فتفتح أن . فإذا أتيت بلام الابتداء قلت علمت أن زيداً لمنطلق ، فكسرت لأنها تقدر قبل إن . فتعلق علمت عن العمل . فيصير إن وما بعدها فى تقدير المبتدإ ، كما كانت فى قولك : علمت لزيد منطلق .

وقد تدخل هذه اللام على الفعل المضارع إذا وقع خبراً لإن فتقول : إن زيداً ليقوم . ولا يجوز دخولها على الماضى لو قلت : إن زيداً لقام ، لم يجز ، وإنما جاز ذلك فى الفعل المضارع لشبهه بالاسم ، ولم يجز فى الماضى لبعد شبهه بالاسم . وقد كان أبو العباس اعترض هذا الموضع فقال : إن اللام تدخل على الماضى وأنشد :

لناموا فما إن من حديث ولا صال

فأنـكر أصحابنا عليه وقالوا هذا لام القسم وتلك لام الابتداء .

(١) زيادة من ب . (٢) سورة العاديات ١٠٠ : ١١ .

(٣) فى حاشية الأصل : واعلم أن أخبار إن لا يجوز تقدمها على أسمائها إلا أن يكون الخبر مجروراً أو ظرفاً . فإن تقدم الخبر الذى هو ظرف أو مجرور بأحد حروف الجر على الاسم المنصوب بإن امتنع دخول اللام عليه لتقدمه وقربه من إن وساغ دخولها حينئذ على الاسم المنصوب بأن لتأخره وبعده من إن فتقول : إن خلفك لزيداً ، وإن فى الدار لعمرا .

الذي يلغى عنها فلم يعمل فيها وذلك نحو : علمت إن زيداً لقائمٌ ، وظننت إن فى الدارِ لزيداً [وهـذه الأفعال التى تعلق وتلغى هى : ظننت وأخواتها(١)] .

ولا تدخل اللام إلا على إسم إن أو على خبرها أو تقع قبل الخبر . فمثال وقوعها قبـل الخبر قولك : إنّ زيداً لطعامَـك آكلٌ ، وإن بكراً لفى الدارِ جالسٌ . ولو قلت : إن بكراً جالسٌ لفى الدارِ وإن زيداً آكلٌ لطعامَك لم يجز لأنها دخلت على فضـلة وشىء مستغنى عنه وإنما تدخل على اسم إن أو خبرها لأنها لام الابتداء فحـكمها أن تقع قبل إن وإنما فصل بينهما كراهية اجتماع حرفين متفقين فى المعنى(٢) .

---

(١) زيادة من أ .

(٢) فى حاشية الأصل : فصل واعلم أن لام الابتداء تدخل مع إن على أربعة أشياء :

إما على الخبر إذا كان مؤخراً مفرداً كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً أو فعلا مضارعاً فتقول : إن زيداً لقائم ، وإن عمراً ليذهب ، وإن عبد الله لخلفك ، وإن جعفراً لمن الكرام ، وإن بكراً لوجهه حسن .

ولا تدخل على الخبر إذا كان فعلا ماضياً لو قلت : إن زيداً لقام لم يجز . فإن جعلت اللام لام القسم جاز ويكون تقديره : لقد قام .

والوجه الثانى أن تدخل على الخبر وقد تقدم معمول الخبر وذلك كقولك : إن زيداً خلفك قائم . قائم هو الخبر وخلفك ظرف منصوب بقائم وقد تقدم عليه . فيجوز فى هذا أن تدخل اللام على قائم فتقول : إن زيداً خلفك لقائم .

والوجه الثالث أن تدخل على معمول الخبر إذا كان قبل الخبر كقولك : إن زيداً لخلفك قائم .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : إن الذاهبةَ جاريتهُ صاحبُها لأنك لا تفيد بالخبر شيئاً لم يستفد من المبتدإ وحكم الجزء الذى هو الخبر أن يفيد ما لم يفده المبتدأ ومن ثَم ضعف : سِير به سَيْرٌ لأن قولك : سير به قد علم منه السير إلاّ أن تريد بقولك سير ضربا من السير أى سير واحد لا سيران (١) .

= والرابع أن تدخل على الاسم إذا تأخر وتقدم خبره كقولك :إن خلفك زيداً ولزيداً ، وإن من الكرام عمراً ولعمرا .

ولا يجوز دخول لام الابتداء على معمول خبر إن إذا جاء بعد الخبر لو قلت : إن زيداً قائم لخلفك ، لم يجز لأن خلفك ليس بالخبر ، وإنما هو معمول للخبر ، وقد وقعت متأخرة عن الخبر فلم يجز دخول اللام عليها وإنما جاز فى قولك : إن زيداً لخلفك قائم ، لأن خلفك وإن كان فضلة قد تقدم على الخبر ، فصار كأنه قد حل محله ، فدخله ما يدخل الخبر .

وهذه اللام قد بينا أن دخولها بحيث تدخل جائز سائغ لا واجب لازم . وأنها غير مغيرة للمعنى ، ولا للإعراب بل هى مؤكدة للمعنى فحسب : ولا تدخل فى خبر أن المفتوحة ، ولكن وسائر أخواتها .

(١) فى حاشية الأصل : إن الذاهبة جاريته مولاها فساد هذه المسألة من قبل أن خبر المبتدإ من شرطه أن يفيد فائدة لم يفدها المبتدأ كقولك : زيد قائم ،ألا ترى أنك إذا قلت ، زيد فقد يجوز أن تخبر عنه بالقيام وبضده فقد علم أن زيداً لا يفيد ما يفيده الخبر وكذلك كل ركنى جملة من شرط كل واحد من الركنين أن يفيد ما لا يفيده الآخر ولهذا قبح عند أصحابنا : سير عليه سير لأن سير قد دل على وقوع السير فليس فى قولك : سير فائدة لم تستفد من سير . وسير أحد الركنين . والسير الركن الثانى .فإن أردت بقولك : سير أى سير واحد لا سيران=

وإنما جاء فى التنزيل : « فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ[(١)] » لأنه يفيد العدد متجرداً من الصغر والكبر . ولا يجوز : إنّ المصطلحَ وأخاهُ مختصمٌ[(٢)] ،

= أو سير كله عنق أو ذميل أو غير ذلك استقامت المسألة لأن سيراً لا يدل على العنق وغيره وإنما يدل على جنس السير .

وكذلك الشرط وجوابه هما ركنا الجملة الشرطية فقد قالوا : العبد عبد والحر حر ، وإذ الناس ناس والبلاد بلاد وما أشبهه . فالجواب أن هذا لو حمل على ظاهره لم يجز ولكنه محمول على المعنى . والمعنى : إن الحر على أخلاق الأحرار من العفة ، وما أشبه ذلك . والعبد على ما يعرف من لؤم العبيد وغيره . وإذا قد استقر ما ذكرنا لم يجز : الذاهبة جاريته صاحبها ، ألا ترى أن المعنى : الذى ذهبت جاريته مولاها . فالذى مبتدأ . وذهبت فعل وهو من صلة الذى . وجاريته ترتفع بذهبت . والهاء من جاريته تعود إلى الذى وذهبت جاريته صلة الذى . فصار قولك : الذى ذهبت جاريته ، اسما واحـــداً تاماً ، وصاحبها هو خبره وليس فى صاحبها فائدة لم تحصل من قولك الذى ذهبت جاريته لأن الذى ذهبت جاريته لا يكون إلا صاحبها . ألا ترى أنك لو قلت : الذى ذهبت جاريته ليس مولاها ، كان فاسداً محالا . وكذلك إذا أدخلت على المبتدإ وخبره كان ، أو إن ، أو ظننت ، أو أخواتها كان هذا حكمه .

(١) فى حاشية الأصل : قوله تعالى : « فإن كانتا إثنتين » (سورة النساء ٤ : ١٧٦) فيه سؤال وهو أن يقال فهل يجوز أن يكونا أكثر من إثنتين ، أو أقل أو أن يكونا إثنتين . فالجواب أن القصد فى هذا إلى العدد مجرداً من الصغر والكبر ، كأنه قال : فإن كانتا إثنتين صغيرتين أو كبيرتين . أو إحداهما صغيرة ، والأخرى كبيرة فلهما الثلثان : فصار فيه من هذا الوجه فائدة .

(٢) فى حاشية الأصل : إن المصطلح وأخاه مختصم . تصحيح هذه المسألة أن تقول : إن المصطلح هو وأخوه وزيداً مختصمان . معنى الذى اصطلح . فاصطلح لا يكون فاعله إلا اثنين ، أو أكثر ، واختصم مثله . وفى اصطلح اسم مضمر =

رفعت الأخ أو نصبته . فإن زيد فى المسألة اسم آخر وثنى الخبر فقيل : إن المصطلحَ [هو] (١) وأخوه وزيداً مختصمانِ استقامت [المسألة] (٢) .

وتقول : إنه زيدٌ منطلقٌ ، تريد إن القصة وإن الأمر . وقد يجوز أن تحذف هذه الهاء فى الشعر كما قال :

إن مَنْ لامَ فِى بَنى بنتِ حسَّا   نَ أَلُمْهُ وأَعْصِه فِى الخطُوبِ (٣)

= فاعل يعود إلى الذى ، فهو ضمير واحد فيحتاج إلى أن يعطف على هذا المضمر اسما آخر فتقول : إن الذى اصطلح وأخوه . والأحسن أن يؤكد هذا الضمير المرفوع ثم يعطف عليه فتقول : الذى اصطلح هو وأخوه . فإن جئت بخبر من نحو : قائم ، وقاعد ، وعندك ، وفى الدار وما أشبهه جاز . فإن جعلت الخبر مختصما ، أو يختصم ، أو اختصم لم يصح حتى تقول : يختصم هو وعمرو ، وتثنى مختصما وغيره حتى يكون فيه ضمير الفاعل لاثنين إلا أنك تحتاج حينئذ أن تجعل اسم إن اثنين لأنك لا تخبر عن الواحد باثنين لا تقول : إن زيداً قائمان .

(١) زيادة من ب ، د .

(٢) زيادة من ب .

(٣) البيت للأعشى الكبير ميمون بن قيس (ديوانه شرح وتعليق د . محمد حسين ، مصر ١٩٥٠ ص ٣٣٥) ويروى البيت فى الديوان :

من يلمنى على ابنة حسـا   ن ألمه وأعصه فى الخطوب

وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٣٩) قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : الشاهد فى جعل « من » للجزاء مع إضمار المنصوب بأن ضرورة ، ولذلك جزم ألمه والتقدير : إن من يلمنى فى تولى هؤلاء القوم ، والتعويل عليهم فى الخطوب ألمه ، وأعص أمره فى كل خطب يصيبنى . =

وأنشدنا على بن سليمان الأخفش :

فليتَ كَفافاً كانَ خيرُك كُلُّه
وشرُّك عنّى ما ارتوى الماءَ مُرتوى (١)

ويروى وشرَّك بالنصب ومرتوٍ مرفوع والماء مرفوع إن حملتَ العطف على كان كان مرتوٍ فى موضع نصب وإن حملته على ليت نصبت قوله : وشرك ومرتوٍ مرفوع .

= فى حاشية الأصل : قوله : من لام فى بنى بنت حسان ، يريد : إنه من لام ولا يجوز أن تجعل من اسما لإن، فتكون فى موضع نصب بهاالآن من هذه مجازاة ألا ترى أنه قد جزم جوابها ، فقال : ألمه . وأسماء المجازاة لا ينصبها ما قبلها البتة . فلما بطل ذلك لم يستقم البيت إلا على حذف الهاء التى هى ضمير الأمر والشأن . والضمير المنصوب المتصل يحسن حذفه إذا كان فى الصلة ، كقوله تعالى : « أهذا الذى بعث الله رسولا » (الفرقان ٢٥ : ٤١) أى بعثه . ويجوز حذفه فى الصفةجوازاً معتدلا ، كقولك : الناس رجلان رجل أكرمت، ورجل أهنت أى أكرمته وأهنته . ويقبح حذفه من الخبر إذا لم يكن فى صلة ، ولا صفة كقولك : زيد ضربت أى ضربته . وهو مع ذلك جائز فى الشعر فلذلك أجزنا : إن من لام .

(١) البيت ليزيد بن الحكم بن أبى العاص (شرح شواهد الكشاف لمحب الدين أفندى مصر ١٩٢٥ ص ١٤٩) .

فى حاشية الأصل : قوله : فليت كفافاً . . . البيت تقديره : فليته أى فليت الأمر والشأن كان خيرك كله كفافا ، فضمير الأمر والشأن هو اسم ليت وكفافاً كان خيرك جملة مركبة من كان واسمها وخبرها وهى خبر ليت وهى خالية من ضمير لأنها مفسرة لضمير الأمر والشأن . وكان هذه زمانية لها اسم وخبر=

. . . .

= فاسمها خيرك وخبرها كفافا وقدم على كان وتقديمه جائز. فأما قوله : وشرك عنى فيجوز رفعه ونصبه . أما الرفع فعلى أن تعطفه على خيرك حتى يصير المعنى : فليت الأمر كان خيرك كفافا وكان شرك مرتوا عنى . وعلى هذا التقدير يكون مرتوا فى موضع نصب لأنه خبر كان . ونظيره من الكلام : كان زيد قائما وعمرو قاعداً وليس هذا عطفا على عاملين لأنك إنما عطفت على كان وحدها وهى عامل واحد إلا أنه يعمل عملين الرفع والنصب . ومرتو خبر كان وسكن الياء ضرورة. ويجوز أن يكون سكنها للقافية أيضا .

وأما النصب فقال : إن حملت العطف على كان كان مرتو فى موضع نصب وإن حملته على ليت نصبت قوله شرك . ومرتو مرفوع وقوله إن حملت شرك على كان بمعنى إن عطفت شرك على خيرك وقوله إن حملته على ليت نصبت مرتو . وإن حملت شرك على ليت أخرى محذوفة فيكون التقدير : وليت شرك مرتو . فنصبت شرك بليت هذه الثانية ، ويكون مرتو خبراً لها مرفوعاً بها . وجاز حذف ليت لتقديمها فى صدر البيت ، وليس هذا إضماراً لليت ولكنه حذف لها على نية الإعتداد بها كأنها فى اللفظ كقول رؤبة :

خير عفاك الله

[فى أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ، مصر ١٩٥٦ ج ٢ ص ١٦٩ : وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله وهو ضربان سماعى ، كقول رؤبة : خير والحمدلله . جوابا لمن قال له : كيف أصبحت]

وأما عن فى قوله : عنى ، فمتعلقة بمرتو . وعنى فى موضع نصب بمرتو وتقديره : وليت شرك مرتو عنى . هذا إذا نصبت شرك . فإن رفعت فتقديره : وليت الأمر كان شرك مرتو .

وأما : ما ارتوى الماء ، فموصولة مصدرية . فارتوى بمنزلة الارتواء . وهذا كقولك : أعجبنى مافعلت ، أى فعلك. وفى ماهذه المصدرية قولان لأصحابنا ، =

. . . .

= أحدهما إنها إسم يعود إليها من صلتها راجع .
والقول الآخر إنها حرف بمنزلة أن الناصبة للفعل ولا يعود إليها من صلتها راجع . وهاهنا مضاف محذوف تقديره : ومن الارتواء . فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو المصدر فأعرب بإعراب المضاف المحذوف ، فنصب نصب الظرف. فما أرتوى فى موضع مصدر منصوب نصب الظرف ظرف الزمان. فما هذه مصدرية ظرفيه زمانية .

وأما : ما ارتوى ، فمعناه روى يقال : أروى وأرتوى بمعنى . وقد جاء فعل ، وافتعل بمعنى من الصحيح والمعتل قالوا : رقيت فى السلم ، وارتقيت . وخطفه ، واختطفه . وقد جاء فعل ، وافتعل أيضا بمعنى قالوا . قدر ، واقتدر . وعلا ، واعتلى فارتوى بمعنى روى . ومرتو بمعنى راو . وأما الماء ، فقد أنشدوه رفعا ونصبا . فالرفع فيه هو الجيد المعتمد ، وعليه يجب أن يقع التعويل. وأما النصب فله وجه وفيه بعد وأنا أبينهما .
أما إذا رفعت الماء فله تأويلان :

أحدهما أن يراد به : ما ارتوى أهل الماء ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فأعرب بإعرابه . ومعناه : ليت شرك مرتو عنى أبدا ما أرتوى أهل الماء .

والوجه الآخر فى رفع الماء ليس على حذف المضاف ، ولكن تقديره ما أرتوى الماء نفسه أى روى . وصف الماء بالرى ، وجاز له ذاك لأنه قد وصف بضده قال :

وجبت هجيرا يترك الماء صاديا

[هذا عجز بيت لأبى الطيب المتنبى (ديوانه ص ٤٤١) وصدره : لقيت المروري والشناخيب دونه]

=

. . . . :

= وأما من نصب الماء فوجهه أن يضمر فى ارتوى فاعلا تقديره : ما أرتوى الناس الماء . وإنما يضمر وإن لم يتقدم ذكره للعلم به كما حكى سيبويه عنهم : إذا كان غداً فأتنى أى إذا كان مانحن فيه من السلامه وغيرها غداً فأتنى . ومثله :

فإن كان لايرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا

[البيت لسوار بن المضرب . الكامل للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته ، القاهرة ١٩٥٦ ج ٢ ص ١٠٢]

تقديره : فإن كان لايرضيك شأنى وما أنا عليه . فأضمره ولم يجر له ذكر للعلم به . كذلك أيضا يجوز أن يضمر فى ارتوى أسما فاعلا مرتفعا متصلا بالفعل مستتراً فيه لم يتقدم لفظه لكنه علم ، فأضمر ثم حذف الباء من قوله : بالماء ، فصار ما ارتوى الماء ، كما تقول : تزوجت بفلانة ، وتزوجت فلانة . وسميته زيداً . وسميته بزيد . وبعض من ينصب الماء فى هذا البيت يخلط فيه . فيقول تقديره: ما ارتوى الماء مرتو أى شرب الماء شارب أى أبداً . ولعمرى إنه بمعنى الأبد إلا أن هذا التقدير فاسد لأنه يجعل مرتوياً فاعلا لارتوى . وهذا فاسد لأننا قد بينا أن مرتويا يكون إما خبراً لكان ، أو خبراً لليت . وإذا كان خبراً لكان لم يكن فاعلا لارتوى. وكذلك إذا كان خبراً لليت لم يكن أيضاً فاعلا لارتوى وهذا واضح . فإن قلت فكيف علقت عن بمرتو ، وليس من كلامهم : ارتويت عن كذا ، وإنما يقولون : ارتويت من كذا ، ورويت من الماء وبالماء . فالجواب إن عن تعلقت بمرتو على طريق المعنى ، ولم يتعلق به على موجب لفظه وذلك أنه أراد : بمرتو كاف ، كأنه قال : وليت شرك كاف عنى فعدى مرتويا بعن لما كان فى معنى الكف . ونظيره قول الفرزدق :

قد قتل الله زياداً عنى

[صدره :

كيف ترانى قالبا مجنى

=

وقد تدخل ما على إنّ فتكفها (١) عن عملها النصب وذلك نحو قوله:
« إنمّا أنتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاها (٢) » وكذلك كأن ، قال الله عز وجل :
« كأنّما يُسَاقون إلى الموتِ (٣) » وكذلك لعل ، قال الشاعر :

« أعدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلّمَا أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقَيَّدا (٤)

= الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسى ص ٢٤٣] .
لأنه أراد : صرفه عنى . ومنه قوله تعالى : « الرفث إلى نسائكم » (سورة البقرة ٢ : ١٨٧) ولا يقال : رفثت إلى المرأة . وإنما جاز لأنه فى معنى الإفضاء .
ومن ذلك : بمن حملن به . أى حبلن به .
[هذه العبارة جزء من بيت لأبى كبير الهذلى (ديوان الهذليين دار الكتب القاهرة ١٩٤٨ ، القسم الثانى ص ٩٢) ويروى :
ممن حملن به وهن عواقد حبك الثياب فشب غير مثقل]

(١) فى أ : فتلغيها .

(٢) سورة النازعات ٧٩ : ٤٥ .

(٣) سورة الأنفال ٨ : ٦ .

(٤) البيت للفرزدق (ديوانه بيروت ١٩٦٠ ج ١ ص ١٨٠) .
أنشده شاهداً على أن ما إذا لحقت لعل كفتها عن العمل وأزالت اختصاصها بالأسماء فجاز أن يليها الفعل والفاعل (شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ١١) (شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٥٧) .



باب من إن وأن[1]

وعمل أن المفتوحة كعمل إن المكسورة . ومعناها مختلف لأن [أن[2]] المفتوحة مع ما بعدها [من الإسم والخبر[3]] فى تأويل اسم تقول : بلغنى أنك منطلق . فيكون المعنى : بلغنى انطلاقك . فوضع أن وما بعدها من الاسم والخبر رفع بالفعل . وعجبت من أنك منطلق فيكون فى موضع جر . وعلمت أنك منطلق ، فيكون فى موضع نصب .

وأما المكسورة فإنها تقع فى الموضع الذى يتعاقب عليه الابتداء والفعل[4] . فإن اختص الموضع بالإسم دون الفعل ، والفعل دون الإسم وقعت المفتوحة [فيه[5]] دون المكسورة .

---

(١) فى حاشية الأصل : إن ، وأن حرفان ربما عدهما أصحابنا حرفاً واحداً لاتفاق عملهما ، وتقارب لفظهما . وحقيقة الأمر فيهما إنهما حرفان اثنان يختص كل واحد منهما بموطن غير موطن صاحبه.

(٢) زيادة من أ ، ب .

(٣) زيادة من أ .

(٤) فى حاشية الأصل : أما إن المكسورة فتقع فى كل موضع يشترك فيه الابتداء والفعل وذلك كقولك : إن زيداً منطلق . ألا ترى أنك لو أسقطت إن من الكلام لقلت : زيد منطلق ، أو كان زيد منطلقاً ، أو ظننت زيداً منطلقاً . وليست إن المكسورة مع ما بعد فى تقدير اسم واحد .

(٥) زيادة من أ .

فمن المواضع التى تكسر فيها قولك مبتدئا : إنّ زيداً منطلقٌ كسرت إن لأن الموضع يصلح للاسم والفعل وكذلك إذا وقعت بعد الاسم الموصول كقولك : أعطيتُه ما إنّ شرَّه خيرٌ مِن جيّدِ ما مَعَك وقال الله عز وجل : « وآتيناهُ من الكُنوزِ ما إنّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوء بالعُصْبَةِ (١) » ألا ترى أن الموصول يوصل تارة بالاسم وتارة بالفعل وكذلك الحكاية كقولك : قال زيدٌ إن عمراً منطلقٌ .

وتقول : لولا أنّك جئتَنى لَعاقبتُ زيداً ، فتفتح إنّ لأن الموضع يختص بالاسم . وتقول لولا أنّه جاء لَأكرمتُهُ ، فتفتح لأن الموضع يختص بالفعل (٢) .

فإذا وقعت المكسورة والمفتوحة فى موضع فالتأويل مختلف ، تقول : أول ما أقول إنى أحمدُ اللهَ (٣) . فتكسر الهمزة من إنى وتفتحها .

---

(١) سورة القصص ٢٨ : ٧٦ .

(٢) فى حاشية الأصل : وأما أن المفتوحة فتقع فى كل موضع يختص بالابتداء أو الفعل ولهذا كانت مفتوحة بعد لولا التى لامتناع الشيء لوجود غيره فتقول : لولا أنك زرتنى لهجرتك ، لأنك تقول : لولا زيد . ولا يقع بعد لولا هذ إلا المبتدأ . وتقول : لو أنك زرتنى لأكرمتك فتفتحها أيضاً لأن لو لا يقع بعدها إلا الفعل .

(٣) فى حاشية الأصل : وتقول : أول ما أقول إنى أحمد الله . هذا الكلام يجوز فيه أن تفتح إن وتكسرها على تقديرين مختلفين . أما إذا كسرتها فإن إن ، وما عملت فيه فى موضع نصب على القول أى أول قولى هذا اللفظ أعنى إنى أحمد الله

فإذا كسرتها كان كولك : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أَوّلُ قولى إنى أحمدُ اللهَ ثابتٌ أو موجودٌ . وإذا فتحت الهمزة من إنى كان التقدير : أولُ قولى أنى أحمدُ اللهَ ، كأنه قال : أولُ قولى الحمدُ للهِ . فجاز لأن الثانى هو الأول . كما تقول : أولُ شأنى أنّى خارجٌ ، فتفتح لأن الخروج شأن وأمر .

وتقول : ما رأيته مُذْ أَنَّ اللهَ خلقنى (١) ، فتفتح أن بعد مذ

= فإنى أحمد الله ، متصل بالقول . والقول صلة لما . وما مجرورة الموضع بإضافة أول إليها . فصار إنى أحمد الله ، من جملة المبتدإ . والمبتدأ لا بد له من خبر ، فيكون الخبر على هذا محذوفاً تقديره : ثابت أو موجود ، أو ما أشبه ذلك . فيكون التقدير : إنى أحمد الله ثابت .

وأما إذا فتحت إن ، فالمبتدأ قولك : أول ما أقول . انتهى المبتدأ ولم يبق من ألفاظه شيء . وقولك : أنى أحمد الله ، فى تقدير المصدر ، وهو فى تقدير حمدى الله فإنى أحمد الله ، هو الخبر وهو فى موضع مصدر مرفوع على أنه خبر المبتدإ الذى هو : أول ما أقول . فالتقدير : أول قولى حمدى الله . ولا يحتاج فى هذا إلى حذف الخبر . وإذا قيل إن الخبر هو مضمر عند هذا فإن المعنى : أول ما أقول قولى إنى أحمد الله كان هذا مذهباً واضحا كأنه قال : أول ما أقول هذا القول .

١ — فى حاشيه الأصل : فأما قوله : ما رأيته مذ أن الله خلقنى ، فلا يجوز فى أن هنا إلا الفتح . وتقدير الكلام : ما رأيته مذ خلق الله إياى . ولا بد من تقدير مضاف محذوف ، وذلك إن مذ سواء جررت ما بعدها ، أو رفعته فلا يكون إلا زمانا . فتقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، ويوم الجمعة . فإذا كان كذلك احتجت أن تقدره بأحد أسماء الزمان ، وتضيفه إلى خلق الله إياى كأنك قلت : ما رأيته مذ زمن خلق الله إياي ، بالرفع والجر ، ثم حذفت المضاف وهو الزمن ، =

[أى مذ زمن خَلْقِ الله إياى [1]] ولا بد من أن تقدر حذف المضاف قبلُ إن جعلت مذ حرفا ، أو إسما . [وإذا كان حرفا لم يدخل إلا على أسماء الزمان ، وإذا كان مبتدأ كان من أسماء الزمان [2]] .

ولو قلت : علمتُ أَنْ يقومَ زيدٌ ، فتنصب الفعل بأَنْ لم يجز لأن هذا من مواضع أنَّ لأنه مما قد ثبت واستقر . كما لا يحسن : أرجو أَنّك تقومُ ، وأَطمعُ أَنْكَ تُعطينى لأنّه مما لم يثبت ولم يستقر ولكن تقول : أرجو أَنْ تقومَ ، وأطمعُ أن تُعطِيَنى ، وفى التنزيل : « والذى أطمَعُ أَنْ يغفرَ لى [3] » فإن وقعت بعد علمت أنْ الخفيفة كانت مخففة من الثقيلة كقوله عز وجل : « أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِم قَوْلاً [4] » [تقديره : إنه لايرجعُ إليهم قولا [5]] .

وأما حسبت وأخواتها فتقع بعدها الناصبة للفعل والمخففة من الثقيلة وقد قُرِىء : « وحَسِبُوا أَلاَّ تكُونَ فِتْنة [6] » رفعاً ونصباً .

= وأقمت المضاف إليه وهو المصدر مقامه فصار ما رأيته مذ خلق الله إياى ، ثم وضعت أن مع اسمها وخبرها فى موضع المصدر فقلت : ما رأيته مذ أن الله خلقنى .

١ — زيادة من أ .

٢ — زيادة من أ .

٣ — سورة الشعراء ٢٦ : ٨٢ .

٤ — سورة طه ٢٠ : ٨٩ .

٥ — زيادة من أ .

٦ — سورة المائدة ٥ : ٧١ .

باب ظننت وأخوتها

وهي ظننت وحسبت وأرى [1] وعلمت ورأيت إذا لم يرد [به [2]] إدراك البصر وزعمت [ونبئت [3]] فهذه الأفعال تدخل على المبتدإ والخبر فتنصب [الاسم [4]] الذى كان مبتدأ بأنه المفعول الأول وتنصب [الاسم [5]] الذى كان يرتفع بأنه خبر الابتداء بأنه المفعول الثانى وذلك قولك : ظننت عبدَ اللهِ خارجاً . وخلتُ بكراً شاخصاً وأُرَى زيداً ذاهباً : وقد تقع فى موضع المفعول الثانى الجمل التى وقعت اخبارا

---

١ — فى حاشية الأصل : أرى بمعنى ظننت يتعدى إلى مفعولين . وتحقيق الكلام أنها منقولة من رأيت التى تتعدى إلى مفعولين قبل النقل فلما نقلت تعدت إلى ثلاثة كما تعدت أعلمت إلى ثلاثة ثم لما ردت إلى مالم يسم فاعله تعدت إلى مفعولين على قياس الباب ثم دلت من بعد على الشك فيه . وهذا يكاد يشهد لمن قال إن الأفعال التى بنيت لما لم يسم فاعله أصول برءوسها غير مراعى بها ما يجوز أن يكون منقولة عنه .

وأما من قال إنها فروع فله أن يقول إذا كان مثل حم وسل وزكم محمولا على أفعال بنيت لما سمى فاعله من طريق المعنى لم يمتنع أن تقول : هذا الفعل فى الظاهر منقول مما هو لليقين وفى المعنى مما يدل على الشك .

٢ — زيادة من أ .

٣ — زيادة من ب .

٤ — زيادة من أ .

٥ — زيادة من أ .

للمبتدأ وكذلك فى باب كان وإنّ وذلك قولك : ظننتُ زيداً أبوه منطلقٌ فموضوع الجملة التى هى : أبوه منطلقٌ نصب لوقوعها فى موضع المفعول الثانى ، قال [الشاعر (١)] .

فإن تزْعُمِينى كنتُ أَجْهَلُ فيكمْ
فإنى شريتُ الحِلمَ بعدَكِ بالجهلِ (٢)

وإذا ابتدأت بهذه الأفعال ، فقلت : ظننتُ زيداً منطلقاً أعملتها فى المفعولين (٣) . وإن وسطتها ، أو أخرتها كنت بالخيار فى الإعمال والإلغاء (٤) . وذلك قولك : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ ، وبكرٌ حَسِبتُ شاخصٌ .

---

١ — زيادة من ب .

٢ — البيت لأبى ذؤيب الهذلى (ديوان الهذليين القسم الأول ص ٣٦) استشهد به أبو على ،على وقوع جملة كنت أجهل مفعولا ثانيا لتزعمينى (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢٦) .

والبيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٦١)

٣ — فى حاشية الأصل ظننت وأخواتها إذا تقدمت على المبتدإ وخبره فقياسها أن تعمل البتة ولا يجوز إلغاؤها لأن تقدمها عناية بها وترك عملها إنما هو لأنا نعتقد فيها أنها بمنزلة اللغو فى الكلام وهذا لا يكون مع عناية التقدم . وقد قال سيبويه إنما يقدمون الذى شأنه أهم لهم وهم به أعنى فعلى هذا ليس إلا الأعمال مع التقدم .

٤ — فى حاشية الأصل : فأما إذا توسطت فأنت فيها بالخيار إن شئت ألغيت وإن شئت أعملت .

قال الشاعر :

أَ بِالأَراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُنِى
وفى الأَراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ (١)

= أما من ألغى فعلته أن يقول قد تقدم المبتدأ ولا بدله من خبر وخبره من شانه أن يكون إلى جانبه وألا يفصل بينه وبينه . كما أن الفعل والفاعل كذلك . فصار تقدم أحدهما بمنزلة تقديمهما معاً والاختيار إذا تقدما معا أن تكون هذه الأفعال ملغاة .

وأما من أعملها إذا توسطت فعلته أن يقول : إن المفعولين فى هذا الباب بمنزلة المفعول الواحد فى ضربت زيداً ، وكما أن المفعول الواحد يتقدم على ضرب ، ولا يخرجه ذلك عن عمله . كذلك ظننت وأخواتها إذا وقعت بين المفعولين وصار تقدم أحدهما بمنزلة تقدم الآخر لم يمنعها ذلك من العمل على أن ظننت وأخواتها تنفصل عن ضربت لأنه يضعف جواز عملها فى المفعولين للتقدم . وذلك أن ظننت وأخواتها يعملان فى المبتدإ وخبره ، وضربت ليست كذلك فقد شابهت من هنا الحروف ، وما يجرى مجراها . ألا ترى أن كان لا يجوز فيها أن يتقدم المرفوع على كان وهو مرفوع بها ، وإنما يرتفع بالإبتداء إذا تقدم ، وإنما يجوز تقديم الخبر وحده . وإن لا يجوز فيها أن تعمل مقدماً أحد الإسمين فيها على الآخر الا اذا كان ظرفاً . فقد بان أن ظننت وأخواتها من باب ما يدخل على المبتدأ وخبره فلا يسوغ عملها فيهما مع تأخيرها عنهما إلا على ضعف وتأويل لايقاس عليه .

فأما إذا تأخرت فإنها بمنزلتها فى التقدم عليهما . فكما لاتكون مع التقدم عليهما ملغاة ولا يجوز ذلك،كذلك لايكون مع التأخر بعدها معملة إلا على ضعف.

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٦١) ونسبه إلى اللعين المنقرى يهجو العجاج .

الشاهد فى « خلت » حيث ألغى عملها لتوسطها بين مفعوليها .

(انظر فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد للعينى ص ١٤٤).

فقولك فى الأراجيز إذا ألغيت خلت فى موضع رفع بأنه خبر المبتدإ [ومقدم عليه (١)] ولو أعملت خلت كان فى موضع نصب من حيث كان يكون (٢) فى موضع المفعول الثانى . وتقول : زيدٌ ظننتُه منطلقا ، فتجعل الهاء إن شئت ضميراً لزيد ، وإن شئت ضميراً للمصدر . فإن جعلت الهاء لزيد ، فإن زيداً يرتفع بالابتداء ، وقولك : ظننته منطلقاً فى موضع خبره . وإن شئت نصبت زيداً فى قول من قال : زيداً ضربتُهُ ، فقلت : زيداً ظننته منطلقاً (فإن جعلت الهاء كناية عن المصدر نصبت فقلت : زيداً ظننته منطلقاً (٣)) كأنك قلت : زيداً ظننتُ ظناً منطلقاً . فإن ألغيت ظننت إذا عديته إلى المصدر ، كما تلغيه إذا لم تعده رفعت فقلت : زيدٌ ظننته منطلق ، كما تقول : زيد ظننتُ منطلقٌ ، وأقبح من هذا أن تقول : زيد ظننتُ ظناً منطلق (٤) . فإن قدمت ظننته فقلت : ظننتُه زيداً منطلقاً ، لم يكن فيهما إلا النصب ، كما لم يكن إلا النصب إذا لم تعد الفعل إلى المصدر

---

(١) زيادة من أ

(٢) فى ب : من حيث أن يكون .

(٣) ساقط من أ .

(٤) فى حاشية الأصل : قوله : وأقبح من هذا أن تقول : زيد ظننت ظنا منطلق ، لأنه يصير بمنزلة ظننت ظننت ، ثم لا يعمل ، وهذا أقبح من الهاء التى هى ضميره . وإذا كنا قد استقبحنا الإلغاء ، فنحن بلفظ الفعل لا محالة أشد استقباحا .

لأن الفعل إذا عدى إلى المصدر فقدم لم يلغ . كما لايلغى إذا لم يعد إليه . وإذا قلت : ظننتُ ذاكَ كان ذاك إشارة إلى المصدر [١] ، كأنك قلت : ظننتُ ذاكَ الظنّ . ولو كان إشارة إلى غيره لم يكن من المفعول الثانى بد إلا أن تجعل الظن بمعنى التهمة ، فإنه يجوز حينئذ الاقتصار فيه على مفعول واحد . وعلى هذا قوله تعالى : « وما هو عَلَى الغيبِ بظنينٍ [٢] » أى بمتهم .ومن قرأ : بضنين بالضاد أراد أنه لايبخل بما عنده من علم الوحى ،فلا يعلم أحداً به حتى يأخذ عليه حلوانا كما يفعل الكهان .

---

(١) فى حاشية الأصل : ظننت ذاك ، لايخلو أن يكون إشارة إلى المصدر أو إشارة إلى أحد المفعولين ، وهذا ماقاله أحد . أو إشارة إلى المفعولين جميعا وهذا قول الفراء . وهو فاسد لأن ظننت وأخواتها إنما تعمل فى الجمل التى هى من المبتدإ والخبر . وهذه الجمل بينها وبين « ذاك » مباينات ، فدل على أنها ليست نائبة عنها ولاجارية مجراها . منها أن « ذاك » معرفة من حيث كان إسما للإشارة. والجملة نكرة بلا خلاف . ومنها أن ذاك مفرد وهذه جملة . ومنها أنها تقع فى موضع الحال ، وذاك لايكون حالا البتة لأن الحال لاتكون إلا نكرة ، وذاك معرفة . ومنها أن الجملة يستقل بها الكلام ، وذاك لايفيد البتة .

(٢) سورة التكوير ٨١:٢٤ .



باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل

وذلك أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بها ، والمصادر التي أعملت عمل الفعل ، والأسماء التي سميت بها الأفعال(١) .

---

(١) في حاشية الأصل : الذي ذكره مخالف ترتيب سيبويه لأنه ذكر أسماء الفاعلين ثم المصادر ثم الصفات المشبهة ثم الأسماء التي سميت بها الأفعال .

أما أسماء الفاعلين فأولى الأشياء بالتقدم . وإنما كانت كذلك من حيث كانت على أوزان الأفعال في حركاتها وسكونها ، ومشتقة منها ومتحملة من الضمير ما تتحمله ، وتتعدى إلى مفعول واثنين وثلاثة . فإن قيل ألا كانت المصادر أولى بالتقديم لأنها أصل الأفعال . قيل هي وإن كانت أصلا للأفعال فإنها فروع في العمل فلهذه العلة قدم اسم الفاعل وإن كان فرع الفرع . ثم المصادر لأنها أمكن في العمل من غيرها الذي بعدها ، ألا تراها تتعدى الى مفعول ومفعولين وثلاثة ، وتضاف الى الفاعل تارة والى المفعول أخرى ، وتحتمل الضمير اذا وقعت نائبة عن الفعل في الأمر عند أبي علي نحو : ضربا زيداً ، وما أشبه ذلك . ثم الصفات أقوى من الأسماء التي سمي بها الأفعال لأنها وإن كانت لاتعمل في المفعول الصريح، وانما تعمل في التمييز الذي شبهه فإنها تجرى مجرى اسم الفاعل في كونها جارية على المذكر بصورة ، وعلى المؤنث بصورة ، وتجمع بالواو والنون ، والألف والتاء . فلما كانت كذلك كانت أقوى من أسماء الأفعال .

فأما وجه تقديم أبي علي الصفة على المصدر فإنما هو من حيث كانت محمولة على الفعل ، وجارية مجراه ، فصار كأنها معه أعني اسم الفاعل من باب واحد قدمها لفظا .



باب أسماء الفاعلين والمفعولين

اسم الفاعل على ثلاثة أضرب : أحدها أن يكون لما مضى والآخر أن يكون للحال والثالث أن يكون للمستقبل .

فالذى يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو للمستقبل دون ما مضى وإنما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان جارياً عليه فى حركاته وسكونه وتأنيثه وتذكيره وإنه يثنى ويجمع بالواو والنون أو الألف والتاء كما تلحق الأفعال علامة التثنية والجمع . واسم المفعول فى ذلك كاسم الفاعل . وإنما يعمل عمل الفعل إذا جرى وصفاً [على موصوف[1]] أو خبراً لمبتدإ أو حالا لذى حال وذلك قولك : مررت برجل قائم أبوه ، وبغلامٍ ضاربٍ أبوه عمراً ، وبامرأةٍ معطٍ أبوها زيداً درهما . فقائم ، وضارب ومعط عملت عمل أفعالها التى يجرى اسم الفاعل عليها . وكذلك تقول : زيدٌ قائمٌ أبوه ، وبكرٌ قائمةٌ جاريتُه ، وهذا زيدٌ قائماً غلامه . فقائما حال لزيد . وجاز ذلك للذكر الراجع من الصفة إلى الموصوف ومن الخبر إلى المبتدإ ، ومن الحال إلى ذى الحال .

واسم المفعول به فى ذلك يجرى مجرى اسم الفاعل تقول : مررت برجلٍ مضروبٍ أبوه[2] ، وبغلامٍ مُعْطَى أبوه درهماً كما تقول :

---

(١) زيادة من أ ، د .

(٢) فى أ،ب،حـ،د : أخوه .

مررتُ برجلٍ يُضرَبُ أخوه ، وبغلام يُعطَى أخوه درهماً . ومما يجرى هذا المجرى قولك : أقائمٌ أخواك ، وما ذاهبٌ غلاماك[١] . فإذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل لو قلت : مررتُ برجل ضاربٍ أبوه زيداً أمسِ لم يجز . وقد أجاز بعضهم ذلك واحتج بقوله عز وجل : « وكلبُهم باسطٌ ذراعَيه بالوصيدِ[٢] » وقال من لم يجزه إن هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك لأنها حكاية حال . قالوا إنما أعمل اسم الفاعل عمل الفعل لمشابهته الفعل ، فكما أعرب المضارع إذا كان للحال والمستقبل[٣] كذلك أعمل اسم الفاعل عمل الفعل . وكما لم يعرب الفعل الماضى كذلك لم يعمل اسم الفاعل إذا كان للماضى .

وتقول : مررتُ برجلٍ ضاربِ عمرو غداً ، فتحذف التنوين ليخف اللفظ بالحذف ، والمعنى معنى الإعمال وثبات التنوين[٤] وعلى هذا قوله

---

(١) فى أ،د : أذاهب غلاماك .

(٢) سورة الكهف ١٨:١٨ .

(٣) فى د : الاستقبال .

(٤) فى حاشية الأصل : واسم الفاعل يعمل على وجهين أحدهما أن يضاف ويكون معناه معنى المنون . والآخر أن يكون منونا .

أما من ترك التنوين فإنه قائل : ان اسم الفاعل يعمل عمل الفعل والفعل لا تنوين معه فكذلك اسم الفاعل .

وأما من نون فإنه يقول : الفعل لم يبن على الإضافة ولا يجوز فيه ذلك وانما بنى على أن يكون الفاعل والمفعول منفصلين لامتصلين ففصل بينهما بالتنوين على أن الباب التنوين لا الإضافة . والدليل على ذلك أنه إذا قال : مررت برجل=

تعالى : «فلما رأوه عارضاً مُسْتَقْبِلَ أوْدِيَتِهِم قالوا هذا عارضٌ مُمطِرُنا[١]» وقوله عز وجل : «كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ[٢]» وقوله عز وجل : «إلا آتى الرحمنِ عبداً[٣]» وقال الشاعر :

سَلِّ الهمومَ بكلِّ مُعْطِى رأسِهِ   ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[٤]

فالمعنى فيه التنوين والنصب .

فأما قولهم : هذا مُعطى زيدٍ أمسِ درهما . فدرهم نصب[٥] على

=ضارب عمرو غداً ، لايخلو من إرادة التنوين ، أو تركه . فالذى يدل على أنه لابد من ارادته إن ضاربا مضاف الى عمرو . والمضاف الى المعرفة معرفة ، ورجل نكرة ، وصفة النكرة لاتكون إلا نكرة . فلابد من تقديم الانفصال حتى تكون النكرة صفة للنكرة .

(١) سورة الأحقاف ٤٦ : ٢٤ .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ١٨٥ .

(٣) سورة مريم ١٩ : ٩٣ .

(٤) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٨٥) ونسبه الى المرار الأسدى .

الشاهد فيه اضافة اسم الفاعل على جهة التخفيف ، وان كان بمعنى الاستقبال مراعاة للإسمية التى هى أصله ، ومعناه الانفصال والعمل . ولذلك بقى معطى رأسه على نكرته فوصف بالنكرة التى بعده والدليل على تنكيره أيضا دخول «كل» عليه إذ لاتدخل إلا على النكرات (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢٧) .

فى حاشية الأصل : معطى رأسه أى غير جموح . والصهبة لون يضرب الى الحمرة إلا أنه لون يضرب الى البياض مع هذا ولأنه غالب عليه الحمرة . وقوله : متعيس يدل على هذا لأن العيس البياض .

(٥) فى ب : ينتصب .

إضمار فعل دل عليه معطٍ . ومثل ذلك قوله عز وجل : « فالق الإصباحِ وجاعلُ الليلِ سَكَناً والشمسَ والقمرَ حسباناً(١) » ولو قلت : هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغداً عمراً(٢) ، لكان قبيحاً نصبت عمراً أو جررته انفصالك بين حرف العطف وما عُطف به بالظرف . وقد جاء ذلك فى الشعر قال الأعشى :

(١) فى حاشية الأصل : الذى رووه فى قوله تعالى : « جاعل الليل سكنا » (سورة الأنعام ٦:٩٦) من أن سكنا منصوب بفعل مضمر يقتضى أن يكون جاعل هذا من جعل المتعدية الى مفعول واحد والمضمر الذى قدروه هو جعل المتعدية الى مفعولين لأنه محال أن يقال : جعل سكنا وإنما الواجب: جعله سكنا لامحالة . واذا كان كذلك كان المضمر من غير جنس المظهر فكيف يدخل عليه وكأن تقول هذا وهم والله أعلم بالصواب .

(٢) فى حاشية الأصل : هذا بيان لما أدى إليه التأمل وكشف عنه النظر . واعلم أنه لايتم لنا أن نجعل الظرف اذا وقع بين الواو وبين المفعول فى قولنا: هو ضارب زيداً اليوم وغداً عمرا ، فصلا حتى تجعل الواو لا تعطف من جميع مفعولات الفعل . وما يعمل عمل الفعل إلا شيئاً واحداً وأن تجعلها فى قولنا : أعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا ، لاتصنع شيئا أكثر من أن يعطف عمرا على زيد، ولا تجعل لها فى نصب الدينار تأثيرا ولا تجعلها قد نابت عن أعطيت ، كما نابت عنه فى نصب عمرو ، وذلك مالا شبهة فى امتناع القول به . واذا لم يصح القول بذلك كان حال الظرف مع المفعول كحال المفعول الثانى مع الأول . وكما أنك اذا قلت: أعطيت زيدا الدرهم والدينار عمرا ، لم يكن الدينار فصلا بين الواو وما عطف بها لكن تقدما لأحد معموليها على الآخر . كذلك اذا قلت : هو ضارب زيداً اليوم وغداً عمراً ، لم يكن غداً فصلا بين الواو، وما عطف بها بل تقدما لمعمول لها على معمول ذاك . كما ينوب العامل فى نصب المفعول، كذلك ينوب عنه فى نصب الظرف ، وليس الظرف معمول شيء غيرها حتى يكون فصلا بينه وبين ما عطفت =

. . . .

=ولا هى عاطفة للمفعول وحده دون الظرف بل هى عاطفة لهما جميعاً . وسبب الشبهة فى هذا إن العادة قد جرت بأن يوضع بين معمولات العامل على واحد غداً، فيقال قد عطفت الواو كذا على كذا ولا يعرض لذكر الباقى .

وإذا قيل : ضربت زيداً أمس وعمراً اليوم ، قالوا عطفت الواو عمراً على زيد ، وانتصب اليوم على الظرف ، وذلك للتقريب على المتعلم ولوكان الحرف لا يعطف من معمولات الفعل إلا واحداً ، وكان ما عدا ذلك الواحد غير داخل فى حكمه لـكان ينبغى إذا قلت : أعطى زيد عمراً درهما وبكر عبد الله ديناراً .أن يكون لم نعطف بالواو إلا الفاعل على الفـاعل ، ويكون المفعولان قد انتصبا بأنفسهما ودخلهما الإعراب بغير دليـل ولا نائب عن عامله ، وهذا بين الفساد .

وإذا بينت هذا بينت صحة المسألة التى هى قولنا : هو ضارب زيداً اليوم وغداً عمراً ، وبان أنه لا يكون غداً فصلا بين الواو ومعمولها بل تقديماً لمعمول لهـا على آخر ، وأنه لا فصل بين تقديم الظرف على المفعول المنتصب بالواو ، وتقديمه على المفعول المنتصب بأسم الفاعل . فـكما لا قبح فى أن تقول : هو ضارب اليوم زيداً ، فتقدم اليوم على زيد ، كذلك لا قبح فى أن تقول : وغداً عمراً ، فتقدم غداً على عمرو ، وذلك لأنك لست بفصل فى الحالين بين العامل ومعموله ، ولـكن تقدم أحد معموليه على الآخر . وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن ليس الحال مع الجر كذلك فلو قلت : هذا ضارب زيد اليوم وغداً عمرو ، قبح ، ولم يسغ إلا فى ضرورة شعر لأن المجرور كالجر من الجار فلا يجوز الفصل بينه وبينه بأجنبى ولا بغير أجنبى . والنـكتة أنا إذا قدمنا الظرف فى مسألة النصب كنا قد أجزنا فى الواو شيئاً هو جائز لنا فى اسم الفاعل الذى نابت الواو عنه . وإذا قدمنا الظرف مع الجر كنا قد ارتـكبنا فى الواو أمراً لا يسوغ لنا فى اسم الفاعل . تفسير هذا أنا إذا قلنا : هو ضارب اليوم زيداً ، ففصلنا بالظرف بين اسم الفاعل والمفعول المنصوب به كان حسنا جميلا . ولو قلنا : هو ضارب اليوم زيد، ففصلنا بالظرف بين اسم الفاعل، وما أضفناه إليه وجررناه به كان قبيحاً . =

. . . .

= كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

[البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٩١) ونسبه إلى أبى حية النميرى .

الشاهد فى قوله : بكف يوما يهودى حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه وهو يهودى بالظرف وهو يوما . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٢ ص ٢٣٢] .

وقد ذكر أبو العباس هذه المسألة فى المقتضب على وفق ما شرحته لك قال : وتقول : هذا ضارب زيد وعمرو غداً ، وينصبون عمراً إلا أن الثانى كلما تباعد من الأول قوى النصب ، فاختير نحو قولك : هذا معطى زيد اليوم الدرهم وعمراً الدنانير . والجر جيد بالغ يعنى أن تقول : وعمرو الدنانير ، فتجر عمرا عطفاً على زيد من قوله : هذا معطى زيد . ثم قال : ولو قلت : هذا معطى زيد اليوم الدراهم وغدا عمرا الدنانير ، لم يصلح إلا النصب لأنك لم تعطف الاسم على ما قبله إنما أوقعت العطف على الظرف ، فلم يقو الجر . ألا ترى أنك تقول : مررت بزيد وعمرو ، ولا تقول : مررت أمس بزيد واليوم عمر . فإذا أعملته عمل الفعل جاز لأن الناصب ينصب ما تباعد عنه ألا ترى أنك تقول : هذا ضارب اليوم زيدا وغدا عمراً ، كما تقول : هذا يضرب اليوم زيدا وغدا عمرا انتهى كلام أبى العباس .وقد حكم كما ترى بأن لاقبح فى أن يقع الظرف بين الواو و بين المفعول. وقاس اسم الفاعل فى ذلك على الفعل وسوى بينهما . وقوله : لأن الناصب ينصب ما تباعد عنه ، معناه إنه قد ينصب شيئين وأكثر وإذا نصب أكثر من شىء واحد فلابد من أن يتراخى بعض ما ينصبه عنه ، وأن يكون له نصب فيما تباعد عنه إذ لا يمكن أن يليه أكثر من شىء واحد . وليس كذلك حال الجار لأنه لا يعمل الجر فى أكثر من شىء واحد لأن الجر يكون إما بحرف يوصل به فعل ، أو ما يجرى مجرى الفعل إلى اسم ، أو باسم يضاف إلى اسم . وليس يصح جر =

. . . .

= اسمين بحرف ، ولا إضافة اسم واحد إلى اسمين . وإذا كان كذلك كان محال أن يكون فيه ما كان فى الناصب من عمله فيما تباعد عنه ، وفيما لا يليه ولا يتصل به وقد ذكر أبو بكر [محمد بن السرى بن السراج ت ٣١٦ عن نزهة الألبا لابن الأنبارى ص ٣١٣] هذه المسألة فى « الأصول » ونقل كلام أبى العباس ، أو أكثره على وجهه ولم يعترض على شىء منه ، ولم يذكر فيه خلافا .

فإن قال قائل إن الظرف الذى هو غدا فى قولك : هو ضارب زيدا اليوم وغدا عمرو ، يكون معمولا للواو مع الجر ، كما يكون مع النصب من حيث كنا نعلم أنها قد جملته زمانا للضرب فى الحالين . وإذا كان كذلك كان حاله مع الجر كحاله فى النصب فى أنه يكون تقديماً لأحد معموليهما على الآخر لافصلا بينهما وبين المعمول. قيل الجواب عن هذا قد تقدم وهو ما قلنا من أن سبب الفساد فى تقديم الظرف الذى هو غدا على عمرو فى قولك :هو ضارب زيد اليوم وغدا عمرو ، إذا جررت هو أن موضوع الجار على أن لا ينفصل عن المجرور وأن يكون محل المجرور فيه محل التنوين من الاسم . فالمعمول وغير المعمول فيه سواء ومحال أن يجوز فيما عطف بالواو ما لا يجوز فيما نابت عنه . فإذا كان لا يجوز أن يفصل بين اسم الفاعل نفسه ، وبين ما نضيفه إليه ،فتقول : هو ضارب اليوم زيد، كان ألا يجوز الفصل بين الواو التى هى نائبة عنه ، وفرع عليه وبين المجرور بعدها أولى وأجدر هذا . وإذا حققنا وجدنا الظرف إذا نحن أضفنا اسم الفاعل إلى المفعول ، وجررناه به فى حكم الأجنبى ، وذلك أن أصل الجر للحروف ، ولا يجر اسم إلا على معنى حرف . ومن ثم قلنا إضافة بمعنى اللام ، وإضافة بمعنى من . وإذا كان كذلك كان ضارب فى عمله الجر فى حكم الحرف ، وفى عمله النصب فى حكم الفعل . وإذا كان كذلك كان ما انتصب به بينه وبين ما أنجر به بمنزلة أن تقول : مررت باليوم زيد فتفصل ما انتصب بالفعل بين الحرف وبين ما أنجر به ، فأعرفه وأحسن تدبيره ففيه غموض .

يوماً تَراها كَشِبْهِ أردِيةِ العَصْـ ـبِ ويوماً أديمَها نَغِلاَ[1]

فإن ثنيت اسم الفـاعل قلت : هذانِ ضاربانِ زيداً غدا . وإن حذفت النون من التثنية كما حذفت التنوين من الواحد أضفت فقلت : هذان ضاربا زيد غدا والجمـع : هؤلاء ضاربون زيداً ، وضـاربو زيدٍ فإن ألحقت الألف واللام اسم الفاعل قلت : هذا الضاربُ زيداً ولا يجوز إضـافة الضـارب إلى زيد . فإن ثنيت قلت : هذان الضـاربان زيداً

---

(١) وهو الأعشى الـكبير (ديوانه ص ٢٣٣) . والبيت شاهد على الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف . فيوم الثانية معطوفة على يوم الأولى (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢٧) .

ولنا كما ذهب ابن جنى (الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الـكتب القاهرة ١٩٥٥ ، ج٢ ، ص ٣٩٥) أن نجعل أديمها معطوفة على « ها » من تراها ، والتقدير : تراها يوما كمثل أردية العصب ، وأديمها يوما آخر نغلا . وروى الشاهد الخمس مكان العصب ، ومعناهما واحد . وهو فى اللسان (نغل) .

فى حاشية الأصل : واعلم أنه قد جاء تقديم الظرف على المفعول فيما بعد الواو ، وعلى الوجه الذى تراه فى بيت الأعشى . وفى التنزيل ، وذلك قوله تعالى : « ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنه وقنا عذاب النار » [البقرة ٢ : ٢٠١] فحسنة الثانية مفعوله معطوفة بالواو الأولى . وقوله : فى الآخرة ، قد وقع بينهما وبين الواو كما ترى فهو إذن ظرف قد فصل بين الواو وبين المفعول مثل يوماً فى : ويوماً أديمها نغلا سواء . وذلك لأن الواو كما تنوب عن الفعل الذى هو آتنا فى نصب حسنة الثانية . كذلك تنوب عنه فى عمله فى موضع الجار مع المجرور الذى هو الآخرة ، وهذا ما لست أرى فيه موضعاً للشبهة ، فلا أدرى كيف اتفق أن وضع الشيخ أبو على هذه المسألة على ما وضع عليه والله أعلم بالصواب .

فإن حذفت النون أضفت فقلت : هذان الضاربا زيدٍ وكذلك الجميع .
وقد يجوز إذا حذفت النون من اسم الفاعل فى الاثنين والجميع إذا الحقته الألف واللام أن تنصب فتقول : الضاربو زيداً ، وهكذا أنشدوا :

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا
يأتيهم من ورائِنا نَطَفُ (١) وَوَكَفُ

والأكثر الجر كما قال عز وجل : « والمقيمى الصلاةِ (٢) » فإن حذفت النون مما لا ألف ولا لام فيه لم يكن إلا الجر وكان النصب

---

(١) قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٢٨) : البيت لقيس بن الخطيم ويقال لعمرو بن امرىء القيس الخزرجى وكذلك جاء فى اللسان (وكف) : أنشد ابن السكيت لعمرو بن امرئ القيس . ويقال لقيس بن الخطيم (وذكر البيت) . ونسبه ابن قتيبة (أدب الكاتب ، ليدن ، ١٩٠٠ ، ص ٣٤٩) إلى قيس بن الخطيم ، ونسبه سيبويه (الكتاب ج ١ ص ٩٥) إلى رجل من الأنصار . والصحيح أن هذا البيت من قصيدة طويلة لعمرو بن امرىء القيس الخزرجى يخاطب فيها مالك بن العجلان الخزرجى فى قصة مفصلة أوردها أبو الفرج فى الأغانى ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٢٩ ، ج٢ ، ص ١٨) والقصيدة فى الخزانة (ج ٤ ، ص ٢٠٥) منسوبة إلى عمرو بن امرىء القيس الخزرجى .

الشاهد فيه حذف النون من الحافظين إستخفافاً للطول الاسم ونصب مابعده على تقدير ثبات النون . ولو خفض على حذف النون للإضافة لجاز (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢٨) .

(٢) سورة الحج ٢٢ : ٣٥ .

لحنا . وقال أبو عثمان (١) قال أبو زيد (٢) كان أبو السمال (٣) يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً وهو قوله تعالى : « إنـكم لذائقوُ العـذابَ الأليمَ » .

---

(١) هو بكر بن محمد بن بقية المازنى. توفى سنة ٢٤٩ ﻫ (عن وفيات الأعيان لابن خلـكان ج ١ ، ص ١٦٢).

(٢) هو أبو زيد الأنصارى سعيد بن أوس . توفى سنة ٢١٥ ﻫ (عن نزهة الألبا لابن الأنبارى ص ١٧٣) .

(٣) هو قعنب بن أبى قعنب أبو السمال العدوى البصرى . له اختيار فى القراءة شاذ عن العـامة . روى عنه أبو زيد سعيد بن أوس (غاية النهاية فى طبقات القراء لشمس الدين محمد بن الجزرى . عنى بنشره ج . برجستراسر ، مصر ١٩٢٣ ج ٢ ص ٢٧) .

بابُ الصفة المَشبهة باسم الفاعل

هذه الصفات مشبهة (1) باسم الفاعل كما كان اسم الفاعل مشبها بالفعل وذلك نحو : حسن ، وشديد ، وكريم . وجهة (2) شبهها باسم الفاعل أنها تذكر وتؤنث ، وتثنى وتجمع بالواو والنون ، والألف والتاء تقول : حسن وحسنة وحسنان [وحسنات (3)] وحسنون وشديد وشديدة [وشديدان (4)] وشديدون وشديدات . وتنقص هذه الصفات عن رتبة إسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل ، فلم تكن على أوزان الفعل كما كان ضاوب فى (5) وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ وشديدٍ ساعدُهُ ، وزيدٌ كريمٌ أبوه . فيرتفع الوجه والساعد والأب بهذه الصفات ولا يستحسنون : مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه ، فيرفعون الأب بخير ، وإن كان صفة كما رفعوه بحسن وكريم لأن خيراً وإن كان صفة فقد تعرت من المشابهات التى بين هذه الصفات التى ذكرتها ، وبين الفعل [وذلك إنها لاتثنى ولا تجمع ولا تؤنث (6)] . ولا بد فى هذه الصفات من ذكر يعود

---

(1) فى ب : مشبهات .
(2) فى أ،ب : ووجه .
(3) زيادة من ب .
(4) زيادة من ب .
(5) فى أ : على .
(6) زيادة من أ .

منها إلى الموصوف ، فقولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه ، قد عاد منه إلى الموصوف الذى هو رجل المذكور ذكر مما ارتفع بالصفة التى هى قولنا حسن والذكر هو الهاء فى وجهه ، فإذا حذف الضمير من وجهه ، فقيل : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ (١) ، أو حسنِ وجهٍ ، لم يعد هذا

---

(١) فى حاشية الأصل : قوله : مررت برجل حسن الوجه،وصف رجلا وهو نكرة بقوله : حسن الوجه . وحسن هذا مضاف الى معرفة . وكان ظاهر الأمر بأن يكون معرفة بإضافته الى المعرفة . واذا كان معرفة امتنع من وصف النكرة به إلا أن هذه الإضافة غير محضة لأن الأصل : مررت برجل حسن وجهه. فطلبوا الخفة فحذفوا التنوين ، ووضعوا مكان وجهه الوجه،وأضافوا الحسن إلى الوجه، والمعنى معنى : حسن وجهه ، فكان إضافة غير محضة،فلم يتعرف الأول فيها بالثانى بل بقى نكرة ، فساغ وصف النكرة به ، فلهذا قال : مررت برجل حسن الوجه.

واعلم أن فى حسن هذا ضميرا يعود الى الموصوف ، وذلك الضمير إسم مرفوع مضمر متصل بحسن مستتر فيه ، وهو فاعل،وهو راجع الى رجل تقديره مررت برجل حسن هو . فأوجب الحسن للرجل وصيفه به ، ثم أنه بين موضع الحسن منه وهو الوجه ، فأضاف حسناً إليه إضافة غير محضة فقال : مررت برجل حسن الوجه وانما جاز أن يصف الرجل بالحسن ، وان كان الحسن للوجه لأن الحسن له لا لغيره . وقد يحسن الإنسان بحسن أحد أعضائه ، أو غير ذلك من زيه ولباسه، والدليل على أن فى حسن ضميراً فاعلا أنك تقول:مررت بامرأة حسنة الوجه.فلو لم يكن فيه ضمير لما أنثته حيث أجريته على مؤنث ألا ترى أنه يجرى مجرى قولك : مررت برجل حسن ، وبامرأة حسنت ، وعبد قام،وجارية قامت . ويزعم الكوفيون أن هذا الباب قد نقل منه الوصف عن الثانى الى الأول واستدلوا على ذلك فإنك تقول : مررت برجل فاره البرذون والفراهة للبرذون لا للرجل لأنك لا تقول : مررت برجل فاره وتقول: مررت ببرذون فاره . =

الذكر من الصفة إلى الموصوف ، فجعل حسن للرجل دون الوجه فى اللفظ ، وصار الحسن شائعا فى جملته ، كأنه وصفه بأنه حسن العامة بعد أن كان الحسن مقصوراً على الوجه دون سائره . والدليل على ذلك قولهم : مررتُ بإمرأةٍ حسنةِ الوجه ، وتأنيثهم لحسنة . فلو كان حسن بعد حذف الضمير الذى كان فى وجهه على حدِّه قبل أن يحذف لما أنث حسنة فى قولك : مررتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ، كما لم تؤنث فى قولهم : مررتُ بامرأةٍ حسنٍ وجهُها ، لكن تأنيثهم الصفة إذ جرت على المؤنث تدل على ما ذكرت .

= فالفراهة للبرذون لكنها نقلت عنه الى الأول وقالوا لأن الشىء قد يوصف بما لديه تعلق وهذا الذى قالوه صحيح فى المعنى مضطرب الألفاظ.

أما قولهم إن الشىء يوصف بما يكون لشىء من سببه فصحيح . وأما قولهم أنه نقل المعنى والوصف فلا وجه له لأن الفراهة أيضا ثابتة للبرذون لم تنتقل عنه إلا أنك فصلت بين رجل برذونه فاره ، وبين رجل برذونه غير فاره . والدليل على أن حسن الوجه نكره دخول الألف واللام عليه ، فتقول : الحسن الوجه .

واعلم أن فى حسن اذا لم يدخله الألف واللام خمسة أوجه :

الأول الأصل حسن وجهه .

والثانى حسن الوجه ، وهو أكثر فى الاستعمال .

والثالث حسن وجه .

والرابع حسن الوجه .

والخامس حسن وجها .

فإذا أدخلت الألف واللام كان فيه أربعة أوجه : الحسن وجهه . والحسن الوجه . والحسن الوجه . وهو عندهم مشبه بالضارب الرجل . والحسن وجها ، فهذه الوجوه كلها مختارة .

ولم يستحسنوا مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، ولا بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ وأنت تريد لما ذكرت [لك[١]] من أن الصفة يحتاج فيها إلى ذكر يعود منها إلى الموصوف . ولو استحسنوا هذا الحذف من الصفة ، كما استحسنوه فى الصلة لما قالوا : مررتُ بامرأة حسنةِ الوجهِ . وأما قوله عز وجل : « جناتِ عدنٍ مُفَتَّحَةً لهُمُ الأبوابُ [٢] » فليس على مفتحة لهم الأبواب منها ولا على الألف واللام سد مسد الضمير العائد من الصفة ، ولكن الأبواب بدل من الضمير الذى فى مفتحة . لأنك [قد[٣]] تقول : فُتِّحتْ الجنان إذا فتحت أبوابها ، وفى التنزيل : « وفُتِّحتِ السماء فكانتْ أبواباً [٤] » فصار ذلك بمنزلة قولك : ضُرِبَ زيدٌ رأسُه : وتقول : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، فتصف به النكرة ، وإن كانت الصفة مضافة إلى مافيه الألف واللام ، لأن الإضافة فى معنى الإنفصال كما كان قولك : مررتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ غداً ، كذلك فإن أردت أن تصف به معرفة أدخلت الألف واللام على الصفة فقلت : مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ ، وبهندٍ الحسنةِ الوجهِ . ويجوز أن تنصب الوجه فتقول مررتُ بزيد الحسنِ الوجهَ ، تشبيها بالضاربِ الرجلَ ، كما تقول : مررتُ بالضاربِ الرجلِ ، فتشبهه بالحسنِ الوجهِ .

---

(١) زيادة من ب .

(٢) سورة ص ٣٨ : ٥٠ .

(٣) زيادة من أ .

(٤) سورة النبأ ٧٨ : ١٩ .

بابُ المصادر التى أعملت عمل الفعل

المصادر التى تعمل عمل الفعل على ثلاثة أضرب . أحدها أن تنون والآخر أن تضاف . والثالث أن تدخل عليه[1] الألف واللام .

فمثال ما أعمل من المصادر وهو منون قولهم : أعجبنى ضربٌ زيدٌ عمراً وإن شئت : ضربٌ عمراً زيدٌ[2] فزيد يرتفع بالمصدر كما يرتفع بالفعل إذا قلت : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، وينتصب به أيضاً . ومما جاء من ذلك فى القرآن قوله عز وجل : « ويَعبدُونَ مِن دونِ اللهِ ما لا يملِكُ لهم رِزقاً من السمواتِ والأرضِ شيئاً[3] » وقوله : « أو إطعامٌ فى يومٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يتيماً[4] » ويمكن أن يكون من هذا قوله عز وجل : « قد أَنزلَ

---

(١) فى أ ، د : عليها .

(٢) فى أ : زيداً . وهو خطأ والصواب الرفع لأنه فاعل كما يفهم من سياق الكلام .

(٣) سورة النحل ١٦ : ٧٣

(٤) فى حاشية الأصل : اعلم أن الفاعل يجوز حذفه مع المصدر ولا يجوز حذفه عندنا مع الفعل من ذلك قوله تعالى : « أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما [البلد ٩٠ : ١٥] تقديره : أو إطعام أنتم . فأنتم فاعل لطعام وقد حذف ، وليس بمضمر فى إطعام لأن المصدر لايضمر فيه عندنا . وقد أجاز بعض النحويين إضمار الفاعل فى المصدر وليس ذلك بصحيح .

فأما الفعل فيضمر فيه الفاعل ، وكذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة . ولا يحذف الفاعل مع الفعل ، ولا مع اسم الفاعل ولامع الصفة المشبهة . وأجاز الكسائى حذف الفاعل مع الفعل .

اللهُ إليكم ذِكْراً رَسُولا (١) » كأنه قال : لا يملكُ أن يَرزُقَ شيئاً أو أن أطعَم يتيماً وأن ذَكَر رسولا .

ومما جاء فى الشعر من ذلك قوله :

فلولا رَجَاءُ النَّصرِ منك ورهبـةٌ عِقَابَكَ قد صَاروا لنا كالموارِدِ(٢)

ولو قلت : أعجبنى ضربُ زيدٌ عمراً اليومَ عندَ زيدٍ فجعلت الظرفين متعلقين بالمصدر لم يجز أن تقدمهما عليه . ولو جعلت اليوم متعلقاً بأعجبنى كأنك أردت أن الإعجاب كان [فى(٣)] اليوم و [جعلت(٤)] قولك : عندَ زيدٍ من صلة المصدر لم يجز لأنك فصلتَ بين الصلة والموصول

= واعلم أن المصدر إذا صدر عن فعله فقلت : ضربت ضرباً فإنه لا يعمل . وهذه الحالة لأن معك فعلا هو أحق بالعمل منه . فإن قلت . ضربته ضرب زيد عمراً ، أى مثل ضرب زيد عمراً ، فإنك تعمل هذا المصدر ، وتنصب به المفعول لأنه ليس هو الضرب الذى فى قولك : ضربته ضرباً ، بل ذلك قد حذف ، وأقيمت صفته مقامه فصار : ضربته مثل ضرب زيد عمراً . ثم حذفت المثل ، وأقمت المضاف إليه مقامه ، وهو : ضرب زيد عمراً ، فلهذا أعمل الضرب فى هذا الموضع . وإذا قلت : ضربته ضرب زيد عمراً ، فمن البين إن هذا المصدر ليس للمتكلم ألا ترى أن فعل زيد لا يكون فعلا لك .

(١) سورة الطلاق ٦٥ : ١٠

(٢) البيت قائله مجهول ، وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص٩٧) الشاهد فيه إعمال المصدر منونا فيما بعده ، وهو قوله : ورهبة عقابك ، على معنى : وإن نرهب عقابك (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢٩) .

(٣) زيادة من أ ، د

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

بشىء أجنبى [ليس[1]] منهما . وذلك أن اليوم إذا كان من صلة أعجبنى فلا ملابسة له بصلة المصدر . فإن جعلت ظرف المكان[2] وهو قولك : عندَ زيدٍ من صلة المصدر فقدمته فقلت : أعجبنى ضربُ زيدٌ عمراً عند زيدٍ اليومَ جاز . وإن جعلته متعلقاً بأعجبنى مع اليوم جاز أيضا ولم يمتنع أن تقدمه على ضَربٍ فتقول : أعجبنى عندَ زيدٍ ضربٌ زيدُ عمراً اليومَ ويجوز أيضاً أن تقدمه على أعجبنى فتقول : عندَ زيدٍ أعجبنى ضربٌ زيدٌ عمراً اليومَ .

ومثال ما أعمل من المصادر عمل الفعل وهو مضاف قولك : ضربى زيداً حسنٌ ، وسرنى ضربُ عمروٍ خالداً فما أضفت إليه المصدر من الفاعل والمفعول انجر بالإضافة إليه وجرى الإسم الآخر على أصله تقول : أعجبنى ضربُ عمروٍ[3] خالدا إذا كان عمرو فاعلا وضربُ عمروٍ خالدٌ[4] إذا كان عمرو مفعولا . فمن إضافته إلى الفاعل قوله عز وجل : « ولولا دفعُ اللهِ النّاسَ[5] » ومن إضافته إلى المفعول من غير أن يذكر معه الفاعل قوله تعالى : « لا يَسأمُ الإنسانُ مِن دُعاءِ الخيرِ[6] » وقوله

(١) زيادة من أ ، ب ،د .

(٢) فى أ : ظرف الزمان .

(٣) فى أ : عمراً وهو خطأ والصواب : عمرو فهو تمثيل لإضافة المصدر إلى الفاعل ثم ذكر المفعول .

(٤) فى أ : خالداً وهو خطأ والصواب : خالد لأنه تمثيل لإضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل .

(٥) سورة البقرة ٢ : ٢٥١ .

(٦) سورة فصلت ٤١ : ٤٩ .

تعالى : « لقد ظلَمكَ بِسؤالِ نعجتِك إلى نعاجِه[١] » ومما جاء من إضافته إلى المفعول ومعه الفاعل فى الشعر قوله :

أَمِن رَسمِ دارٍ مَربع ومصيفُ
لِعينيكَ مِن ماءِ الشُّؤونِ وكِيفُ[٢]

وإذا أضفته إلى المفعول جاز أن تنصب المعطوف عليه وتحمله على المعنى ، كما قلت فى اسم الفاعل : هـذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، وعلى هذا قوله :

---

(١) سورة ص ٣٨ : ٢٤

(٢) البيت مطلع قصيدة للحطيئة (ديوانه تحقيق نعمان أمين طه ، مصر ، ١٩٥٨ ، ص ٢٥٣) مدح بها سعيد بن العاص الأموى حين كان والياً على الكوفة لعثمان بن عفان .

الشاهد فيه : إضافة المصدر الذى هو رسم إلى المفعول ومعه الفاعل . (شرح المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ٦٢) ، (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢٩)

فى حاشيـة الأصـل : قوله :

أمن رسم دار مربع ومصيف

رسم مصدر رسمه يرسمه أى عفاه ، وقد أضافه إلى الدار وهى المرسومة . ومربع مرتفع برسم ارتفاع الفاعل بفعله ، كقولك : عجبت من دق الثوب القصار . والمصيف معطوف على المربع وقوله : وكيف فى : لعينيك من ماء الشؤون وكيف ، هو المبتدأ وقوله : لعينيك تنزل منزلة الحال . ولو تأخر لكان صفة لو كيف وكان يكون التقدير : أمن أن رسم داراً مربع ومصيف وكيف لعينيك . فلما قدم الجار والمجرور وهو لعينيك امتنع أن يكون وصفا فكان حالا .

قد كنتُ داينتُ بها حسَّانَا

مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَانا (١)

[يحسن بيع الأصل والقيانا (٢)]

ويجوز على هذا : أعجبنى ضربُ زيدٍ وعمروٌ ، فترفع عمراً بحمله على المعنى إذا كان زيد فاعلا لأن موضعه إذا كان فاعلا رفع ، وعلى هذا حمل وصفه على الموضع فى قوله :

طلبَ المُعقّبِ حَقَّهُ المظلومُ (٣)

فالمعقب فى المعنى فاعل .

---

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ص٩٨) ونسبه إلى رؤبه . ونسبه ابن يعيش (شرح المفصل ج ٦ ص ٦٥) إلى زياد العنبرى .
الشاهد فيه نصب الليان بالعطف على المعنى . المرجع السابق .

(٢) البيت الثالث من هذا الرجز زيادة من أ

(٣) هذا عجز بيت وصدره :

حتى تهجر فى الرواح وهاجها .

وهو من قصيدة للبيد بن ربيعة العامرى (ديوانه ،رواية الطوسى،فينا ،١٨٨٠ ص ٩٩) .

الشاهد فيه : وصف المعقب على الموضع بقوله : المظلوم لما كان المعقب فى المعنى فاعلا (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٣٠) .

فى حاشية الأصل : وقوله لبيد :

طلب المعقب حقه المظلوم

الطلب مصدر طلبت ، وقد أضافه إلى المعقب وهو الذى يتبع أعقاب الشيء =

ومثال ما أعمل من المصادر وفيه الألف واللام قولك : أعجبنى الضربُ زيدٌ عمراً ، والشتمُ بكرٌ خالداً قبيحٌ . ومما جاء فى الشعر من هذا قوله :

ضعيفُ النكايةِ أعداءه يخالُ الفرارَ يراخى الأَجَلْ (١)

فهذا بمنزلة قولك : أن شَتَمَ بكرٌ خالداً قبيحٌ . وأقيس الوجوه الثلاثة فى الإعمال الأول ثم المضاف . ولم أعلم شيئا من المصادر بالألف واللام معملا فى التنزيل . ومن قال : عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمراً ، فأضاف المصدر إلى الفاعل لم يقل هذا إسم الفاعل [فتقول : عجبتُ من ضاربِ زيدٍ كقولك : من ضربِ زيدٍ (٢)] لما يلزم فيه من إضافه الشيء إلى نفسه . وذلك أن ضاربا هو زيد فى المعنى وليس الضرب إياه إنما هو غيره .

═من دين، أوثأر ، أو غيره . ونصب حقه بالمعقب ، كأنه قال : إن طلب المعقب حقه المظلوم . فأما المظلوم فصفه للمعقب ، والوجه فيها الجر لأنها صفة لمجرور ، وقد يجوز فيها الرفع لأن المعقب هوالطالب . فهو وإن كان مجروراً ، فإنه فى المعنى فاعل . فإذا رفعت المظلوم ، فقد أجريت الصفه على المعنى وإجراؤها على المعنى جائز تقول : عجبت من خياطة زيد الطويل ، وعجبت من خياطة الثوب الطويل :

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٩٩) وهو مجهول القائل . هو شاهد على أن المصدر المحلى بأل يعمل عمل الفعل . وأعداءه مفعول النكايه (شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ١٤) .

(٢) زيادة من ب .

فأما قوله :

لقـد عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرةِ أَننى
كررتُ فلم أَنْـكَلْ عن الضربِ مِسْمَعَا (١)

فمن أنشد كررت كان على إعمال الضرب فى مسمع . فإن قلت فهـل يـكون على أنه أراد : أننى كررت عل مسمع فلم أنـكل عن الضرب فلما حذف الجار وصل كررت إلى مسمع فنصب كما قال :

---

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الـكتاب (ج ١ ص٩٩) ونسبه إلى المرار الأسدى ونسبه الجرمى (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٣١) إلى مالك بن زغبه الباهلى .

فى حاشية الأصل : نصب مسمعا بالضرب وفيه الألف واللام وقد بينا أن ذلك سائغ جائز . فإن قلت فهلا نصبت بـكررت قلنا كررت لا تتعدى بنفسه وإنما تتعدى بحرف جر يقال : كررت عليه ، ولا يقال : كررته . فإن قلت قد يتسع بحذف حرف الجر إلى قول الشاعر :

كأنه واضح الأقراب فى لقح اسمى بهن وعزته الأناصيل

أى عزت عليه لحذف على وأوصل الفعل . وكذلك قوله : لقضانى أى لقضى على فهل حملت هذا البيت على هذا فيكون التقدير : كررت على مسمع .

فالجواب أن هذا لايحكم به ماوجد عنه مندوحة وقد وجدنا عنه مندوحة وهو الضرب ، فنصبته به ولا يحتاج إلى هذا الحذف والاتساع .

فأما من ينشد : لحقت فلم أنـكل . . . فإنه ينصب مسمعا بلحقت مسمعا فلم أنكل عن الضرب .

رواية البيت في د : لحقت مكان كررت .

كأنّهُ واضحُ الأَقْرابِ فى لُقُحٍ
أَسْمَى بِهِنَّ وعَزَّتْهُ الأَناصِيلُ (١)

يريد : عزت عليه . فلما حذف على أوصل الفعل فإن ذلك لايحمل عليه ماوجد مندوحه عنه .

(١) البيت للأخطل (شعره ، عناية الأب أنطون صالحانى اليسوعى ، بيروت١٨٩١ ص ١٤) وهو شاهد فى اللسان (نصل) على أن الأناصيل : جمع أنصولة .

فى حاشية الأصل :أسمى بهن أى سلك بهن طريق السماء . والأناصيل : شوك البهمى إذا نصل منها فيسقط وعزها إياه أذا هاله لأنها تفرز جحفلته . والبهمى اسم للواحدة والجمع . فإذا أريد إخلاصه للواحدة منه قيل : بهمى واحدة وعلى هذا التفسير فقوله : وعزته الأناصيل ، يحتمل تأويلين :

أحدها لاشاهد له فيه ، ولا حذف حرف الجر وهو أن يكون المراد غلبته من قوله عز وجل : « وعزنى فى الخطاب » [سورة ص ٣٨ : ٢٣] أى غلبته على تناولها فلم يقدر عليها .

والآخر أن يكون : عزت عليه ، فحذف حرف الجر ، والأول من التأويلين هو الوجه . فإنه رحمه الله ربما نزل الظاهر طلبا لشيء يتكلم عليه .

باب الأسماء التي سميت بها الأفعال

وهى رويد ونحوه . وأكثر ما تستعمل هذه الأسماء فى الأمر والنهى لأن الأمر والنهى قد يستغنى عنهما إذا كانا للحاضر بدلالة الأحوال فيهما على الأفعال ألا ترى أنك قد تقول لمن أشال سوطا ، أو شهر سيفاً : زيداً أو عمراً ، وتستغنى عن قولك : أضرب وأوجع ونحو ذلك بدلالة الحال عليه . فكذلك استغنى عن الأفعال بألفاظ هذه الأسماء التى سميت بها وذلك نحو قولك : رويد زيداً تريد : أَرْوِدْ زيداً ، وحيَّهَلَ الثريدَ ، وعليك زيداً أى ألزمه ، ودونك عمراً ، وإيهِ وتراكِها ومناعِها[1] .

---

(1) فى حاشية الأصل : اعلم أن صه ورويد وحيهل وما أشبههن من الكلم أسماء عندنا وإن أشبهن الجمل من حيث جاز الوقوف عليهن فتقول : صه ، وتسكت . وهذه الكلم أسماء للفعل ومعنى ذلك أن العرب لتصرفها فى الكلام ، واتساعها فى الأسماء والأفعال كنت عن أفعال كثيرة بألفاظ جعلتها أسماء لها وعبارة عنها ، وترجمة عن معناها فحسن ذلك أن تقول : أسكت وهو فعل ثم قالوا : صه ، فجعلوا صه اسما لقولهم : أسكت . وقالوا : مه ، فجعلوه اسما لقولهم : اكفف . ولا تمتنع تسمية الأفعال لأن الاسم إنما يوضع ليدل على مسمى هو غيره فلما كان أسكت غير صه فى اللفظ وكان صه مترجماً عن معناه جاز أن يكون اسما له . فإن قلت يلزم على هذا أن يكون أسد وضغيم أحدهما اسم الآخر لتغاير لفظهما واتفاق معناهما ، قيل لا يلزم ذلك لأن كل واحد منهما هو اسم لصاحبه فليس أحدهما اسم الآخر بل كل واحد منهما قائم بنفسه ، وليس كذلك اسكت وصه . فإن اسكت فعل . وله تصرف الأفعال ، وصه اسم وليس على لفظ الأفعال =

. . . .

ولا على طريقتها فى التصرف . ألا ترى أنك تقول : اسكت واسكتا واسكتوا واسكتى واسكتن ولا يتصرف صه هذا التصرف فقد اختلفا فى هذا الوجه .

فإن قيل وما الدلالة على أنهما أسماء . قيل ذلك عدة أوجه : منهم من يستدل على ذلك بلحاق ضمائر الفاعلين على حد احتمال الأسماء لها ، ألا ترى إلى استتار ضمير الفاعل فى صه ومه ، كما يكون فى ضارب وضاربين . وضمير الفاعل يظهر فى الفعل والتثنية والجمع مثل : اسكتا واسكتوا . واستدل بعضهم على أنها أسماء لوقوعها موقع الأسماء وذلك أنها وقعت موقع الفاعل فى قوله :

إذا دعيت نزال . [هذه العبارة جزء من بيت لزهير بن أبى سلمى (ديوانه ط . دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٤٤ ص ٨٩) ويروى :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولج فى الذعر

والبيت من شواهد الكتاب ج ٢ ص ٣٧]

ألا ترى أن نزال فى موضع المفعول القائم مقام الفاعل فإن دعيت مسند إلى نزال إسناد الفعل إلى فاعله . والفاعل عندنا لا يقع فى موقعه . فدل ذلك على أن نزال مفرد لا جملة واسم لا فعل لإسناد الفعل إليه . وقد استدل بعضهم على أنها أسماء أنه قد جاء منها شىء على صيغ تختص بالأسماء نحو : مناع ، ونزال . ألا ترى أن فعال ليس من أبنية الفعل ، وإنما هى من أبنية الاسم .

فإن قيل ولم سميت الأفعال بهذه الأسماء وما الداعى إلى ذلك قيل أرادوا بذلك ضرباً من الاختصار وذلك أنك تقول فى الفعل: افعل ، وافعلا ، وافعلوا، وافعلى ، وافعلن.وهذه الكلم تكون على لفظ الواحد ، والواحدة ، وما فوقهما على جرى الأمر فى جمهور هذه الكلم ومعظمها ، فلم يخرج منه إلا قليل لا يبالى به . وأكثر ما تجىء هذه الأفعال فى الأمر والنهى لاختصاصهما بالفعل . وقد جاء شىء فى الخبر وذلك : هيهات ، وسرعان ، وما أشبههما وهذه الكلم محتملة لضمائر الفاعلين المرفوعين ولك أن تؤكد تلك الضمائر فتقول : رويدك أنت نفسك . فيؤكد المضمر فى رويدك بنفسك . ولك أن تعطف عليه فتقول : رويدك أنت وزيد .

وأنشد أبو زيد :

أعيَّاشُ قد ذاقَ القُيُونُ مرارتى　　وأوقدتُ نارِى فاذْنُ دونَك فاصطَلِى[1]

ومنه قولهم : بَلْهَ زيداً ، إنما هو بمنزلة دَعْ زيداً . ومن قال : بَلْهَ زيدٍ ، جعله مصدراً مضافاً إلى المفعول به ، كقوله عز وجل : « فَضَرْبَ الرِّقابِ[2] » ويدلك على أن هذه الكلم أسماء وليست بحروف إن الحرف والإسم لا يستقل بهما الكلام إلا فى النداء ، وليس ذلك بنداء . وقد جاء شيء من ذلك فى الخبر وذلك قولهم : شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو ، فهذا بمنزلة بَعُدَ زيدٌ وعمرٌو . وقالوا : سَرْعانَ ذى إهالةً ، وقالوا : هيهات زيدٌ ، يريدون [به[3]] : بَعُدَ زيدٌ قال :

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهله　　وهيهاتَ خلٌّ بالعقيقِ نُواصلُه[4]

---

(١) البيت لجرير يهجو الفرزدق وعياش بن الزبرقان (ديوانه ج ٢ ص ٦٢)
الشاهد فيه قوله : دونك ، وهى من أسماء الأفعال بمعنى الزم .
(إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٣٢)

(٢) سورة محمد ٤٧ : ٤

(٣) زيادة من أ ، ب ، د

(٤) البيت لجرير (نقائض جرير والفرزدق ، تحقيق بيفان ، ليدن ،١٩٠٨-١٩٠٩ ، ج ٢ ،ص ٦٣٢) ويروى فى النقائض : أيهات فى المواضع الثلاثة من البيت .

الشاهد فيه : هيهات ، وهو اسم فعل بمعنى بعد (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٣٤) .

ولا يجوز أن يتقدم مفعول شيء من هذه الكلم عليها لأنها ليست كالأفعال في القوة وقوله : « كِتابَ اللهِ عَلَيْكُم[١] » ليس على معنى : عليكم كتابَ اللهِ ولكن كتابَ اللهِ مصدر دل على الفعل الناصب له ما تقدم ، وذلك أن قوله : حُرِّمَتْ عليكم أُمَّهاتُكُمْ[٢] » فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فانتصب كتاب الله بهذا الفعل الذى دل عليه ما تقدمه من الكلام وعلى هذا قول الشاعر :

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاَّ مَنْكِبُ ... منه وحَرْفُ الساقِ طَيَّ المِحْمَلِ[٣]

---

(١) سورة النساء ٤ : ٢٤

(٢) سورة النساء ٤ : ٢٣

(٣) البيت لأبى كبير الهذلى (ديوانه ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، القسم الثانى ص ٩٣) وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ١٨٠)
الشاهد فيه نصب طى المحمل بما دل عليه ما قبله لأن معناه : طوى طى المحمل أي طيا مثل طى المحمل (شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ١٦) .

باب الأسماء المنصوبة

الأسماء المنصوبة على ضربين : أحدهما ما يجيء بعد تمام[1] الكلام ، والآخر ما يجيء [منتصباً[2]] عن تمام الإسم .

فما يجيء بعد تمام[3] الكلام على ضربين : مفعول ، ومشبه بالمفعول . والمفعول على ضروب : مفعول مطلق ، ومفعول به ، ومفعول فيه، ومفعول له .

الأول من ذلك وهو :

المفعول المطلق

هو الذى لم يقيد بشيء من حروف الجر وهو أسماء الأحداث فالفعل غير المتعدى إلى المفعول به والمتعدى يتعدى إلى المصدر تقول : قمتُ قياماً ، ونمتُ نوماً ، وضربتُ ضرباً ، وعلمتُ علماً ، وظننتُ ظناً فتعدى نمت إلى المصدر كما تعدى إليه ضربت . وإذا عرفت المصدر فهو كذلك تقول : ضربتُ الضربَ الذى تعرفُ ، وقمتُ القيامَ الذى تعلمُ . وكذلك إذا ثنيت ، أو جمعت تقول : ضربته ضربتين وضربات . ويتعدى الفعل إلى ما كان ضربا من الحدث ، وإن لم يشتق من لفظه وذلك

---

(١) فى د : عن تمام .
(٢) زيادة من أ .
(٣) فى د : عن تمام .

[نحـو قولك[١]] : قَعَدَ القُرفُصَاءَ ، واشتمَلَ الصمَّاءَ ، ورجَعَ القهقَرَى لأن قعد إذا تعدى إلى القعود الذى يشمل القرفصاء وغيره فقد تعدى إلى القرفصاء فى الجملة إذا كان ضربا من القعود وكذلك الاشتمال .

وإذا قلت : ضربتهُ ضَرْبَ زيدٍ عمراً ، وضَرْبَ الأميرِ اللصَّ ، فالمعنى ضربتهُ ضرباً مثلَ الأميرِ اللصَّ ، ولا يجوز انتصابه على حـد ضربته ضرباً ، لأنى لا أفعل فعل غيرى ، ولـكن قد أفعـل مثل فعله وعلى هذا قوله عز وجـل : « كُتِبَ عليـكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قبلـكم[٢] » المعنى : كتابة مثلَ ما كُتِبَ عليهم . ومثل هذا فى الاتساع والحذف قولهم فى صريح الطلاق : أنتِ واحـدةٌ تقديره : أنتِ ذاتُ تطليقـةٍ واحدةٍ ، فحذف المضاف والمضاف إليه وأقيم صفة المضاف إليه مقام الإسم المضاف .

---

(١) زيادة من أ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٨٣

باب المفعول به

الأفعال على ضربين أحدهما ما لا يتعدى إلى المفعول به والآخر ما يتعدى إلى المفعول به . فما لا يتعدى إلى المفعول به نحو : قَامَ ، وغَابَ ، وذَهَبَ . فإن أردت تعديته إلى المفعول به عديته بحرف الجر فتقول : ذهبتُ به ، وقمتُ به ، وحلْتُ به وإن شئت قلت : أَذْهَبْتُهُ . وفي التنزيل : « يكادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بالأبصارِ [1] ، وفيه : « أذهبتم طيّباتكم [2] وكذلك : حَلَلْتُ به ، وأحللتُهُ وكذلك قوله [تعالى] [3] : « لَتَنُوءُ بالعُصْبَةِ أولى القوة [4] » إنما هو نَاءَتِ العصبةُ ونُؤتُ بهم وكذلك قوله :

دِيارُ التي كادَتْ ونحن على مِنًى   تَحُلُّ بنا لولا نَجاءُ الركائبِ [5]

أي تجعلنا نَحُلُّ . وكذلك : جاء وأجأتُهُ وجاء به .

---

(1) سورة النور ٢٤ : ٤٣ .

(2) سورة الأحقاف ٤٦ : ٢٠ .

(3) زيادة من أ . وفي د : قوله جل وعز .

(4) سورة القصص ٢٨ : ٧٦ .

(5) البيت لقيس بن الخطيم (ديوانه تحقيق ناصر الدين الأسد القاهرة ١٩٦٢ ص ١٣٤) ولحسان بن ثابت (ديوانه ص ٣١٣) مثل هذا البيت مبنى ومعنى وأنشده :

ديار التي كادت ونحن على منى   تحل بنا لولا نجاء الرواحل

الشاهد فيه عدى تحل بالباء فقال : تحل بنا بمعنى تحلنا لأن الباء معاقبة بالهمزة (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٣٦) .

وقد تعدى الفعل الذى لا يتعدى بتضعيف العين ، وذلك قولك فى غاب وفرح : غيّبته وفرّحته :

وأما الفعل المتعدى فعلى ثلاثه أضرب : أحدها ما يتعدى إلى مفعول واحد . والآخر ما يتعدى إلى مفعولين ، والثالث ما يتعدى إلى ثلاثه مفعولين .

فما يتعدى إلى مفعول واحد فقد يكون علاجاً ، وغير علاج . فما كان علاجاً فنحو : ضربته ، وقتلته ، وأخذته ، وكسرته ، ونقلته . وما كان غير علاج فنحو : علمته ، وظننته ، وفهمته ، وذكرته ، وهويته وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية نحو : رأيته ، وشممته ، وذقته ولمسته ، وسمعته إلا أن سمعت يتعدى إلى مفعولين ، ولابد من أن يكون الثانى مما يسمع كقولك : سمعتُ زيداً يقولُ . ولو قلت : سمعتُ زيداً يضربُ أخاك لم يجز . فإن اقتصرت على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع فإن قلت فقد جاء فى التنزيل : « هل يسمعونَكم إذْ تدْعُونَ [(١)] » فاقتصرت على مفعول واحد وليس مما يسمع فالقول إن المعنى : هل يَسْمَعُون دُعاءَكم ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما جاء فى الأخرى : « إنْ تَدْعُوهم لا يَسْمَعُوا دُعاءَكم [(٢)] » .

ومن الأفعال ما يتعدى بحرف جر فيتسع فيه ويحذف حرف الجر

---

(١) سورة الشعراء ٢٦ : ٧٢ .

(٢) سورة فاطر ٣٥ : ١٤

فيتعدى الفعل إلى المفعول بغير حرف [جر] (١) فمن ذلك قولهم : دخلْتُ البيتَ ، والأصل [فيه] (٢) : دخلت إلى البيتِ يدل على ذلك أن مصدره على فُعُول وإنك قد تنقله بالهمزة فتقول : أَدْخَلْتُهُ (٣) ، وبحرف الجر فتقول : دخلْتُ به ، وأن مثله وخلافه غير متعديين . فخلافه خرجْتُ ومثله غُرْتُ . وقد تزاد فى الأفعال المتعدية حروف الجر ، وذلك قولك : قرأتُ بالسورةِ ، وقرأتُ السورةَ ، وألْقِ بيدِهِ ، وألقى يَدَه وفى القرآن : « ألم يَعْلمْ بأنّ الله يَرَى (٤) » وفى موضع آخر : « ويَعلمُونَ أنّ الله هو الحق الْمُبِين (٥) .

(١) زيادة من أ ، ب

(٢) زياده من أ ، د

(٣) فى حاشية الأصل : عند أبى العباس دخلت يتعدى .

(٤) سورة العلق ٩٦ : ١٤

(٥) سورة النور ٢٤ : ٢٥



بابُ الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين

الأفعال المتعدية إلى مفعولين على ضربين : أحدهما يجوز الاقتصار فيه على أحدهما دون الآخر وقد تقدم ذكر هذا الضرب فى باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر .

فأما ما يتعدى إلى مفعولين ويجوز الاقتصار على أحدهما فنحو :

أعطيت زيداً درهما ، وكسوتُ عمراً ثوباً تقول : أعطيتُ زيداً ولا تذكر ما أعطيته ، وأعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته . ومن هذا الباب كل فعل يتعدى إلى مفعول واحد ونقلته بالهمزة فيتعدى إلى مفعولين وذلك نحو : أضربتُ زيداً عمراً وتقول : أبى زيدٌ الماءَ وآبيتُهُ الماءَ . قال :

قد أُوبِيتْ كلُّ ماءٍ فهى ضَاوِيةٌ مَهْما تُصِبْ أُفُقاً من بارقٍ تَشِمِ (١)

ومن هذا الباب ما أصله أن يتعدى إلى المفعول الثانى بحرف جر ثم يتسع فيه فيحذف حرف الجر فيتعدى الفعل إلى المفعول الثانى فمن ذلك قولك : اخترتُ زيداً من الرجالِ ثم يتسع [فيه] (٢) فتقول :

---

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلى (ديوان الهذليين القسم الأول ص ١٩٨) وروايته فى الديوان طاوية مكان ضاوية . وفى اللسان (أبى) يروى : صادية .
الشاهد فيه قوله : قد أوبيت كل ماء عدى أوبى إلى مفعولين لما نقله بالهمزة الأول منهما نائب عن الفاعل والثانى : كل ماء (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٢٧) .

(٢) زيادة من د

اخترتُ الرجالَ زيداً ، واستغفرتُ اللهَ من ذنبى ، واستغفرت اللهَ ذنبى

وكذلك : أمرتُ زيداً الخيرَ ، وأمرتُه بالخيرِ . وفى التنزيل : « افعلْ ما تُؤمَرُ (١) » و« فاصْدَعْ بما تُؤمَرُ (٢) » فهذا إن جعلت ما موصولة كان على : أمرتُك الخيرَ كان الأصل : تؤمرُ به . فلما بنيتَ الفعل للمفعول به نقص مفعول من المفعولين وبقى مفعول واحد فعديت الفعل إليه فقلت : تُؤمَرُه ثم حذفت الراجع إلى الموصول كما حذفته من قوله : « أَهَذا الذى بَعَثَ اللهُ رَسُولا (٣) » وإن جعلت ما مع الفعل بمعنى المصدر لم تحتج معه إلى راجع كما لم تحتج مع أنْ إلى راجع من صلتها .

---

(١) سورة الصافات ٣٧ : ١٠٢

(٢) سورة الحجر ١٥ : ٩٤

(٣) سورة الفرقان ٢٥ : ٤١

باب الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفعولين

هذا الباب منقول بالهمزة أو بتضعيف العين من الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، فلما نقلته بالهمزة أو بالتضعيف صار الفاعل مفعولا أولا فتعدى الفعل إلى ثلاثة مفعولين وذلك قولك : أرى اللهُ زيداً عمراً خيرَ النا سِ ، وأعلم اللهُ زيداً عمراً أخاك . وكذلك أَنْبأ ، ونَبَّأ . وإنما تعدى نبّأ ، وأنبأ إلى ثلاثة مفعولين لأن النبأ الخبرُ والإخبار إعلام فأُجرِى مجرى أعلمت فى التعدى . ولا يجوز : أعلَمَ اللهُ زيداً عمراً خالداً لأن المفعول الثالث فى هذا الباب هو الثانى فى المعنى [1] . كما يكون الثانى فى باب علمتُ هو الأول فى المعنى . وعمرو لا يكون خالداً فإن كان الكلام الداخل عليه : علمتُ عمروٌ خالدٌ أى يسد مسده ويقوم مقامه كما تقول: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ أى يغنى غناءه جاز ذلك لأن الثانى حينئذ فى حكم الأول وعلى هذا قوله عز وجل :« وأَزواجُه أُمّهاتُهم [2] » أى هُنّ مثلهن فى التحريم . وليس المراد بهن أنهن والدات لأنه قد جاء فى الأخرى : « إنْ أمّهاتُهم إلّا اللّائى

---

(١) فى حاشية الأصل : فأشبه كقولك : سميت زيداً عمراً ، وبكراً كنيت أبا عبد الله . فالأول على هذا القول هو الثانى وإذا كان الثانى لم يمتنع أن يدخل أعلمت عليه .

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦

وَلَدْنَهمْ (١) » فنفى أن تـكون الأم غير الوالدة . وإن كان للرجل اسمان جازت المسألة على ذلك أيضاً . وتقول : أعلمَ اللهُ زيداً هذا قائماً العلمَ اليقينَ إعلاما . فالعلم اليقين ينتصب بفعل دل عليه أعلمَ ولا يجوز أن ينصب بأعلمَ لأنه إذا تعدى الفعل إلى مصدر لم يجز أن يتعدى إلى آخر كما أنه إذا تعدى إلى المفعول الذى يقتضيه لم يجز أن يتعـــدى إلى آخر لاستيفائه ما كان يقتضيه مما يتعدى إليه . فإذا استوفت هذه الأفعال التى ذكرناها فى أبوابها مفعوليها فتعدت إلى أسمائهم تعدت بعد ذلك إلى المصادر وأسماء الزمان والمكان والمفعول له والحال تقول : ضربتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ زيدٍ تقويماً له مجرداً من ثيابه ضرباً شديداً .

وسائر الأفعال فى التعدى إلى هذه الأشياء بمنزلة ضربتُ قال أبو عثمان : ولا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منه ولم يجز : أظننتُ زيداً عمراً منطلقا .

(١) سورة المجادلة ٥٨ : ٢

باب المفعول فيه

المفعول فيه على ضربين ظرف من الزمان . وظرف من المكان

فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ظروف الزمان نكرتها ومعرفتها ، وموقتها ومبهمها . وإنما تعدى [1] إلى جميع ضروب أسماء الزمان ، كما تعدى [2] إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعهما فى (أن [3]) الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل ألا ترى أنه إذا قال : ضربَ ، أو يضرِبُ علم الزمان من صيغة الفعل ولفظه كما علم المصدر منه لتضمنه حروفه . فلما اجتمعا فى هذا المعنى اجتمعا فى تعدى الفعل إلى جميع ضروبهما وذلك قولك : قمتُ يوماً وليلةً ، وسرتُ الليلةَ التى عرفتَ ، وقدمتُ شهرَ رمضانَ، وخرجتُ غُدوةَ ، وأقمتُ شهراً ، وانتظرتُه حيناً . والحين اسم مبهم يقع على القليل من الزمان [والكثير] [4] كقولة :

تَنَاذَرَهَا الرَّاقُونَ مِنْ سُوءِ سُمِّهَا ... تُطَلِّقُهُ حِيناً وحيناً تُرَاجِعُ [5]

---

(١) فى أ ، ب : تعدت

(٢) فى أ ، ب : تعدت

(٣) ساقطه من ب

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

(٥) البيت للنابغة الذبيانى (ديوانه ص ٨٠) ويروى : تطلقه طورا وطورا تراجع . والبيت من شواهد اللسان (نذر)

الشاهد فيه إستعمال (حينا) بمعنى الزمان القصير (شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ١٧) .

وقيل إنه يقع على ستة أشهر وعلى أربعين سنة .

ومن ظروف الزمان ما يستعمل اسما وظرفا ومنها ما يستعملى ظرفا ولا يستعمل اسما .

فما استعمل اسما وظرفا : اليوم والليلة والساعة والحين والشهر والسنة والعام ، تقول : اليوم يوم مبارك ، والليلة [ليلة [1]] أسير فيها ، ومضى حين لذلك ، وانسلاخ الشهر ، ودخلت السنة .

وما استعمل ظرفاً ولم يستعمل اسما فنحو : ذات مرة [2] ، وبكرا [وبكرة [3]] [وبعيدات بين [4]] وسحراً إذا عنيت سحراً بعينه ، ولم ترد سحراً من الأسحار وضحى (وضُحيّا [5]) إذا أردت به ضحى يومك وعشية وعتمة إذا أردت عشية يومك ، وعتمة ليلتك . فهذه الأسماء لم تستعمل إلا ظروفاً وهـذه الظروف ربما كان العمل فيها كلها وربما كان فى بعضها . فما يكون العمل فى بعضه قولك : أتيتُك يومَ الجمعةِ ، وقدمتُ شهرَ رمضان . فالإتيان فى بعض يوم الجمعة والقدوم فى بعض

---

(١) زيادة من أ ، د

(٢) فى حاشية الأصل : الظرف غير المتمكن هو الذى لايرفع ولايجر ولاينصب على أنه مفعول به وإنما يكون منصوبا على الظرف فقط مثل : جئتك ذات مرة ولايكون هذا إلا نصبا على الظرف .

(٣) زيادة من د

(٤) زيادة من أ

(٥) ساقطة من أ ، ب ، د

شهر رمضانَ . وما كان العمل فيه كله فنحو : صمتُ يوماً . ومن ظروف المكان : سرتُ فرسخاً وبريداً (وميلا (١)) فما كان من ذلك فى جواب كم كان العمل فيه كله وجاز ألا يكون موقتا تقول : كم سرتَ فيقول : عشرين فرسخاً ، وكم أقمتَ فيقول : ثلاثين يوما . ولا يمتنع أن تقول : الثلاثين يوما فتضم إلى العدد التعريف لأن التعريف لا يخرجه عن أن يكون عدداً [محدوداً (٢)] وما كان جواب متى فإنه لا يكون إلاّ موقتا ولا يقتضى أن يكون العمل فيه كله تقول : متى سرتَ فيقول : يومَ الجمعةِ واليومَ الذى قدمَ فيه فلانٌ ويومًا خرج فيه زيدٌ فتوقته . ولو قال فى جواب متى سرتَ : وقتاً أو حينا أو زمانا أو نحو ذلك لم يجز لأنه لم يزد السائل فى هذا الجواب على ما كان عنده . والصيف والشتاء يكون فى جواب متى ويجوز أن يكون جواب كم من حيث كان عددا .

---

(١) ساقطة من ب

(٢) زيادة من أ



بابُ الظروف من المكان

الظروف من المكان ليست كالظروف من الزمان فى أن جميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروبه[1] وإنما يتعدى الفعل الذى لا يتعدى إلى ما كان مبهماً منها . ومعنى المبهم أن لا تكون لها[2] نهاية معروفة ولا حدود محصورة كالجهات الست . فأما ما لم يكن منها مبهماً فإن الفعل الذى لا يتعدى لا يتعدى إليه كما لا يتعدى إلى غير ذلك من أسماء الأشخاص الموقتة تقول : قمتُ أمامَك ، وسرتُ وراءَك وخلفَك [وقدامَك[3]] ويمينَك ويسرتَك وشامةَ زيدٍ وكذلك عندَ لأنها أشد إبهاماً من خلفٍ وبابه .

فأما ما كان من الأماكن مخصوصاً فإن الفعل الذى لا يتعدى لا يتعدى إليه لا تقول : قمتُ بغدادَ ، ولا قعدتُ السوقَ ، ولا قمتُ المسجدَ لأن هذه الأماكن مخصوصة كزيد وعمرو وينفصل بعضها من بعض بصور وخلَق فهى فى ذلك كالأناسىّ ونحوهم من الجثث المخصوصة وكما لا يتعدى الفعل الذى لا يتعدى إلى الأناسىّ كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناهم فى الاختصاص .

---

(١) فى أ : ضروبها

(٢) فى أ ، ب ، د : له

(٣) زيادة من ب

وقد يتسع فيحذف حرف الجر فيصل الفعل الذى لا يتعـدى إلى ما كان مخصوصاً من الأماكن وذلك نحو قول الشاعر :

لَدْنٌ بِهَزِّ الـكفِّ يَعْسِلُ متنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ (١)

وقال الآخر :

فلأبغينَّـكُم قَنـاً وعُوارِضاً ولأقبلنّ الخيلَ لابةَ ضَرْغَدِ (٢)

والمعنى : كما عسل فى الطريق ، ولأبغينكم بقنا وعوارض . وقد استعملوا أسماء مخصوصة استعمال الظروف وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه وذلك قولهم : هُما خطّانِ جنابَتَىْ أنفهـا . يعنى الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية . وزيدٌ مناطَ الثريا ، وهو منى معقدَ الإزارِ ومقعَدَ القابلةِ وذلك إذا لصق به من بين يديه . وأما معقد الإزار فيريد به قرب المنزلة قال :

كان مِنّا بِحيثُ تُعكَى الأُزرَة (٣)

---

(١) البيت لساعدة بن جؤية الهذلى (ديوان الهذليين ، القسم الأول ص ١٩٠) وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ١٦ ، ١٠٩) قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : استشهد به على وصول الفعل إلى الطريق بدون حرف جر توسعا . تشبيها بالمكان لأن الطريق مكان خاص .

(٢) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٨٢ ، ١٠٩) ونسبه إلى عامر بن الطفيل . قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : الشاهد فى نصب قنا وعوارضا على إسقاط حرف الجر ضرورة لأنهما مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظروف . والبيت فى اللسان (ضرغد) .

(٣) قال ابن برى (شرح شواهد الإيضاح ق ١٨) : وأنشد وهو غفل :

كان منا بحيث يعكى الإزار

=

وقال آخر :

كانَ مكانَ الثَّوبِ مِنْ حَقْوَيْها[١] .

وفسر أبو عمر[٢] الإزار هاهنا المرأة فكأنه يريد أن قربه منه قرب المرأة وأنشد :

= يقال : عكا بإزاره يعكوه عكوا : أعظم حجزته وغلظها . الذى أنشده أبو على هو لحصين بن بكير الربعى إلا أنه غيره وهو :

كان منا بحيث تعكى الأزرة قعد عن كل لئيم طحرة

وقال ابن دريد : عكوت الشيء أعكوه عكوا شددته .

والمراد بهذا البيت قرب المنزلة .

فى حاشية الأصل : بحيث تعكى الأزرة جمع إزار

(١) البيت لأبى جندب الهذلى (ديوان الهذليين، القسم الثالث ص ٨٦) وقبله

إنى امرؤ أبكى على جاريه أبكى على الكعبي والكعبيه

ولو هلكت بكيا عليه

ويروى الشاهد فى الديوان : كانا مكان الثوب من حقويه

وصوب ابن برى فى شرحه لشواهد الايضاح هذه الرواية وقال : قال أبو عبيدة وغيره : الحقو : الخاصرة . وقال الأصمعى : معقد الإزار من كل ناحية يعنى الوسط ، والجمع أحق . وفى كتاب العين الحقو : الإزار يقال : رمى بحقوه أى بإزاره . وفى الحديث إن النبى - صلعم - أعطى النسوة اللاتى غسلن ابنته حقوه وقال : أشعرنها إياه . وقال الأصمعى : ضرب الحقو مثلا للاستجارة، كأنه يأخذ بحقويه وهو قولهم : هو منى معقد الإزار . أى بموضع المنع والحفيظة .

الشاهد فيه ما أراده من قرب المنزلة (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٣٩)

(٢) هو صالح بن إسحاق الجرمى ت ٢٢٥ ﻫ (عن نزهة الألبا لابن الأنبارى ص ١٩٨)

أَلاَ أَبْلِغ أبا حَفْصٍ رَسُولاً فَدًى لكَ مِنْ أَخِي ثِقَـةٍ إزارِى (١).

واعلم أن هـذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فتنصب نصب المفعول به. فإن(٢) كنيت عنه وهو ظرف قلت : الذى سرتُ فيه يومُ الجمعةِ.
وإن كنيت عنه وقد اتسعت [فيه(٣)] ونصبته نصب المفعول به قلت : الذى سرتُه يومُ الجمعةِ . وإذا أضفت إلى شىء منه فقلت : يا سارِقَ اليومِ ، وياضاربَ اليومِ لم يـكن إلا إسما ، وخرج بالإضافة إليه عن أن يـكون ظرفا لأنها إذا كانت ظرفا كانت « فى » مرادة فيها ومقدرة معها بدلالة ظهورها مع علامة الضمير . فإرادة ذلك فيها يمنـع الاضافة إليها ألا ترى أنك إذا حُلتَ بين المضاف والمضاف إليه بحرف جر نحو : غلامٌ لزيدٍ لم تصح الاضافة ومنع منها الحرف . فقوله تعالى : « بل مَـكْرُ الليـلِ والنهارِ(٤) » قد خرج الليل والنهار فى اللفظ بالاضافة إليهما عن أن يكونا ظرفين وعلى ذلك قول الشاعر :

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيـلِى غداً بجَنْبَيْ باردٍ ظليلِ (٥)

---

(١) البيت لأبى المنهال نفيلة الأكبر الأشجعى ، كما فى اللسان (أزر)
استشهد به أبو على ، على أن الإزار هاهنا المرأة (شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ١٩)

(٢) فى أ ، ب ، د : وإن

(٣) زيادة من أ ، ب

(٤) سورة سبأ ٣٤ : ٣٣

(٥) البيت لأحيحة بن الجلاح (فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد للعينى ص ٢٧٦) .
فى حاشية الأصل : غرضه من البيت أن يرينا أنه مما جاء على الإتساع فى =

. . . .

= الظرف وذلك أن التقدير : تروحي وأتى مكانا أجدر أن تقيلي. فأجدر صفة مكانا المحذوف والتقدير : أجدر أن تقيليه ، ثم حذف الهاء من تقيليه الذى هو الراجع من الصفة إلى الموصوف كما حذف من قولهم : الناس رجلان : رجل أكرمت ورجل أهنت والمعنى : أكرمته وأهنته . وهو أن لهم فى قوله تعالى : « واتقوا يوما لاتجزى نفس عن نفس شيئاً » (سورة البقره ٢ : ٤٨) مذهبين أحدهما إن التقدير : لا تجزى فيه ، ثم حذف فيه دفعة . والثانى إنه جاء على أن يكون الظرف قد اتسع فيه وإن التقدير : واتقوا يوما لايجزيه ، على أن يعاد الضمير إلى اليوم على حد إعادته إلى المفعول به كما أعيد فى قوله عز وجل : « فليصمه » (البقرة ٢ : ١٨٥) وهذا المذهب هو إختيار أبى الحسن وعليه يضع الشيخ أبو على المسائل . فلما كان الكلام قبل هذا البيت فى ذكر الإتساع فى الظرف واستعماله استعمال المفعول به قال ومن ذلك البيت أى أنه ينبغى أن يكون التقدير فيه أنه أراد أن يقول : تأتى مكانا أجدر أن تقيليه ، ثم حذف الهاء وأنه لاينبغى أن يحمل على المذهب الآخر وهو أن يكون أراد : تأتى مكانا أجدر أن تقيلى فيه ، ثم حذف فيه وإنما صار هذا المذهب الإختيار دون المذكور الأول لأن الحذف فيه أقل . وهو أنا نحذف شيئاً واحداً وهو الضمير وحده الذى هو الهاء فى قولنا : يوما لاتجزيه ومكانا أجدر أن تقيليه . ونحن على المذهب الأول نحذف شيئين فهما « فى » والضمير المجرور هكذا وقد رأينا الراجع الى الموصول اذا كان ضمير منصوب حذف حذفا مطردا نحو قوله تعالى : « أهذا الذى بعث الله رسولا » (الفرقان ٢٥ : ٤١) وهو من الكثرة بحيث لاغاية . فإذا كان ضمير مجرور لم يحذفوه فلا يقولون : الذى مررت زيد على تقدير : الذى مررت به زيد . واذا كان كذلك كان أولى التقديرين فى نحو الآية والبيت مالا يحتاج معه إلى حذف الجار والمجرور وما لا يحذف فيه إلا ضمير منصوب.

تروحى أجدر أن تقيلى غداً بجنبي بارد ظليل

قال ابن جنى : فيه خمس مراتب وأصله : تروحى وأتى مكانا جديراً بأن =

ومثله قول الشاعر :

رُبَّ ابن عَمٍ لسُليمَى مُشْمَعِلْ
طباخ ساعاتِ الكرى زادِ الكسلْ (١)

ومن ظروف المكان ما يستعمل إسما وظرفاً . ومنها ما يستعمل ظرفاً ولا يستعمل إسما . فالأول كخلف وأمام . والثانى نحو :

عند ، وسوى ، وسواء . ويدل على استعمالهم إياه إسما قوله :

= تقيلى فيه . وينقل جديراً إلى أجدر لأن كل واحد منهما للمبالغة ثم يحذف حرف الجر فيصير :

تروحى أجدر أن تقيلي فيه ثم يحذف حرف الجر ويصير : تقيليه . ثم تحذف الهاء فيصير : تقيلى . فهذه خمس مراتب لابد منها .

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٩٠) ونسبه إلى الشماخ .

فى حاشية الأصل : المشمعل : المسرع فى الأمور . وطباخ ساعات الكرى زاد الكسل : أراد أنه صاحب أضياف يطعمهم وأنه يطبخ فى الليل زاد الكسل الذى لايغنى عن نفسه شيئاً .

والشاهد فى هذا البيت أنه أضاف طباخ إلى ساعات وهى ظرف من ظروف الزمان وقد خرجت الإضافة من حكم الظرف . فأما من جر زاد الكسل وقال : ساعات منصوبة فإنه فصل بين المضاف والمضاف إليه نحو قوله :

قرع القسى الكنائن

[هذه العبارة جزء من بيت للطرماح (ديوانه ، لندن ، ١٩٢٧ ص ١٦٩) ويروى :

يطفن بحوزى المراتع لم ترع بواديه من قرع القسى الكنائن =

فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنه   مَوْلى المخافة خلفُها وأمامُها (١)

وقالوا : مَنازِلُهم يمينا وشمالا . وقال عز وجل : « عن اليمينِ وعن الشمالِ عِزين (٢) » ومن ذلك قوله :

صَدَدْتِ الكأسَ عنَّا أُمَّ عمروٍ   وكان الكأسُ مجراها اليمينَا (٣)

= الشاهد فيه فصل بين المضاف الذى هو قرع وبين المضاف إليه الذى هو الكنائن بقوله : القسى (فرائد القلائد للعينى ص ٢٤٤)]

(١) البيت للبيد بن ربيعه (المعلقات العشر تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطى مصر ١٣٣١ ص ٨٦) وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٢٠٢) قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : الشاهد فيه رفع خلفها وأمامها إتساعا ومجازاً والمستعمل فيهما الظرف .

فى حاشية الأصل : قوله :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه   مولى المخافة خلفها وأمامها

يصف بقرة فقدت ولدها . وكلا الفرجين مرفوع بالإبتداء . وخلفها وأمامها بدل من كلا الفرجين . وتحسب أنه مولى المخافة خبر كلا الفرجين والجملة فى موضع نصب على أنها خبر غدت . ومولى المخافة أى أولى بالمخافة كقوله تعالى : « النار هى مولاكم » [سورة الحديد ٥٧ : ١٥] أى أولى بكم . (٢) سورة المعارج ٧٠ : ٣٧

(٣) البيت لعمرو بن كلثوم (المعلقات العشر ص ٩٢) وهو من شواهد سيبويه (الكتاب ج ١ ص ١١٣)

فى حاشية الأصل : وقوله :

وكان الكأس مجراها اليمينا

وجه كونها ظرفا أن يكون مجرى مرفوعا بالإبتداء واليمين فى موضع خبره وهو منصوب نصب الظروف والجملة فى موضع خبر كان وإسم كان الكأس ووجه كونها إسما ما ذكره وذلك أنه قال : ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن ينصب اليمين على وجهين أحدهما أن يحمل المجرى اليمين على الإتساع أو يريد =

فمن رفع مجراها بالابتداء كان اليمين فى موضع الخبر كقولك : زيدٌ عندَك . ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن ينصب اليمين على وجهين :

أحدهما أن يجعل المجرى اليمين على الاتساع أو يريد : المجرى مجرى اليمين ، فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه .

والآخر أن يجعله ظرفاً ، فتنصب اليمين نصب الظروف ولا تنصبه بكان ويكون فى موضع نصب بأنه خبر كان .

= المجرى مجرى اليمين فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه على الوجه الأول فنصبه نصب الأسماء على ماترى من كونه خبرا لكان . وفى هذا الوجه جنوح إلى مذهب أبى العباس وهو أنه يعتقد أن الشىء إذا كان بدلا من الشىء كان الأول فى تقدير الطرح والمراعى إنما هو الثانى دون الأول وأبو على قد منع من هذا واستدل على ضعفه بقول الشاعر أنشده سيبويه

وكأنه لهق السراة كأنه   ما حاجبيه معين بسواد

[البيت من شواهد سيبويه التى لم يعرف قائلوها . كذا قال البغدادى (خزانة الأدب ، بولاق ، ج ٢ ص ٣٧١) وقد ذكر فى الكتاب (ج ١ ص ٨٠) منسوبا إلى الأعشى .

فأما الأعلم الشنتمرى فلم ينسب البيت فى هامش الكتاب إلى قائل] .

ألا ترى أن حاجبيه بدل من الهاء فى كأنه . وهو قد أخبر بالمفرد لا بالمثنى . ولو كان الأول فى نية الطرح لقال : معينان وقد ترى ماوقع فى كلامه من قوله : ومن أبدل المجرى من الكأس جاز أن ينصب اليمين على الإتساع أى يجعله خبراً لكان وهذا لا يكون إلا بعد أن يعتقد أن الأول مطرح حتى يصير المجرى إسم كان ، واليمين خبرها على الإتساع كما ذكر ويكون النصب نصب الخبر =

ومما لا يكون إلا على حذف المضاف منه قول الشاعر :

كأن مجرَّ الرامساتِ ذيُولَها   عليه قضيمٌ نمقتْهُ الصوانعُ(١)

وكذلك قول ذى الرمة :

=لانصب الظرف . أو يريد المجرى مجرى اليمين ، فيحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه وإذا أيضاً نصب المفعول لأنه لو ذكر مجرى كان فى موضع نصب على أنه خبر كان . ولما حذفه وأوقع موقعه غيره جرى مجراه وانتصب نصبه وهذا بين .

وذكر وجها ثالثا إذا كان المجرى بدلا من الكأس ، وهو أن يكون اليمين ينتصب إنتصاب الظروف وهو فى موضع خبر كان . وإن جعلت فى كان ضمير الأمر والشأن كان حسنا غير ممتنع . والجملة فى موضـــع الخبر . ولم يذكر هذا مع جوازه .

(١) البيت للنابغة الذبيانى (ديوانه ص ٧٩) ويروى فى الديوان حصير مكان قضيم .

فى حاشية الأصل: قوله: كأن مجر الرامسات تقديره: كأن آثار مجر الرامسات ذيولها ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه فأعربه بإعرابه .

فإن قلت فما الدليل على صحة هذا التأويل قلنا قد علمنا أنا متى لم نقدر هذا التقدير فسد الكلام . وذلك أن المجر فى بيت النابغة هو مصدر محض بدليل أنه قد نصب به ذيولها وإذا نصب به لم يكن إلا مصدراً محضاً لأن المصدر يعمل عمل فعله . وإذا كان مصدراً فلو لم تقدر هذا التقدير لكان الكلام على : كأن جر الرامسات ذيولها قضيم . والرامسات : الرياح. والقضيم زعموا أنه حصير يعمل من جريد النخل أو ما أشبه ذلك . فلا يجوز أن يقال : كأن جر الرامسات ذيولها حصير أو ما أشبه ذلك لأن الحركات أعراض فلا تشتبه بالأجسام وإنما يستقيم المعنى فى تقدير المضاف المحذوف الذي ذكرناه وهو الآثار . وآثار جر الرياح=

فظلت بِمَلْقًى واحفٍ جَرَعَ المِعَى ... قياماً تُفالِي مُصْلَخِماً أَمِيُرها (١)

= ذيولها يشبه القضيم . ألا ترى أن هذه الآثار بعينها تشبه الكتاب والسطور كما قال لبيد (المعلقات العشر وأخبار قائليها ص ٨٢) :

وجلا السيول عن الطلول كأنها ... زبر تجد متونها اقلامها

فإن قلت فهلا جعلت الجر مكانا مثل الملعب ، والمرتع وذلك أن الأفعال الثلاثية قد تلحق الميم فى أوائل مصادرها فتكون أمكنة للفعل ، أو أزمنة له . قلنا هذا لايستقيم لأنه قد نصب ذيولها بالجر . وإذا نصب به المفعول لم يستقم أن يكون مكانا ولا زمانا ألا ترى أن الأمكنة والأزمنة وإن اشتقت لها أسماء من الفعل فإنها لاتعمل عمل الأفعال . وإنما يعمل عمل الفعل المصدر ، واسم الفاعل والمفعول ، وما أشبه ذلك . فانتصاب الذيول بالجر منع أن يجعل الجر مكانا وأوجب أن يكون بمنزلة الجر فاحتجنا إلى تقدير مضاف محذوف

(١) (ديوانه عنى بتصحيحه كارليل هنرى هيس مكارتنى ، كمبردج ١٩١٩ ص ٣١٠)

والبيت من قصيدة يصف بها ذو الرمة حميراً من حمر الوحش وقد ورد البيت فى اللسان والتاج (صلخم) وفى الأساس (فلى) .

فى حاشية الأصل : والتقدير فى بيت ذى الرمة : فظلت بمكان ملقى واحف جرع المعى . ففعل مثل فعل النابغة فى بيته .

والبيت فيه روايتان : أما حذاق أصحاب أبى على فأراهم يروونه : بملقى واحف بضم الميم ، ويجعلونه مصدراً لقولك : ألقى يلقى القاء وملقى . وأما أنا فكنت أرويه من غير جهة أبى على ماقى بفتح الميم وأجعله مصدراً للقى يلقى لقاء ولقيانا . وواحف والمعى مكانان . والجرع من الرمل معروف . وتقديره فظلت بمكان ملق واحف ، لابد من تقدير هذا المضاف لأن ملقى مصدر محض وكذلك ملقى ألا ترى أنه قد نصب به جرع المعى وإذا نصب به لايكون إلا مصدراً . وامتنع أن يكون الملقى والملقى مكانين على ما بيناه فى بيت زياد .

فلو لم يقدر مضافا محذوفا لصار المعنى : فظلت الابل بإلقاء واحف جرع المعى . =

. . . .

وهذا فاسد لأنها إنما تظل فى بعض الأماكن لافى المصدر الذى هو الحركة وكذلك لايستقيم : فظلت بلقيان واحف جرع المعى . وإذا فسد هـــذا احتجت إلى تقدير المضاف .

فإن قيل فما معنى : إلقاء واحف جرع المعى . هـل واحف والمعى مكانان وإلقاء أحدهما بالآخر إمتداد أحـدهما ، وإنقطاع الآخر بجبل أو غيره فهذا إلقاؤه له وتركه إياه .

وأما لقيان واحف لجرع المعى فهو إتصاله به كأنه آخر أحـد المـكانين ، وأول الآخر وقد أنشد أبوعلى فى مثل هذا أيضاً فى غيره :

وعهدى بدعد إلف صدق حبيبة لعوبا محل الحى أكثبة الفرد

فهذا على حذف المضاف أيضاً لأنه نصب أكثبة الفرد بمحل فاقتضى ذلك أن يكون مصدراً محضا بمنزلة الحلول فتقديره : لعوبا وقت حلول الحى أكثبة الفرد . ونظير ذلك بيت الـكتاب :

وماهى إلا فى إزار وعلقة

مغار ابن همام على حى خثعما

[البيت من شواهـد سيبويه فى الـكتاب ، ج ١ ، ص ١٢٠ ، ونسبه إلى حميد بن ثور] .

والمغار مصدر أغار وقد علق حرف الجر وهو على بمغار فصار فى موضع نصب به فصار المغار عاملا ناصبا فاقتضى ذلك كونه مصدراً محضا وقـد وقع موقع ظرف الزمان فاحتجت فى تصحيح ذلك إلى مضاف محذوف فقال أصحابنا تقديره : وقت إغاره ابن همام فقوله : مغار ابن همام كقوله : لعوبا محل الحي أكثبة الفرد .



بابُ المفعـــول معه

الإسم الذى ينتصب بأنه مفعول معـه يعمل فيه الفعـل الذى قبله بتوسط الحرف[1] وذلك قولهم : استوى الماءُ والخشبةَ[2] ، وما صنعتَ وأباك . فالمعنى : استوى المـاءُ مع الخشبةِ ، وما صنعتَ مع أبيك .

---

(١) فى حاشية الأصل : واو المفعول معه فى أصـل اللغة تدل على الجمع بين الشيئين ولهذا منعنا من الترتيب بها هذا الغالب عليها أعنى الجمع إلا أنها فى العطف تدل على الجمع بين الشيئين مع العطف وها هنا تدل عـلى الجمع بغير العطف . والواو حرف يوصل ماقبلة إلى ما بعده مثل الباء فى : مررت بزيد إلا أن الفرق بين الواو والباء أن الباء توصل وتعمل والواو توصل ولا تعمل . ولولا الباء لم يتعد الفعل إلى المفعول وكذلك الواو لولاها لم يكن مفعول معهوإنما منع الواو أن تكون عاملة وإن كانت بمنزلة الباء أنها فى الأصل للعطف وحروف العطف لاتعمل شيئاً البتة . فامتناع عملها مع إيصالها كما توصل الباء إنما هو لهذه العلة .

(٢) فى حاشية الأصل : إن سأل سائل عن قوله : استوى الماء والخشبة وقال : كيف جاز النصب فى هذا وقد عـلم أن افتعل مما يجرى هذا المجرى يكون من إثنين إذا كان فيه عطف نحو : اصطلح زيد وعمرو ، واتفق بكر وخالد . فكيف يكون معطوفا ومعدولا عن طريقة الرفـع إلى غيره . فالجواب عندنا إنا قد علمنا أن المفعولات تنوب عن الفاعل ألا ترى أنها كذلك فى باب الأفعال التى بنيت لمـا لم يسم فاعله يحذف الفاعل ويقام المفعول مقام الفاعل فلما كان الأمر كذلك كان هذا الإسم ينبغى أن يكون مرفوعا فلما نصب وأقيم مقام المرفوع أفاد شيئين العطف من طريق المعنى ، والنصب بمعنى المفعول معه على اللفظ . والكوفيون يقولون أن الإسمَ المنصوب فى هذا الباب إنما ينتصب لوقوعه موقع « مع » على غير ما قدره أبو علي ومن قبله من النحويين وهـذا خطأ . ووجه فساده أنه قد علم أن « مع » إذا نطق بها في الكلام نحو : قام زيد مع عمرو ،=

وقال الشاعر :

فآليتُ لاأنفكُ أحذُو قصيدةً أكونُ وإياها بها مثلاً بعْدِى[(١)]

ومما يؤول على هذا فى التنزيل قوله عز وجل : « فأَجْمِعوا أمرَكُم وشركاءَكم[(٢)] » حمله قوم على هذا حيث لم يجز أن يعطف على ما قبله وذلك أنه لا يقال : أجمعتُ شركائى إنما يقال : جمعتُ شركائِى ، وأجمعتُ أمْرِى فلما لم يجز فى الواو العطف جعلها بمنزلة مع

= إنما ينتصب إنتصاب الظرف ومحال أن يكون الأسماء الأعلام وما أشبهها من الجواهر منصوبة هذا النصب . وليس إذا كان المعنى يحمل على شىء فلابد أن يكون اللفظ عليه . ولو كان هذا على التحقيق لوجب أن يكون الإسم بعد الواو ينجر لأن الواو وقعت موقع « مع » مع الإسم .

وأعلم أن باب المفعول معه أن يكون فيما لايتعدى البته وإنما كان كذلك لأنك إذا جئت به مع المفعول الصريح وأنت تريد المفعول معه ألبس بالعطف، وأنت فى غير المتعدى لايقع فى كلامك لبس لمخالفة الإعراب . فإذا جاء موافقا أدى إلى ماذكرناه .

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى (ديوان الهذليين ،القسم الأول ص ١٥٩).
ويروى الشاهد فى الديوان : فأقسمت مكان فآليت وأدعك مكان أكون .
الشاهد فيه قوله : أكون وإياها نصب على المفعول معه (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٤٥) .
فى حاشية الأصل : والبيت ينشد على وجهين : لاأنفك أحدو قصيدة أى أغنى بها . وأراد : بقصيدة لحذف الباء . والوجه الآخر : أحدو قصيدة من قولك : حدوت النعل بالنعل أى قابلت ذابذا . وإياها المفعول معه .

(٢) سورة يونس ١٠ : ٧١

مثل : جاء البردُ والطيالسةَ . وقد يكون على قوله عز وجل :« فأَجمِعُوا أمرَكم »
يريد : فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم فيضمر للشركاء فعلا يصح أن تحمل
عليه أسماؤهم كما قال :

يا ليت زوجَكِ قد غَـدَا   متقلداً سيفاً ورمحاً[1]

(وزوجك فى الوغى[2]) يريد : متقلداً سيفاً وحامـلا رمحاً لأنه
لا يقال : تقلدت الرمح كما لا يقال : أجمعت الشركاء . قال أبو الحسن :
قوم من النحويين يقيسون هذا فى كل شىء وقوم ينصرونه على ما سمع
منه · وقوى هذا القول الثانى .

(١) البيت لعبد الله بن الزبعرى .
الشاهد فيه قوله : ورمحا إذ لا يجوز هنا عطف الرمح على السيف لما كان
الرمح لا يتقلد (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٤٦) .
(٢) رواية أخرى للبيت ساقطة من أ ، ب ، د

باب المفعـــول له

الإسم الذى ينتصب فى هـذا الباب ينتصب بالفعل الذى قبله وإنما تذكره لتعرف الغرض الذى من أجله فعلت ذاك الفعـل . فهو جواب لمَـهْ ، كما كان الحال جواب كيف . وذلك قولك : ضَرَبتهُ تقويماً له ، وجئتك إكراماً لكَ ، وأكرمتهُ حذرَ شرّه . فالمعنى : ضربته للتقويم ، وجئتك للإكرام ، وأكرمته للحذر . فلما حذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه .

ومما جاء فى الشعر من ذلك قوله :

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مخـافةً وزَعَـلَ المحْبُورِ

والهَـوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ (١)

ويجوز أن يـكون هذا المصدر معرفة ونـكرة . وما أنشدته قد جاء فيه الأمران جميعاً .

---

(١) الرجز للعجاج (ديوانه ، من مجموع أشعار العرب ، ليبسيـغ ١٩٠٣ ج ٢ ص ٢٨) .

الشاهد فيه نصب مخافة ، وزعل ، والهول على المفعول له والتقدير : للمخافة وللزعل ، وللهول . فحذف الجار ، ووصل الفعل فنصب . (إيضاح شواهـد الإيضاح للقيسى ق ٤٦) .

الهبور يروى فى أ : القبور .

باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول

وهو على ضربين أحدهما ما كان المنصوب فيه هو المرفوع والآخر ما كان المنصوب فيه بعض الموفوع .

فالأول على ضروب منها ما كان خبر كان وأخواتها وخبر ما واسم إنّ وقد تقدم ذكر ذلك . ومنها التمييز والحال .

بابُ الحال

الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك، وذلك قولك: جاءني زيدٌ راكباً ، وخرجَ عمرٌو مُسرِعاً فمعنى هذا : خرجَ زيدٌ فى حالِ الإسراع [ووقت الإسراع (١)] فأشبهت ظروف الزمان ولذلك عملت فيها المعانى التى ليست بأفعال محضة كما عملت فى الظروف فقالوا : فى الدارِ زيدٌ قائماً . فعمل فيها المعنى الذى هو : فى الدارِ . ولم تكن كالظروف فى عمل المعنى فيها تقدمت أو تأخرت لأنها مفعول صحيح والمفعول الصحيح إنما يعمل فيه الفعل المحض فلم يجيزوا : قائماً فى الدارِ زيدٌ ، كما أجازوا : كلَّ يومٍ لك ثوبٌ فأعملوا المعنى الذى هو لك فى الظرف الذى هو : كل يوم لأن معنى الفعل أضعف من الفعل المحض وإذا كان الفعل المحض يضعف عمله

---

(١) زيادة من أ ، د

فيما تقدم عليه بدلالة قولهم : زيدٌ ضربتُ . وامتناعهم من رفع زيد لو أخر فأوقع بعد ضربت ، فأنْ يضعُفَ عمل المعنى فيما تقدم عليه أجدر فلذلك أجازوا : فى الدارِ زيدٌ قائماً ، وفى الدارِ قائماً زيدٌ ؛ ولم يجيزوا : قائماً فى الدارِ زيدٌ لمّا تقدم على المعنى لأن هذا مفعول صحيح فى الأصل وإنما شبه بالظرف المشابهة التى بينهما فلا يجب أن يسوى به كما أن ما لا ينصرف لمّا أجرى مجرى الفعل للشبه العارض منه فيه لم يجب أن يسوى بينه وبين الفعل فى جميع أحواله . وفى الحال شبه من التميـيز أيضاً . وذلك أن قولك : جاءَ زيدٌ ، يحتمل المجىء أن يكون على ضروب شتى وصفات مختلفة فإذا قال : راكباً ، أو ماشياً فقد بين بالحال الإبهام الذى كان فى المجىء . كما أنه إذا قال : امتلأَ الإناءُ ماءً ، فقد بين بالمفسر ما امتلأَ منه الإناء فلذلك كان الحال نكرة ، كما كان المميز[1] كذلك . فإن قلت : فقد قالوا : طلبتَه جَهدَك وطاقتَك ، ورجع عوده على بدئه ، وأرسلها العراكُ ، وهذه معارف وهى أحوال . فالقول إن هذه الأشياء ليست أحوالا ، وإنما الحال الفعل الذى وقعت هذه المصادر فى موضعه فالتقدير : طلبتَه يجتهدُ ، وأرسلها تعتركُ ، فدل جهدك والعراك على يجتهد ، وتعترك . فالفعـل هو الحال فى الحقيقـة وهذه الألفاظ دالة عليه . ويدل على صحة ذلك أن المضمرة لم تقع أحوالا فى شىء لأنه لا دلالة فيها على لفظ الفعل كما فى ألفاظ المصادر دلالة عليها . ألا ترى أنهـم لم يجـيزوا : مرورى بزيدٍ حسنٌ وهو بعمروٍ

(١) فى ب : التمييز .

قبيح»[1] ، وإن كان هو ضمير مروى لأن هو لادلالة فيه على لفظ الفعل ، كما فى لفظ المصدر دلالة على لفظه . وإذا كان الأمر على هذا فقول من ذهب إلى أن خبر كان ، والمفعول الثانى من ظننت أحوال فاسد لأنه قد يقع مضمراً فى نحو : كنتهُ ، وظننتهُ إياه .

وقد سد الحال مسد خبر المبتدإ فى نحو : ضَرْبِى زيداً قائماً . وقولهم : هذا بُسْراً أطيبُ منه تمراً . فبسراً وتمراً انتصبا على الحال ومعنى الكلام : هذا إذا كان بُسراً أطيبُ منه إذا كان رُطَباً . ولو قال : هذا بُسرٌ أطيبُ

(١) فى حاشية الأصل : قوله : مرورى بزيد المرور مبتدأ ، وقد أضافه إلى ضمير الفاعل وهو ياء المتكلم . والباء من قولك بزيد متعلقة بالمرور . وزيد مجرور بالباء والجار والمجرور فى موضع نصب بالمرور فهو معمول له ومتصل به وفى حيزه . فقولك : مرورى بزيد كله مبتدأ . فإذا قال : مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح . فقوله : حسن هو الخبر ، وفيه ضمير فاعل يعود إلى المرور . وهذا كله كلام مستقيم .

فأما قوله :وهو بعمرو قبيح ، فهو ضمير المرور . والباء من قوله : بعمرو متعلقة بهو ، كما تعلقت الباء من قوله : بزيد بالمرور . فبعمرو فى موضع نصب بهو . وهو على هذا متصل بهو معمول له منصوب به . فيصير قولك : وهو بعمرو مبتدأ . وقولك : قبيح خبره . وهذا فاسد لأن الكنايات والضمائر لاتعمل عمل الأفعال . وإنما عملت مظهراً بها عمل الأفعال . فالمرور يعمل عمل مررت لأنه يناسبه بلفظه ومعناه . وأما هو من قولك : وهو بعمرو قبيح ، فلا يجوز أن يعمل عمل المرور وإن كان ضميره لأنه لايناسب الفعل بلفظ ولامعنى . فن هاهنا فسدت المسألة .

فأما الكوفيون فقد أجازوا تعليق باء الجر بضمير المصدر كما أجازوا تعليقها بمظهره لأنه فى معناه وأنشد فى ذلك :

وما هو عنها بالحديث المرجم =

منه عنبٌ لم يجز النصب فى البسر والعنب ، كما جاز فى البسر والرطب لأن البسر لا يتحول عنباً كما يتحول رطباً .

والحال على ضربين ضرب منتقل كقولنا : جاء زيدٌ راكباً وضرب غير منتقل كقوله عز وجل : « وهو الحقُّ مُصَدِّقاً(١) » .

= [من معلقة زهير بن أبى سلمى (المعلقات العشر وأخبار قائليها ص ٧٧)
وصدر البيت :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم]

فمن على ماذكروه متعلق بهو والمجرور فى موضع نصب بهو . هذا مذهب القوم ورأيت بعض أصحابنا البصريين لا يستبعد مذهبهم بل يقويه وينصره . وقد يجوز عندى أن تعلق الباء من قولك: وهو بعمرو قبيح بقبيح أى مرورى بزيد قبيح بعمرو . ومعناه ينبغى لعمرو ألا يحوجنى إلى زيد فيكون لها معنى غير المعنى الأول لأن المعنى : يحسن منى أن أمر بزيد ويقبح منى أن أمر بعمرو. فالمعنى الذى ذكرناه آخرا هو : إن مرورى بزيد يحسن من وجه إلا أنه يقبح بعمرو أن أفعله أنا . كأنه يعذر نفسه فى مزوره بزيد ويستحسنه من نفسه ويستقبحه من عمرو .

ولعمرى إن فى هذا المعنى تعسفا وعدولا عن الظاهر إلا أنه على هذا يتأتى ولايستحيل .

(١) سورة البقرة ٢ : ٩١

باب التمـــييز

جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً فتبينه بأحدها . والعامل في التمييز يكون على ضربين فعل وغير فعل .

فما عمل فيه الفعل فنحو : تفقّأ زيدٌ شحماً ، وتصبّبَ بدنُ عمروٍ عرقاً ، وامتـلأ الإناءُ ماءً فالمنصوب في هذا الموضع هو مرفوع في المعنى لأن المنتصب هو العرق والذي ملأ الإناء هو الماء والذي تفقأ هو الشحم . فالمرفوع هو المنصوب في هذا الباب كما كان الحال المنصوب في قولك : جاء زيدٌ راكباً هو المرفوع في المعنى . وسيبويه لا يجيز التقديم في هذا فلا تقـول : شحماً تفقأتُ وأجاز غيره التقديم وأنشد في ذلك :

أتهجـرُ سَـلْمى للفراقِ حبيبَهَا
وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ[1]

قال أبو إسحاق[2] الرواية :

وما كان نفسي بالفراق تطيب

---

(١) البيت للمخبل السعدي (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٤٦)
الشاهد فيه : تقديم التمييز (نفسا) على الفعل وهو (يطيب) .

(٢) هو إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ت سنة ٣١١ (عن نزهة الألبا لابن الأنباري ص ٣٠٨) .

ومن هـذا الباب قوله عز وجل : « فإن طِبْنَ لـكُم عَنْ شىء منه نَفْساً(١) » وقَررنا به عيناً. والمعنى : طِبنَ به أنفُساً، وقررنا به أعينـا ، فوقع الواحد موقع الجميع .

وما كان العامل فيـه غير فعل يذ كر فى باب ما ينتصب عن تمـام الاسم .

(١) سورة النساء ٤ : ٤ .

بابُ الاستثناء(١)

ليس يخلوا الاستثناء من أن يكون فى كلام موجب أو غير موجب. فالاستثناء من الكلام الموجب نصب مثال ذلك : جاء القومُ إلا زيداً وخرجَ أصحابُك إلا عبدَ اللهِ ، وانطلقَ الناسُ إلا اخوتَك. فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم فى الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلاّ كما أن الاسم الذى بعد الواو فى باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو .

فإن كان الكلام المذكور قبل إلا غير موجب فإنه لا يخلو من أن يكون تاماً ، أو غير تام .

فمثال غير التام : ما جاءنى إلا زيدٌ ، وما ذهبَ إلا عمروٌ فهذا

---

(١) فى حاشية الأصل : الأصل فى الإستثناء عند النحويين أن يستثنى الأقل من الأكثر وكذلك سمع فى كلام العرب . فإذا قلت : جاء القوم إلا زيدا نصبت زيداً على مذهب سيبويه بالفعل الأول وهو مشبه عنده بقولك : عشرون درهما ، لأنه ينتصب على التمييز ولكنه عمل فيه ما قبله كما عملت عشرون فيما بعدها . وقد اختلف قوله فى ذلك لأنه لما ذكر : مارأيت أحداً إلا زيداً قال فهذا على غير رأيت . وقال المبرد والزجاج : ينتصب ما بعد إلا بمعنى أستثنى . وقال الكسائى : ينتصب ما بعد إلا لأن تقديرها : إلا أن زيداً . وقال الفراء : ينتصب ما بعد إلا لأنها مركبة من أن ولا فلذلك عملت عملين يريد أنها عملت عمل أن فى قولك : جاءنى القوم إلا زيداً وأنك إذا قلت : ماجاءنى أحد إلا زيد ، فهو بمنزلة لا إذا قلت : جاءنى زيد لاعمرو .

لا يكون فيه إلا الرفع لأن الفعل مفرغ لما بعد إلا فالعامل فيه ما قبل إلا ، ونحو ذلك : ما ضربتُ إلا زيداً ، وما مررتُ إلا بعمروٍ .

ومثال التام نحو : ما جاءنى أحدٌ ، وهل جاءك رجلٌ . فإذا استثنيت من هذا رفعت الاسم الذى بعد إلا فقلت : ما جاءنى أحدٌ إلا زيدٌ وهل جاءك رجلٌ إلا زيدٌ ، ورفعته لأنك أبدلت الاسم الذى بعد إلا مما قبله فصار : ما جاءنى أحدٌ إلا زيدٌ بمنزلة : ما جاءنى إلا زيدٌ . والبدل من المنصوب والمجرور بمنزلة البدل من المرفوع . وإن شئت نصبت ما بعد إلا ، كما نصبت فى الإيجاب لأن الكلام قد تم ها هنا فى النفى كما تم فى الإيجاب فقلت : ما جاءنى أحد إلا زيداً . فإن قدمت المستثنى فقلت : ما جاءنى إلا زيداً أحدٌ ، لم يكن فى المستثنى إلا النصب لأن البدل الذى كان يجوز فى قولك : ما جاءنى أحدٌ إلا زيدٌ قد بطل بتقدم الذى كان يكون بدلا على المبدل منه فبقى النصب على أصل الاستثناء ولم يجز غيره .

وقد يحمل فى هذا الباب البدل على الموضع لاستحالة حمله على اللفظ وذلك قولهم : ما أتانى من أحدٍ إلا زيدٌ ، فزيد محمول على موضع الجار مع المجرور ، وموضعهما رفع بأتانى ، وكذلك لا أحدَ فيها إلا عبدُ الله حملت عبدَ الله على موضع لا مع أحد لأن الموضع رفع بالابتداء ، ولم يجز الحمل على اللفظ لأن « لا » لا تعمل فى المعارف ، إنما تعمل فى الأسماء الشائعة .

وكذلك مِن فى قولك : ما جاءنى من أحدٍ . وتقـول : ما أكل أحدٌ إلا الخبزَ إلا زيداً ، فلا يكون فى زيد إلا النصب لأن المعنى : كل الناس أكل الخبز إلا زيداً . وتقول : ما جاءنى إلا زيدٌ إلا عمراً ، فترفع أحد الاسمين ، وتنصب الآخر . ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا أن تدخل حرف العطف فتقول : وإلا عمرو ، لأن فعلا واحداً لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف .

باب ماجاء بمعنى إلا من الكلم

قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف . فأما الإسم فنحو : غير وسوى وسواء ولاسيما : وحكم غير إذا وقعت فى الإستثناء أن تعرب بالإعراب الذى يجب للاسم الواقع بعد إلا تقول : أتانى القومُ غيرَ زيدٍ . فتنصب غيراً نصبك الإسم الذى يقع بعد إلا فى قولك : جاءنى القومُ إلا زيداً وكذلك : ماجاءنى أحدٌ غيرُ زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ غيرِ زيدٍ وأصل غير أن تكون صفة خلاف مِثْلٍ وأصل إلاّ أن تكون للاستثناء ثم تدخل كل واحدة منهما على صاحبتها فيجوز فى قولك : جاءنى القومُ غيرَ زيدٍ أن تجعل غير صفة للقوم فتقول : جاءنى القومُ غيرُ زيدٍ وكذلك قوله عزوجل : « لايستَوِى القَاعِدُونَ من المؤمنينَ غيرُ أُولى الضَّرَرِ (١) » . من رفعه جعله صفة للقاعدين ومن جر جعله صفة للمؤمنين ومن نصب جعله إستثناء . وكذلك إلا تقول : جاءنى القومُ إلاّ زيداً

فتنصب الإسم بعد إلا على الإستثناء ويجوز أن ترفعه إذا جعلت إلا وما بعدها صفة فتقول : جاءنى القومُ إلا زيدٌ وعلى هذا قوله عز وجل : « لو كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ اللهُ لَفَسَدَتا (٢) » والمنصوب والمجرور فى هذا كالمرفوع .

(١) سورة النساء ٤ : ٩٥ . (٢) سورة الأنبياء ٢١ : ٢٢ .

وما جاء من الأفعال فيه معنى الإستثناء فقولهم : لايكونُ وليسَ وعـدا . فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار إسم لايستعمل إظهاره وذلك قولك : أتانى القومُ لايـكونُ عمراً ، وأَتَوْنى ليسَ زيداً تقديره : لايـكونُ بعضُهم عمراً . وليسَ بعضُهم زيداً. وكذلك خلاَ وعدَا

فأما الحرف (١) فحاشا وهو حرف فيه معنى الإسـتثناء تقول : أتانى القومُ حاشا زيدٍ . فموضع الجار مع المجرور نصب . وكذلك خلا فى قول بعضهم تقول : أتانى القومُ خلاَ عبدِ اللهِ . فإن أدخلت ماعلى خلا فقلت : ما خلاَ عبدَ اللهِ نصبت عبدَالله ولم يجز فيه غير ذلك وكان موضع ما وما بعدها نصبا .

(١) فى أ ، د : الحروف .

بابُ الاستثناء المنقطع(١)

الإستثناء المنقطع أن لايكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك نحو : ماجاءنى أحدٌ إلا حماراً . فالاختيار فيه النصب وإن كان الكلام غير موجب ومن ذلك قوله :

وما بالرَّبعِ مِنْ أحدٍ إلاّ أوارىَّ (٢)

فالأوارىُّ ليس من جنس أحد . ومن ذلك قوله عز وجل :

---

(١) فى حاشية الأصل : الإستثناء المنقطع يجىء على معنى لكن وأعنى فى قول سيبويه . وبابه النصب فى لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يرفعون فيقولون : مافى الدار أحد إلاظبي فيجوز أن تجعل أحدا هو الظبي على معنى التشبيه ويكون داخلا فى باب قولهم : عتابه الضرب وتحيته السيف . ويجوز أن يذكر أحداً توكيداً . وأجاز المازنى وجها ثالثا وهو أن أحداً يقع على الإنس وغير الإنس فأجاز أن يقول : مافى الدار أحد إلا ظبي ، فتجعل ظبيا بدلا من أحد الشيئين اللذين وقع عليهما أحد قال الراجز :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

[البيت لعامر بن الحارث المشهور بجران العود . وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ١٣٣) . الشاهد فى إلا اليعافير فإنه استثناء من قوله : أنيس على الإبدال مع أنه منقطع على لغة بنى تميم . وأهل الحجاز يوجبون النصب (فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد للعينى ص ١٨٧)]

تجعل اليعافير والعيس أنيس ذلك الموضع .

(٢) هذه العبارة جزء من بيتين للنابغة الذبيانى (ديوانه ص ٣٠) وروايتهما:

وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد

« لا عَاصِمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ (١) » فعاصم فاعل ومن رحم معصوم والمفعول ليس بفاعل . ومنهم من يجعله [استثناء (٢)] متصلا فيقول إن عاصما معناه : لا ذا عصمةٍ إلاّ مَنْ رحم .

ذكر الضرب الثانى من القسمة الأولى

وهو ما انتصب من الأسماء عن تمام إسم ولم ينتصب عن تمام كلام . أكثر مايكون هذا الضرب فى الأعداد والمقادير . والمقادير على ثلاثة أضرب مَمسوحٌ ومَكيل وموزون .

فما كان على معنى المساحة فقولهم : مافى السماء قدرُ راحةٍ سحاباً .

= إلا الأوارى لأياما أبينها   والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

الشاهد فيهما : نصب الأوارى فى النفى . وهو الوجه الجيد لأن الأوارى من غير جنس الأحدين فالبدل فيه ضعيف . (إيضاح شــواهد الإيضاح للقيسى ق ٤٧) .

(٢) فى حاشية الأصل : ذكر سيبويه مواضع زعم أنه لايجوز فيها إلا النصب كقوله تعالى : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم » [هود ١١/٤٣] لأن هذا مما لايحتمل إلا تأويلا واحداً . وقال غيره : يجوز أن تجعل : من رحم فى معنى راحم يراد بذلك الله تعالى كأنه قال : لاعاصم اليوم من أمر الله إلا الله . ويجوز أن يكون عاصم فى معنى معصوم ، كما قال : « عيشة راضية » أى مرضية . وإن شئت جعلت عاصما واقعا على مفعول قد طرح كأنه قال : لاعاصم اليوم لنفسه . وغير ممتنع أن تقول : عصم الرجل ، فى معنى اعتصم .

فقدر الراحة مقدار يجوز أن يكون من السحاب ومن غيره فإذا قال : سحابا بيَّن به ذلك المبهم .

وما كان على معنى الكيل فقولهم : عندى قفيزانِ بُرًّا فالقفيزان يكونان من البر و [من [1]] غيره كما كان قدر الراحة كذلك .

وما كان على معنى الوزن فقولهم : عندِى مَنَوَان سَمناً وقالوا : لى مثلُهُ رجلاً فنصبوا رجلا لحجز الإضافه بينه وبين مِثْلِ . وإنْ لم يكن مما تقدم من المقادير ولكن لما كان مثله شائعا فى أشياء مبهما صار الناصب لذلك فى التبيين كتبيين الناصب فى المقادير .

وقول الأعشى :

ياجارتَا ما أنتِ جَارَهْ [2]

يجوز أن يكون موضع جاره الموقوف آخرها نصبا بأنه تمييز يدل على ذلك جواز دخول مِن عليها فى نحو قول الآخر :

ياسيداً ما أنتَ من سيدٍ موطإِ الأكنافِ رحبِ الذراع [3]

---

(١) زيادة من أ

(٢) هذا صدر بيت للأعشى (ديوانه ص ١٥٣) ويروى البيت فى الديوان
ياجارتى ما كنت جاره بانت لتحزننا عفاره
الشاهد فيه جواز دخول من على قوله : جاره فهو فى موضع نصب على التمييز (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٤٨) .

(٣) البيت للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعى من قصيدة رثى بها يحى ابن شداد بن ثعلبة بن بشر ، أحد بنى ثعلبة . وقال أبو عبيدة هى لرجل من بنى =

ويجوز أن يكون موضعها نصبا على الحال والعامل فيها مافى الكلام من معنى الفعل لأن معنى : ما أنت جاره نَبُلْتِ جاره [وكرمتِ جاره (١)] فتنصب جاره [على الحال (٢)] كما انتصب آية فى قوله عزوجل : « هذِه ناقةُ اللهِ لكم آيةً (٣) » وجميع مايفسر من المقادير والأعداد فمِن تدخل عليه نحو : مافى السماء قدرُ راحةٍ من السحابِ، ولى عشرون من الدراهمِ ، ولله درُّه من الرجالِ . ومنه ماتدخل عليه من فتقره على إفراده كقولك (٤) : للهِ درُّه من رجلٍ

= قريع رثى بها يحى بن ميسره صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفى له حتى قتل (ديوان المفضليات للضبى ، بيروت ١٩٢٠ ج ١ ص ٦٣٠).

ويروى البيت فى المفضليات :

يا فارسا ما أنت من فارس موطأ البيت رحيب الذراع

الشاهد فيه قوله : ماأنت من سيد على أن موضعه تمييز يدل على ذلك دخول من عليه كما قالوا : لله دره من فارس وقالوا : لله دره فارساً (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٤٨) .

(١) زيادة من أ

(٢) زيادة من أ ، ب

(٣) سورة الأعراف ٧ : ٧٣

(٤) فى ب : كقوله

باب تمييز الأعداد

أسماء الأعداد لإبهامها من حيث كانت تقع على جميع المعدودات بمنزلة المقادير فى احتياجها إلى ما يبنها كاحتياج المقادير إليه . وهذه الأعداد المبينة على ضربين أحدهما ما يلحقه تنوين والآخر ما يلحقه نون أو فى حكم ما تلحقه النون .

فالذى لحقه التنوين هو ما كان من الثلاثة إلى العشرة فهذا يضاف إلى الجمع الذى بُنى لأدنى العدد وذلك ما كان على أفْعُل وأفْعَال وأفْعِلة وفعلة وذلك نحو : ثلاثةُ أبياتٍ ، وخمسةُ أثوابٍ [وثلاثة أناسى[1]] وخمسة أجربة وأربعة غلمة .

وأقل العدد العشرة فما دونها ، وهكذا كان القياس فى ثلاثمائة وأربعمائة أن يبين بالجمع فيقال : مئات أو مئى[2] ولكنه مما استغنى فيه بلفظ الواحد عن الجمع . وربما جاء فى الشعر ثلاث مئات وأربع مئين ونحوها مضافاً إلى الجمع على القياس المتروك .

ومما يبين بالواحد من أسماء الأعداد المنونة قولهم : مائةُ ألفٍ ، ومائةُ درهمٍ . وكذلك الألف تضيفه إلى المفرد فتقول : ألفُ درهمٍ ، وألفُ ثوبٍ . فإن أردت تعريف شىء من ذلك بالألف واللام ألحقتهما

---

(١) زيادة من أ ، ب

(٢) فى أ ، ب مئين

الإسم الثانى المضاف إليه فقلت : عشرةُ الأثوابِ ، وخمسةُ الأبوابِ ، وألفُ الدرهمِ ، ومائةُ الثوبِ . فإذا زاد على العشرة شىء جعلت العشرة مع اسم العدد الذى زاد على العشرة إسما واحداً وبنياً على الفتح وجعل الإسم الثانى بمنزلة ما تثبتُ فيه النون من أسماء الأعداد وذلك قولك : أحدَ عشرَ درهماً ، وثلاثة عشرَ درهما[1] :

فأما إثنا عشر ، فإن عشرا فيه بمنزلة النون فى إثنين لمعاقبتها لها وتعرب إعراب الإسم المضاف . ولا يجوز إضافة اثنى عشر كما لا يجوز

(١) فى حاشية الأصل : وأصل أحد عشر أحد وعشرة إلا أنهم حذفوا الواو وجعلوا الاسمين اسماً واحداً وبنوا الأول على الفتح لأن الصدر من كل اسمين جعلا إسماً واحداً مقصور على الفتح نحو : حضرموت لأن الثانى زيادة ضمت إلى الأول فهو كتاء التأنيث فى قولك : ضارب وضاربة . فكما يفتح ماقبل تاء التأنيث كذلك يفتح الصدر من الإسمين المجعول أحدهما مع صاحبه شيئاً واحداً . وأما الاسم الثانى فبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف العطف الذى هو الواو . وحركة الواو الفتح وحذفت التاء فلم تقل : أحد عشرة إذ كان لا يحتاج إليه من حيث أن التاء فى عشرة تدل على التذكير وأحد إذا لم يكن فيه علامة التأنيث علم منه التذكير وكذا ثلاثة عشر إلى تسعة عشر تدل فيه التاء على التذكير . ولا تطلب من اسم واحد أكثر من علامة واحدة . وإنما اختار ومزج أحد الإسمين بالآخر ليكون دالا على أن الأحد وقع دفعة واحدة . فإذا قيل : أخذت خمسة عشر كان الظاهر أنه أخذها مرة واحدة . ولو قال : أخذت خمسة وعشرة لم يكن الظاهر مقتضيا لذلك بل الغالب عليه أن تكون مأخوذة فى دفعتين . ومع كون الاسمين بمنزلة الاسم الواحد المبنى فهما بمنزلة اسم فيه التنوين والدليل على ذلك انتصاب الاسم بعدهما على التمييز .

إضافة ما فيه نون التثنية ، ولا يجوز حذف عشر كما تحذف النون من الإسم المثنى لزوال معنى العدد بالحذف(١)

فإذا ضوعف أدنى العقود وهو العشرة اشتق [له(٢)] اسم من لفظ العشرة والحق الواو والنون ، أو الياء والنون وذلك نحو : عشرون ، وكذلك ما بعده إلى التسعين . والذى يبين به يكون واحدا نكرة نحو : عشرون درهما . فإذا بلغ العدد المائة تركت التنوين وأضفت فقلت :مائةُ درهمٍ . فإن أردت التعريف عرفت الثانى فقلت: مائةُ الدرهم . وأن عرفت : أحد عشر درهما ونحوه قلت . الأحد عشر درهما ، وعلى هذا القياس ما بعده إلى العشرين .

---

(١) فى حاشية الأصل : أعرب اثنا عشر من بين هذه العقود للدلالة على أن أصل الباب الإعراب ولا يجب أن يعلل لاختصاصهم هذا الإعراب من بين الجمع كما لا يجب أن يعلل لتصحيحهم القود ، والقصوى دون الباب وذلك أن الغرض الدلالة على الأصل فيجب أن يعرب واحد من الباب .

وأما الاسم الثانى فى إثنى عشر ، فإنما بنى لأنه عاقب النون فى اثنين ولم يبن على الكسرة وإن كان حركة النون إياها ليكون كأخواته . ولا يجوز أن تضيف اثنى عشر لأجل أنك لاتخلوا من أن تثبت عشر فتقول : اثنا عشرك ، أو تحذف عشر فلا يجوز أن تثبته فتقول : اثنا عشرك ، كما تقول : خمسة عشرك لأجل أن عشر إذا كان قائما مقام النون لم يجز اجتماعه مع الإضافة كما أن النون كذلك . فمن حيث امتنع أن تقول : اثناتك، امتنع أن تقول : اثنا عشرك . ولو حذفت عشر، كما حذفت النون ، فقلت : اثناك أبطل العدد ولم يعلم الشيئين تريد أم الأشياء التى عددها اثنا عشر .

(٢) زيادة من أ ، ب ، د



بابُ كم[1]

اعلم أن كم تستعمل فى موضعين فى الخبر والاستفهام. فإذا استعملته[2] فى الخبر بينته[3] بالواحد والجميع وأضفته[4] إلى المعدود كما تضيف الأعداد المنونة وذلك قولك: كم رجلٍ عندك، وكم غلمانٍ لك. فكم موضعها رفع بالابتداء وهى مضافة إلى غلمان وعندك ولك فى موضع الخبر والقياس أن تبين بالواحد من حيث كان عدداً كثيراً[5]. فأما تبيينهم له بالجمع فعلى القياس المتروك فى ثلاثمائة ونحوها.

وتقول: كم رجلٍ جاءك، وإن شئت قلت: جاءوك على معنى كم دون لفظها. فى القرآن: «وكم مِن ملكٍ فى السمواتِ لا تُغنِى شفاعتُهم شيئاً[6]»، «وكم مِن قريةٍ أهلكناها[7]» ثم قال: «أوهم قائلون».

---

(1) فى حاشية الأصل: كم اسم موضوع للكثرة فيعود إليه الضمير على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى فهو بمنزلة كل نحو قوله: «وكل أتوه داخرين» (سورة النمل ٢٧ : ٨٧) على المعنى وعلى اللفظ قوله تعالى: «وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً» (سورة مريم ١٩ : ٩٥).

(2) فى أ، ب، د: استعملتها.

(3) فى أ، ب، د: بينتها

(4) فى أ، ب، د: وأضفتها

(5) فى حاشية الأصل: يعنى أنه كان يجب أن يبين بالجمع من حيث كان موضوع هذا الباب أى من الثلاثة إلى العشرة على أن يضاف إلى جمع.

(6) سورة النجم ٥٣ : ٢٦

(7) سورة الأعراف ٧ : ٤

وقد تجعل كم فى الخبر بمنزلة عشرين فتنصب ما بعدها ويختار ذلك إذا وقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه وذلك كقوله :

تَؤُمُّ سِنَانا وكم دونَه مِن الأرضِ مُحْدَوْدَباً غارُها(١)

وأما كم إذا كانت بمعنى الاستفهام فهى بمنزلة عدد منون ولا تبين إلا بالأسماء المفردة فى قول البصريين وذلك نحو : كم رجلاً جاءك ، وكم غلاماً ملكتَ . ولا يجوز : كم غلماناً لك . كما لا يجوز : أعشرون دراهمَ لك(٢) .

---

(١) قال ابن برى فى شرحه لشواهد الإيضاح (ق ٢٥) : البيت لزهير وقيل لابنه كعب . وذكر ابن جنى أنه للأعشى .

فى حاشية الأصل: يقولون : كم فى الدار رجلا شكيا ، للفصل بين الجار والمجرور إذا قالوا : كم فى الدار رجل ، كان قولك : فى الدار فاصلا بين الجار الذى هو كم وبين المجرور الذى هو رجل . فالتقدير : كم محدودبا غارها من الأرض ثم لما أوقع قوله : دونه بعد كم نصب محدودبا إذ لو جر لكان قوله : دونه من الأرض فاصلا بين كم ومحدودب المجرور به ومثله :

كم نالنى منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

[البيت للقطامى (ديوانه ص٣٠) وهو من شواهد الكتاب (ج١ ص٢٩٥)]
لم يقصد الإستفهام إنما أراد أن فضلهم عشية كثير . ثم فصل نالنى على أن يكون كم مبتدأ ، ويكون نالنى فيه ضمير مستور فيه ، والجملة فى موضع الخبر كأنه : كم فضل نائل إياى، كما يقول : كم غلام ضارب إياك ، ثم أنه لما أوقع نالنى بين كم وفضل نصبه .

(٢) فى حاشية الأصل : عند قوله :كما لا يجوز : أعشرون دراهم لك . كم فى الاستفهام لاتعرى من معنى الكثرة . فإذا قلت : كم رجلا جاءك فالمعنى : أعشرون=

فإن قلت : كم لك غلماناً(١) جاز أن تنصب غلمانا على الحال ويكون العامل فيه مافى لك من معنى الفعل كأنك أردت : كم نفساً غلمانا لحذف المفسر . وعلى هـذا تقول : كم درهمُك ، وكم درهمٌ لك تريد : كم دانقاً أو كم قيراطاً درهمٌ لك .

=رجلا جاءك أم ثلاثون . ولما كان متضمنا لمعنى الكثرة واحتاجوا إلى الفصل بين الخبر والاستفهام نصبوا مميزها فى الاستفهام وألزموها النكرة المفردة لأن المميز المنصوب لم يجىء فى شىء من الأعداد مجموعا . وقد غلب المفرد على التمييز حتى جاء فيما ليس بعدد نحو ما تقدم من قوله : « فإن طبن لكم عن شىء منه نفسا » (النساء ٤ : ٤) وإنما جرى كم مجرى عشرين لأجل أنهم قدروا فيها التنوين من حيث كانت إسماً وكانت الأسماء تستحق التنوين فى الأصل . وإذا كان كذلك كان قريباً من قولهم : هم حواج بيت الله . لأنهم نصبوا به كما ينصبون بما فيه تنوين من حيث أنه إنما سقط لسبب وهو مشابهته الفعل كذلك أصل كم التنوين وإنما أوجب إسقاطه البناء لمشابهته الحرف فقد اجتمعا فى أن أصل كل واحد منهما التنوين وإن كان ما لا ينصرف مفارق المبنى من حيث أنه ينون فى الشعر نحو :

قواطنا مكة من ورق الحمى .

[البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٨ ، ٥٦) ونسبه إلى العجاج] .

(١) فى حاشية الأصل : إذا قلت : كم لك غلماناً فالتقدير : كم نفساً استقر لك غلماناً أو مملوكين . وحذف المفسر إذا دل الحال عليه كثير نحو : كم درهماً تريد ، كم دانقا درهمك فدانقا مفسر كم وحذف لدليل الحال عليه إنك إذا ذكرت الدرهم على أنك تسأله عن وزنه تريد الدانق وما أشبهه . وتقول : كم حنطتك ، وكم مالك تريد : كم جريبا أو كم قفيزاً حنطتك وكم درهم مالك .

وتقول أيضا : كم غلمانك تريد : كم نفسا غلمانك . فإن قدمت غلمانك=

وتكون كم فى موضعها من الخبر والاستفهام مبتدأة ومفعولة وفاعلة فى المعنى . فمثال الإبتداء قد تقدم . ومثال المفعول كقولك فى الخبر : كم غلمان قد رأيت . وإن شئت : كم غلام قد رأيت وفى الاستفهام : كم غلاما رأيت . فموضع كم نصب بأنه مفعول به كأنك قلت : أعشرين غلاماً رأيت أم ثلاثين[1] ، فقام كم مقام أسماء العدد فانتظم جميع أسمائها . ومثال كونها فاعلة فى المعنى : كم غلاماً جاءك ، فكم فى موضع رفع بالابتداء . ولا يكون رفعاً بالفعل كما أن قولك : زيد جاءك ، لا يكون رفعا بالفعل إنما يكون رفعا بالابتداء ولا يتقدم الفعل على كم لأن الاستفهام لا يرتفع بما قبله .

= على لك فقلت : كم غلمانا لك لم يجز لأنك لو جعلته حالا كنت أعملت معنى الفعل فى الحال مؤخراً عنها وذلك لا يجوز . ولو جعلته تمييزاً لم يجز كما لا يجوز : عشرون غلمانا .

(١) فى حاشية الأصل : إذا قلت كم غلاما رأيت ، وكم رجلا ضربت فكم منصوب برأيت وضربت . كأنك قلت : أعشرين رجلا ضربت أم ثلاثين ؟ وجاز ذلك لأن المفعول يتقدم على الفعل كقولك : زيداً ضربت ، فهو بمنزلة قولك : من رأيت . فتنصب من برأيت كأنك قلت : أى إنسان رأيت . وإذا قلت : كم غلاماً عندك ، فالمراد أعشرون غلاماً عندك أم ثلاثون . فكم مبتدأ ، وعندك الخبر . وتقول فى الجر : بكم رجلا مررت ، فتجرى مجرى قولك : بمن مررت ، وبأيهم مررت ، فهو بمنزلة قولك : أبعشرين رجلا مررت أم بثلاثين وحرف الجر يتصل بالمجرور فيدخل على الاسم مع تضمنه الاستفهام وقدمت الهمزة هنا على الباء لأنهم لو قالوا : بأعشرين ، كان فصلا بين الجار والمجرور وليس فى كم حرف يدل على الاستفهام ، وإنما هو موضوع على ذلك . وإذا كان متضمنا للاستفهام كان بمنزلة من فى النصب والرفع والجر . ولا يكون كم =

وتقول . كم تُرى الحروريةَ رجلا . إذا أعملت تُرى كأنك قلت : أعشرين رجلا تُرى الحروريةَ . وإن شئت ألغيت فقلت : كم ترى الحروريةُ رجلا[1] .

= نفسها فاعلة لأن الفعل لا يتأخر عن الفاعل والاستفهام يقتضى صدر الكلام . فلو جعلت كم مرفوعاً بالفعل وقدمته على ما يقتضيه حكم الاستفهام أبطلت حكم الفاعلية . ولو رفعتها وأوقعتها بعده على موجب حكم الفاعل فقلت: جاءك كم رجلا أبطلت حكم الاستفهام ، فليس يصح طرف من العمل إلا بفساد طرف آخر . فإذا كان كذلك لم تكن فاعلة لفظاً ومعنى . وإنما يكون ضميرها فاعلا تقول : كم رجلا جاءك ، فيكون فى جاء ضمير مرفوع بأنه فاعل كالواو إذا قلت : كم رجلا جاءوك . فهذا يعنى بقوله يكون فاعله فى المعنى . فكم فى الخبر بمنزلتها فى الاستفهام من جهة لزوم التقديم لها فلا يجوز أن تقول : يعجبنى ضربك كم رجلا ، ولا أعلم أنه جاءك كم رجلا ، لأنهم أجروها مجرى واحداً فى الحالين فلهـذا قال : كم فى موضعها من الخبر والاستفهام فسوى بينهما .

(١) فى حاشية الأصل : أعلم أن ترى تلغى وتعمل إذا توسطت المفعولين كقولك : زيدا ترى منطلقا ، وزيد ترى منطلق . فإذا قلت : كم ترى الحرورية رجلا فرفعت الحرورية . فالحروريه مبتدأ وكم خبره . ولزم تقديمه بعد الإلغاء من وجهين . أحدهما الاستفهام كما تقول : كيف زيد ، ومن زيد . والثانى رفع الحرورية لأن ذلك لا يجوز إلا بعد تقدم أحد المفعولين كقولك : منطلق يرى زيد ولو قلت : يرى زيد منطلق ، لم يجز ووجب الإعمال . وإن أعملت ترى ونصبت الحرورية كان كم فى موضع نصب بأنه المفعول الثانى كما تقول: أعشرون رجلا ترى الحرورية .

كم منع بعض ما لعشرين من التمكن لجعل هذا له عوضاً . ومعنى ذلك أن عشرين تكون فاعلة لفظا ومعنى كقولك: أعجبنى عشرون، ومفعولة واقعـة فى نيتها نحو : ضربت عشرين . ولا يجوز ذلك فى كم فلما منع بعض ما لعشرين من التصرف جعل له ضرب من التصرف لا يكون لعشرين ليحصل التعادل ؛

وقد يجوز أن يفصل بين كم وبين مميزها فى الكلام نحو : كم فى الدارِ رجلاً . ولا يجوز ذلك فى عشرين ونحوها إلا فى الشعر كقوله :

على أنّنى بعدَ ما قد مضَى ثلاثونَ للهجرِ حولاً كَميلاَ
يُذَكّرُنيك حنينُ العَجُولِ ونوحُ الحمامةِ تَدعُو هَدِيلاَ(١)

وتقول . كم جاءك رجلٌ فتجعل كم مراراً فيكون موضعها نصباً بأنها ظرف كأنك قلت : كم يوماً أو كم مرة جاءك رجلٌ . ومما ينتصب الإسم بعده انتصاب الأسماء بعد العدد المنون قولهم : لى عنده كذا وكذا درهماً . فكذا كناية عن العدد(٢) وفصل قولك ذا من كذا بين الكاف وبين الدرهم فانتصب على التبيين .

ومما يجرى مجرى كم فى أن المراد بها تكثير قولهم . كأيّن رجلا

---

(١) قال البغدادى (خزانة الأدب سلفية ج ٣ ص ٣٧٤) : هما من الأبيات الخمسين التى استشهد بها سيبويه ولم يعرف لها قائل . أنظر الكتاب ج ١ ص٢٩٢ ونسبهما العينى (فرائد القلائد ص ٣٧٠) إلى العباس بن مرداس .
الشاهد فى ثلاثون للهجر حولا حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزه وهو حولا بالجار والمجرور للضرورة . المرجع السابق .

(٢) فى حاشية الأصل : جرى كذا مجرى كم من حيث أنهم لما أدخلوا الكاف على ذا كان بمنزلة اسم مضاف كقولك : لى ملؤه خلا فنصبت مابعده فقلت : عندى كذا وكذا درهماً . قال الخليل كأنه قال له كالعدد درهماً وإنما قصد أن أن يبين كونه عبارة عن عدد مبهم .

جاءك فالمعنى : كم رجلا جاءك . وأكثر ما يستعمل مع من قال الله عز وجل : « وكَأَيِّن من قريةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّها[١] » وقال الشاعر .

وكائِن بالأَباطِح من صديقٍ   يراني لو أصبتُ هو المُصَابَا[٢]

---

(١) سورة الطلاق ٦٥ : ٨

(٢) البيت لجرير (ديوانه ج١ ص ٩) الشاهد فيه أن معنى كائن بمعنى كم .
فى حاشية الأصل : فى إنشاد هذا البيت وجهان : أحدهما أن تقول : أصبت بتاء مضمومة . والآخر أن تقول : لو أصيب بباء مفتوحة . فأما إذا أتيت بالباء وفتحها فلا نظر فى فتحها لأنه فعل ماض لم يسم فاعله .

وإعراب البيت أيضاً على هذا الإنشاد واضح سهل إلا أن فى المعنى بعض الضعف وتجربتهما جر صديقا بمن وجعل قوله : يرانى صفة له . وفى يرانى اسم فاعل مضمر يعود إلى صديق والياء من يرانى هو المفعول الأول والنون قبلها عماد . والمصاب مفعول يرانى الثانى وفى أصيب أيضاً ضمير مرفوع يقوم مقام الفاعل وهو توكيد لذلك الضمير كأنه قال : وكائن بالأباطح من صديق يرانى المصاب لو أصيب هو أى لو أصيب ذلك الصديق فى نفسه . فطريقة الإعراب فى هذا الإنشاد مستقيم واضح . فأما المعنى فإنه يضعف وكأنه غير ما أراد الشاعر . ألا ترى أن هذا الشاعر قد وصف أصدقاءه الذين بالأباطح أنهم إذا أصيب واحد منهم يرى هذا الشاعر كأنه مصاب فى نفسه . وهذا يقتضى أنه وصف نفسه بصحة المودة وصدق المحبة وليس هذا هو الغرض وإنما غرضه أن يقول : إن هناك أصدقاء لى يحبوننى الحب الشديد وإذا أصبت بشىء كأنهم أصيبوا هم فى أنفسهم .

وأما الإنشاد الآخر وهو أقوى فى نفسى وواضح فهو أن يقول : لو أصبت بتاء مضمومة إلا أن البيت لايستقيم إعرابه على هذا الإنشاد إلا بعمل . والعمل =

. . . .

= أن تجعل قوله : ترانى مقلوباً أصله أراه فوضع يرانى مكان أراه كما قال :

أو بلغت سوآتهم هجر

[هذه العبارة جزء من بيت للأخطل (ديوانه ص ١١٠) ويروى :

على العيارات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سوآتهم هجر

يروى صدره فى الكامل للمبرد (ج ١ ص ٣٧٠) :

مثل القنافذ هداجون قد بلغت

استشهد به هنا على القلب فى الحكم أى جعل الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً . فهجر هنا مفعول ومع هذا رفع ، وسوآتهم فاعل ومع هذا نصب] .

ونظائره كثير وإن كان خلاف وجه الكلام . فإذا حمله على القلب استقام إعراب البيت ومعناه . ألا ترى أنه يكون المعنى : وكائن بالأباطح من صديق أراه هو المصاب لو أصبت أنا فى نفسى أى أجد عنده من صدق المحبة وصحة إخاء المودة ما إذا أصبت فى نفسى كانوا كأنهم هم المصابون فى أنفسهم .

فإن قلت فهو يكون تأكيداً لماذا قلنا يكون توكيدا للهاء من أراه فى الأصل. فأما بعد القلب فإنه توكيد لفاعل يرانى لأن فاعل يرانى هو المفعول على الحقيقة وهو الهاء من أراه . فإن قلت إذا حملت الكلام على القلب فكيف يستقيم لك أن تؤكده وهو كلام على عكس المعنى . قلنا لما كانت هو وغيره يؤكد به المرفوع والمنصوب والمجرور من المضمرات تقول : قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت ، وزيد جاء هو ، وزيد رأيته هو ، وزيد مررت به هو ، جاز أن تجعل هو توكيداً لفاعل يرانى وإن كان هو الفاعل فى الحقيقة مفعولا وهو صاحب الهاء من أراه لأن لفظ هو فى موضعه لايتغير ألا ترى أن هو يؤكد به المضمر المنصوب والمضمر المرفوع والمضمر المجرور .

باب النــــداء[1]

الأسماء المناداة على ضربين مفرد وغـير مفرد . فالمفرد على ضربين معرفة ونـكرة .

فالنـكرة منصوبة فى النداء وذلك قولك : يارجُلا ، ويا غلاماً . فغلام ورجل فى هذا الموضع يراد به الشائع الذى لم يختص بالقصد إليه وتوجه الخطاب نحوه كما يقول الأعمى : يا رجلاً خذ بيدى ، ويا غلاماً أجرنى فلا يقصد بذلك غلاماً بعينه ولا رجلا .

وأما المعرفة فعلى ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء والآخر ما كان متعرفا فى النداء لتوجه الخطاب إليه وتخصيصه به من بين جنسه . وكلا الضربين مبنى على الضم[2] . فمثال الأول يا زيدُ ، وياعمرُو . وقد

(١) فى حاشية الأصل : أصل المنادى المفعولية على تقدير : أدعو . إلا أنهم تركوا إظهار هذا الفعل وجعلوا « يا » كالخلف منه لدلالته عليه وكان فى ذلك اختصار ورفع اللبس إذا لو قيل : أدعو زيداً لجاز أن يظن المخاطب قاصداً الاخبار بدعائه زيداً فيما يستقبل لأن أفعل لا يختص بالحال بل يكون مشتركا بينه وبين الاستقلال. فلما كان كذلك ألتزم ترك إظهار هذا الفعل وجعل يا كالنائب عنه فصار قولك : ياعبد الله يفيد أنك فى حال دعائه .

(٢) فى حاشية الأصل : والمعرفة فى غير النداء نحو : زيد ، والنـكرة نحو : رجل ، يستويان فى التعريف إذا ضما كقولك يازيد ، ويارجل .

وسبب التعريف فى رجل انك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى أن تقول : يا الرجل ، وتأتي بلام التعريف وتقصر الاسم على واحد=

تحذف « يا » من هـذا النحو(١) كما جاء فى القرآن : « يُوسفُ أعرِضْ عن هذا(٢) » . ومثال الثانى : يا رجلُ ويا غلامٌ ، ويا امرأةُ .

=من الجنس بعينه . وقد اختلف الناس فى نحو زيد وعمرو هل يكون فى حال النداء باقيا على علميته أم لا فالذى يدل على أنه نسكر حتى جعل جنساً نحو قولك: زيد من الزيدين كما تقول : رجل من الرجال ثم خص بالنداء من الجنس فقيل : يازيد ، كما تقول يارجل .أنا وجدنا « يا » تمتنع من أن تجتمع مع الألف واللام نحو : يا الرجل ، كما يمتنع اجتماع حرفى تضعيف . وإذا ثبت أن يا فى قولك : يارجل جار مجرى الألف واللام وجب ألا يدخل على نحو : زيد وعمرو مع بقاء التعريف فيه كما أنهم أجمعوا أن العلم إذا أضيف نكر فإنما يقال . رأيت زيدكم بعد أن تقدر زيد من الزيدين كقوله :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمان

[أورده المبرد فى الـكامل ج ٣ ص ١٥٧ ونسبه إلى رجل من طىء ورواه :
علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض مصقول الفرار يمان]

ولو قدر أن زيدا مخصوص بالواحد المعين حتى كأن أحدا لايعرف غير هذا الاسم كان إضافته محالا لأن الغرض من الاضافة التعريف . وإذا كان الاسم متضمنا للتعريف كانت إضافته بمنزلة إضافة المعرف بالألف واللام .

(١) فى حاشية الأصل : وقوله . وقد تحذف يـــا من هذا النحو يعنى أنه لا تحذف من جميع الأسماء المناداة وإنما يكون ذلك فى الأعلام لا يقال : رجل تعال ، ولا رجلا خذ يدى وإنما يجىء ذلك فى الشعر . وإنما كان كذلك لأن نداء الأسماء الاعلام أكثر فتطلب فيها من التخفيف مالا يطلب فى غيرها ولذلك خصصت بالترخيم .

(٢) سورة يوسف ١٢ : ٢٩

فهذان الضربان بنيا على الضم لوقوعهما موقـع أسماء الخطاب[1] .
وأسماء الخطاب يغلب عليها معانى الحروف بدلالة أن كل موضع تقع فيه أسماء يـكون فيها دلالات على الخطاب . وقد تـكون للخطاب مجردة من معانى الأسماء وذلك مثل الـكاف فى ذلك ، وأولئك وهُنَالِك والنَّجاك ، والتاء فى أنتَ . فلما وقعت هـذه الأسماء فى النداء مواقع الحروف ، وما يغلب عليه شبه الحروف بنيت .

فأما المفرد النـكرة فلم يبن لأنه لم يقع هـذا الموقع بدلالة أن نداءه شائع . وكذلك المضاف لأن تعرفه بالإضافة دون الوقوع موقع حروف الخطاب . فإن وصفت المفرد بالمفرد كان فى الوصف ضربان الرفـع والنصب . فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع . فمثال الرفع : يا زيدُ

(١) فى حاشية الأصل : قد سوى بين العلم والنـكرة فى أن كل واحد منهما قد يعرف بوقوعه موقع أسماء الخطاب . ألا ترى أنه جعل سبب الثبات على الأصل الذى هو سبب النصب فى النـكرة أنها لم تقع موقع أسماء الخطاب وقوع يارجل ، ويازيد . وذلك أنها شائعة فلا تختص كما يـكون الخطـاب إذا قلت : يارجلا ، فواحد من الامة دون غيره . كما يـكون إذا قلت : يارجل ، فلما لم يتعرف لم يجر مجرى أنت وإياك . فلم يبن كما بنى : يارجل ، لما وقع موقع أنت ، وتنزل منزلته . والمضاف لما لم يـكن يـكتسى التعريف من الوقوع موقع المضمرات لم يبن كما بنى يارجل ولو كان مذهب أبى على إن زيداً فى قولك : يازيد لم يتعرف بتخصيصه بالخطاب من بين الزيدين كتخصيص رجل فى قولك : يارجل من بين الرجال . لم تجعل العلة فى الثبات على الأصل فى المضاف أنه لا يتعرف بالنداء إذ لو كان زيد فى قولك : يازيد باقيا على العلمية لم يبن لأنه كان لا يجرى مجرى المضمرات ، ولا يـكتسى ما فيها من التعريف كما لم تـكتسه المضاف فى قولك : ياغلام زيد .

الظريفُ(١) ، ويا عمرُو العاقلُ . ومثال النصب : يا عمرُو العاقلَ .
فإن وصفته بمضاف لم يكن فى الصفة إلا النصب وذلك : يا زيدُ غلامَ عمرو ، ويا بكرُ صاحبَ بشرٍ .

والدليل على جواز وصف المفرد المضموم فى النداء وإن كان قد وقع موقع مالا يوصف من حروف الخطاب أنهم كما أجروه مجرى [أسماء(٢)] الخطاب فقد أجروه مجرى الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة وذلك فى قولهم : يا تميمُ كلُّهم(٣) ، فأضافوه إلى ضمير الغيبة ، كما أضافوه إلى ضمير المخاطب

---

(١) فى حاشية الأصل : إنما جاز حمل الصفة على المنادى فى قولك : يازيد الظريف ، لأجل أنه لما استمر الضم فى كل منادى مفرد معرفة شابه الفاعل فجاز اجراء الصفة على اللفظ . والصفة كالجزء من الموصوف بدلالة أنها لا تتقدم عليه لا تقول : مررت بظريف رجل تريد : برجل ظريف . وإذا كان منزلتها من الموصوف هذه المنزلة جاز أن يعتبر فيها من الحكم ما يعتبر فيه . فكما لم يكن فى المنادى إذا كان مضافا إلا النصب كذلك لا يكون فى صفة المنادى إذا كانت مضافة إلا النصب كقولك : يازيد أخا عمرو ، فكأنك قلت : يا أخا عمرو .

(٢) زيادة من أ ، ب

(٣) فى حاشية الأصل : يا تميم كلهم ، كأن قائلا قال لأبى على كيف جوزتم وصف المنادى المضموم مع قولهم أنه جرى مجرى أسماء الخطاب نحو : أنت ، وإياك . وهلا امتنعتم من أن تصفوه كما لا يوصف المضمرات فلا يقال : أنت الظريف خارج ، ولا إياك الظريف جزت ، فتجعل الظريف صفة لأنت ، وإياك. فأجاب بأن المنادى المضموم وإن وقع موقع كلم الخطاب فلم يجر مجراها فى كل حال واستدل على أنهم لم يصرفوه عن حكم الغيبة رأسا . فقولهم : يا تميم كلهم ، وذلك أنهم أعادوا الضمير على لفظ الغيبة إلى تميم مع أنه منادى مضموم ، كما يقولون ذلك فى غير النداء نحو قولك : جاءنى تميم كلهم ، جريا على الأصل إذ لم =

فى قولهم : يا تميمُ كلُّكم والتأكيد فى هـذا كالصفة تقول : يا بكر أجمعون وأجمعين وعطف البيان كالصفة(١) تقول : تقول : يا زيدُ زيدُ على اللفظ . ويا زيدُ زيداً ، على الموضع :

فأما البدل فإنك تقول: يازيدُ زيدُ أقبل ، فلا تنون زيداً إذا أبدلت(٢). وكذلك [تقول(٣)] : يا زيدُ أخانا . وتقول : يا زيدُ وعمرُو فتعطف

=يكن المنادى من أعلام الخطاب فى الأصل ألا ترى أن نحو : زيد وعمرو لم يوضع للخطاب كأنت ، وإياك ، وإنما سرى فيه هذا المعنى فى هذا الموضع المخصوص فلا يجب أن يعدل به عن أصله عدولا مستمراً . فكما أنهم جوزوا : يا تميم كلهم وإن كان لا يجوز فى المضمر المختص نحو قولك : أنتم كلهم ، وضربتكم كلهم . كذلك يجوز أن تقـــول : يا زيد العاقل ، وإن لم يجز أن تقول : أنت الظريف خارج .

(١) فى حاشية الأصل : وعطف البيان كالصفة نحو : مررت بأبى عبد الله زيد ، وبهذا زيد ، فهو مجانس للصفة لما فيه من البيان . فإذا قلت : يازيد زيد وياغلام زيد ، نونت ولم يترك التنوين لأنه غير مبنى إذ ليس بنفس المنادى فيجب بناؤه لوقوعه موقع المبنيات . والصفة فى قولك : يا زيد العاقل ، غير مبنية أيضاً لأن النداء لم يقع عليها لحركة العاقل حركة إعراب . وحركة زيد حركة بناء .

(٢) فى حاشية الأصل : فأما البدل فإنك تقول فيه : يازيد زيد أقبل ، فلا ينون لأن البدل فى حكم تكرير العامل . « قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم » [الأعراف ٧ : ٧٥] فقوله : لمن آمن بدل من قوله : للذين استضعفوا وقد كرر فيه اللام الذى هو العامل فى المبدل منه . فقولك : يازيد زيد إذا أبدلت بمنزلة : يازيد يازيد ، لأن المفرد المقصود بالخطاب إذا ولى « يا » لم يكن فيه إلا البناء على الضم . وكذلك : يا زيد أخانا ، يعنى أن القول إذا كان فى حكم تكرير العامل كان بمنزلة قولك : يازيد أخانا .

(٣) زيادة من أ ، ب .

بالواو عمراً على زيد . وتقول : يا زيدُ والحارثُ [1] ، وإن شئت نصبت فقلت : والحارثَ .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ [2] ، ويا أيُّها الناسُ ، فلا يجوز فى الناس والرجل إلا الرفع . وليس بمنزلة : يا زيدُ الظريفَ ، لأن الرجل ها هنا هو المقصود بالنداء .

(١) فى حاشية الأصل : قوله : يازيد والحارث ، جاز أن يعطف ما فيه الألف واللام على المنادى بيا وإن كان لا يجوز أن تقول : يا الحارث لا جل أن الواو وإن كانت تنزل منزلة العامل فليس بمنزلة « يا » فى كونه علماً للنداء الذى يفيد التعريف فلا يمتنع أن تجتمع معه الألف واللام كما امتنع اجتماعهما مع «يا» نفسه لأن الواو إذا لم تكن علماً كيا لأنه كما قام مقام يا فقد يقوم مقام سائر العوامل نحو : ضربت زيداً وعمراً ، من حيث كان حرف عطف لم يجتمع علما تعريف فى قولك : والحارث ، كما يجتمع فى قولك : يا الحارث .

(٢) فى حاشية الأصل : لما قصدوا نداء ما فيه الألف واللام وكرهوا الجمع بين « يا » والألف واللام أتوا بأى وجعلوه صلة إلى نداء ما فيه الألف واللام من حيث جعلوا أى منادى مفرداً كقولك : يا أى ، كما تقول : يا عمرو . وجعلوا الرجل صفه لهفسرى فيه معنى النداء حتى كأنه قيل يارجل وجعلوا « ها » فصلا بينه وبين الرجل كأنهم جعلوه تنبيها على أن المقصود بالنداء هو الرجل ووجب الرفع فلم يجز فيه الوجهان كما جاء فى : يازيد الظريف ، لأمرين :

أحدهما أن الرجل ، وإن كان فى اللفظ صفة لأى ؛ كما كان الظريف صفة لزيد فإنه المقصود بالنداء ، وليس أى باسم مقصود قصده فالتزام الرفع فى الرجل مع كونه صفه إيذان بأنه المقصود بالنداء ، ولفظه موافق لفظ المنادى إذ لافصل بين الضم والرفع ، فحركة لام الرجل فى قولك : يا أيها الرجل ، بمنزلة حركته فى قولك : يا رجل من جهة اللفظ وإن كانت تلك حركة إعراب مثلها فى قولك : جاءنى زيد . وهذه حركة بناء مثلها فى قبل وبعد .

وأما غير المفرد من الأسماء المناداة فعلى ضربين : أحدهما ما كان مضافاً ، والآخر ما أشبه المضاف لطوله .

فالمضاف كقولك : يا عبدَ اللهِ ، ويا غلامَ بكرٍ ، ويا عبدَ امرأةٍ ويا رجلَ سَوْءٍ . فإن وصفت المضاف بمفرد أو مضاف لم يكن إلا نصباً لأنه لا موضع هنا مخالفاً للفظ كما كان فى المفرد المضموم . فإن أبدلت من المضاف مفرداً ضممت المفرد فقلت : يا غلامَنا زيدُ ، فلم تنون زيداً لأن البدل فى التقدير من جملة أخرى . فكأنك قلت : يا زيدُ .

وأما المنادى المشابه للمضاف لطوله ، فحكمه النصب كما كان المضاف كذلك . وذلك قولك : يا خيراً من زيدٍ ، ويا ضارباً رجلاً[1] فتنصب خيراً وضاربا معرفة أردت به ، أو نكرة . وإنما يكون معرفة إذا قصدت به إلى واحد بعينه ، كما تقصد بقولك : يا رجلُ إلى مخصوص

= والثانى إن الصفة كالجزء من الموصوف وإذا لزمته قوى الاتصال فتجرى اللام من الرجل مجرى آخر الكلمة . فكما أن آخر الكلمة فى نحو : يا جعفر يضم كذلك جعل حركة اللام فى : يا أيها الرجل ، الرفع ليكون مشاكلا لذلك فى اللفظ . ويفصل بما لا يلزم نحو : يازيد الظريف ، لأنك إذا قلت : يازيد استغنيت عن الظريف وإذا قلت : يا أى لم يجز لأن أى مبهم لا يستقل بنفسه .

(١) فى حاشية الأصل : المشابه للمضاف مشابهته من ثلاثة أوجه :

أحدها أن الأول عامل فى الثانى ألا ترى أن ضارباً قد نصب رجلا وكذا خيراً من زيد لانك إذا قلت إن حرف الجر من جملة الإسم المجرور كان الأول الذى هو خير قد عمل فى موضع الجار مع المجرور ، كما تعمل مررت فى زيد . =

أو تجعله اسم شيء بعينه فيصير بمنزلة زيد في النداء . ألا ترى أنك لو سميت رجلا ثلاثةَ وثلاثين لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين فنصبت للطول . ولو ناديت جماعة هذه العدة عدتها لرفعت فقلت : يا ثلاثةُ والثلاثون فيمن قال يا زيدُ والحارثُ . ومن نصب الحارث نصب الثلاثين [فقال : يا ثلاثة والثلاثين[1]] أو ياثلاثة و ياثلاثون [ولا يجوز : يا ثلاثة وثلاثون

═ فموضع قولك : من زيد نصب بخير حتى كأنك قلت : يافاضلا زيدا ، كما كان : مررت بزيد ، بمنزلة : جزت زيداً . وإن قلت إن من متعلقة بخير كان العمل ظاهراً وهو الجر . والفصل بين الموضعين أنك إذا جعلت من جملة خير كان عمله الجر في زيد حتى كأن جملة قولك : خير من ، عامل من حيث أن الحرف لا يكون له عمل مالم يتعلق بشيء . ألا ترى أنك لاتقول : من زيد ، من غير أن تأتى بشيء آخر وإذا جعلت من، من جملة زيد من حيث أنه متصل به لفظاً كان عمل خير النصب في موضع الجار مع المجرور .

والوجه الثاني من المشابهة أن الثاني من تمام الأول ، ومتصل به ألا ترى أنك إذا قلت : يا خيراً ، أو يا خيراً من ، لم يتم حتى تذكر زيداً فتقول : من زيد . وكذا ياضاربا رجلا . لأنك لو قلت : ياضاربا ، لم يتم وكان بمنزلة قولك : يا رجلا . لأنه لا يعلم أي نوع ضرب ، ويكون شائعا وهذا بمنزلة : غلام زيد وعبد مرة لأن زيداً ، ومرة من تمام الأولين .

والوجه الثالث من المشابهة قريب من الثاني وهو أن الأول يتخصص بالثاني كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه . ألا ترى أنك إذا قلت : ياضاربا على أن يكون ضرب امرأة أو رجلا أو غير ذلك . فإذا قلت : ياضاربا رجلا خصصته بنوع ، وأزلت بعض شياعه . كما أنك إذا قلت : عبد مرة ، خصصت المضاف الذي هو : مرة . فإذا قلت : ياغلام زيد ، عرفته بزيد . فلما حصل بين هذا النوع المضاف هذه الوجوه من المضارعة أجرى مجراه في النصب .

(١) زيادة من د .

لأنه يجرى مجرى قولك : يا رجل وغلام وذلك لا يجوز لأن الألف واللام إنما يحذفان من الأول ولا يحذفان من الثانى[١]] ووجه شبه هذا الضرب بالإضافة أن الثانى مخصص للأول كما أن المضاف إليه مخصص للمضاف والأول عامل فى الثانى كما أن المضاف عامل فى المضاف إليه وهو من تمامه كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

فإن نعت المفرد بابن فلان ، أو بابن أبى فلان نصبت ابناً وجعلته مع الأول كالشىء الواحد فقلت : يا زيدَ بنَ عمرو ، ويَا بكرَ ابنَ أبى زيدٍ[٢] . والكنية فى هذا الباب كالعلم . ولو أضفت الإبن إلى غير العلم لضممت الأول فقلت : يا زيدُ بنَ أخينا ، ويا بكرُ ابنَ صاحبِ المالِ ، وكذلك : يا رجلُ بنَ زيدٍ .

وقد تدخل اللام الجارة فى الإسم المنادى وذلك نحو : يا لَزيد

(١) زيادة من د .

(٢) فى حاشية الأصل : الإبن إذا وقع بين علمين نحو : زيد وعمر جعل مع الأول شيئاً واحدا ، وبنيا على الفتح فى النداء وذلك نحو قولك : يازيد بن عمرو . والأصل : يازيد بن عمرو ، على أن يكون زيد مضموما لأنه منادى مفرد ، وابن عمرو منصوبا لأنه صفة له مضافة كأخا ورقاء ثم قصدوا بناء الأول مع الثانى واتباعه إياه فبنوهما على الفتح الذى هو حركة ابن المستحقة فى حال الإعراب لأنه مضاف والمضاف لا يكون إلا منصوبا منادى كان هو فى نفسه كقولك : ياغلام زيد ، أو صفة لمنادى كقولك : يازيد صاحب بشر . لأجل أنه إذا أريد بناء الأول مع الثانى كان الأولى أن يبنى على احدى الحركتين ولا يؤتى بأجنبية لأنها حركة ابن فى حالة الإعراب والضمة فى زيد حركة بناء والحركة التى يكون لها فى حال الإعراب أولى بأن تكون متبوعة من حركة البناء فقيل : يازيد بن عمرو ففتحهما ولم يقل : يازيد بن عمرو ، فيضم الثانى ويبنى مع الأول لضم الأول .

ويا لعمرٍو . وإنما تدخل هـذه اللام للاستغاثة أو التعجب(١) . فإن عطفت على هذا الإسم إسما ألحقته اللام وكسرت اللام فى المعطوف فقلت : يا لَزيدٍ ولِعمرٍو .

وقال : يا لَلْكهولِ ولِلشبانِ لِلْعَجَب(٢)

فاللام فى : يا للكهول داخلة على مدعو . وفى : للعجب داخلة على مدعو إليه .

(١) فى حاشية الأصل : فاللام تدخل للاستغاثة أو للتعجب نحو : يا لله للمسلمين ، فتح الأول وكسر الثانى للفرق بين المدعو والمدعو إليه . واللام المفتوحة خصت بالمستغاث دون المستغاث إليه لأجل أن المستغاث منادى . والمنادى جار مجرى المضمرات ولام الجر تفتح فى المضمرات نحو : لك ، وله . فإن عطفت إسما فيه لام الجر على المدعو قلت : يا لزيد ولعمرو بكسر اللام فى المعطوف . وذلك أن موجب الفتح فى الأصل هو الفصل بين المدعو والمدعو إليه . إذ لو قيل : يا لزيد لعمرو بكسر اللامين لم يعلم الفصل بين المدعو والمدعو إليه .
وقولهم فتح فى المنادى لتناسب المضمر فالقصد به أن المنادى كان بالمفتوحة أولى بعد أن أوجب حصول اللبس فتح إحدى اللامين والواو تكفى مؤونة الالتباس . ألا ترى أنك إذا قلت : يا لزيد ففتحت اللام علم أنه مدعو . فإذا جئت بالعطف فقلت : ولعمرو دل الواو على دخول الثانى فى حكم الأول فلا نفتقر إلى فتح اللام لرفع اللبس .

(٢) هذا عجز بيت وصدره : يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب
قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥١) : البيت لأبى الأسود الدؤلى وينسب إلى أبى زيد الطائى . وقال العينى (فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد ص ٣١٩) : قائله مجهول قاله اللخمى .

الشاهد فى وللشبان حيث كسرت فيه اللام والقياس فتحها حملا على المعطوف عليه ولكن لما كان معلوما أنه مستغاث به وذال اللبس ولم يكرر يا كسرت اللام . المرجع السابق .

بابُ الترخيم

الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة المعرفة فى النداء . ولا يرخم مستغاث به ولا يرخم اسم مضاف ، ولا نكرة وإنما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النداءُ البناءَ . فأما ما لم يُبْنَ للنداء فإنه لا يرخم .

والترخيم على ضربين : أحدهما أن تحذف آخر الإسم وتدعَ الباقى على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة أو السكون .

والآخر أن تجعله بمنزلة اسم مفرد لم يحذف منه شيء . فمثال الأول أن تقول فى حارثٍ ، ومالِك ، وجعفرٍ ، وبُرْثُنٍ وهِرَقْلَ : يا حارِ ، ويا جعفَ ، ويا برثُ ، ويا هِرَقْ أقبلْ . وتضم هذه الحروف كلها فى القول الثانى . فإن كان فى آخر اسم زيادتان زيدتا معاً حذفتهما معاً وذلك قولك فى رجل اسمه مروانُ وسَعدانُ : يا مرَو أقبل ، ويا سعدَ أقبل . فإن كان قبل آخر الإسم حرف مد زائد أتبعته الزائد فى الحذف إذا كان الإسم على أكثر من ثلاثة أحرف فقلت فى رجل اسمه منصور : يا منصُ(1) . فإن كان اسمه سعيد ، أو ثمود ، أو حمار

(1) فى حاشية الأصل : منصور إذا رخم لم يخل من أحد أمرين .. إما أن تحذف الراء والواو جميعاً ، أو تحذف أحدهما . فإذا أردت حذف أحدهما وجب حذف الراء لأنه فى آخر الاسم . والترخيم لايكون حشواً . وإذا حذفت الراء فقلت : يا منصو ، وجب حذف الواو أيضاً لأنها زائدة : وإذا حذف الأصل كان الزائد به أولي . قال أبو علي : أتبعته الزائد في الحذف يعني أن الزيادة هي=

قلت : يا سعِى ، يا حمـا ، ويا ثمُو ، فيمن قال : يا حارِ ، ويا ثمى فيمن قال : يا حارُ . وتقول فى رجل اسمه طائفيةُ ، أو مَرْجانةُ يا طائفىّ أقبل ، ويا مرجانَ تعالَ . فلا تحذف مع تاء التأنيث غيرها كما لا تحذف من نحو : حضرَمَوْتَ ، ومعدى كرِبَ إلا الإسم الثاني المضموم إلى المصدر .

= المقصودة فى الحذف إلا أنه لما لم نتوصل إلى حذفها إلا بحذف الراء لوقوعها قبله حذفا جميعاً وأجريا مجرى الألف والنون فى مروان إذا قلت : منص على قول من يقول : يا حار بالكسر كانت الضمة هى التى فى منصور لأن الاسم باق على صورته . فإن قلت : يا منص على قول من يقول: يا حار بالضم كان التقدير أن الضمة فى الصاد غير التى كانت قبل الترخيم لأنك إذا وجدت آخر يا حار تختلف فى الحالين وجب أن تقدر ذلك للأصل خلاف فى يا منص أيضاً ومثله الضمة فى فلك مفردا والضمة فيه جمعاً .

باب النفى بلا

الأسماء النكرة التى تنفى بلا هى الأسماء الشائعة التى يراد بنفيها نفى الجنس . والبناء على الفتح مطرد فيها إذا كانت مفردة ، كما كان البناء على الضم مطرداً فى الأسماء المناداة المفردة المعرفة وذلك نحو : لا رجلَ فى الدارِ ، ولا غلامَ عِندَ زيدٍ .

وقد يحذف الخبر مع لا هذه وذلك قولك : لا إلهَ إلاّ اللهُ . والمعنى : لا إله لنا إلاّ اللهُ ، أو فى الوجودِ . ولا حولَ ولا قوةَ إلاّ باللهِ .

والمنفى فى هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام . مفرد ، ومضاف ، ومضارع للمضاف . فالمفرد على ضربين مفرد غير موصوف ومفرد موصوف . فالمفرد غير الموصوف نحو ما ذكرنا . والمفرد الموصوف يجرى إذا وصف على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن تجرى الصفة على الموصوف فى لفظه فتنون وذلك نحو : لا رجلَ ظريفاً عندكَ ، ولاغلامَ صالحاً لك .

والوجه الثانى أن تجعل المنفى وصفته إسما واحداً مثل خمسةَ عشرَ ونحوه فتقول : لا رجلَ ظريفَ عندكَ ، ولا غلامَ صالحَ لك . ومثل هذا فى جعلهم الصفة مع الموصوف شيئاً واحداً : يا زيدَ بنَ عمرٍو كأنكَ قلت : يا ابنَ عمرٍو .

والوجه الثالث أن تجرِى الصفة على الموصوف على موضعه فتقول : لا رجلَ ظريفٌ عندَك . لأن موضع لا مع رجل رفع بأنه موضع ابتداء فتجريه على الموضع وإن شئت حذفت الخبر وقول الشاعر :

وردٌّ جَازِرُهم حَرْفاً مُصرّمةً ولا كريمَ من الولدانِ مَصْبوحُ[1]

وإن شئت جعلت مصبوحاً صفة على الموضع وأضمرت الخبر . وإن شئت جعلته خبراً . والعطف فيما ذكرنا كالصفة تحمله على اللفظ مرة وعلى الموضع أخرى . فمن الحمل على اللفظ قوله :

---

(١) هو أحد ثلاثة أبيات قالها رجل جاهلى من بنى النبيت (فرائد القلائد للعينى ص١٣٧) اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبيانى عند مارية بنت عفرر خاطبين لها فقدمت حاتما عليهما وتزوجته فقال هذا الرجل :

هلا سألت النبيتيين ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح
ورد جاذرهم حرفا مصرمة فى الرأس منها وفى الإصلاء تمليح
إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

والبيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٣٥٦) ولم ينسبه إلى قائل .

وأورد الزمخشرى عجز هذا البيت (المفصل ص ١٧) ونسبه إلى حاتم الطائى . وقال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٢) : وقيل هما لأبى ذؤيب الهذلى ولم أرها فى شعره . يعنى بذلك البيت الثانى والثالث .

الشاهد فيه قوله : مصبوح إن شئت جعلته خبراً للا النافية لأنها وما عملت فيه فى موضع اسم مبتدإ . أو تجعله نعتاً لاسم لا محمولا على الموضع ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع تقديره : موجود والمجرور الذى هو : من الولدان فى موضع الصفة لاسم لا متعلق بأجنبي كأنه قال : ولا كريم ثابت من الولدان مصبوح .
المرجع السابق .

ولا أبَ وابنا مِثْلُ مَروانَ وابنِهِ (١)

ومن الحمل على الموضع قوله :

هـذا لَعمرُكُمُ الصغارُ بعينِه لا أمَّ لى إنْ كان ذاكَ ولا أبُ (٢)

وتقول : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ فتجعل لا الثانية بمنزلة الأولى وتضمر الخبر . فإن جعلت لا الثانية هى التى تزاد فى النفى نحو : ليس زيدٌ ولا أخوه عنـدَكَ كان فى الإسم الواقع بعدها النصب على اللفظ كما جاء : لا أبَ وابناً . وجاز أيضاً فيه الرفع على الموضع فتقول : لا حولَ ولا قوةٌ كما قال : ولا أبَ .

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

قال القيسي (إيضاح شواهدالإيضاح ق ٥٣) : البيت للكميت ابن معروف وينسب للكميت الأسدى . قال العينى (فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد ص ١٣٣) : هو لرجل من عبد مناه بن كنانة . وأورده سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٣٤٩) ولم ينسبه إلى قائل .

الشاهد فيه قوله : وابنا حمله على لفظ : لا أب ونونه لأن المعطوف لا يجعل هو وما قلبه بمنزلة اسم واحد لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء والثلاثة لا تجعل أسما واحداً فلا بد من كون المعطوف معربا (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٣) .

(٢) البيت من شواهد سيبوية فى الكتاب (ج ١ص٣٥٢) ونسبه إلى رجل من مذحج .

الشاهد فيه : عطف : ولا أب على موضع الاسم المنفى مع لا (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ق ٥٣) .



(لـ) ، أ ، ن

بابُ النـكرة المضافة

النـكرة المضافة تنتصب بعـد لا إنتصاباً صحيحاً كما تنتصب بعد إنّ وذلك نحو : لا غلامَ رجلٍ عنـدكَ ، ولا صاحبَ سفرٍ لَهُ : ويدل على انتصاب المضاف قولهم : لا خيراً من زيدٍ عندَه . فـكما انتصب خير وثبت فيه التنوين ثباته فى المعرب كذلك تـكون الفتحة فى : [لا[1]] غلامَ رجل عندكَ ، فتحة إعراب لامتناع بناء المضاف مع غـيره وجعله معه بمنزلة شيء واحد[2] .

وقد تلحق لام الإضافة فى الإضافة وذلك نحـو : لا أَبا لزيدٍ . فالأب منصوب بلا واللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف

---

(١) زيادة من أ، د

(٢) فى حاشية الأصل : إذا قلت : لا غلام رجل عندك ، فالحركة للإعراب منزلتها فى قولك : رأيت غلام رجل . لأنها لو كانت للبناء لما قالوا : لا خيراً من زيد بالتنوين وذلك أن هذا مشابه للمضاف . ألا ترى انك تقول : ياخيراً من زيد بالتنوين ، كما تقول : يا غلام رجل . فإذا وجدت هذا الذى إعرابه إعراب المضاف منونا علمت أن الحركة فى قولك : لا غلام رجل إعرابيه . وإنما امتنعوا من بناء المضاف مع لا لأن ذلك يؤدى إلى جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً إذ المضاف والمضاف إليه شيآن ولا ثالث . فإن قلت فـكيف زعمت فى قولهم : لا رجل ظريف عندك أن الصفة والموصوف يبنيان مع لا . فالجواب أنا قلنا أن الصفة والموصوف يجعلان أسما واحداً كخمسة عشر . ثم تدخل لا عليه ، وبين الصفة والموصوف من الاتصال والامتزاج ما ليس بين المضاف والمضاف إليه لأن الصفة هي الموصوف فى المعني .

فى الأب[1] . ومن جهة تهيئة الإسم لعمل لا فيه معتد بها . وعلى هذا تقول : لا غلامَىْ لزيدٍ ، ولا يدىْ بها لكَ فتحذف النون للاضافة كما تحذفها إذا لم تدخل اللام .

---

(١) حاشية الأصل : والأب إذا أضيف رد لام فعله كقولك : أبو زيد ، ورأيت أبا زيد . ولا لا تعمل فى المعارف فلا تقول : لا غلام زيد عندك ، ولا صاحب الرجل الذى تعلم عندك ، لأن المضاف إلى المعرفة معرفة . فغلام زيد بمنزلة زيد . وغلام الرجل الذى تعلم بمنزلة الرجل ، فلا يجوز أن تقول: لا الرجل الذى تعلم عندك ، فتعمل لا فى المعرفة . كذلك لا يجوز : لا غلام الرجل الذى تعلم عندك . وإذا كان كذلك كان اللام فى قولهم : لا أبا لزيد ، معتدا بها من وجه وغير معتد بها من وجه .

فوجه الاعتداد بها أن الأب لو كان مضافا على الحقيقة لكان معرفة . ولا لا تنصب المعارف . فلولا أن اللام غير داخلة فى حكم الزيادة والاسقاط لما جاز أن ينصب الأب فتقول : لا أبا لزيد .

وأما وجه عدم الاعتداد فثبات لام الفعل فيه لأنه يعود عند الإضافة ألا ترى أنك لا تقول : رأيت الأبا. وإنما تقول : رأيت الأب ، بغير لام الفعل فلولا أن اللام فى تقدير الساقط من وجه ، ومقارنة « لما » فى قوله سبحانه : « فبما رحمة من الله لنت لهم » [آل عمران ٣ : ١٥٩] . لما عاد لام الفعل الذى هو من أعلام الإضافة فهذا معنى قوله فاللام مقحمة غير معتد بها من جهة ثبات الألف فى الأب لأن الألف هو لام الفعل . فإذا قلت : لا غلامى لزيد ، كانت اللام غير معتد بها من جهة سقوط النون كما تسقط إذا لم تكن اللام نحو : غلاما زيد ، ومعتد بها من جهة عمل لا فى الاسم لأنها لو كانت ساقطة البتة لما جاز أن تعمل لا فيه لأن اللام إذا كانت فى حكم غير الملفوظ به كان الإضافة حقيقية فتعرف الاسم . والمعرفة لا تنصبه لا فإذا كان **لا** عاملة فى قولك : لا غلامى لزيد علمت أن الإضافة غير حقيقية من وجه ، وأن اللام مانعة لها من التعريف .

فإن قلت : لا غلامين ظريفين لك لم يجز حذف النون للإضافة كما تحذفها إذا لم تدخل اللام لأنك قد حلت بين المضاف والذى تقع الإضافة إليه بصفة المنفى فلم يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولم يجز حذف النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء فى الاسم المنفى لا فى صفته . وربما حذف الشاعر هذه اللام للحاجة والتقدير بها الثبات قال :

أَبِالموتِ الذى لا بُدَّ أنِّي ... مُلاقٍ لا أَبَاكِ تُخَوِّفِيني (١)

---

(١) قال القيسي (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٥٤) : البيت لعنترة بن شداد العبسي فى رواية ابن السكيت ونسب إلى أبى حية النميرى .

والبيت فى اللسان (أبى) منسوب إلى أبى حية النميرى .

الشاهد فيه حذف لام الجر وهو يريدها ولو إرادتها وأنها فى حكم الثابت فى اللفظ لما عملت لا لأنها لا تعمل إلا فى النكرة . والألف فى أبا لا يثبت إلا مع الإضافة . والإضافة هنا معرفة فلما أدت الإضافة إلى ذلك قدرت اللام الموجبة للإنفصال(شرح شواهد الإيضاح لابن برى ق ٥٤) .



باب المنفى المضارع للمضاف

وذلك : لا خيراً من زيدٍ عنـدك ، ولا ضارباً بكراً فى دارِكَ ولا عشرينَ دِرهماً لك . فمضارعة هذا المضاف أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده والمعمول فيه من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف . وتقول : لا مرورَ بزيدٍ(١) ولا نزولَ على عمرٍو . وإن جعلت على والباء متعلقين بمحذوف كأنك قلت : لا مرورَ ثابتٌ بزيدٍ ، ولا نزولَ واقعٌ على عمرٍو . وعلى هذا قوله تعالى : « لا تثريبَ

---

(١) فى حاشية الأصل : قولك : لامرور بزيد يجرى على وجهين :

أحدهما : ألا ينون إذا أردت أن تنفى المرور على الإطلاق وجعلت بزيد متعلقا بمحذوف كأنه لامرور بزيد ، كما تقول : لارجل فى الدار تريد : لارجل مستقر فى الدار . وعلى هذا التقدير يكون المرور فى قولك : لامرور بزيد بمنزلة رجل فى قولك : لارجل فى كونه مفرداً فلا يكون فيه إلا البناء على الفتح .

والوجه الثانى أن ينون ويجعل زيدا متعلقا بالمرور معمولا له حتى كأنك قلت : لامروراً زيداً فى كون ذلك مفعولا للمرور كما تقول : لاضاربا زيداً . وذلك أن بزيد إذا تعلق بمرور وصار من جملته أشبه المضاف لطوله . ويكون الخبر محذوفا كأنه : لامروراً بزيد عندى أو اليوم . وإذا قلت : لامرور بزيد فجعلت بزيد متعلقا بمحذوف يكون خبراً فلم يحتج إلى شىء آخر لفظا ولاتقديراً . فإذا قلت : لامروراً بزيد كان بمنزلة إسم واحـــد فيقتضى خبراً إما لفظا وإما تقديراً . والفرق بينهما إنك إذا قلت : لا مروراً بزيد عندى فنفيت عن زيد مروراً مخصوصاً وفى الثانية عممت .

عليكُمُ اليومَ[1] » . فإن جعلت الجارين من صلة المصدر نصبت ونونت وأضمرت لهما خبراً وإن شئت أظهرته .

وتقول على الوجه الأول : لا آمرَ بالمعروفِ لك . و[على الوجه الثانى[2]] : لا آمراً يومَ الجمعةِ لكَ . إذا نفيت آمرى يوم الجمعة خاصة دون سائر أيام الأسبوع . فإن عممت بالنفى جميع الآمرِين قلت : لا آمرَ يومَ الجمعةِ لكَ . فيوم الجمعة على هذا الوجه متعلق بلك ومعمول له . وعلى الوجه الأول متعلق بآمرٍ .

ويقبح أن تقول : لا زيدٌ عندَك حتى تتبعه بشىء فتقول : ولا عمرٌو . وقالوا : لا نُولَكَ أن تفعلَ . فلم يكرروا لأنه صار بمنزلة لا ينبغى لك وأجروها مجراها حيث كانت بمعناها كما أجروا يَذَرُ مجرى يَدَعُ لاتفاقهما فى المعنى . وكذلك إذا فصل بين لا والإسم بحشو كرر لا لأن البناء فيها مع الفصل بينها وبين الإسم لا يجوز وذلك نحو : « لا فيها غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ[3] » .

وتقول : لا خيرَ بخيرٍ بعدَهُ النارُ[4] . فيجوز أن تجعل الباء الخبر

(١) سورة يوسف ١٢ : ٩٢
(٢) زيادة من أ
(٣) سورة الصافات ٣٧ : ٤٧
(٤) فى حاشية الأصل : وأعلم أنك إذا قلت : لاخير بخير بعده النار يتعلق المعنى فيه بالجملة التى هى قولك : بعده النار فإن جعلتها صفة للمنفى حتى كأنك قلت : لا خير بعده النار بخير كانت الباء زائدة لتأكيد النفى كما تقول : =

كما تقول : لا عَيْبَ بِه . والجملة صفـة الإسم المجرور . فإن جعلت الجملة صفة لخبر المنفى كانت الباء فى قولك : بخير للنفى كما تقول : لَسْتَ بزيدٍ .

= لست بزيد وكأنه لاخير بعده النار بخير . فخير مع لا فى حكم المبتدإ . وبعده النار جملة مرفوعة بأنها صفة هذا المبتدإ . وقولك : بخير خبر المبتدإ كأنه: لاخير بعده النار خير . ودخل الباء على المرفوع لتأكيد معنى النفى، ولهذا شبهه بقولك : لست بزيد . غير أن زيداً فى موضع النصب إذ تقول لست زيداً . وخير فى قولك : بخير فى موضع رفع بأنه خبر المبتدإ كظريف فى قولك : الرجل ظريف . وإن جعلت الجملة التى هى قولك : بعده النار فى موضع خبر بأنها صفة خير المجرورة بالباء كان الباء غـير مزيدة وكان بمعنى « فى » كما تقول : لاعيب به تريد :لاعيب فيه . فـكأنه قيل: لاخير فى خير هذه صفته. ومعنى ذلك : لاخير فى نعمة بعدها النار . فالباء على هذا القول متعلق بمحذوف كأنه : لاخير يوجد فى خير هذه صفته .

بابُ الأسماء المجرورة

الأسماء المجرورة على ضربين ضرب ينجر بحرف جر وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه .

فأما ما ينجر بحروف[1] الجر فنحو ما ينجر بعد مِن نحو : خرجتُ مِن الكوفةِ إلى البصرةِ . فهى[2] لابتداء الغاية . وتكون للتبعيض . وتكون زائدة فى نحو : ما جاءنى من أحدٍ . وإلى معناها الغاية . وفى معناها الوعاء وذلك نحو : المالُ فى الكيسِ، واللصُّ فى الحبسِ . ويتسع فيها فيقال : زيدٌ ينظرُ فى العلمِ ، وأنا فِى حاجتِكَ . والباء معناها الإلصاق والاختلاط كقولك : كتبتُ بالقلمِ ، وعَمِلَ النجارُ بالقدومِ . وتكون زائدة فى قولهم: كفىَ باللهِ ، وبحسبكَ أن تفعلَ ، وألقى يدَه وألقى بيدِهِ . واللام ومعناها التحقيق والملك . ومنها رب وهى فى التقليل نظيرة كم فى التكثير . فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة .

وذلك قولك : رُبَّ رجلٍ يفهمُ ، ورُبَّ رجلٍ فى الدارِ . فموضع رب مع المجرور بها فى موضع نصب . والفعل الذى يتعلق به قد يحذف فى كثير من الأمر للعلم به لأنها تستعمل جواباً وتقديره : رُبَّ رجلٍ

---

(١) فى أ ، ب ، د : بحرف

(٢) فى أ ، د : فمن

يفهمُ أدركتُ أو لقيتُ . فتحذف كما حذف ما يتعلق به الجار للدلالة عليه فى نحو قوله عز وجل : « وأَدْخِلْ يَدَكَ فى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِن غَيرِ سوء إلى فرعونَ(١) » ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال على ذلك . ومما عمل فيه ربّ قول الأعشى :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُه ذلك اليومَ وأَسْرَى مِن مَعْشَرٍ أَقْتالِ (٢)

فقـوله : من معشر أقتـال لا يكون إلا متعلقاً بمحذوف ولا يكون من صلة قوله : أسرى لأن الأسرى معطوف على رب فـكما أن ما تعمل فيه ربّ لا بد له من صفة فـكذلك ما يعطف عليه .

---

(١) سورة النمل ٢٧ : ١٢

(٢) ديوان الأعشى ص ١٣

الشاهد فيه حذف صفة معمول رب لدلالة الـكلام عليه وهو قوله : وأسرى من معشر فهذا المجرور لايصح أن يكون من صلة أسرى لأن وأسرى معطوف على رب وهى لابد لها من صفة . فـكذلك ماعطف عليها . ويدل على ذلك أنه أتى بنوعين فقال : رب رفد هرقته ورب أسرى أخذتهم من معشر أقتال (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٥٥)

فى حاشية الأصل : من لايجوز أن يتعلق بلفظ أسرى على قولك : أسرت منهم . لأنك إن علقتها بأسرى صارت معمولة لأسرى ومن تمامه وبقى أسرى لاصفة له . ومن شريطة هذا الباب أن المجرور برب تلزمه الصفة ولايستغنى عنها البتة فلذلك حكمها كما هو معطوف عليه يجب أن تلزمه أيضاً الصفه لأنه مجرور أيضاً برب تقول : رب رجل كريم ضربته . وإذا بطل تعلق من بأسرى علقتها بمحذوف تقديره . وأسرى كائنين من معشر . وكائنين صفة لأسرى . فى كائنين ضمير يعود إلى أسرى . ومن متعلقة بكائنين ثم حـذف كائنون وأقيم الجار =

وقالوا : رُبَّهُ رجلاً ، فأضمروا معه قبل الذكر على شريطة التفسير كما فعلوا ذلك فى : نِعْمَ رجلاً . وإنما دخلت رُبّ على هذا الضمير وهى إنما تدخل على النكرات من أجل أن هذا الضمير ليس بمقصود قصده فلما كان غير معين أشبه النكرة فصار فى حكمها .

وقد كفّوا رُبَّ بما فى قولهم : رُبَّما . كما كفّوا بها غيرها ولما كانت رب إنما تأتى لما مضى وجب أن تكون ربما كذلك أيضاً تدخل على الماضى كقوله :

رُبَّمَا أَوْفيتُ فى عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثوبى شَمالاَتُ (١)

—والمجرور مقامه . فصار قوله : من معشر ، صفة لأسرى . كما أنك إذا قلت : مررت برجل من بنى تميم فمن بنى تميم صفة لرجل . وأصل الكلام : مررت برجل كائن من بنى تميم ، فحذف كائن ، وأقيم حرف الجر مع ما اتصل به مقامه وينتقل إلى حرف الجر الضمير الذى فى كائن المحذوف . وكذلك فى قوله : من معشر ضمير قد انتقل إليه من قوله : كائنين ففى من إسم مضمر مرفوع فاعل يعود إلى أسرى . وهو ضمير إنتقل إلى من ، من ذلك المحذوف الذى هو : كائنون ، أو مستقرون أوما أشبه . فعلى هذا قد صار لأسرى وهو مجروو على طريق التباعة والعطف صفة . ولو علقت من بأسرى لم يكن لأسرى صفة ولاغناية عنها .

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ٢ ص ١٥٣) ونسبه إلى جذيمة الأبرش . واستشهد به على دخول نون التوكيد الخفيفة على ترفع ضرورة .
والشاهد فيه عند أبى على : دخول « ما » على رب ، فكفتها عن العمل .
(إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٦١) (فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد للعيني ص ٢٢٤) .

وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية وذلك نحو قوله عز وجل : « رُبَّما يَوَدُّ الذين كَفَرُوا[١] » وهذا حكاية حال تكون كما جاء : « فَوَجدَ فيها رَجُلين يَقْتتلان هذا من شيعتِهِ وهذا من عَدوِّهِ » . ولا يكون هذا على إضمار كان فى قياس قول سيبويه . وقد أضمروا رب بعد الواو فى نحو قوله :

وقاتمِ الأعماقِ خَاوِى المُخْتَرَقْ[٢] .

---

(١) فى حاشية الأصل : نصب أبو على قوله : « ربما يود الذين كفروا » (الحجر ١٥ : ٢) بقوله : « هذا من شيعته وهذا من عدوه » (القصص ٢٨ : ١٥) من حيث أنه لما حكى هذه الحال الناصبة جرى مجرى الحاضر كما أن ذلك المستقبل لما نزل بمنزلة الماضى من جهة تقرره فى اليقين جرى مجرى المشاهد الموجود فلم يحمله على إضمار كان .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج (ديوانه، من مجموع أشعار العرب ج٣ ص١٠٤) وعجزه : مشتبه الأعلام لماع الخفق .

الشاهد فيه قوله : وقاتم هو مجرور بإضمار رب بعد الواو وهذا مذهب سيبويه وخالف فى ذلك أبو العباس المبرد وقال : إن رب حذفت وجعلت الواو عوضا منها فجرت ما بعدها على تأويل رب كما كانت عوضا من باء القسم واستدل على ذلك بهذا الشطر وقال لأن الواو للعطف وواو العطف لا تكون إلا بعد كلام يعطف عليه فدل هذا على أنها بدل من رب . (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٦٢)

وهذا ضرب آخر من حروف الجر

وهو ما كان غير ملازم للجر . فمن ذلك الواو والتاء وحتى . فأما الواو فهى التى تستعمل فى القسم وهى عندهم بدل من الباء التى توصل الحلف إلى المحلوف به نحو : أحلفُ باللهِ. وإنما تستعمل مع الإسم المظهر . فإذا كنيت عن المحلوف به رددت الباء فقلت : بهِ لأفعلنّ . وأنشد أبو زيد :

رأى بَرقاً فأوْضَعَ فوقَ بَكرٍ فلاَ بِكَ ما أسَالَ ولا أغَامَا (١)

والتاء فى نحو : تاللهِ لأفعلنّ « وتاللهِ لأكِيدَنّ أصنامَكُم (٢) » وهى عندهم بدل من الواو كما كانت فى تُجاهٍ بدلا من الواو فى واجهتُ ولا تستعمل إلا فى إسم الله تعالى كما لم تستعمل التاء فى أسنتو إلا فى خلاف الخصب ولا تدخل فى غير اسم الله .

---

(١) نسبه أبوزيد (النوادر ،عناية سعيد الخورى الشرتونى، بيروت ١٨٩٤ ص ١٤٦) إلى عمرو بن يربوع وقد أورد فيه قصة مع زوجه الجنية (السعلاة) وترى القصة فى الحيوان ج ١ ص ١٨٦ وقوله : ولا أغاما ، كذا فى أصول الإيضاح . وفى النوادر : وما أغاما . الشاهد فيه قوله : فلابك لأن الباء أصل فى حروف القسم لأنها من حروف الجر والواو بدل منها وهى تدخل على الظاهر فتقول: وزيد لأفعلن فإذا كنيت عنه رددت الباء فقلت: به لأفعلن(إيضاح شواهد الايضاح للقيسى ق ٦٣)

(٢) سورة الأنبياء ٢١ : ٥٧



بابُ حتّى

وهى تستعمل على ثلاثة أضرب :

أحدها أن تكون حرف جر كإلى وذلك نحو قوله عز وجل : « سَلامٌ هى حتّى مطلعِ الفجرِ[1] » . وينتصب الفعل بعد هذه بإضمار أنْ كما ينتصب بعد اللام بإضمار أنْ .

والآخر أن تكون عاطفة وذلك نحو [قولك[2]] : ضربتُ القومَ حتى زيداً . فزيد من القوم . وإنما تذكر حتى لتعظيم أو تحقير أو قوة أو ضعف . فالتعظيم نحو : ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ . والتحقير نحو : قدمَ الحاجُّ حتى المشاةُ .

والثالث أن تكون حرفاً من حروف الابتداء يستأنف بعدها كما يستأنف بعد أمّا (وإذا[3]) وذلك نحو قوله[4] :

وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأَرْسَانِ[5]

---

(١) سورة القدر ٩٧ : ٥

(٢) زيادة من أ

(٣) ساقطة من ب

(٤) فى د : وذلك قوله

(٥) البيت لامرىء القيس (ديوانه ص ٩٣) وصدره .

مطوت بهم حتى تكل مطيهم .

ألا ترى أنها ليست عاطفة لدخول حرف العطف عليها ولا جادة لارتفاع الإسم بعدها .

= وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤١٧) ويروى : سريت بهم مكان مطوت بهم . ورواه ابن برى (شرح شواهد الإيضاح ق ٣١) : حتى تكل غزاتهم مكان : حتى تكل مطيهم .

الشاهد فيه : إن حتى هنا ليست عاطفة لدخول حرف العطف عليها لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض لأن ذلك يوجب خروج أحدهما عن معنى العطف فلا يجوز : جاءنى زيد وثم عمرو لأنهما لا يخلو أن يكون إحداهما هى العاطفة وأيتها ثبت لها الحكم استغنى بها عن الأخرى . (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٧٠) .

باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر

من ذلك على وعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ. تقول: على زيدٍ ثوبٌ فهذا حرف ألا ترى أنه متعلق بالفعل كما أن قولك: في الدارِ زيدٌ كذلك.

وأما استعمالهم لها اسماً فقول الشاعر:

غَدَتْ مِن عليه بعد ماتمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببيداء مَجْهَلِ(1)

فدخول من عليه قد دل على أنها اسم. وتقول: رميتُ عن القوسِ فتوصل الفعل بها إلى المفعول كما توصله بالباء في نحو: مررتُ بزيدٍ [وقد استعملت اسماً(2)] قال الشاعر:

جَرَتْ عليها كلُّ ريحٍ سَيْهوجْ مِن عن يمينِ الخطِّ أوسَمَاهِيج(3).

---

(1) نسب القيسي هذا البيت إلى مزاحم العقيلي (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٦٤).

الشاهد فيه: كون على إسماً بدليل دخول حرف الجر عليه.

وأورده سيبويه في الكتاب (ج ١ ص ٣١٠) ولم ينسبه إلى قائل ورواه: غدت من عليه بعد ما تم خمسها. ويروى في د: بزيزاء مكان بيداء.

(2) زيادة من أ

(3) قال ابن بري (شرح شواهد الإيضاح ق ٣٢) وأنشد لرجل من بني سعد:

وأما كاف التشبيه فالدلالة على أنها حرف وصلهم الذى بها كثيراً فى حال السعة وذلك قولهم : جاءنى الذى كزيدٍ فصار ذلك بمنزلة : جاءنى الذى فى الدارِ ولم يكن عندهم بمنزله : جاءنى الذى مثلُ زيدٍ وقالوا : كُنْ كما أنتَ ومعناه : كُنْ كالذى أنت . ويجوز أن تكون ما كافة وقد استعملت اسما فى نحو قول الأعشى :

أتنتَهُون ولن يَنهَى ذوِى شَطَطٍ كالطعنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ(١)

فالكاف فاعلة لأن الفاعل لا يحذف .

= يا دار سلمى بين دارات العوج جرت عليها كل ريح سيهوج
هوجاء جاءت من جبال ياجوج من عن يمين الخط أو سماهيج
ورد هذان البيتان فى اللسان (سمهج) قال : والسمهج : السهل ولبن سمهج : حلو دسم . وأرض سمهج : واسعة سهلة . ولم ينسبه إلى صاحبه .
الشاهد فيه استعمال عن إسماً بدليل دخول من عليها (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٦٥) .

(١) ديوان الأعشى ص ٦٣ والبيت من قصيدته المشهورة التى مطلعها :
ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق فراقاً أيها الرجل
الشاهد فيه استعمال الكاف إسما من قوله : كالطعن فالكاف فى موضع إسم مرفوع فكأنه قال : ولن ينهى ذوى شطط مثل الطعن فرفعه بفعله (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٦٥).

باب مــذ ومنذ

مذ ومنذ يجوز أن يكون كل واحد منهما اسماً ويجوز أن يكون حرفاً جاراً(1) . والأغلب على مذ أن تكون اسماً للحذف .

أما الموضع الذى يكونان فيه حرفى جر فقولك : منــذُ كم سرتَ . فمنذ حرف لإيصالها الفعل إلى كم . كما كانت الباء فى قولك : بمن تمر ، كذلك . وكذلك إذا قلت : أنتَ عندنا مذ الليلة فقد أضفت السكون إلى الليلة بمذ أو منذ لأن المعنى : أنت عندنا فى الليلة . فهذا للوقت الحاضر . قال أبو بكر : والموضع الذى يكونان فيه اسمين يكون على ضربين :

أحدهما أن يكون بمعنى الأمد فينتظم أول الوقت إلى آخره .

والآخر أن يكون أول الوقت .

فأما(2) الأمد فقولك : لم أركَ مُذْ يومان . أى أَمَدُ ذلك يومان . فمذ ابتداء موضعها رفع وهو اسم من أسماء الزمان ، ويومان خبر لها . ولا تستعمل اسما إلا فى الابتداء خاصة . والنكرة يختص بها هذا الباب [دون المعرفه(3)] لأن الغرض السؤال عن عدة (4) المدة التى انقطعت

---

(1) فى أ : حرف جر

(2) فى ب : وأما

(3) زيادة من أ ، د

(4) فى أ ، ب : هذه

الرؤية فيها . وإن خصص لم يمتنع كما أنه إذا خصص ما فى جواب كم لم يمتنع لأن التخصيص فيه ليس يخرجه عن أن يكون عدة .

وأما أول[1] الوقت فقولك : ما رأيتُـه مذ يومُ الجمعةِ ، المعنى:[2] أولُ ذلك يومُ الجمعةِ . فهذا الضرب يحتاج إلى التوقيت وتخصيص وقته بعينه . والفصل بين الرفع والجر بمذ أنك إذا جررت بمذ كان الـكلام جملة واحدة . وإذا رفعت كان الـكلام جملتين .

---

(١) فى أ : الأول

(٢) فى أ : أى

باب القسم

القسم جملة يؤكد بها الخبر . ولما كان فى الأصل جملة من الجمل التى هى أخبار جاءت على ما جاءت عليه أخواتها من كونها مرة جملة من فعل وفاعل وأخرى من مبتدإ وخبر إلا أنها لا تستقل بأنفسها حتى تتبع بما يقسم عليه . ونظيرها من الجمل الشرط فى المجازاة فى أنها وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لا تفيد حتى ينضم[1] إليها[2] الجزاء . فالجملة التى من فعل وفاعل فى القسم قولهم : أحلفُ باللهِ . وكثيراً ما يحذف أحلف للعلم به والاستغناء بذلك عنه . والتى من الابتداء والخبر قولهم : لعمرُك لَأَفعَلَنَّ ، وعلىَّ عهدُ اللهِ ، وأيمنُ اللهِ . وهذه الأقسام تتلقى باللام وبإنّ وبلا وبما وذلك قولك : واللهِ إن زيداً منطلقٌ ، وباللهِ لَزيدٌ منطلقٌ ، وواللهِ لا يقومُ ، وأيمنُ اللهِ لأَفعَلَنَّ .

والباء التى أضافت الحالف إلى المحلوف به فى قولهم : أَحلفُ باللهِ[3]،

---

(١) فى أ : ينظم وهو تصحيف

(٢) فى أ ، ب : إليه

(٣) فى حاشية الأصل : ثلاثة مواضع لا يستعمل فيها من أدوات القسم غير الباء مع الفعل كقولك : أحلف بالله . ومع المضمر كقولك : به لأقومن ومع الطلب كقولك : بالله أزيد يقوم .

قد تبدل منها الواو فيقال : واللهِ . وتبدل من الواو التاء فيقال : تاللهِ . وفى القرآن : « تاللهِ لأَكيدَنّ أصنامَكمْ[1] » .

وتقول : واللهِ لكَذَبَ [زيد[2]] . وقولهم : لعمرُكَ إنّ زيداً منطلقٌ . لعمرُكَ [فيه[3]] يرتفع بالابتداء وخبره مضمر[4] ولا يستعمل إظهار هذا الخبر ، كما لم يستعمل إظهار خبر المبتدإ الذى بعد لولا .

وقد تحذف «لا» فى النفى من اللفظ [وهى مرادة[5]] وذلك قولهم : واللهِ أفعَلُ يريدون به : لا أفعَلُ .

وقال :

تاللهِ يَبْقَى على الأيامِ مُبْتَقِلٌ   جونُ السَّراة رَبَاعٍ سِنُّهُ غَرِدُ[6]

وجاز حذفها للدلالة عليها ، ألا ترى أنه لو كان إيجاباً لم يخل

---

(١) سورة الأنبياء ٢١ : ٥٧

(٢) زيادة من أ

(٣) زيادة من أ ، ب ، د

(٤) فى أ : وخبره مظهر . وهو تصحيف

(٥) زيادة من أ وفى ب : وهو مقدر فى المعنى

(٦) البيت لأبى ذؤيب الهذلى (ديوان الهذليين القسم الأول ص ١٢٤) وأورده صاحب اللسان فى (بقل) ونسبه إلى مالك بن خويلد الخزاعى الهذلى .
الشاهد فيه قوله : تالله يبقى ، أراد : لا يبقى ، فحذف لا للدلالة عليها إذ لو كان إيجابا لم يكن بد من اللام والنون فيه مثل : والله لأضربن (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٦٦) .

[الكلام[1]] من اللام أو من النون أو منهما جميعاً . وألف أَيْمُنِ ألف وصلٍ كالتى تلحق لام المعرفة . وقد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى اسم المحلوف به وذلك قولك : اللهَ لَأَفعَلَنَّ . وربما أضمر حرف الجر فقيل : اللهِ لافعَلَنَّ .

(١) زيادة من أ



بابُ الأسماءِ المجرورة بإضافة أسماءٍ مثلها إليها

الإضافة على ضربين إضافة محضة وهى التى لا ينوى بها الإنفصال . وإضافة غير محضة وهى ما نُوِى به[1] الإنفصال .

والإضافة المحضة تجىء على ضربين إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى مِنْ فالتى بمعنى اللام نحو قولك : دارُ زيدٍ ، وثوبُ عمرٍو ، وغلامُ بكرٍ ، وكلُّ الدراهِم . فمعنى هذا : دارٌ لزيدٍ ، وثوبٌ لعمرٍو ، وكلٌّ للدراهمِ . « وكلٌّ » اسم لأجزاء الشىء . وكما أنك إذا أضفت الأجزاء إلى المتجزئ كان بمعنى اللام فكذلك إذا أضفت إليه كُلاًّ كان كذلك . ولا تضيف[2] المعارف إنما تضاف النكرات . فإذا أضفت النكرة إلى المعرفة فاختصت بالإضافة اكتسبت من المعرفة التعريف الذى فيها[3] نحو: غلامِ زيدٍ .

[والكاف فى أولئك وهنالك حرف خطاب وكذلك فى جميع الأسماء المبهمة ولا موضع لها من الإعراب . ولو أضفت شيئاً من المبهمة لتنكر ولا يجوز تنكرها لقيام المعنى المعرف لها أبداً فيها وهو الإشارة[1]]

---

(١) فى د : بها

(٢) فى د : تضاف

(٣) فى ب ، د : فيه

(١) زيادة من أ

ولو أضفت معرفة إلى نكرة فقلت : هذا زيدُ رجلٍ تنكر . وإذا أضفت نكرة إلى نكرة اختصت بالإضافة وإن لم تتعرف نحو : راكبُ حمارٍ ، وغلامُ رجلٍ . وفى[2] الأسماء أسماء قد أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذى فيها وأنها لا تخص شيئاً بعينه فمن ذلك : غير ومثل وسوى . تقول : مررتُ برجلٍ غيرِكَ ، وبغلامٍ مثلِكَ فتصف بها النكرة .

وقد زعموا أن بعض العرب يجعل : واحدَ أُمِّه ، وعبدَ بطنِه نكرة . والأكثر أن يكون معرفة .

ومما يضاف أسماء الظروف[3] وذلك نحو : خلفَ زيدٍ ، وفوقَ الأرضِ ، وتحتَ السقفِ وهذه الإضافة بمعنى اللام .

والإضافة التى بمعنى من [فهى[4]] نحو قولك : ثوبُ خَزٍّ ، وبابُ سَاجٍ ، وكساءُ صُوفٍ . فمعنى هذا : ثوبٌ من خزٍّ ، وبابٌ من ساجٍ . وينفصل هذا من الباب الأول أن المضاف قد يقع عليه اسم المضاف إليه [هاهنا ولا يقع هناك اسم المضاف إليهم على المضاف[5]] ألا ترى أن البابَ من الساجِ ساجٌ والحلقة من الفضة فضة وليس غلامُ زيدٍ بزيدٍ .

(٢) فى أ ، د : ومن

(٣) فى أ : ومما يضاف من الأسماء الظروف . وفى د : ومما يضاف من أسماء الظروف .

(٤) زيادة من د (٥) زيادة من ب

بابُ الإضافة التى ليست بمحضة

وهى على أربعة أضرب :

من ذلك اسم الفاعل إذا أضفتـه وأنت تريد التنوين نحو : هذا ضاربُ زيدٍ غداً والمعنى يضربُ يدل على أنها ليست بمحضة وأنها فى تقدير الإنفصال أنك تصف به[1] النـكرة فى نحو : هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غداً ، فلولا تقدير الانفصال فيه ما جرى وصفاً على النـكرة ولما انتصب على الحال[2] .

والثانى الصفة الجارى إعرابها على ما قبلها وهى فى المعنى لما أضيفت إليه نحو : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ . والتقدير فيـه الإنفصال لأن الأصل : حسنٍ وجهُه . وقد تقدم ذكر ذلك .

والثالث إضافة أفعل إلى ما هو بعض له نحو قولهم : هو أفضلُ القومِ ، وأعلمُ الناسِ . فأفضل يضاف[3] إلى جماعة هو أحدها ، والجماعة

---

(١) فى د : بها

(٢) فى حاشية الأصل : مقصوده أنك تقول : هذا زيد ضارب عمرو غدا . والحال لا يكون إلا نـكرة فلولا أن التقدير : ضاربا عمراً ، لم يجز كما لا يجوز أن تقول : جاءنى زيد أخاك ، وإنما كان فى تقدير الإنفصال من حيث أنه جرى مجرى الفعل . فالفعل لا يكون إلا نـكرة فلذلك ما يقوم مقامه .

(٣) فى ب : مضاف . وفى أ : مضافا

تشترك فى هذه الصفة إلا أن صفته زائدة على صفتهم . ومِنْ فيها لابتداء الغاية لأن المجرور بها هو الموضع الذى ابتدأ منه فضله بالزيادة فى قوله : أفضلُ منه ، وأفعلُ هـذا المضاف هو الذى إذا لم يضف ولم تدخله الألف واللام وصل بمن ويكون المذكر والمؤنث على لفظ واحد تقول : هندٌ أفضلُ من دعدٍ ، وزيدٌ أعلمُ(١) من عمرٍو . فإن دخلت الألف واللام تعاقبتاها ومِنْ تقول : زيدٌ الأفضلُ ، والزيدانِ الأفضلانِ ، وهُمْ الأفاضلُ فثنيت وجمعت . وفى التنزيل : « إلا الذينَ هم أراذِلُنَا(٢) » والمؤنث : الفضلى ، والفُضْليان ، والفُضَلُ ، والفُضْلَيَات وفى التنزيل : « فاولئكَ لهم الدرجاتُ العُلَى(٣) » ومنه قول ذى الرمة :

حتى إذا ما انجلَت عن وجهِهِ فَلَقٌ ... هادِيهِ فى أُخرياتِ الليلِ مُنتَصِبُ(٤)

ولا يجوز : زيد أفضلُ اخوتِهِ(٥) لأنك لما أضفت الإخوة إلى

---

(١) فى أ ، ب

(٢) سورة هود ١١ : ٢٧

(٣) سورة طه ٢٠ : ١٥

(٤) البيت فى ديوان ذى الرمة ص ٢٢

الشاهد فيه : جمع أخرى على أخريات (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٦٧) . ويجوز أن يجمع أخرى على أخر ومنه قوله تعالى : فعدة من أيام أخر .

(٥) فى حاشية الأصل : لا يجوز : زيد أفضل إخوته لأن أفعل وبابه إنما يضاف إلى ما هو بعضه . فأخو زيد غير زيد وإخوته أغياره . فإذا قلت : زيد أفضل إخوته ، فقد جعلته بعض إخوته وليس ببعضهم وإنما هم أغيار له . ولو =

ضمير زيد أخرجته منهم بإضافتك إياهم إليه . ولما خرج منهم لم يجز إضافته إليهم لخروجه عن جملتهم . كما لا يجوز : زيدٌ أفضلُ الحمير ، لأنه ليس منها(١) . وأفعل هذا إنما يضاف إلى شيء هو بعضه .

والرابع إضافة الإسم إلى الصفة وذلك نحو : صلاةِ الأولى ، ومسجدِ الجامعِ . فهذا كلام مخرج عن حده . والأصل فيه : الصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ . فمن أضاف فينبغى أن يكون أراد صلاةَ الساعةِ الاولى من زوالِ الشمسِ ، ومسجدَ الوقتِ الجامعِ ، أو اليومِ الجامعِ . وقال عز وجل : « قُلْ إنْ كانتْ لكم الدارُ الآخرة (٢) » وقال عز وجل : « ولَدارُ الآخرةِ خَيرٌ(٣) » والآخرة صفة للدار . والإضافة على

قلت : زيد أفضل الإخوة لجاز لأن الإخوة تقع على أبناء الرجل كلهم . قال أبو منصور الجواليقى : هذه المسالة قد نص على فسادها أبو إسحاق وأبو بكر وغيرهما من الحذاق وقد أجازها بعض المتأخرين وتعلق فيها بشبه قياسية وسماعية وقد نقضتها كلها .

قال لو قلت : أحوج ما أنت إليه النحو ، لم يجز وذلك أنك قد جعلت النحو أحوج الأشياء التى أشرت إليها وهذا يقتضى احتياجه والنحو غير محتاج . قال محمد بن إسماعيل يعنى مبرمان : هذا كلام قد أتى به على غير ترتيبه وترتيبه : ما أنت إليه أحوج النحو أى النحو أنت أحوج منك إلى غيره . فاختلط على المتكلم فقال : أحوج ما أنت إليه النحو .

(١) فى أ ، ب ، د : منهم

(٢) سورة البقرة ٢ : ٩٤

(٣) سوره يوسف ١٢ : ١٠٩

تقدير : دار الساعة الآخرة . وكذلك : « وما كنتَ بجانبِ الغَرْبِىِّ إذْ قَضَيْنَا(١) » .

وقال الراعى :

وَقَرَّبَ جانبَ الغَرْبِىِّ يأدُو مَدَبَّ السيلِ واجتنبَ الشَّعَارَا(٢)

فهذا على جانب المكان الغربى لا يكون على غير ذلك .

(١) سورة القصص ٢٨ : ٤٤

(٢) وهو الراعى النميرى . والبيت فى (إيضاح شواهد الإيضاح للقيسى ق ٦٧) منسوب إليه .

والشاهد فيه قوله : جانب الغربى يريد : جانب المكان الغربى فحذف الموصوف الذى هو المكان وأقام الصفة مقامه . المرجع السابق

فى لسان للعرب (شعر) قال : والشعار الشجر الملتف ، قال يصف حماراً ولم يصرح باسم القائل . ثم قال فى شرحه : يقول : اجتنب الشعار مخافة أن يرمى فيها ولزم مدرج السيل . وقيل : الشعار ما كان من شجر فى لين ووطاء من الأرض يحله الناس نحو الدهناء وما أشبهها يستدفئون فى الشتاء ويستظلون به فى القيظ .

باب توابع الأسماء فى إعرابها

وهى خمسة أشياء تأكيد ، وصفة ، وعطف بيان ، وبدل ، وعطف بحرف . وجميع هذه التوابع يجرى عليه[1] إعراب الإسم الذى تتبعه فى الخفض والرفع والنصب .

فأما التأكيد فإنه يكون بتكرير الإسم بلفظه ، أو بمعناه . فمثال تكرير الإسم بلفظه [نحو[2]] : رأيتُ زيداً زيداً . ومثال تكريره بمعناه نحو : رأيتُ زيداً نفسَه ، ومررتُ بكم أنفسِكم . ويؤكد الإسم أيضاً بما يكون للإحاطة والعموم وذلك نحو : جاءنى القومُ أجمعون وجاءنى اخوتُك كلُّهم . وكذلك : جاءونى أجمعون ، وجاءونى كلُّهم . ولو قلت : جاءونى أنفسُهم ، لم يحسن حتى تؤكد فتقول : جاءونى هم أنفسُهم ، لأن أنفسهم اسم يلى العوامل نحو : جاءنى نفسُ زيدٍ ، وأخرجَ اللهُ نفسَه . فلم يحسن لذلك أن تحمله على المضمر حتى يؤكد . كما لم يحسن ذلك فى العطف .

فأما كلهم فإنها وإن كانت قد تلى العوامل فإنها مشابهة لأجمعين من حيث كانت للاحاطة والعموم كأجمعين فحسن أن تجرى على المضمر من غير أن يؤكد . والمضمر والمظهر فى التوكيد[3] بهما سواء تقول : جاءونى أجمعون ، كما تقول : جاءنى اخوتُك أجمعون ، وكذلك [جاءونى[4]] كلهم .

(١) فى أ ، ب : عليها
(٢) زيادة من أ ، ب
(٣) فى أ ، ب ، د : التأكيد
(٤) زيادة من ب .



بابُ الصفة الجارية على الموصوف

الصفة مثل الموصوف فى تعريفه وتنكيره . فصفة المعرفة معرفة وصفة النكرة نكرة . ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة لأن الصفة ينبغى أن تكون على وفق الموصوف فى المعنى . والنكرة تدل على العموم والشياع ، والمعرفة مخصوص فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحداً والواحد جميعاً لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه .

فأما النكرة فتوصف بخمسة أشياء :

الأول منها ما كان حلية للموصوف ، أو لشىء من سببه وذلك نحو : مررتُ برجلٍ أزرقَ وأسودَ . ووصفه بما كان لشىء من سببه . وذلك نحو : مررتُ برجلٍ طويلٍ أبُوه .

والثانى ما كان فعلا للموصوف أو لشىء من سببه وذلك نحو : مررتُ برجلٍ ذاهبٍ وقائمٍ . وتصفه بما يكون[1] لشىء من سببه فتقول : مررتُ برجلٍ ذاهبٍ أبوه وقائمٍ غلامُه .

والثالث ما كان غير علاج ولا تحلية وذلك نحو : مررتُ برجلٍ عالمٍ وبرجلٍ فَهِمٍ أبوه ، وبرجلٍ ظريفٍ غلامُه .

---

(١) فى أ : بما كان

والرابع النسب وذلك نحو : مررتُ برجلٍ هاشميٍّ وبرجلٍ بَصْرِيٍّ .

والخامس ما وصف بذِي الذى بمعنى صاحب لا بقولهم ذُو الذى بمعنى الذى لأن هذا لا يدخل فى صفة النكرة لأنه معرفة وذلك نحو : مررتُ برجلٍ ذى مالٍ ، وهذا رجلٌ ذو مالٍ ، وهذه امرأةٌ ذاتُ مالٍ ورجلان ذوَا مالٍ ، ورجال ذوُوا مالٍ ، وامرأتان ذواتامالٍ ، ونساء ذواتُ مالٍ . ولا تضاف هذه الكلمة إلى المضمر لأنها إنما تذكر ليتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس . والمرفوع والمنصوب فى إجراء الصفة عليهما كالمجرور .

والنكرات توصف بالجمل التى ذكرت أنها تكون أخباراً للمبتدإ وتكون صلة للذى . فمن ذلك قوله تعالى : « وهذا كتابٌ أنزلناهُ مُباركٌ[1] » فقوله : أنزلناه ، جملة من فعل وفاعل وهى صفة الكتاب وموضعها رفع . يدل على أن موضعه[2] رفع أن « مبارك » الذى بعده ووصف به الكتاب وصفه بأنزلناه مرفوع[3] ، فلو ظهر فى أنزلناه إعراب ، كما ظهر فى المفرد كان رفعا .

وما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة إلا الفعل

---

(١) سورة الأنعام ٦ : ٩٢

(٢) فى أ : موضعها

(٣) فى ب : رفع

الماضي فإنه لا يكون حالا حتى يكون معه « قد » مضمرة أو مظهرة أو تجعل الماضي وصفاً لمحذوف ، كقوله عز وجل : « أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُم[1] » (أي : جاءوكم قوماً حصرت صدورهم[2]) فحذف الموصوف المنتصب على الحال ، وأقام صفته مقامه : ولا يجوز أن يكون « حصرت » دعاء .

---

(١) سورة النساء ٤ : ٩٠

(٢) ساقطة من ب



باب وصف المعرفة

المعارف[1] خمسة أشياء : العلم الخاص نحو : زيد وعمرو ، والمضمر والمبهم ، وما دخله الألف واللام ، وما أضيف إلى أحد هذه الأشياء.

فأما المضمر فلا يوصف بالأسماء المظهرة . وحكم الصفة أن تكون أعم من الموصوف .

فالعلم الخاص يوصف بثلاثة أشياء : بالمضاف إلى مثله ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة . فالمضاف نحو : مررتُ بزيدٍ صاحبِ عمرٍو وبزيدٍ أخيك ، وبعمرٍو الطويلِ . وبالمبهم[2] نحو : مررتُ بزيدٍ هذا وبعمرٍو ذاك .

وأما المبهمة فتوصف بأسماء الأجناس التى فيها الألف واللام نحو : مررتُ بهذا الرجلِ . وقد تقام الصفة مقام الموصوف فتقول : مررتُ بهذا الطويلِ . وأحسن [من[3]] ذلك أن تكون صفة مقصورة على جنس كالعاقل ، والكاتب ، والضاحك ولا يوصف المبهم بالمضاف لا تقول : مررتُ بهذا ذي المالِ ، وأنت تريد الصفة .

---

(١) فى حاشية الأصل : اختلفوا فى أعرف المعارف ما هو .فذكر أبو على وأصحابه أن أعرف المعارف المضمرات . وسيبويه لم يقل ما هو غير أنه قدم الأعلام . وعندى أن الأعلام هى أعرف المعارف .

(٢) فى أ : وبالمبهمة

(٣) زيادة من أ ، ب ، د

فأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام نحو : مررتُ بالرجلِ الجميلِ ، وبالغلامِ صاحبِ القومِ .

وأما المضاف إلى المعرفة فيوصف بما أضيف كإضافته نحو : مررتُ بأخيك صاحبِ عمرٍو . وبالألف واللام كقولك : مررتُ بصاحبِك[1] الظريفِ . وبالأسماء المبهمة كقولك : مررتُ بصاحبِكَ ذاك ، وأخيك[2] هذا .

والعلم الخاص نحو : زيد وعمر . ولا يوصف بشيء منه لأنه ليس بحلية ولا قرابة ولا مبهم ولكن يجرى على الإسم عطف بيان كما جرى الوصف عليه .

---

(١) فى أ ، ب ، د : بأخيك

(٢) فى أ ، ب ، د : وبأخيك

بابُ عطف البيان

وعطف البيان أن يجرى الإسم الذى ليس بحليـة ولا فعل ، ولا نسب على الاسم الذى قبله فيبينه كما يبين هذه الأشياء التى هى صفات ما يجرى عليه[1] . وذلك نحو : رأيتُ أَبا عبـدِ اللهِ زيداً ، وضربتُ صاحبَك بـكراً . فزيد ، وبـكر قد بَيَّنا الأول ، وفصلا الإسمين من غيرها كما يفعل الوصف ذلك ، ولأنه جارٍ مجرى الصفه فى البيان [فلذلك[2]] نزل فى النداء منزلته[3] فى التنوين ، والحمل على اللفظ مرة ، وعلى الموضع أخرى وذلك نحو : يا [أبا[4]] عبدَ اللهِ زيداً ، ويا نصرُ نصرٌ نصراً[5] فرفعته رفعاً صحيحاً كما فعلت ذلك بالعاقل من قولك : يا زيدُ العاقلُ .

---

(١) فى حاشية الأصل : ما يجوز أن يوصف لا يـكون عطف بيان . وعطف البيان ما يوافق الاسم الذى يعطف عليه فى التنكير والتعريف .

(٢) زيادة من أ (٣) فى أ : منزلتها

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

(٥) هذه العبارة جزء من بيت نسبه سيبويه فى الـكتاب (ج ١ ص ٣٠٤) إلى رؤبة . كذلك نسبه ابن برى (شرح شواهد الإيضاح ق ٣٤) إليه ويروى البيت :

إنى وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا

قال ابن برى : فنصر الأول منادى والثانى إن لم ينونه كان بدلا مضموما وإن نونه كان عطف بيان وجاز رفعه على اللفظ ونصبه على الموضع لأنه يجرى مجرى الصفة وعلى هذا يكون الثانى هو الأول وبعضهم جعل الثانى غير الأول فنصبه على المصدر وكرر تأكيدا . وقال أبو عبيدة : الأول نصر سيار أمير خرسان . والثانى حاجبه ونصبه على الإغراء أى عليك نصرا



بابُ البدل

والبدل يعرب بإعراب المبدل منه . وهو إما أن يكون الأول فى المعنى ، أو بعضه ، أو مشتملا عليه ، أو يكون على وجه الغلط[1] .

فالأول نحو : رأيتُ أخاكَ عمراً . وتبدل من المضمر مظهراً فتقول : رأيتُه زيداً ، وكذلك : ضربنى الذى ضربتُه زيداً ، إذا أبدلت زيداً من الهاء التى فى ضربته . ومثل ذلك قوله عز وجل : « اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِراطَ الذين أَنْعَمْتَ عليهم[2] » .

وبدل بعض الشىء من جميعه نحو : ضربتُ زيداً رأسَه . فأما : ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجْلُ[3] ، فمثل : ضُرِبَ زيدٌ رأسُه . وقد يكون مثل الأول . ومثل ذلك : صَرفْتُ وجوهَها أولِها . أبدل قوله : أولها من الضمير المجرور الذى أضيفت الوجوه إليه ، والأول بعض الإبل ، كما كان رأس زيد بعضه .

وبدل الاشتمال كقولك : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه ، ومنه قوله

---

(1) فى أ : على وجه اللفظ ، وهو تصحيف (2) سورة الفاتحة ١ : ٦

(3) فى حاشية الأصل : ضرب زيد اليد والرجل ، يحتمل أن يكون بدل البعض لأن اليد والرجل بعضه . ويحتمل أن يكون بدل الكل لأن اليد والرجل طرفا زيد أى عم بالضرب . كما تقول : مطرنا السهل والجبل . لأن الأرض إما سهل ، وإما جبل .

عز وجل(١) : « قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ النارِ ذاتِ الوَقُودِ(٢) » .
فالأخدود مشتمل على النار .

وبدل الغلط [نحو(٣)] : مررتُ برجلٍ حمارٍ . أراد : مررتُ بحمارٍ فغلط بقوله : برجل فوضع حمار موضعه . وحق هذا أن يستعمل فيه بل فتقول(٤) : مررتُ برجلٍ بل حمارٍ :

(١) فى أ ، د : قوله تعالى
(٢) سورة البروج ٩٥ : ٤ : ٥
(٣) زياده من أ ، ب ، د
(٤) فى أ : فيقال

بابُ حروف العطف

وصفة حروف العطف أن تشرك الإسم أو الفعل في إعراب ما قبله وهي تسعة :

منها الواو في قولك : رأيتُ زيداً وعمراً . ومعناها الجمع بين الشيئين . وقد يكون المبدوء به في اللفظ مؤخّراً في المعنى . وتقول : اختصم زيدٌ وعمرٌو ، واشترك بشرٌ وبكرٌ . ولا يجوز بغيرها من حروف العطف . وكذلك : المالُ بين زيدٍ وعمرٍو ، لأنها تدل على الجمع والمعنى فيه لا يصح إلا بها . ولو قلته بالفاء ، أو بثم لجعلت الاختصام والاشتراك من واحد . وكذلك : سِيّانِ زيدٌ وعمرٌو ، وسواءٌ عبدُ اللهِ وبشرٌ . وأما قول الشاعر :

وكان سِيّانِ ألاّ يَسْرَحُوا نَعَماً   أوْ يَسْرَحُوه بِها واغْبَرَّتِ السوحُ(١)

فإنما يشبه بذلك أنك تقول : جَالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ فيستقيم له أن يجالسهما جميعاً .

---

(١) البيت لأبي ذؤيب . ويروى في ديوان الهذليين (القسم الأول ص١٠٨) وكان مثلين ألا يسرحوا نعما حيث استرادت مواشيهم وتسريح . وفي اللسان «سرح» حيث استراحت مكان قوله : حيث استرادت .

في حاشية الأصل : كان لا نظر فيها بأنها زمانية محتاجة لها اسم وخبر . وأجاز أبو علي في غير هذا الكتاب أن اسمها يجوز أن يكون مضمراً فيها وهو ضمير الأمر والشأن وتقديره : وكان الأمر .

ومنها الفاء فى قولك : دخلتُ البصرةَ فالكوفةَ . وهى تؤذن أن الثانى منها بعد الأول ومن ثم وقعت فى جواب الشرط نحو : إن دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ . وثم مثل الفاء فى هذا إلا أنها تؤذن بتراخ أزيد عمافى فى الفاء .

وأما سيان على هذا الوجه مرفوع على أنه خبر مبتدأ . وخبر المبتدأ قوله : ألا تسرحوا . ومعناه أن تحبسوا نعمهم . أو يسرحوه معطوف عليه بقوله : ألا يسرحوا نعماً .أن مع تسرحوا فى تقدير اسم مصدر مرفوع بالابتداء . وقوله: أو يسرحوه تقديره .أن يسرحوه . لأن يسرحوا الثانية معطوفه على الأولى فهى تابعة لها فى نصبها وهما اسمان مبتدآن كل واحد منهما فى موضع رفع بالابتداء وخبرهما سيان وقد قدم الخبر على المبتدأ . وتقديم الخبر على المبتدأ فى هذا سائغ جائز وقد تقدم ذكره فى بابه .

وهذه الجملة المركبة من المبتدأ وخبره وهو قوله : سيان ألا يسرحوا نعماً أو يسرحوه ، وهى بمجموعهما خبر لكان وهى خالية من ذكر يعود منها إلى اسم كان . وذلك لأن الجملة إذا وقعت خبراً لضمير الأمر والشأن لم يعد منها إليه ذكر لأنها هى هو . ألا ترى أنها المفسرة . وإذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى بعينه لم يحتج إلى ذكر يرجع منه إلى المبتدأ . وأجاز أيضاً أبو على ألا يكون فى كان ضمير بل تكون فارغة وعلى هذا التأويل يرتفع عنده سيان بكان على أن يكون سيان أسما لكان . وقوله : ألا يسرحوا نعماً أو يسرحوه بها هو الخبر. فإن يسرحوا على هذا فى موضع نصب . وكذلك قوله : أو يسرحوه بها ، وما بعد أيضا فى موضع اسم منصوب لأنه معطوف على : ألا يسرحوا نعما .

فإن قلت فسيان نكرة ، وألا يسرحوا معرفه لأنه بمعنى ترك تسريحهم ،قلنا الأمر كذلك فإنما جاز هذا حملا على ضرورة الشعر فهو مثل قوله :

ولا يك موقف منك الوداعا

ولهذا اختار أبو على الوجه الأول . وهو لعمرى أولى من هذا الوجه لأنه يستقيم من غير حمل على الضرورة .

ومنها أوْ وهى لأحد الشيئين أو الأشياء فى الخبر وغيره تقول : كُلِ السمكَ أو اشرب اللبنَ أى افعل أحدهما ولا تجمع بينهما . ومن ثم قلت : زيدٌ أو عمرٌ قامَ . كما تقول : أحدهما قام ولا تقول : قاما .

= السي : المثل . قال الحطيئة :

فإياكم وحية بطن واد ... هموز الناب ليس لكم بسي

[البيت فى ديوانه (ص٣٨) ويروى : حديد الناب مكان قوله :هموز الناب أنظر أيضا أمالى ابن الشجرى (ج ١ص ٣٤٢)] .

ووزنه فعل بمنزلة جذع ، وشسع ، وهو من لفظ سواء وأصله : سوى ، فقلبت الواو ياء حيث التقت والياء على هذه الصورة كما قالوا : طويته طيا . ولو قلت ان سوى انقلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم أدغمت فى الياء التى بعدها فقالوا : سي لكان قولا سديداً . فإن قلت فلم حكمت على سى بأن أصله سوى وهلا حكمت عليه بأن عينه ولامه يا آن فيكون بمنزلة حى ، وحية وما أشبه ذلك . قلنا حكمنا عليه بذلك من وجهين :

أحدها أن باب طويت أكثر من باب حييت فحملناه على طويت ولم نحمله على حييت .

والثانى أن السي المثل وسواء بمعنى المماثلة تقول : سواء زيد وعمرو أى مثلان زيد وعمر ، فرأيناه يوافقه فى المعنى ويقاربه فى اللفظ هذا فى الظاهر ثم رمنا توفيقهما فى اللفظ فأمكن وتأتى فلم يبعد فحكمنا به . فإن قلت فاوزن سواء قلنا فعال وأصله سواى فقلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما قالوا : رداء وأصله : رداى . فإن قلت فهلا حكمت بأن أصل سواء سواو ، وأن الهمزة فى سواء منقلبة عن واو قد تطرفت بعد ألف زائدة حتى تكون مثل كساء وأصله كساو من كسوت . قيل باب طويت أكثر من باب القوة والحوة فحملناه على =

فإذا قلت : كُلْ خبزاً أو لحماً أو تمراً ، فأردت الإباحة فكأنك قلت كلْ هذا الضربَ فما ذكرته من كونه لأحد هذه الأشياء قائم فيه لأنه لو أكل واحداً من هذه الأشياء كان مؤتمراً . ولو كانت كالواو لم يكن قد إيتمر حتى تجمع بينها كلها .

= الأكثر الأوسع على أنا لو فعلنا هذا لأخرجنا سيا وسواء عن الموافقة فى اللفظ مع ما تراه من اتفاقهما فى المعنى وتقاربهما فى اللفظ على الظاهر وأن ذلك قد اقتضى الحكومة عليها بالاتفاق فى اللفظ والمعنى لأنه أشبه بالطريقة فى هذا وأقيس نظير ذلك قولهم : قى وقواء . فأصل قى بمنزلة سى . وقواء بمنزلة سواء . والأرض ألقى والقواء بمعنى واحد . فكما أن قيا من لفظ قواء كذلك سى من لفظ سواء وإنما أنشد أبو على هذا البيت فى الإيضاح لأن القياس أن يستعمل فى هذا الموضع الواو لا أو . وكان ينبغى لهذا الشاعر إن يقول : وكان سيان ألا يسرحوا نعما ويسرحوه كما تقول : سيان عندى حبسهم النعم وتسريحهم لها ، لأن أو تقتضى أحد الشيئين. فإذا كان المبتدأ واحداً لم يجز أن يكون خبره مثنى وسيان اثنان فلا يجوز أن تكون خبراً عن أحد شيئين لأن الإثنين لا يكونان خبراً عن واحد فهذا وجه .

والوجه الثانى أن يكون سيان أسما لكان ، وما بعده خبرها فذلك يقتضى أيضا الواو لأنه إذا كان اسم كان اثنين لم يكن خبرها إلا أثنين . فعلى كلا الوجهين يكون هذا الموضع للواو لا أو .

فأما البغداديون فمن مذهبهم أن أو تكون بمعنى الواو على ذلك حملوا : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » [الصافات ٣٧ : ١٤٧] وهذا الوجه مدفوع عند أصحابنا .

فالوجه إذن فى البيت أن هذا الشاعر يأنس بقولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين أى هذا الضرب من الناس فلما رأى أن هذا الكلام يقال ويجوز معه أن =

وإمّا بمنزلتها فى أنها تكون لأحد الأمرين أو الأمور إلا أنها تؤذن بان مبنى الكلام كان على الشك . وأوقد يجوز فيها أن يكون المبنى وقع على اليقين ثم أدرك الشك بعد . وليست إما بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد ، أو جملة على جملة وأنت تقول : ضربتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً ، فتجدها عارية من هذين القسمين . وتقول : وإما عمراً ، فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى .

= تجالس المأمور الحسن وابن سيرين معا استعمل أو ها هنا مثل قول لبيد

لسيان حرب أو تبوءوا بخزية   وقد يقبل الضيم الذليل المسير

وكان القياس : لسيان حرب وتبوءوا . وزعم أبو على إنهم لم يقولوا : سواء زيد أو عمرو وإنما يقولون : سواء زيد وعمرو . فأما سواء فعله كذا أم فعله كذا فقد جاء قال الله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » البقرة ٢ : ٦)
قال ذو الرمة :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى   بصيداء أم أنحى لك السيف ذابح

(ديوانه ص ٩٩) .

قال وقد مر فى الحماسة قريب من هذا وهو مما لم يتكلم عليه أبو الفتح وهو قول الشاعر :

والناس مبتنيان مح   مود البناية أو ذميم

[البيت ليزيد بن الحكم ديوان الحماسة لأبى تمام ، القسم الثالث ص ١١٩١] .
كان ينبغى أن يقول . وذميم ولكنه يأنس أيضاً بقولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين .

ومنها لا وذلك قولك : ضربتُ زيداً لا عمراً . ولو قلت : ما ضربتُ زيداً لا عمراً ، أو لم أشتم بكراً لا خالداً ، لم يجز[١] لأنك لم توجب للأول شيئاً فتنفيه بلا وأنت إنما تنفي بلا ما أوجبته للأول .

ومنها بل وهي تستعمل بعد النفي والإيجاب كقولك : رأيتُ زيداً بل عمراً ، وما جاءني عمروٌ بل بكرٌ ، فهي أعم في الاستدراك بها من لكنْ .

ومنها لكنْ وهي للاستدراك بعد النفي نحو : ما رأيتُ زيدا لكنْ عمراً ، فهي بعد النفي بمنزلة بل ، وأما بعد الإيجاب فإنها تدخل لترك قصة إلى قصة تامة مخالفة للأولى[٢] نحو : جاء زيدٌ لكنْ عمرو لم يأت[٣] .

فأما أم فإنها لا تكون إلا في الاستفهام وهي تكون فيه على ضربين : أحدها أن تكون متصلة . والآخر أن تكون منقطعة .

فأما المتصلة فإنها لا يستفهم بها حتى يحصل عند السائل العلم بما يسأل عنه بأو بقول المستفهم : أزيدٌ عندكَ أو عمروٌ فيقول له المخبر نعم . فإذا قال نعم علم به كون أحدهما بغير عينه عنده لأن معنى :

(١) يشير إلى أن العطف بلا يشترط أن يكون مسبوقا بإيجاب . أما قولنا : ما جاء زيد ولا عمرو ، فالعطف هنا بالواو ولا زائدة لتأكيد النفي .

(٢) يشير إلى أن لكن لا تعطف إلا بعد نفي فإذا وقعت بعد إيجاب تكون غير عاطفة وإنما تكون ابتدائية . أي يستأنف بها كلام جديد ليس له ارتباط إعرابي بالأول .

(٣) عمر هنا ليس معطوفا على زيد وإنما هو من جملة أخرى مكونة من المبتدإ وهو (عمرو) ومن الخبر وهو (لم يأت) .

أزيدٌ عندَك أو عمرو أحدهما عندَك . فإذا قيل له فى جواب هذا نعم علم به ذلك فإن أراد المستفهم أن يعين له المسئول ما علمه بسؤاله [إياه [1]] بأو ويخصصه له سأله بأم فقال : أزيدُ عندَك أَمْ عمروٌ . فأجابه المخبر فقال : زيدٌ أو عمرٌ فتعين بخبر المخبر إياه ما كان قد علمه مبهما . ولو قال له فى جواب : أزيد عنـدك أمْ عمروٌ لا أو نعم لـكان قد أخطأ ولم يجبه على ما يقتضيه سؤاله كما أنه لو قال له : أيُّهما عندَك ، فقال له لا أو نعم لم يـكن جواباً لمـا سأله عنه .

وتقول : الحسنُ أو الحسينُ أفضلَ أم [2] ابنُ الحنفيةِ . فيـكون الجواب أحدهما بهذا اللفظ . ولا يجوز أن تقول : الحسنُ ولا الحسينُ لأن المعنى : أأحدُهما أفضل أمْ ابنُ الحنفيـةِ ، فالجواب يكون على ما يتضمنه السؤال .

وأما [أم [3]] المنقطعة فإنها تستعمل بعد الخبر والاستفهام جميعاً .

فمثال استعمالها بعد الخـبر قولهم إنها لأبلٌ أمْ شاءٌ . كأنه رأى أشخاصاً فسبق إلى نفسه برؤيتها أنها إبل وأخبر على ذلك ثم شك فقال : أم شاء فصار سؤاله بأم مضرباً [4] عما كان أخبر به ، ومستأنفاً

---

(١) زيادة من أ ، ب .
(٢) فى أ : أو ابن الحنفية . وهو تصحيف .
(٣) زيادة من أ .
(٤) فى أ : منصوبا وهو تصحيف .

السؤال عنه فكأنه فى التمثيل : بل أهى شاء ، لأن فيها دلالة على الإضراب كما فى بل ، وفيها دلالة على الاستفهام كما فى الهمزة . فترجموا أم هذه ببل ، والهمزة التى للاستفهام لاشتمال أم على معنييهما .

ومثال استعمالها بعد الاستفهام قولك : أعندَك زيدٌ أمْ عندَك عمرو ، أضرب عن استفهامه [١] عن زيد ، واستأنف [٢] الاستفهام عن عمرو ، كما أضرب [٣] عن الخبر فى الوجه الأول .

ومما لا تكون أم فيه إلا المنقطعة قولهم : هل عندَك زيد أم (عندَك [٤]) عمرو . فهذه لا تكون التى بمنزلة أىّ لأنك فى أى تثبت أحد الشيئين أو الأشياء ، وتدعى أحدها [٥] وهذا المعنى إنما يكون فى الهمزة بدلالة أنك قد تستفهم بها وأنت مثبت كقوله [٦] :

أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِىٌّ [٧]

(١) فى أ : أضربت عن الاستفهام

(٢) فى أ : واستأنفت .

(٣) فى أ : أضربت

(٤) ساقطة من أ ،ب ،د

(٥) فى ب : أحدهما

(٦) فى أ : كقولك

(٧) هذا صدر بيت للعجاج (ديوانه ،الجزء الثانى ، من مجموع أشعار العرب ص ٦٦) وعجزه :

والدهر بالإنسان دوارى

والبيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٨٥ ، ٤٨٦) =

ولا يجوز أن تثبت بهل لو قلت : هل طرباً . فمن ثم لم يكن مع هل إلا المنقطعة .

ومنها حتى وذلك قولك : ضربتُ القومَ حتى زيداً وقد رواه سيبويه ، وأبو زيد وغيرهما عن العرب . (١)

= فى حاشية ب : الشاهد : إنه أدخل همزة الإستفهام وأراد بها التوبيخ . وهذا حكم يختص بالهمزة . ولو قلت : هل طربا ، على هذا المعنى لم يحسن فأما قوله تعالى . « هل يسمعونكم إذ تدعون » الشعراء ٢٦ : ٧٢ فالغرض منه الجواب بقولهم لا ، ولذلك قالوا بل وجدنا وليس كذلك فى قوله : أطربا لأنه لا يجاب عن هذا بلا إذ غرضه توبيخه على الطرب . هذا يدل على أن الطرب وجد منه وقد زجره عنه . والطرب هو اللهو هنا . القفسرى الشيخ الكبير .

(١) يشير إلى أن بعضهم لا يجيز العطف بحتى خلافاً لسيبويه وأبى زيد وغيرهما .

باب مالا ينصرف

وصف الاسم الذي لا ينصرف قد تقدم في أول الكتاب وهو أن يكون ثانياً من جهتين . ومعنى ذلك أن يجتمع فيه سببان من أسباب تسعة أو يتكرر واحد منهما [1] فيه . وتلك الأشياء[2] التسعة : وزن الفعل الذى يخص الفعل أو يغلب عليه . والصفة والتأنيث الذى يلزم ولا يفارق [3] . والألف والنون المشابهتان لألفى التأنيث والتعريف والعدل والجمع الذى لا يكون على بناء الواحد [4] والعجمة وأن يجعل الشيئان اسماً واحداً [5] .

وجميع مالا ينصرف فى المعرفة ينصرف فى النكرة إلا خمسة أشياء وهى ما كان آخره ألف تأنيث مقصورة كانت أو ممدودة . وأفعل صفة وفعلان الذى له فعلى والجمع الذى بعد الألف منه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن والمعدول من النكرة [6] مثل : مثنى وثلاث ورباع .

---

(١) فى أ ، ب : منها

(٢) فى أ ، ب ، د : الأسباب

(٣) أى التأنيث بالألف المقصورة والممدودة دون التاء .

(٤) أى صيغة منتهى الجموع .

(٥) أى المركب المزجى .

(٦) فى أ : والمعدول عن العدد .

باب ما كان على وزن الفعل

لو سميت رجلا ضُرِب ، أو ضورب ، أو ضُرِّب ، أو ضَرَّب لم تصرف لانضمام التعريف إلى وزن الفعل فإن [١] نكرت صرفت لزوال أحد السببين [٢] .ولو سميته بأحمدَ [٣] ويشكرَ ، ويعمرَ ، ويزيدَ وأنْكلَ وأيدعَ ، كان كذلك أيضاً ولو سميت رجلا بأجمع فنكرته صرفته . ولو سميته بأحمرَ ثم نكرته لم تصرفه [٤] .

---

(١) فى أ : ولو

(٢) وهو العلمية .

(٣) فى أ : ولو سميت أحمد

(٤) لأن العلمية التى كانت سبباً فى منع الصرف خلفتها الوصفية عند التنكير ، والوصفية مانعة للصرف مع وزن أفعل .

باب الصفة التى لاتنصرف

من ذلك أَفْعَل الذى له فعلاء نحو : أحمرُ وحمراء . فأحمرُ لاينصرف فى النكرة لقيام سببين فيه فى [حال[١]] التنكير . وهو الوزن الذى يغلب على الفعل ، والصفة[٢] . وحمراء لاينصرف أيضاً لاجتماع الوصف والتأنيث ولو كانت فيها مدة[٣] التأنيث لم تنصرف ألا ترى أن صحراء وطرفاء ، ونحو ذلك من الأسماء لا ينصرف . وأحاد ، ومثنى ، وثلاث ورباع ، وثناء لا ينصرف لاجتماع العدل[٤] والوصف فيه . فإن حقرت[٥] ثناء ، وأحاد صرفت لزوال العدل بالتحقير . فإن حقرت أحمر لم ينصرف لأن التحقير لم يزُل بناء الفعل كما أزال العدل وذلك أنهم قد قالوا : ما أُمَيْلِحَه . فأمليح بناء فعل محقر [فإن سميت به منعته الصرف للتعريف ووزن الفعل وإن نكرته لم تصرفه أيضاً[٦]] .

---

(١) زيادة من أ ، د

(٢) فى أ ، ب ، د : الوصف

(٣) فى أ ، ب ، د همزة

(٤) لأن أحاد ومثنى وثلاث ورباع معدولة عن أصل العدد المكرر، فأحاد معدولة عن واحد واحد ، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين وهكذا .

(٥) حقرت : صغرت .

(٦) زيادة من أ .

باب التأنيث

المؤنث على ضربين ضرب فيه علامة التأنيث وضرب لا علامة فيه وعلامة التأنيث علامتان الألف، والتاء التى تبدل منها فى الوقف الهاء. فما كان فى آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فإنه لا ينصرف فى النكرة للزوم الحرف[1] وبناء الكلمة عليه. وإذا لم ينصرف فى النكرة كان انصرافه فى المعرفة أبعد. وبُشرَى، وسُعدَى، وليلَى، وطرفاء وصحراء وحمراء لا ينصرف شىء منه فى نكرة ولا معرفة. والهمزة فى حمراءَ منقلبة عن ألف التأنيث المفردة، وإنما أبدلت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة يدلك على ذلك أن هذه الصورة إذا زالت زالت الهمزة وذلك فى قولك فى جمع صحراء: صحارٍ فزالت الهمزة وعاد حرف اللين[2].

وأما ما كان فى آخره التاء فنحو: حمدة[3]، وطلحة فإنك إن سميت رجلا أو امرأة بشىء من ذلك لم تصرفه فإن نكرت[4] صرفت فقلت: مررتُ بطلحةَ وطلحةٍ آخر، ومررتُ بحمدةَ وحمدةٍ أخرى[5]

فأما التأنيث الذى بغير علامة فلا يخلو الاسم [فيه[6]] من أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، أو يكون على ثلاثة أحرف.

فما كان زائداً على ثلاثة أحرف فإنه لا ينصرف فى المعرفة وذلك نحو: زينب، وجيأل، وسعاد ونحو امرأة أو رجل يسمى[7] بعناق

---

(١) أى حرف التأنيث.

(٢) أى الياء المحذوفة فى صحار وإنما قدر وجودها لأن المحذوف لعلة كالثابت والياء حذفت لالتقاء الساكنين.

(٣) فى أ، ب: حمزة (٤) فى أ: نكرته

(٥) فى أ: ومررت بحمزة وحمزة آخر (٦) زيادة من أ، ب، د.

(٧) فى أ، د: تسميه

أو أبان فهذه الأشياء[١] لا تنصرف لغلبة التأنيث عليها ، وأن الحرف الزائد على الثلاثة يتنزل منزلة العلامة الثابتة فيه بدلالة أن علامة التأنيث لم تلحقه فى التحقير إلا فيما لا اعتداد به من قولهم : وريِّئة ، وقُدَيديمة فصار من أجل ذلك بمنزلة ما فيه التعريف ، وثبت فيه علامة التأنيث .

وما كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الحرف الأوسط منه متحركا، أو ساكناً. فإن كان متحركا لم ينصرف كما لم ينصرف سعاد ، وجيأل لأن الحركة فيه تنزل منزلة الحرف الزائد على ثلاثة [أحرف[٢]] كما تنزلت منزلته فى جَمَزَى فى الإضافة[٣] حيث حذفوا معها الألف كما حذفو من حُبَارى فقالوا : جَمَزِىٌّ، كما قالوا : حُبَارِىٌّ ولم يثبتها أحد كما ثبتت فى نحو: حُبْلَى وذلك نحو امرأة سميتها بقَدَمٍ ، وما أشبه هذا الاسم[٤]. فإن كان الثلاثى ساكن الأوسط صرف ، ولم يصرف. فترك الصرف لاجتماع التأنيث والتعريف. والصرف لأن الاسم على غاية الخفة فقاومت الخفة أحد السببين . ومن زعم أن القياس فى دعْدٍ كان ألا يصرف دخل عليه فى قوله هذا صرفهم لنوح ، ولوط وهما أعجميان ومعرفتان: فإلزامهم الصرف لهما لخفتهما يقوى قول من صرف هنداً، ودعداً فى المعرفة :ولو سميت رجلا بقدم صرفته. ولو صغرته فقلت : قُدَيْمٌ ، فلم يؤنث لزوال التأنيث عنه بالنقل إلى المذكر[٥] .

فأما قولهم [فى[٦]] أُذَيْنَة فى الاسم العلم فإنما سمى به مصغراً [وكذلك عيينة سمى به مصغراً][٧] .

---

(١) أ : الأسما.

(٢) فى الإضافة : أى فى النسب فإن الألف فى جمزى يجب حذفها عند النسب لسبقها بثلاثة متحركات فتقول : جمزى وفى كندا : كندى . أما إذا كانت الألف بعد ثلاث أوسطها ساكن فيجوز ابقاؤها وحذفها عند النسب فتقول فى ملهى: ملهوى ، وملهى . (٣) زيادة من أ ،ب ، د (٤) فى ب : ذلك الاسم

(٥) فى أ : بالنقل إلى التذكير. (٦) زيادة من أ،ب ، د (٧) زيادة من ب .

باب ما كان فى آخره ألف ونون مضارعتان لألف التأنيث

الألف والنون فى آخر سكران تشبهان ألفى التأنيث لامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه كامتناعها [(١)] من الدخول على حمراء [وخضراء[(٢)]] وطرفاء وهما زائدتان زيدتا معا كما أن ألفى التأنيث كذلك تقول فى مؤنث سكرانَ سَكْرَى فلا تلحق سكران الهاء كما لا تلحقها حمراء ، ولهذه المشابهة لم تصرف رجلا يسمى سعدان[(٣)] ، أو عثمان لأن التعريف يمنع دخول علامة التأنيث عليه فيشبه سكران كما تشبه الألف من أَرْطَى وتَتْرَى ، فيمن نون إذا سميت به ألف بشرى لأنك لا تقول فى التسمية به أَرْطَأَه ، كما كنت تقول قبل النقل إلى التسمية فأشبهت ألف سكرى . ولو سميت رجلا بِرُمّانٍ[(٤)] لم تصرفه فى قول الخليل وسيبويه وصرفته فى قول أبى الحسن .

---

(١) فى أ ، د . كامتناعهما

(٢) زيادة من ب

(٣) فى ب : بسعدان

(٤) فى حاشية الأصل : رمان عند سيبويه فعلان ، وعند أبى الحسن فعال نحو : حماض ، وقلام .

باب التعريف

ومتى اجتمع مع التعريف سبب من الأسباب المانعة من الصرف لم ينصرف[١] الاسم وذلك نحو [علامة[٢]] التأنيث فى حمدة[٣] ، والألف والنون فى سعدان ، وعُريان ، والعدل فى [فى[٤]] نحو : عمر ، ووزن الفعل نحو : ضرب ، وما يغلب عليه نحو : أحمد ، ويعمر ، ويشكر ، والعجمة نحو . إسحاق وإسماعيل . وإن سميت رجلا سراويل[٥] لم تصرفه[٦] والقياس عندى ألا يصرف فى النكرة أيضاً قبل التسمية بها .

---

(١) فى ب : لم يصرف

(٢) زيادة من ب

(٣) فى أ ، د : حمزة

(٤) زيادة من ب

(٥) فى أ . بسراويل

(٦) فى ب : لم تصرف

باب العدل

معنى العدل أن تريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذى تريد إلى آخر (١). وموضع النقل فيه أن المسموع لفظ والمراد به غيره. ويستوى العدل من المعرفة والنكرة لاستوائهما فيما ذكرت. ولا يكون العدل فى المعنى.

فالمعدول عن النكرة نحو : مَثْنَى ، وثُلاثَ ، ورُبَاع (٢) فالمانع من الصرف العدل والصفة.

والمعدول عن المعرفة نحو : عمر ، وزُفر عدلا عن عامر وزافر المعرفتين (٣)

---

(١) فى حاشية الأصل : العدل أن تذكر لفظا وتريد غيره نحو أن تقول : عمر ، والمقصود عامر وهذا هو الفرعية من أجل أنك إذا لفظت بعمر ، وأنت تريد عامراً كنت قد جعلت اللفظ دليلا على معنى واسم ، وهذا هو عين تلك الدلالة على شيئين ، وليس الأسماء أصلا فى الدلالة على أكثر من شىء واحد وإنما ذلك للفعل لأنه يدل على معنى وزمان. وإذا قلت : ضرب زيد ، دل على ضرب ، وزمان ماض ، كما دل عمر على المسمى الذى هو الأصل. وإذا كان كذلك كان خروجا من حكم الأصول. وإذا خرج من حكمها بالعدل علمت أنه فرعية وليس يعنى أبو على بقوله النقل نقل لفظ ، وإنما يريد بالنقل فى هذا الباب الخروج عن الأولية. فإذا حصل فى الاسم العدل وسبب آخر امتنع من الصرف.

(٢) فى حاشية الأصل : ومثنى ، وثلاث ، ورباع ، نكرات لأن النكرة وصفت بها فى قوله تعالى : « أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع » [فاطر ٣٥ : ١].

(٣) فى حاشية الأصل : وعمر وزفر عدلا عن المعرفة ولو كانا عدلا عن غير معرفتين لوجب أن يكون كل واحد منهما مستعملا اسما لنكرة. وليس هنا شىء فى النكرة يسمى عمر بإزاء رجل وفرس

ألا ترى أن ذلك ليس فى أصول النكرات . ولو سمى رجلا نُغَرًا أو جُعَلاً ، أو حُطَمًا لا يصرف فى المعرفة والنكرة جميعاً لأن فيها التعريف فقط دون العدل .

وما عدل للمؤنث على فعال فهو على ضروب :

أحدها ما كان من اسم الفعل نحو : نَزالِ ، وتَراكِ [دَراكِ (١)].
والآخر ما كان وصفاً يختص النداء (٢) فى حال السعة وذلك نحو : يا لَكاعِ ، ويا خباث . وقد يكون فى غير النداء نحو : جعار وقثام يراد به (٣) الضَّبُعُ . وجاء أيضاً اسما للمصدر نحو : فَجَار ، وحَمادِ عدلتا عن الفَجرَةِ والحمدِ .

= وأما زفر فى قوله :

يأبى الظلامة منه النوفل الزفر

[هذا عجز بيت وصدره :

أخو رغائب يعطيها ويسألها

البيت فى خزانة الأدب للبغدادى (سلفيه ج ١ ص ١٧٤ — ١٦٧) منسوب إلى أعشى باهلة . أورده صاحب اللسان فى زفر) وقال : والزفر : السيد . ونسبه إلى نفس القائل] .

فإنه ليس بصفة كزافر ، وليس معدولا . كما لا يكون حطم معدولا عن حاطم . فلو سميت رجلا الآن بزفر هذا صرفته وعمر أذهب فيما ذكرنا لأنه ليس يوجد فى غير الأعلام بوجه فإذا لم يستعمل فى النكرة علم أنه عدل عن عامر معرفة .

(١) زيادة من أ (٢) فى ب : يختص بالنداء
(٣) فى ب : يريد به

باب الجمع الذى لا ينصرف

هذا الجمع هو الذى يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن [أو حرف مشدد[١]] وذلك نحو : مساجدَ ، ومنابرَ ودوابّ ، ومداقّ [وشوابّ[٢]] ودنانيرَ ومفاتيحَ . وإنما لم يصرف[٣] لأنه جمع وليس فى الآحاد الأول له مثال . فإن لحق شيئاً منه التاء [التى[٤]] للتأنيث انصرف فى النكرة نحو صَيَاقِلَةَ ، ومَوَازِجَة لأنه بدخول التاء عليه قد أشبه الآحاد ألا ترى أن فيها نحو الكراهية والحَزَابِيَةَ فصرفته كما تصرفه إذا دخلته ياء النسب نحو : مدائنىّ . ولو سميت بمساجد رجلا لم تصرفه لأنه شابه الأعجمى المعرفة حيث لم يكن له فى الآحاد نظير . فإن نكرته لم تصرف أيضاً فى قول أبى الحسن كما تصرف أحمر فى قوله إذا نكرته بعد التسمية . فإن كان آخر شىء من ذلك ياء نحو جوارٍ وغَواشٍ حذفت الياء حذفاً فلحق التنوين فى الرفع والجر فإن نصبت فقلت : رأيت جَوَارِيَ[٥] ، أتممت فلم تلحق التنوين .

---

(١) زيادة من أ

(٢) زيادة من ب

(٣) فى أ ، ب ، د . وإنما لم ينصرف

(٤) زيادة من أ ، ب ، د

(٥) فى حاشية الأصل : قال سيبويه تقول : هذه جوار ، ومررت بجوار ، رأيت جوارى وهو قول الجماعة . وقد حكى عن بعضهم أنه يقول : نظرت إلى جوارى وهذا يجوز عند سيبوية فى ضرورة الشعر كقول الفرزدق : مولى مواليا

[هذه العبارة جزء من بيت للفرزدق يروى :

. . . .

،

= فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج٢ص٥٨) وأورده صاحب الخزانة (سلفية ج ١ ص ٢١٧)]

وأما فى غير الضرورة فلا يجوز ذلك . ثم فى حذف هذه الياء فى حالة الرفع والجر وفى التنوين قولان :

أحد القولين أن هذه الياء حذفت حذفا لغير علة موجبة سوى طلب الاستخفاف فنقص مثال الاسم عن مفاعل فانصرف فدخله التنوين للصرف . فالياء على هذا محذوفة للاستخفاف والتنوين تنوين الصرف وعلى هذا القول اعتمد أبو على .

وأما القول الآخر فهو أن التنوين دخل عوضاً مما منعه هـذا الاسم من حركة حرف إعرابه بالضم فى الرفع ، وبالكسر فى الجر فلما دخل التنوين عوضاً عن الحركة صادف الياء ساكنة فالتقى ساكنان الأول منهما لين فحذف الأول لالتقاء الساكنين . فحذف الياء على هذا القول الثانى إنما هو لالتقاء الساكنين لا طلبا للاستخفاف . والتنوين على هذا القول عوض ، وليس بتنوين الصرف .

بابُ الأسماء الأعجمية

الأسماء الأعجمية على ضربين . أحدهما ما أعرب[١] وهو اسم جنس . والآخر ما أعرب وهو اسم علم مخصوص . فما كان من الأول انصرف[٢] فى المعرفة والنكرة لا يمنعه من الانصراف إلا ما يمنع العربى وذلك نحو : الآجُرُّ ، والشاهينُ ، والنيروزُ ، والفِرِنْدُ ، والإبريسمُ ، واللجامُ وما أشبهها[٢] .

وما أعرب[٣] وهو اسم علم منقول فى حال التعريف فإنه لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة وذلك نحو : يعقوب ، وإسماعيل ، وجبريل وإسرائيل . تقول : مررت بإسماعيلَ وإسماعيلٍ آخرَ فتصرفه فى النكرة .

---

(١) فى أ ، ب ، د : فمصروف
(٢) فى أ ، ب د : وما أشبه ذلك
(٣) فى ب ، د : وأما ما أعرب

باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحداً

حكم هذا الضرب ألا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى الفكرة لأن الثانى منهما بمنزلة تاء التأنيث فى نحو : حمدة[1] فكما أن حمدة[2] لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة فكذلك هذا الضرب وذلك نحو : حضرموت ، وبعلبك وقالى قَلا ، ومعدى كرب .

فأمّا معدى كرب[3] فمنهم من يفتح الآخر من كرب فيجعل معدى مضافاً إليه إلا أنه فتحه لما لم يصرفه . ومنهم من يقول : معدى كرب مثل بعلبك . ومن أضاف لم يفتح الياء من معدى ولا من بادىء وقالى فى بادى بدا وقالى قَلا جعلوا الياء فى هذه المواضع مثل ألف مثنى .

فأما خمسة عشر ونحوه فمبنى الآخر على الفتح .

---

(١) فى : حمزة . (٢) فى أ . حمزة

(٣) فى حاشية الأصل: من ركب معدى كرب قال : هذا معدىكرب . ورأيت معدى كرب ، ومررت بمعدى كرب . الياء ساكنة فى الأحوال الثلاثة والباء من كرب تضم فى الرفع وتفتح فى النصب والجر لأن الإسم لا ينصرف للعلمية والتركيب .

وأما من أضاف معدى إلى كرب ألزم ياء معدى أيضاً السكون وشبهها بألف مثنى وجر كرب بالإضافة . فمنهم من لا يصرف كرب للتعريف والتأنيث لأن كرب عنده مؤنث . ومنهم من يصرف كرب لأنه يجعله مذكرا فيجره وينونه .

فمن أنث كرب قال : جاء معدى كرب ، ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب .

ومن ذكر لم يصرفه فقال : جاء معدى كرب ، ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب . والياء من معدى كرب فيمن ركب ومن أضافه فصرف كربا أو لم تصرفه ساكنة فى الرفع والنصب أو الجر لا تفتح البتة .

بابُ إعراب الأفعال وبنائها

الفعل على ضربين مبنى ومعرب :

فالمبنى [منه [1]] أمثلة الأمر إذا كان للمواجهة [2] ، ولم يكن فى أوله حرف مضارعة وذلك نحو : إذهب ، وقم . وما وافقه فى اللفظ جعل بمنزلته فى اللفظ ، وإن لم يوافقه فى المعنى وذلك [نحو [3]] وقولك فى التعجب : أَكْرِمْ بزيدٍ و«أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ» [4] .

ومن المبنى أمثلة الماضى نحـو : خَرَجَ ، وعَلِمَ [وذهب [5]] وظَرُفَ [6] . فهذا مبنى على الفتح كما كان الأول مبنياً على السكون ومن ذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النون الخفيفة أو الشديدة نحو : هل تَضْرِبنْ [زيداً [7]] يا هذا ، وهل تَضْرِبنّ يافتى .

---

(١) زيادة من أ ، د

(٢) للمواجهة : للخطاب .

(٣) زيادة من ب .

(٤) سورة مريم ١٩ : ٣٨ : لأن أكرم وأسمع وأبصر ونحوها من صيغ التعجب التى على أفعل أفعال ماضية أتت على صوره الأمر فالموافقة بينها وبين الأمر فى اللفظ لا فى المعنى .

(٥) زيادة من ب .

(٦) فى أ ، ب ، د : ضرب .

(٧) زيادة من أ

باب الأفعال المرفوعة

الأفعال المضارعة ترتفع لوقوعها موقع الأسماء فلا يكون فعل مرتفع إلا بهذا الوصف مثال ذلك : مررتُ برجلٍ يقومُ ، وهذا رجل يقومُ ورأيتُ رجلاً يقومُ . فيرتفع يقوم فى هذه المواضع كلها لوقوعه موقع الاسم ألا ترى أن يقومُ فى هذه المواضع واقع موقع الاسم المفرد فى قولك : هذا رجل قائمٌ ، ورأيتُ رجلاً قائماً ، ومررتَ برجلٍ قائم . وكذلك : كان زيدٌ يقومُ . فيرتفع يقوم لأنه فى موضع اسم منصوب كقولك كانَ زيد قائماً .

بابُ الأفعال المنصوبة

النصب فى الأفعال المضارعة لا يـكون إلا بحروف وتلك الحروف : أنْ ، ولَنْ ، وكَىْ ، وإذنْ . وهـذه الحروف التى تنصبهـا [1] على ثلاثة أضرب :

حرف يظهر ولا يجوز أن يضمر نحـو : اَنْ ، وإذن [وكى [2]]

وحرف يظهر فى موضع ولا يظهر فى موضع آخر .

وحرف يضمر فى موضع ويظهر فى ذلك الموضع .

فما ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز أن يضمر ما انتصب بان . ولن [3] إنما تنفى الأفعـال المستقبلة يقول القائل : سيقومُ زيدٌ ، أو سوف يقومُ زيدٌ فتقول : لن يقومَ :

(١) فى ب : تتصل بها

(٢) زيادة من أ ، ب ، د .

(٣) فى حاشية الأصل : لن أصله عند الخليل : لا أن . فحذفت الهمزة ، وسقطت الألف لاجتماع الساكنين . وسيبويه يجعله حرفا على انفراده ويضعفه بأنهم يقولون : أما زيداً فلن أضرب فيقدمون ما انتصب بالفعل بعد ان عليه . ولو كان الأصل فيه أن لم يجز ذلك ألا ترى أنهم لا يقولون : زيداً أن تضرب خير لك . يريد : أن تضرب زيداً خير لك . وقال المـازنى لا يلزم الخليل ذلك لأن الحروف تتغير أحكامها ومعانيهـا بالتركيب ألا ترى أن لو معناه امتناع الشىء لامتناع غيره . ولولا معناه امتناع الشىء لوجود غيره .

وأما كى فتكون على ضربين (١) : أحدهما أن تنصب الفعل بنفسها . والآخر أن تنصبه بإضمار أنْ . فقياس ما جاء من قوله عز وجل : « لِكَيْلَا تَأْسَوْا (٢) » أن تكون ناصبة بنفسها بدلالة أنها لا تخلو من أن تكون هى الناصبة بنفسها ، أو تكون بمنزلة اللام ينتصب الفعل بعدها بإضمار أنْ فلا يجوز أن تكون فى هذه الآية بمنزلة اللام لدخول اللام عليها ولا يدخل حرف جر على مثله . فإذا لم يجز ذلك ثبت أن انتصاب الفعل بعدها بها نفسها .

وأما من قال : كَيْمَهْ . فقد جعلها بمنزلة اللام لدخولها على الاسم وهى ما التى للاستفهام . فالفعل على هذا القول ينتصب بعدها بإضمار أن ، كما ينتصب بعد اللام بذلك .

ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التى لا تضمر إذن ، وإنما تعمل

---

(١) فى حاشية الأصل : كى على ضربين أحدهما أن تكون حرف جر بمنزلة اللام . والثانى أن تكون حرفا ناصبا . فإذا كان حرف جر كان الفعل منتصبا بعدها بإضمار أن لأن الجارة لا تعمل النصب . وإنما علم كونه حرفا جارا بقولهم : كيمه ، كما تقول : لمه . والأصل كيما على أن يكون دخل كى على ما الذى للاستفهام ثم حذف الألف كما حذف من قولهم : فيم ، وعم ، ولم . ودخلها هاء الوقف ، أن يكون أبدل الهاء من الألف فى ما كما قالوا : أنه فى أنا فلما ثبت فى قولهم : لمه أنه بمنزلة قولك : لأى ثبت أن اللام حرف جر ثم وجد كيمه بمعناه علم أن كى يكون حرف جر كاللام . وإذا قلت : جئت كى يعطينى ، كان المعنى : كى أن يعطينى بمنزلة قولك : لتعطينى تريد : لأن تعطينى غير أنه يجوز إظهار أن بعد اللام وإضماره ولا يكون ذلك فى كى .

(٢) سورة الحديد ٥٧ : ٢٣ .

فى الفعل إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة ولم يكن الفعل الذى بعدها معتمداً على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وذلك أن تقول للرجل [١] : أَنَا أُكرِمُك ، فيقول : إِذَنْ أجيئَك . فإن اعتمدت بالفعل على شىء قبلها رفعت [٢] وذلك قولك : أَنَا إذن أُكرِمُك ، ترفع لأن الفعل معتمد على الابتداء الذى هو أنا وكذلك : إن تكرمنى إذن أكرِمك .

وإذا وقعت على فعل الحال ألغيت أيضاً لأن أخواتها لا يعملن فى فعل الحال . وذلك أن يتحدث [٣] بحديث فتقول : إذنْ : أظنك كاذِبا ، وأنت تخبر أنك فى حال الظن .

---

(١) فى أ ، ب ، د : أن يقول القائل .

(٢) فى حاشية الأصل : إذا قلت لمن يقـــول : انا آتيك أنا إذن أكرمك لم يجز النصب لأنه قد إعتمد الفعل بعدها على ما قبلها وهو أن قولك : أنا مبتدأ ولأكرمك خبره وهو أولى به لكونه خبراً عنه فبطل عمل إذن لأن خبر المبتدإ اسم والاسم إذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا فهو بمنزلة قولك : أنا إذن أكرمك وليس إذن بحرف وضع على العمل فى الفعل البته حتى يجوز إبطال عمله كما كان ذلك فى أن لأنها تقع حيث لا يكون عمل كقولك : إذن أنا فاعل كذا . وإذا كان إذن مما يلغى ثم وقع المبتدأ قبله نحو : أنا إذن أكرمك ، كان المبتدأ بالفعل أولى من إذن . وكذلك إذا قلت : إن تكرمنى إذن أكرمك ، لم يجز النصب ، ووجب الجزم لأن قولك : إن تكرمنى يقتضى الجواب وهو قبل إذن فاستحقاقه للفعل أقوى من إستحقاق إذن وإذا اقتضى الفعل الشرط جزمه وإذا جزم لم يكن لأذن فيه حظ لأن إذن يصح له معنى من غير نصب ، ولا يصح للشرط معنى من غير الجزاء . فأبطل عمل إذن ، وجعل الفعل مجزوما بالجزاء لأن ذلك لا ينقص معنى إذن وإعمال إذن ينقص معنى الشرط .

(٣) فى أ ، ب ، د أن تحدث .

ومما ينتصب بحرف يجوز أن يضمر فى موضع ويظهر فى ذلك الموضع قولك : يعجبُنى ضربُ زيدٍ ويغضبَ تريد : وأن يغضبَ . ومثل ذلك [قول الشاعر (١)] :

لَلُبْسُ عبـــاءةٍ وتَقَرَّ عينى أحبُّ إلىَّ مِن لُبسِ الشفوفِ (٢)

ومما انتصب بحرف لا يجوز إظهاره فيه وإن كان قد أظهر فى غير هذا الموضع الفعل الواقع بعد الفاء إذا كانت جواباً لستة أشياء [وهى (٣)]: النفى والأمر والنهى والاستفهام والعرض والتمنى . ويجمع ذلك كله أنه غير واجب ، والواجب الخبر المثبت دون النفى .

ومثال النفى قوله : ماتأتينى فأعطيَك ،و « مَاعَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم من شىء فَتَطرُدَهم (٤) » ومثال الأمر : إيتنى فأعرفَ لك [ذلك (٥)] ومثال النهى :

---

(١) زيادة من أ ، د . وفى ب : قول من قال

(٢) نسب ابن برى البيت (شرح شواهد الإيضاح ق ٣٥) إلى ميسون بنت بحدل زوج معاويه بن أبى سفيان . وهو من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٢٦) .

قال الأعلم فى هامش الكتاب : الشاهد فيه نصب تقر بإضمار أن ليعطف على اللبس لأنه اسم وتقر فعل فلم يمكن عطفه عليه فحمل على إضمار أن لأن أن وما بعدها اسم فعطف اسما على اسم وجعل الخبر عنهما واحداً وهو أحب .

(٣) زيادة من أ .

(٤) سورة الأنعام ٦ : ٥٢ .

(٥) زيادة من أ ، د .

لا تنقطع عنا فتجفوَك ، « ولا تَطْغَوْا فِيه فيَحلَّ عليكم غضبي (١) » ومثال الاستفهام : أتأتينا فنحدثَك . ومثال العرض : ألاَ تنزلُ [عندنا (٢)] فتصيبَ خيراً . ومثال التمنى : ليته عندَنَا فيحدثَنا . فهذا الذى ينتصب بعد الفاء انتصابه بإضمار أن كأنه لما قال : لا تنقطع . فكان هذا الكلام بمنزلة : لا يكن منك انقطاع . قدر إضمار أنْ بعد الفاء فعطفها على مصدر الفعل المتقدم فصار التقدير : لا يكن منك انقطاع فأن نجفُوَك أى فجفاء . فما بعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجملة المتقدمة وإنما سماه النحويون جواباً وإن كانت جملة واحدة ولم تكن كالجزاء لمشابهته له فى أن الثانى سببه الأول ألا ترى أن المعنى : إن انقطعْتَ جفوتُك .

ولا يكون هذا فى الموجب (٣) لو قلت : يقومُ زيدٌ فيغضبَ [عمرو (٤)] لم يجز ذلك إلا فى الضرورة كقوله :

سأتركُ منزلى لبنى تميمٍ وألحقُ بالحجازِ فأستريحَا (٥)

فالمعنى : إن ألحقْ أسترحْ والتقدير على ما تقدم وإنما يكون النصب

---

(١) سورة طه ٢٠ : ٨١

(٢) زيادة من أ

(٣) فى أ : الواجب .

(٤) زيادة من أ .

(٥) نسب القيسى البيت (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٦٩) إلى المغيرة ابن حبناء .

فى هذه الأشياء إذا خالف الثانى الأول فى المعنى فإن وافقه فى المعنى وافقه فى الإعراب وذلك نحو : ما أقومُ فأحدثُك ترفع إذا نفيت فأحدثك كما نفيت أقوم .

ومن ذلك الواو إذا أردت بها نفى الاجتماع بين الشيئين . وذلك قولك : لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ ، ولا يسعنى شىءٌ ويعجزُ عنك . وقال الله عز وجل : « ولما يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدُوا مِنكم ويعلمَ الصّابرين[1] » ويمكن أن يكون قوله تعالى « ولا تَلبِسُوا الحقّ بالباطلِ وتَكتُمُوا الحقّ [2] » من هذا الباب ويمكن أن يكون « تكتموا » جزماً للاشتراك فى النهى ومن ذلك قوله :

لا تَنهَ عن خُلقٍ وتأتىَ مثلَهُ عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ [3]

= الشاهد فيه نصب فأستريحا بإضمار أن ضرورة . المرجع للسابق .
والبيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٢٣) ولم ينسبه إلى قائل . قال الأعلم فى هامش الكتاب : ويروى : لأستريحا فلا ضرورة فيه على هذا .
وروى البيت فى أ : والحق بالعراق بدل الحجاز .
(١) سورة آل عمران ٣:١٤٢ .
(٢) سورة البقرة ٢ : ٤٢ .
(٣) قال القيسى (إيضاح شواهد الإيضاح ق ٧٠) : هذا البيت للمتوكل ابن عبد الله بن نهشل ونسب إلى الأخطل ويروى لأبى الأسود الدؤلى .
الشاهد فيه نصب وتأتى بإضمار أن لأنه أراد لا تجمع بين النهى والإتيان . المرجع السابق . والبيت من شواهد سيبويه فى الكتاب (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه إلى الأخطل .

وكذلك : زُرْنِي فأزورَك . ولا يجـوز الجـزم فى قولك : فأزورك لأنه لم يتقدم ما يحمـله عليـه ولو جاز ذلك لجاز أن تقول مبتـدئًا : تُحدثْنى[١] تريد الأمر .

ومن ذلك أو فى نحـو ذلك : لَأَلْزَمنَّكَ أو تعطيَنى [حتى[٢]] ولأشـكُرنَّك أو تنصفنِي . وإنما انتصب الفعـل لأن المعنى : لألزمنك إلاّ أن[٣] تعطينى . وزعموا أن فى بعض المصـاحف : تقاتلونهم أو يُسْلِمُوا وقال :

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ كسرتُ كُعُوبَها أو تَستَقِيمَا[٤]

ومما ينتصب الفعل بعده حتى ، وذلك قولك : سرتُ حتى أدخلَها . فالفعل بعد حتى ينتصب بإضمار أن . كما ينتصب بعد اللام فى قولك : ما كان زيد ليفعلَ ، بإضمار أن . وذلك أن حتى هذه هى الجارة للاسم فى نحو قوله عز وجل : « سـلام هى حتى مطلع الفجـرِ[٥] » كما أن اللام كذلك . وإذا ثبت أنها الجارة للاسم لم تعمل فى الفعل [شيئًا[٦]] وإذا

(١) فى أ : تحدثنى .

(٢) زيادة من أ ، د

(٣) فى أ : إلى أن .

(٤) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب، (ج ١ ص ٤٢٨) ونسبه إلى زياد الأعجم . قال الأعلم الشنتمرى فى هامش الكتاب : الشاهد فيه نصب تستقيم على معنى إلا أن تستقيم .

(٥) سورة القدر ٩٧ : ٥ .

(٦) زيادة من ب .

لم تعمل فيه والنصب يقتضي عاملا له ثبت أنه بإضمار أن إذ المعنى : سرتُ إلى دخولِها . فأن المضمرة بعد حتى والفعل والفاعل جميعاً في موضع جر بحتى وحتى وأن المضمره وما عملت فيه في موضع نصب بالفعل الواقع قبله كما أن الجار والمجرور في قولك : ذهبتُ إلى زيدٍ كذلك .

والفعل المنصوب الواقع بعد حتى على ضربين : أحدهما أن يكون بمعنى : إلى أن . والآخر أن يكون بمعنى كي .

الأول كقولك : سرتُ حتى أدخلَها . فالدخول غاية لسيرك ، والسير هو الذى أدى إلى الدخول .

والثاني كقولك[1] كلمتُه حتى يأمرَ لى بشيء . فالمعنى : كلمته كي يأمرَ لى بشيء وكذلك : أسلمتُ حتى أدخلَ الجنةَ .

ويرتفع الفعل بعد حتى . فإذا ارتفع بعدها كان على ضربين :

أحدهما أن يكون السبب والمسببِ جميعاً قد مضيا .

والآخر أن يكون السبب قد مضى والمسبب الآن ويشتمل على الضربين[2] جميعاً أن الفعل فيهما فعل حال .

وليس حتى [ها[3]] هنا [هي[4]] الجارة للاسم كما كانت إياها في

(١) في ب : كقوله .

(٢) في ب : كقوله .

(٣) زيادة من أ ، ب ، د .

(٤) زياده من أ ، ب ، د .

الباب الأول ولكنها التي يقع بعدها المبتدأ كإذا ، وأما كقوله :

وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ [(١)]

فمثال الأول : سرت حتى أدخلها ، أخبرت أن السير قد كان . وأن الدخول كذلك . ومن ذلك قوله عز ذكره : « وزُلْزِلُوا حتى يقولُ الرسولُ [(٢)] » في قول من رفع . فإن قلت فقد ذكرت أن الفعل في الوجهين للحال فكيف يكون في هذا الوجه للحال وقد مضى فالقول إنه على حكاية الحال ، والآية التي تلوناها تدلك على ذلك .

ومثال الثاني وهو أن يكون السبب قد مضى وما يؤديه الآن قولك [(٣)] : سرتُ حتى أدخلُها إذا أردت أن سيرك كان فيما مضى وقد انقطع ودخولك الآن . ومن ذلك : لقد رأى مني عاما أوّلَ شيئاً حتى لا أستطيعُ أن أكلّمه العامَ بشيء . وكذلك قوله : مَرِضَ حتى لا يرجُونَه ، وشربت حتى يجيء البعيرُ يجرُّ بطنَه . ولو قلت : أسرتَ حتى أدخلها ، لم يجز إلا النصب لأنك لم تثبت سيراً . فإن قلت . أيُّهم سار حتى يدخلُها ، جاز الرفع لأن السير هاهنا مثبت ، وإنما الاستفهام عن صاحب السير لا عن السير . ألا ترى أنه يقال لك في

---

(١) قد تقدم ذكره في باب حتى . وكرره هنا شاهداً على أن حتى حرف ابتداء . (شرح شواهد الإيضاح لابن بري ق ٣٦) .

(٢) سورة البقرة ٢ : ٢١٤ .

(٣) في ب : كقولك : وفي د : فقولك . (٤) في أ : ودخول .

جواب ذلك زيدٌ ، أو عمرو ، ولا يقال لك سار ، ولا لم يسر .
وتقول : كان سيرى أمسِ حتى أدخلَها ، إن جعلت كان التى بمعنى
وقع جاز الرفع والنصب فى أدخلها . وإن جعلت كان المفتقرة إلى الخبر
وجعلت أمس من صلة السير لم يجز إلا النصب لأنك إن رفعت بقيت
كان بلا خبر ، فإذا نصبت كان قولك : حتى أدخلها فى موضع الخبر .
وإن جعلت أمس متعلقاً بمحذوف ، ولم تجعله من صلة المصدر جاز أن
تنصب الفعل بعد حتى وأن ترفع لأن كان قد استوفت خبرها كما جاز
لك بعد كان المستغنية عن الخبر الرفع والنصب فى قولك : حتى أدخلَها :

بابُ الحروف الجازمة

والحروف التى تجزم : لم ، ولما ، ولا فى النهى ، واللام فى الأمر وإنْ التى للجزاء .

أما لم فإنها تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضى ألا ترى أنك تقول : لم يقمْ زيدٌ أمسِ . فلو كان المعنى كاللفظ لم يجز هـذا كما لا يجوز : يقومُ زيدٌ أمسِ .

وأما لمَّا فمثل لم فى الجزم قال الله عز وجل : « ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنكم[1] » فجزمتْ [لما [2]] كما جزمت لم . وإنما هى لم دخلت عليهـا ما فتغيرت بدخول ما عليها عن حال لم فوقع بعدها مثال الماضى فى قولك لمـا جئتَ جئتُ ، فصار بمنزلة ظرف من الزمان كأنك قلت : حينَ جئتَ جئتُ ، فمن ثَم جاز أن تقول : جئتُ ولمَّا فلا تتبعها شيئاً ولا يجوز ذلك فى لم ، ولولا دخول ما عليها لم يجز ذلك فيها .

ولا فى النهى كقولك : لا تأكلْ ولا تقعدْ .

واللام فى الأمر كقولك : ليَذهبْ عمرو . وفى التنزيل : « ثم لِيقضُوا تَفَثَهم وليُوفُوا نُذُورَهم [3] » وربمـا دخلت اللام على فعل المخاطب كقولك : لتقمْ يا زيدُ .

---

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٤٢ .

(٢) زيادة من أ

(٣) سورة الحج ٢٢ : ٢٩ .

بابُ المجازاة

حرف الجزاء[١] إنْ المكسورة الهمزة المخففه[٢] تقول : إنْ تأتِنى آتِك ، وإن تذهبْ أذهبْ ، ويمن تمُرْ أمرزْ به فقولك : إن تذهبْ وما أشبهه من الفعل الذي يلى إنْ شرط ، والجزاء قولك . أذهب وما أشبهه .

وجزاء الشرط ثلاثة أشياء :

أحدها الفعل وقد ذكرناه .

والآخر الفاء فى نحو : إنْ تأتِنى فأنت مكرمٌ محمول[٣] وإنْ تخرجْ الدلوَ فلك درهمٌ . وفى التنزيل : « فمن يؤمنْ بربّهِ فلا يخافُ بَخْساً[٤] » .

والثالث إذا فى قوله عز وجل : « وإن تُصبْهم سيئةٌ بما قدّمتْ أيديهم إذا هم يقنطُون[٥] » فموضع الفاء مع مابعده جزم وكذلك موضع إذا وما بعدها بدلالة أنه لو وقع موضع ذلك فعل لظهر الجزم فيه وعلى هذا قرأ بعض القراء[٦] : « من يُضللِ اللهُ فلا هادِىَ لَهُ وَيَذَرْهم[٧] » فجزم يذرهم لحمله إياه على موضع فلا هادى .

---

(١) فى أ : وحروف المجازاة .

(٢) فى ب : الخفيفة .

(٣) أ ، د : محمود .

(٤) سورة الجن ٧٢ : ١٣ .

(٥) سورة الروم ٣٠ : ٣٦ .

(٦) فى أ : وعلى هذا قرأ بعضهم .

(٧) سورة الأعراف ٧: ١٨٦ .

وقد تقع أسماء موقع إنْ وتلك الأسماء منها ما هي غير ظرف ومنها ما هي ظرف [١] .

فما كان غير ظرف [٢] فنحو : ما ، ومَنْ ، وأيهم تقول : مَنْ تُكرِمْ أكرمْ ، وأيُّهم تعطِ أعط ، وما تركبْ أركبْ . وفي التنزيل : « ما يفتحِ اللهُ للناس من رحمةٍ فلا مُمسكَ لها [٣] » وقال عز وجل : « أيًّاما تدعُوا فله الأسماء الحسنَى [٤] » فعلامة الجزم في الفعل بعد أي حذف النون التي تثبت علامة للرفع في تفعلون . وقال عز وجل : مهما تأتِنا به من آيةٍ لتسحرَنا بها فما نحنُ لك بمؤمنين [٥] .

والظروف التي يجازى بها متى ، وأين ، وأنَّى ، وأيَّ حينٍ ، وحيثما وإذ ما . ولا يجازى بحيث ، ولا بإذ حتى يلزم كل واحد منهما ما تقول: متى يأتِني آتِهِ ، ومتى تأتِني آتِكَ ، وأنَّى تقمْ أقمْ ، وأينَ تذهبْ أذهبْ ، وأيَّ حينٍ تركبْ أركبْ . وهذه الأسماء التي جوزي بها إذا نصبت انتصبت بالفعل الذي هو شرط . ولا يجوز : زيداً إنْ تضربْ أضربْ لا يجوز أن تنصبه في قول البصريين بالشرط ولا بالجزاء .

---

(١) في أ ، ب ، د : منها ما هي غير ظروف ومنها ما هي ظروف .

(٢) في ب : ظروف .

(٣) سورة فاطر ٢٥ : ٢

(٤) سورة الإسراء ١٧ : ١٧ ١١٠.

(٥) سورة الأعراف ٧ : ١٣٢ .

فإن قلت : إنْ زيداً تضربْ أضربْ كان زيد منتصباً بالفعل الذى هو . شرط ، فإن شغلت الشرط بالضمير فقلت : إن زيداً تضربه أضربْ عمراً . كان زيد منتصباً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ، كما أن قولك . أزيداً ضربته كذلك .

وقد يحذف الشرط فى مواضع فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه . وتلك المواضع : الأمر ، والنهى . والاستفهام ، والتمنى ، والعرض . تقول : أكرمني أكرِمْك . والتأويل : أكرمنى فإنك إن تكرمنى أكرمْك . والنهى : لا تفعلْ يكنْ خيراً لك . والاستفهام : أتأتينى أحدثْك ، وأينَ بيتُك أزرْك ، والتمنى : ألَا ماءَ أشربْه . والعرض : ألا تنزلُ عندنا تُصبْ خيراً . فمعنى ذلك كله : إن تفعلْ أفعلْ .

باب النون الثقيلة والخفيفة

النون الشديدة تلحق الفعل المستقبل للتأكيد فمن مواضعها أن تلحق مع اللام التى تدخل على الفعل لتلقى القسم نحو : واللهِ لتفعلنّ . وقد يجوز ألا تلحق النون هذا الفعل . ولحاق النون معها أكثر . ومن مواضعها الأمر والنهى نحو : أضْرِبَنّ زيداً ، ولا تشتمنّ بكراً [١] . ولا تلحق هذه النون الماضى كما لحقت المستقبل . وتلحق فعل الاثنين فى قولك : هل تفعلانِّ ذلك ، وفى القرآن : « ولا تتبعانِّ سبيلَ الذين لا يعلمون [٢] » . وتلحق فعل الجميع أيضاً فى نحو : هل تَفْعَلُنّ ذلك . وفعل المؤنث فى نحو . هل تَفْعَلِنّ يا هذه . فتحذف النون فى هذه المواضع الثلاثة لأنها علامة الرفع ، كما تحذف الضمه فى قولك : هل تفعلَنّ ذلك ، وتلحق فى فعل جماعة النساء فى نحو : هل تَفْعَلْنانِّ ذلك فتدخل هذه الألف لتفصل بين النونات ، كما دخلتها فى نحو : « آ أنتم أشدُّ خلقا [٣] » لتفصل بين الهمزتين . وتكسر النون لوقوعها بعد الألف وكل موضع تدخل فيه الثقيلة فالخفيفة تدخله إلا [فى [٤]] فعل الاثنين ، وفعل جماعة النساء فإنها لا تدخل فى هذين الموضعين فى قول عامة [٥] النحويين لما يلزم من التقاء الساكنين على غير حده

---

(١) فى أ ، د : عمراً .
(٢) سورة يونس ١٠ : ٨٩
(٣) سورة النازعات ٧٩ : ٢٧
(٤) زيادة من أ ، ب ، د .
(٥) فى أ : جماعة .

فى أكثر كلامهم . فمثال دخول الخفيفة على الفعل : اضربَنْ زيداً . وللجميع : أضرِبُن زيداً وللمؤنث : اضرِبنْ زيداً . فإن وقعت هذه النون فى موضع فكان ما قبلها مفتوحاً أبدلت منها الألف وذلك نحو : أضرِبَنْ زيداً تقول إذا وقفت عليه : اضربَا ، وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل (١) : « لنسفَعَنْ بالنّاصيةِ (٢) » قلت لنسفعَا . وإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً حذفتها تقول : هل تَضْرُبُنْ يا قومُ فإن وقفت عليه قلت : هل تضربونْ [يا قومُ (٣)] فرددت نون الرفع التى كنت حذفتها للبناء لزوال ما كنت حذفت النون من أجله فإن لقى هذه النون ساكن حذفتها فقلت فى اضربَنْ يا فتى إذا وصلتها : اضربَ القوم ، ولا تحركه لالتقاء الساكنين كما حركت التنوين فى نحو : أحدُ اللهُ ، وزيدُ العاقلُ ولكن تحذفها جعلوا لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل فضيلة .

* * *

تم الجزء الأول بحمد الله ومنه ويتلوه الثانى بمشيئة الله وعونه والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين

وافق الفراغ فى يوم الأربعاء رابع عشر جمادى الآخرة من سنة ثمان وعشرين وخمسمائة .

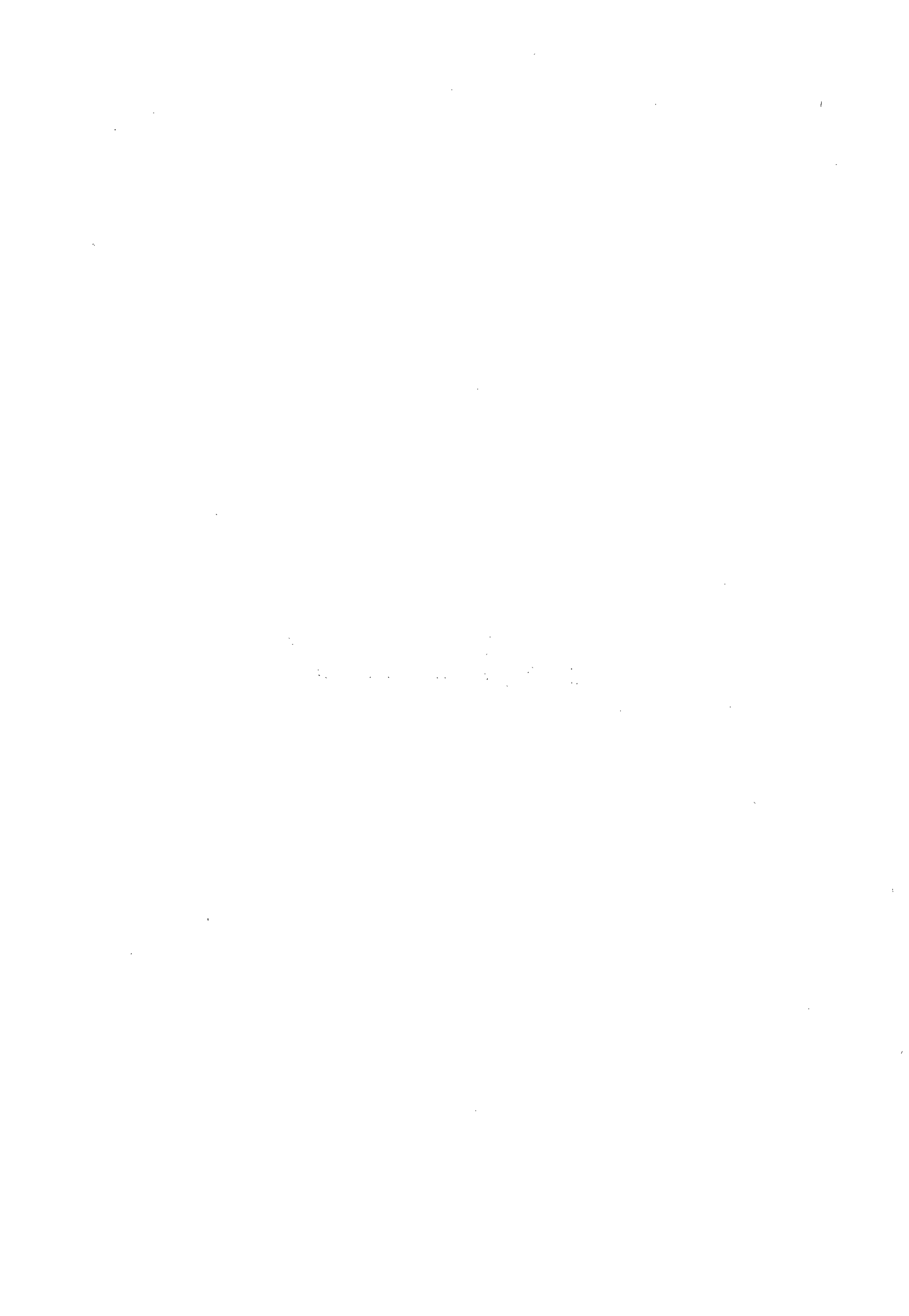
---

(١) فى أ : قوله عز اسمه . وفى ب ، د : قوله تعالى

(٢) سورة العلق ٩٦ : ١٥

(٣) زيادة من ب

الفهـــــــــارس



فهرس الآيات القرآنية

فهرس الحديث

فهرس الأمثال

فهرس الشعر

الصفحة

الحـاء

الدال

فهرس الأعلام والقبائل والأماكن

فهرس مصادر التحقيق

(ا) المصادر العربية :

١ ـ ابن الأثير : على بن محمد

(ا) الكامل فى التاريخ ليدن ١٨٦٦ - ١٨٧٦
(ب) اللباب فى تهذيب الأنساب القاهرة ١٣٦٧ - ١٣٦٩

٢ ـ أحمد بن الأمين الشنقيطى المعلقات العشر مصر ١٣٣١

٣ ـ الأخطل : غيات بن غوث ديوان عناية الأب أنطون صالحان اليسوعى بيروت ١٨٩١

٤ ـ الأشمونى : أبو الحسن على نور الدين شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مصر ١٩٥٥

٥ ـ الأصفهانى : أبو الفرج على بن الحسين كتاب الأغانى دار الكتب القاهرة ١٩٢٧ - ١٩٦٢

٦ ـ الأعشى : ميمون بن قيس ديوان تحقيق د. محمد حسين القاهرة ١٩٥٠

٧ ـ امرؤ القيس بن حجر ديوان تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٨

٨ ـ ابن الأنبارى : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد

(ا) أسرار العربية تحقيق محمد بهجة البيطار دمشق ١٩٥٧
(ب) نزهة الألبا فى طبقات الأدبا القاهرة ١٢٩٤
(ج) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٤٥

٩ ـ ابن برى : أبو محمد عبد الله بن عبد الجبار المصرى . شرح شواهد الإيضاح ـ مخطوط بدار الكتب ـ ٣٠ نحو

١٠ ـ البطليوسى : عبد الله بن محمد . الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب بيروت ١٩٠١
١١ ـ البغدادى : عبد القادر بن عمر . خزانة الأدب القاهرة (بولاق) ١٢٩٩ وطبعة السلفية ١٣٤٨
١٢ ـ ابن تغرى بردى : يوسف . النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة القاهرة ١٩٢٩ ـ ١٩٤٩
١٣ ـ أبو تمام : حبيب بن أوس . ديوان بشرح الخطيب التبريزى تحقيق د . محمد عبده عزام القاهرة ١٩٥٧
١٤ ـ الجاحظ : عمرو بن بحر . الحيوان تحقيق عبد السلام محمد هارون القاهرة ١٩٣٨ ـ ١٩٤٧
١٥ ـ جرير بن عطية الخطفى . ديوان القاهرة ١٣١٣
١٦ ـ جرير والفرزدق . نقائض تحقيق بيفان ليدن ١٩٠٥ ـ ١٩١٢
١٧ ـ ابن الجزرى : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد : غاية النهاية فى طبقات القراء القاهرة ١٩٣٣
١٨ ـ ابن جنى : أبو الفتح عثمان . الخصائص تحقيق محمد على النجار القاهرة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦
١٩ ـ ابن حجر العسقلانى : أحمد بن على . لسان الميزان حيدر أباد ١٣٢٩
٢٠ ـ حسان بن ثابت . ديوان عناية عبد الرحمن البرقوقى القاهرة ١٩٢٩
٢١ ـ الحطيئة : جرول بن أوس . ديوان تحقيق نعمان أمين طه القاهرة ١٩٥٨
٢٢ ـ أبو حيان الأندلسى : محمد بن يوسف . البحر المحيط القاهرة ١٣٢٨ ـ ١٣٢٩
٢٣ ـ الخطيب البغدادى : أحمد بن على . تاريخ بغداد القاهرة ١٩٣١
٢٤ ـ ابن الخطيم : قيس . ديوان تحقيق ناصر الدين الأسد القاهرة ١٩٦٢

٢٥ ـ ابن خلكان : أحمد بن محمد . وفيات الأعيان القاهرة ١٢٩٩
٢٦ ـ ابن خير : أبو بكر محمد الإشبيلي . فهرست سرقسطة ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥
٢٧ ـ الدلجى : شهاب الدين . الفلاكة والمفلوكون القاهرة ١٣٢٢ ـ
٢٨ ـ الذهبي: محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ حيدر أباد الدكن ١٣٣٣ — ١٣٣٤
٢٩ ـ ذو الرمة : غيلان بن عقبة . ديوان تصحيح كارليل هنرى هيس مكارتنى كمبردج ١٩١٩
٣٠ ـ الزجاجى : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق
(ا) الإيضاح فى علل النحو تحقيق د . مازن المبارك القاهرة ١٩٥٩
(ب) الجمل تحقيق محمد بن أبى شنب باريس ١٩٢٧
٣١ ـ رؤبه بن العجاج ديوان تحقيق أهلورت ليبزج ١٩٠٣
٣٢ ـ الزبيدى : أبو بكر محمد بن الحسن . طبقات النحويين واللغويين تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٤
٣٣ ـ الزبيدى : محمد المرتضى . تاج العروس القاهرة ١٣٠٦ ـ ١٣٠٧
٣٤ ـ الزمخشرى : محمود بن عمر
(ا) أساس البلاغة القاهرة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣
(ب) الكشاف القاهرة ١٩٢٥
(ج) المفصل الإسكندرية ١٢٩١
٣٥ ـ زهير بن أبى سلمى ديوان تحقيق أحمد زكى العدوى القاهرة ١٩٤٤
٣٦ ـ أبو زيد الأنصارى : سعيد بن أوس بن ثابت . النوادر فى اللغة عناية سعيد الخورى الشرتونى بيروت ١٨٩٤
٣٧ ـ سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . الكتاب القاهرة (بولاق) ١٣١٦
٣٨ ـ ابن سيده : على بن إسماعيل . المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة تحقيق حسين نصار وآخرين القاهرة ١٩٥٨

٣٩ ـ السيوطي : جلال الدين . بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة القاهرة ١٣٢٦
٤٠ ـ ابن الشجرى : هبة الله بن على . أمالى ابن الشجرى حيدر أباد الدكن ١٣٤٩
٤١ ـ شلبي : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل . أبو على الفارسى حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره فى القراءات والنحو القاهرة ١٣٧٧
٤٢ ـ الشماخ بن ضرار الغطفانى . ديوان شرح أحمد بن الأمين الشنقيطى القاهرة ١٣٢٧
٤٣ ـ شوقى ضيف (دكتور) . المدارس النحوية القاهرة ١٩٦٨
٤٤ ـ الضبى : المفضل بن محمد . ديوان المفضليات تحقيق لايل بيروت ١٩٢٠
٤٥ ـ الطرماح بن حكيم . ديوان نشر كرنكو لندن ١٩٢٧
٤٦ ـ العاملى : محسن بن عبد الكريم الحسينى . أعيان الشيعة دمشق ١٩٣٥ - ١٩٤٧
٤٧ ـ العجاج : عبد الله بن رؤبه بن لبيد السعدى التميمى . ديوان نشر أهلورت ليبزج ١٩٠٣
٤٨ ـ ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصرى . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٦٢
٤٩ ـ ابن العماد الحنبلى : عبد الحى بن أحمد . شذرات الذهب فى أخبار من ذهب القاهرة ١٣٥٠
٥٠ ـ عمر رضا كحاله . معجم المؤلفين دمشق ١٩٥٧
٥١ ـ العينى : محمود بن أحمد بدر الدين . فرائد القلائد فى مختصر شرح الشواهد القاهرة ١٢٩٧
٥٢ ـ فؤاد السيد : فهرس المخطوطات المصورة فى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية الجزء الأول القاهرة ١٩٥٤

٥٣ - فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ الجزء الثانى دار الكتب القاهرة ١٩٢٦

٥٤ - الفارسى : أبو على الحسن بن أحمد

(ا) المسائل البصريات شهيد على باشا بالآستانة رقم ٢٠١٦/٢

(ب) المسائل البغداديات شهيد على باشا بالآستانة رقم ٢٠١٦/١

(ج) المسائل الشيرازية راغب باشا بالآستانة رقم ١٣٧٩

(د) المسائل العسكريات شهيد على باشا بالآستانة رقم ٢٠١٦/٤

(ﻫ) المسائل المشكلة شهيد على باشا بالآستانة رقم ٢٠١٦/١

(و) المسائل المنثوره شهيد على باشا بالآستانة رقم ٢٠١٦/٥

٥٥ - أبو الفداء : إسماعيل بن على . المختصر فى أخبار البشر استانبول ١٢٨٦

٥٦ - ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينورى . أدب الكاتب تحقيق جرونرت ليدن ١٩٠٠

٥٧ - القطامى : عمير بن شييم . ديوان تحقيق إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب بيروت ١٩٦٠

٥٨ - القفطى : جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف (الوزير) . إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥

٥٩ - القيسى : أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون القرطبي . إيضاح شواهد الإيضاح - مخطوط - الاسكوريال رقم ٤٥

٦٠ - الكتبي : محمد بن شاكر بن أحمد . فوات الوفيات تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٥١

٦١ - ابن كثير : إسماعيل بن عمر . البداية والنهاية فى التاريخ القاهرة ١٩٣٢

٦٢ - كثير بن عبد الرحمن الخزاعي المعروف بكثير عزة . ديوان الجزائر ١٩٢٨ - ١٩٣٠

٦٣ ـ لبيد بن ربيعة العامرى . ديوان رواية الطوسى فينا ١٨٨٠
٦٤ ـ ابن مالك : محمد بن عبد الله . شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى القاهرة ١٩٥٧
٦٥ ـ المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد الكامل تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وسيد شحاته القاهرة ١٩٥٦
٦٦ ـ المتنبي : أبو الطيب أحمد بن الحسين . ديوان تحقيق عبد الوهاب عزام القاهرة ١٩٤٤
٦٧ ـ مجلة لغة العرب السنة السادسة الجزء الثانى بغداد ١٩٢٨
٦٨ ـ أبو المحاسن عبد الباقى بن على . إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين مخطوط بدار الكتب ١٦١٢ تاريخ
٦٩ ـ محب الدين أفندى . شرح شواهد الكشاف القاهرة ١٩٢٥
٧٠ ـ المرزوقى : أبو على أحمد بن محمد بن الحسن . شرح ديوان الحماسة تحقيق أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون القاهرة ١٩٥١
٧١ ـ ابن منظور : أبو الفضل جمال الدين بن مكرم . لسان العرب القاهرة (بولاق) ١٨٨١ ـ ١٨٩١
٧٢ ـ الميدانى : أبو الفضل أحمد بن محمد . مجمع الأمثال القاهرة ١٣١٠
٧٣ ـ النابغة الذبيانى : زياد بن معاوية . ديوان تحقيق كرم البستانى بيروت ١٩٦٠
٧٤ ـ الهذليون : ديوان دار الكتب القاهرة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠
٧٥ ـ ابن هشام : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة ١٩٥٦
٧٦ ـ ياقوت بن عبد الله الحموى . معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة

الأديب تحقيق د. س مرجليوث القاهرة ١٩٠٧ - ١٩٢٦ أنظر أيضاً طبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٥٥

٧٧ - يعيش بن علي بن يعيش : شرح المفصل المطبعة المنيرية القاهرة بدون تاريخ

(ب) المصادر الأجنبية :

W. Ahlwardt Handschriften Verzeichnisse der Kôniglichen Bibliothek Zu Berlin, Achtzehntes Verzeichnis der arabischen Handschriften Bd. VI, Buch 15, Berlin, 1894.

K. Brockelmann Geschichte der arabischen Litteratur, Supplement band, Leiden, 1937.

Encyclopedia of Islam, Ist Edition.
" " , 2nd Edition.

Flûgel die grammatischen Schulen, Leipzig, 1862.

Otto pretzel Die Wissenschaft der Koranlesung (,Ilm al-Qiràla) , ihr Literarischen Quellen Und ihr Aussprache grundlagen, in Islamica, Zeitschrift Fùr die Erfors chung der sprachen der Geschichte und der Kulturen der Islamischen Vôlker Bd. VI, Leipzig, 1934.

O. Rescher Mitteilungen Sus Stambuler Bibliotheken in Melanges de La Faculte Orientale, Vol. V, Fasc. 11, Beyrouth, 1912.

H. J. Roeiger De nominibus Verborum Arabicis, Halis, 1870.

id. Uber eine arabische Handschrift der Kôniglichen Bibliothek iu Berlin, ZDMG, XXIII Bd. Leipzig Brockhaus, 1869.

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

تصـــويب

ص	السطر	الخطأ	الصواب
١	٩	الأديب	الأريب
٢	٥	٤٣١	٤٢١
٩	٥	سُرٍّ	سُرّ
١٣	٧	اتجر	انجر
٣٤	١٦	مفلس	مغلس
٣٥	١٦	حلمك	حكمك
٣٧	٦	عمر	عمرو
٣٨	١٨	لعرفخ	لعرفج
٢٩	٢٠	لمن هوله	لغير من هوله
٤٢	٢١	مقام من مكسوها	مقام الفاعل من مكسوها
٤٥	٩	اللائى	واللائى
٤٦	١٨	عبه	عنه
٤٧	١٧	ما شبهه	ما أشبهه
٨١	٨	المتعجب	التعجب
٨١	١٧	لم تشتق	لم يشتق
٨٤	٩	فإما	فأما
٨٥	١٧	ثادات	ثارات
٨٦	١٠	عار	عاد
٨٦	١٣	قول أبي علي الإيضاح	قول أبي علي في الإيضاح
٩٠	١	فنعمان هي	فنعما هي

ص	السطر	الخطأ	الصواب
٩٢	٢٢	فلهاذا	فلهذا
٩٤	٣	الثانية	الثابتة
٩٦	١٥	ذا عسرة	ذو عسرة
٩٨	٣	منطق	منطلق
١٠٢	٣	علبس	عبس
١٠٢	٢٢	اذا المرء	إذا ما المرء
١٠٤	٨	هو زيد	هذا زيد
١٠٥	١٥	جعلها خبر	جعلها خبرا
١٠٥	٦	ولأُ نَبِّئَن	ولا نبْئِن
١١٠	٨	إلا واحد	إلا واحدة
١١٢	١٠	أما الزيدان	ما الزيدان
١١٣	١٥	خبره عنه	خبر عنه
١٣١	١	كولك	قولك
١٣٤	٢	فموضوع	فموضع
١٣٤	١٦	فقياسهما	فقياسها
١٤٤	١	فالتى الاصباح	فالق الإصباح
١٤٤	١٦	يعطف عمراً	تعطف عمراً
١٤٤	٢١	معمولها	معموليها
١٤٦	٢٠	إنه قد ينصب شيئين	إنه قد ينصب الناصب شيئين
١٤٧	٢	كان محال	كان محالا
١٤٨	١٣،١٢	نفلا	نغلا
١٤٩	١٨	للطول	لطول

ص	السطر	الخطأ	الصواب
١٥٣	٨	إذ	إذا
١٥٤	١٠	الوجهه	الوجه
١٥٩	٢١	يتبع	يتتبع
١٦٠	٨	لم يقل هذا اسم الفاعل	لم يقل هذا فى اسم الفاعل
١٦٣	١٨	وضغيم	ضيغم
١٦٣	٢٠	اسم	اسما
١٦٨	٥	مثل الأمير اللص	مثل ضرب الأمير اللص
١٧٨	٢	يستعملى	يستعمل
١٨٤	١	فَدى	فدِى
١٨٤	٥	يا سرائر	يا سائر
١٨٧	١	خلففها	خلفها
١٨٩	٥	وإذا	وذا
١٩٠	٤	بجد	تجد
١٩٥	٧	ينصرونه	يقصرونه
٢٠٠	١٣	العراكُ	العراكَ
٢١٥	٣	بينها	يبينها
٢١٩	١٢	واخرين	داخرين
٢٢٠	١٧	عشية	عليه
٢٢١	٢٢	درهم	درهما
٢٢٥	١٨	وصف نفسه بصحة المودة وصدق المحبة وليس هذا هو الغرض	وصف نفسه بصحة المودة وصدق المحبة ولم يصفهم بصدق المحبة وليس هذا هو الغرض

ص	السطر	الخطأ	الصواب
٢٢٧	١٥	الاستقلال	الاستقبال
٢٣٤	٨	وإذا جعلت من جملة خير	إذا جعلت ِمنْ من جملة خير
٢٣٦	٢٤	ذال	زال
٢٣٨	٥	المصدر	الصدر
٢٤٠	٤	ردٍّ	ردَّ
٢٤٠	١٢	جاذرهم	جازرهم
٢٤١	١٦	قلبه	قبله
٢٤٥	١٠	لو إرادتها	ولولا إرادتها
٢٤٩	٩	خبر	جر
٢٥١	٥	للتبغيض	للتبعيض
٢٥٣	١٥	الشباعة	التباعة
٢٥٤	٢	ربمّا	ربمَا
٢٥٤	١٧	وواد	وواو
٢٥٨	١	جادة	جارة
٢٦١	١٥	العرض	الغرض
٢٧٠	١٠	أرادلنا	أراذلنا
٢٧٠	٧	هلق	فلق